المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو والصرف

الشواهد النحوية من الحديث النبوي في كتاب تمهيد القواعد لناظر الجيش

إلى نهاية باب التمييز

رسالة مقدمة لإكمال متطلبات درجة الماجستير

في تخصص النحو والصرف

إعداد الطالبة

عائشه عبد الله الصعب

الرقم الجامعي: ٤٣٢٨٠٢٢٦

إشراف

أ.د سعد حمدان الغامدي

١٤٣٥-١٤٣٦هـ


بسم الله الرحمن الرحیم

إهـــــداء

إلى من تفانى في إسعادنا .. إلى من وهبنا السعادة والرخاء والإحساس بالأمان ..

إلى والدي الحبيب ..

أهديك بحثي ولعلي أوفيك فذلك أقل مما تعطي أطال الله في عمرك.

إلى نور الحياة التي تنضب الحروف والكلمات في وصفها ويعجز اللسان عن شكرها...

إلى.. أمي

أهدي لك بحثي لعلي أوفيكِ به قليلاً مما وهبتني أطال الله في عمرك.

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: الشواهد النحوية من الحديث النبوي في كتاب تمهيد القواعد لناظر الجيش إلى نهاية باب التمييز..

هدف الدراسة: جمع شواهد الحديث النبوي الواردة في كتاب تمهيد القواعد لناظر ودراستها للوصول إلى معرفة علاقتها بالقاعدة النحوية , وإبراز أهمية الاستشهاد بالحديث وأثره في إغناء اللغة وإمدادها بأساليب تزيد من سعتها وثروتها, والكشف عن شخصية ناظر الجيش والتعرف على مكانته العلمية.

خطة الموضوع: على النحو التالي:

تمهيد: وفيه: حديث موجز عن كل من ابن مالك وناظر الجيش وقيمة كتابيهما العلمية, وبيان موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث.

وثلاثة فصول تضم مباحث عدة وتحت كل مبحث مسائله الخاصة به:

الفصل الأول :شواهد المقدمات النحوية وأثرها في التقعيد النحوي وفيه ثلاثة مباحث.

الفصل الثاني :شواهد المرفوعات وأثرها في التقعيد النحوي, وفيه ثلاثة مباحث.

الفصل الثالث: شواهد المنصوبات وأثرها في التقعيد النحوي, وفيه أربعة مباحث.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث.

أهم النتائج: برز أثر الاستشهاد بالحديث على قواعد اللغة فيما يلي:

- استنباط آراء جديدة والرد به على النحاة.
- تقوية بعض الاستعمالات الضعيفة.
- تعضيد مذهب من المذاهب النحوية.
- توسيع قواعد اللغة وإمدادها بأساليب تزيد من سعتها وثروتها.

والله الموفق

Thesis Summary

Thesis Subject: grammatical evidence of the Prophet's Hadith in the book of rules paving for Nazer AlGaish to the end of the discrimination chapter

Objective of the study: collecting the evidences in the Prophet's hadith contained in the book of rules paving for Nazer and study them to get to know their relationship to the grammatical rule, and highlight the importance of using Al Hadith and its impact on enriching the language and providing it with ways that increase its capacity and wealth, and disclosure of the personality of Nazer Al Gaish and to identify his scientific status

Subject Plan: is as follows

Introduction: and where: a brief talk about each of Ibn Malik and Nazer Al SHeikh and the scientific value of their books, and clarify the statement of the grammarians from witnessing Al Hadith

And the three chapters that include several researches, under each its own issues:

Chapter One: Evidences of grammatical introductions and its impact on the grammar settings and contains three sections

Chapter II: Evidence of the upped and its impact on the grammar settings and contains three sections

Chapter III: Evidence of the installed and its impact on the grammar settings and contains four sections

Conclusion: and contains the highlights of the findings of the researcher

The most important results: the impact of witnessing by Al Hadith on the language rules are as follows:

- Develop new views and use them in arguing the grammarians
- Strengthen some weak uses
- Uphold a doctrine of grammatical doctrines
- Expansion of the language and supply it with methods that increase its capacity and wealth

God bless

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه, والصلاة والسلام على خير خلقه المبعوث رحمة للعالمين بلسان عربي مبين, نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً.

أما بعد:

فقد هيأ الله سبحانه وتعالى للغة كتابه العزيز من يحافظ عليها, ويضع قواعدها وقوانينها, من علماء النحو الأجلاء, الذين اعتمدوا على أصول دقيقة لإرساء تلك القواعد, ومن أهم أصولهم السماع الذي يعتبر الأساس في وضع القاعدة النحوية.

وقد عرفه السيوطي فقال: "أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته, فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن, وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم, وكلام العرب قبل بعثته, وفي زمنه, وبعده إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولدين شعراً ونثراً".([١])

فمصادر السماع هي القرآن الكريم, والحديث الشريف, وكلام العرب شعراً ونثراً قبل أن تفسد الألسن بمخالطة الأعاجم .

وبالنظر إلى مؤلفات النحاة المتقدمين نجد أنهم اعتمدوا على الشواهد الشعرية في وضع قواعد النحو أكثر من اعتمادهم على المصادر الأخرى, حيث احتل الشعر المرتبة الأولى في احتجاجهم, ويليه القرآن الكريم, بينما ظل الاستشهاد بالحديث قليلاً بالنسبة إليهما, فلم تشتمل كتبهم إلا على بعض الأحاديث.

---

[١]) الاقتراح للسيوطي (١٧)

وقد اختلفت نظرة اللغويين والنحاة بعد ذلك في الاحتجاج بالحديث الشريف المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم, مما جعل بعضهم يحتج به في قضاياه, وبعضهم الآخر يستبعده فلا يحتج به([1]).

ويعد ابن مالك رحمه الله من أبرز الذين اعتمدوا على الحديث مصدراً من مصادر الاحتجاج, فقد توسع في الاستشهاد بالحديث في مؤلفاته, مما دفع أبا حيان إلى انتقاده والتحامل عليه حيث قال: "قد لهج المصنف في تصانيفه كثيراً بالاستدلال بما وقع في الحديث وإثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه, وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل ....."([2])

وقد هيأ الله لابن مالك من يدافع عنه, فكان ناظر الجيش تلميذ أبي حيان الذي ألف كتابا في شرح كتاب التسهيل أبرز مؤلفات ابن مالك, وأسماه "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" , رد فيه على اعتراضات أبي حيان على ابن مالك.

وقد اطلعت على هذا الكتاب فوجدته موسوعة نحوية, ضمت الكثير من آراء المتقدمين والمتأخرين, كما أنه وافق ابن مالك في الاحتجاج بالحديث, فجاء شرحه مليئاً بالشواهد من الحديث النبوي, ومن هنا كانت الرغبة في دراسة هذه الشواهد, دراسة تكشف لنا عن أثر الحديث في إغناء اللغة العربية, وإمدادها بأساليب تزيد من سعتها وثروتها, وتبرز لنا شخصية ناظر الجيش وآراءه ومنهجه في الاستشهاد.

---

[1]) ينظر :تمهيد القواعد لناظر الجيش (٦٩)

[2]) المرجع السابق (٧٠)

فكان عنوان هذه الدراسة :"الشواهد النحوية من الحديث النبوي في كتاب تمهيد القواعد لناظر الجيش"إلى نهاية باب التمييز.

أما موضوع البحث:

فتعنى هذه الدراسة بتسليط الضوء على الاستشهاد بالحديث النبوي في كتاب تمهيد القواعد لناظر الجيش, وذلك بجمع شواهده من الحديث النبوي, ودراستها لبيان علاقتها بالقاعدة النحوية, والتعرف على آرائه ومنهجه في الاستدلال به على القواعد.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيس:

ما أثر الاستشهاد بالحديث النبوي في قواعد اللغة العربية من خلال كتاب تمهيد القواعد؟

الأسئلة الفرعية:

هل أسهم الاستشهاد بالحديث في استنباط قواعد جديدة؟

هل أوجد الاستشهاد بالحديث تعديلات لها قيمة في النحو العربي؟

هل قوى الاستشهاد بالحديث بعض الاستعمالات الضعيفة؟

هل رد بهذه الأحاديث على آراء علماء آخرين؟

هل وجه الحديث توجيها ليتطابق مع القاعدة؟

هل كانت الشواهد تعضيداً لأدلة أخرى؟

أهمية الموضوع :

١/ إن هذه الشواهد لم تحظ بدراسة مفردة تقوم على جمعها ودراستها وبيان علاقتها بالقاعدة النحوية.

٢/ إثراء الدرس النحوي بطرح الآراء المختلفة في المسائل النحوية والصرفية المتعلقة بشواهد الحديث النبوي.

٣/ كتاب تمهيد القواعد من أعظم شروح التسهيل, حيث ضم ثلاثة شروح للتسهيل (شرح ابن مالك وشرح أبي حيان وشرح ناظر الجيش نفسه)([١]), وبهذه الدراسة نستطيع أن نقف على منهج ابن مالك وناظر الجيش في الاستشهاد بالحديث على القواعد, وأيضاً نستطيع أن نقف على رأي أبي حيان في هذه المسائل.

أسباب اختيار الموضوع:

١/بسبب الجدل الذي دار حول قضية الاستشهاد بالحديث النبوي على قواعد العربية بين العلماء قديماً وحديثاً.

٢/لارتباط هذه الدراسة بالحديث الشريف, والرغبة في دراسة المسائل النحوية والصرفية من خلال الحديث الشريف.

٢/لأن كتاب تمهيد القواعد ضم العديد من آراء العلماء من بصريين وكوفيين وأندلسيين ومغاربة فهو جدير بالدراسة.

أهداف الموضوع:

---

[١]) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش (٤٥)

١/ جمع الشواهد من الحديث النبوي في كتاب تمهيد القواعد ودراستها للوصول إلى معرفة علاقتها بالقاعدة النحوية, وأثرها في إغناء القواعد وإمدادها بأساليب تزيد من سعتها وثروتها.

٢/ الكشف عن شخصية ناظر الجيش ومكانته العلمية والاستفادة من آرائه وتوجيهاته.

٣/التعرف على منهج ناظر الجيش في الاستدلال بالحديث النبوي.

٤/ إبراز أهمية الاستشهاد بالحديث الشريف.

الدراسات السابقة:

أولاً: إن الدراسات السابقة التي قامت حول كتاب تمهيد القواعد ركزت على الاعتراضات والآراء النحوية, دون جمع الشواهد وشرحها, ومن هذه الدراسات:

أ- "اعتراضات ناظر الجيش على النحويين في كتاب تمهيد القواعد" جمعاً ودراسة, وهي رسالة جامعية أعدت لنيل درجة الدكتوراه, إعداد:محمد عون آل راسين, في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, الرياض, عام ١٤٢٢ه-١٤٢٣ه.

ب- "الدراسات النحوية عند ناظر الجيش" وهي رسالة جامعية أعدت لنيل درجة الدكتوراه, إعداد: محمد ضياء الدين خليل في كلية الآداب بالجامعة الإسلامية, بغداد, ٢٠١٠ م.

ثانياً:الدراسات التي تناولت الاستشهاد بالحديث الشريف عند النحاة بصفة عامة, وأذكر منها:

أ-"السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي", تأليف: د محمود فجال, وهي دراسة لدحض شبهات مانعي الاحتجاج بالحديث على قواعد النحو.

ب-"الحديث النبوي في النحو العربي ",تأليف محمود فجال, وهي دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي, ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك.

ج-"موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث", تأليف الدكتورة خديجة الحديثي, والهدف من هذه الدراسة: إزالة الحيرة والغموض التي أحاطت بقضية الاستشهاد بالحديث النبوي, لأنها موضع الخلاف والتردد بين النحاة والباحثين في أمور :هل احتج الأوائل به, ومن كان أول المحتجين, وهل يجوز لنا الاحتجاج به؟ وإن جاز فهل له شروط؟ وماهي شروط الحديث المحتج به .

ثالثا :دراسة تناولت شواهد ابن مالك من الحديث النبوي في كتاب شرح التسهيل, بعنوان "شواهد ابن مالك من الحديث النبوي الشريف في كتاب شرح التسهيل " تخريج ودراسة, وهي رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الحديث, إعداد محمد كمال درويش,كلية الدراسات العليا, الجامعة الأردنية ٢٠٠٧م.

وهذه الرسالة كما ذكر مؤلفها هي" إطلالة من علم الحديث الشريف على علم النحو لبيان الأحاديث الصالحة للاحتجاج بها في قواعد النحو ومسائله وبيان ما ليس بصالح فيستبعد..."

وبما أن هذه الدراسة إطلالة من علم الحديث على علم النحو فقد ركز الباحث على تخريج الأحاديث دون مناقشة المسائل النحوية, ويمكن أن يستفاد من هذه الدراسة في تخريج الأحاديث.

منهج البحث:

تقوم هذه الدراسة على جمع الشواهد من الحديث النبوي الواردة في كتاب تمهيد القواعد ودراستها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي, ويقوم منهج الدراسة على المحاور الآتية:

أ- جمع الشواهد النحوية من الحديث النبوي في كتاب تمهيد القواعد, وتبويبها وحصر المسائل التي فيها ووضع عنوان لكل مسألة.

ب- دراسة هذه المسائل: وتبدأ كل مسأله بذكر الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به ثم عرض المسألة كما ورد في الكتاب ثم شرح المسألة, وعرض آراء النحاة وشواهدها الأخرى من الحديث والقرآن والشعر, ثم بيان رأي ابن مالك والناظر فيها, وأختم ذلك بخلاصة أبين فيها أثر الحديث على القاعدة النحوية.

هيكل البحث

اقتضت خطة البحث تقسيمه بعد المقدمة إلى تمهيد وثلاثة فصول تحوي مباحث عدة وتحت كل مبحث مسائله المتعلقة به,ثم خاتمه وفهارس, وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: بينت فيها فكرة الموضوع وأهميته وأهدافه والدراسات السابقة المتصلة به.

التمهيد: وفيه:

أ- ابن مالك وكتابه التسهيل وقيمته العلمية.

ب- ناظر الجيش وكتابه تمهيد القواعد وقيمته العلمية.

ج- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي.

الفصل الأول :شواهد المقدمات النحوية وأثرها في التقعيد النحوي, وفيه مباحث:

١-الكلمة والكلام ومايتعلق به. ٢- الإعراب. ٣-المعارف.

الفصل الثاني :شواهد المرفوعات وأثرها في التقعيد النحوي, وفيه مباحث:

١-المبتدأ. ٢- نواسخ الابتداء. ٣-الفاعل ونائبه.

الفصل الثالث: شواهد المنصوبات وأثرها في التقعيد النحوي, وفيه مباحث:

١-المفاعيل.   ٢- المستثنى   ٣- الحال.   ٤- التمييز.

الخاتمة: أبرزت فيها النتائج التي توصل إليها البحث.

الفهارس الفنية: وتضم فهارس مفصلة للآيات, والأحاديث,والقراءات, والشواهد الشعرية, والمراجع والمصادر, والموضوعات.

وفي الختام يبقى هذا العمل جهدا بشرياً, فما كان صواباً فبتوفيق الله, وما كان فيه من الخطأ فعذري أنني لم أقصد إليه ولكنني بشر أخطئ وأصيب, وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. والحمد لله رب العالمين.



التمهيد:

ويشتمل على:

أ ـ ابن مالك وكتابه التسهيل وقيمته العلمية.

ب ناظر الجيش وكتابه تمهيد القواعد وقيمته العلمية وعلاقته بشرح التسهيل.

ج ـ موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي.

أولاً: ابن مالك وكتابه التسهيل وقيمته العلمية

أ_ ابن مالك

اسمه ونسبه

هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني _نسبة إلى جيان بلد بالأندلس_ نزيل دمشق([1]), واختُلِف في سلسلة نسبه, ويمكن حصر الخلاف في قولين:

الأول: أن اسمه محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك, وهي التي اعتمدها دائرة المعارف الإسلامية وذكرها بروكلمان, وسار عليها الدماميني([2]).

الثاني: أنه محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك وهو ما ورد في بعض كتب العلماء والمؤرخين([3]).

كنيته ولقبه

أجمعت المصادر أنه كان يُكنى: بأبي عبد الله, كما أجمعت أن لقبه: جمال الدين([4]).

مولده

اختُلِف في تحديد السنة التي وُلد فيها: فقيل في سنة ستمائة أو في التي تليها, واتفق المؤرخون أنَه ولد في مدينة جيان بالأندلس, ونُسب إليها في جميع المراجع التي ترجمت له([5]).

---

[1] ينظر: بغية الوعاة للسيوطي ١/١٣٠.

[2] ينظر:تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ١/٢٥, , دائرة المعارف الإسلامية ٢٧٢/١. تاريخ الأدب العربي لبروكلمان٥/٢٧٥.

[3] ينظر: الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي ٣/٢٨٥ رقم ١٤٤١, نفح الطيب للمقري ٢/٢٢٢ رقم ١٤٤, فوات الوفيات لمحمد الكتبي رقم ٤٧٢, ٣/٤٠٧ ,شذرات الذهب لابن العماد ٧/٥٩٠.

[4] ينظر: المراجع السابقة.

[5] ينظر: ما سبق.

مكانته العلمية

نشأ ابن مالك مُحباً للعلم فاعتنى بعلوم العربية حتى أتقنها, وبلغ فيها الغاية وأربى على المتقدمين, فصار بحراً في النحو والتصريف لا يُجارى وحبراً لا يُبارى, واتسعت معارفه وعلومه: فكان إماماً في القراءات وعللها, واللغة وغريبها, وتصدَّر بدمشق لإقراء العربية وتخرج على يديه خلق كثير,([1]) وقد أثنى عليه كثير من الناس مما يدل على مكانته وعلو قدره, ومن ذلك:

قول الصلاح الصفدي:"الشيخ جمال الدين بن مالك ..الإمام العلامة الأوحد جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني...وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها: أخبرني الشيخ الإمام شهاب الدين أبو الثناء محمود رحمه الله من لفظه قال: جلس يوماً وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة, قلت: وهذا أمر معجز لأنه يريد ينقل الكتابين, وأخبرني عنه أنه كان إذا صلى في العادلية لأنه كان إمام المدرسة: يشيعه قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان تعظيماً له".([2])

وقيل عنه أيضاً: "وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو فكان أمراً عجيباً, وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره, وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه غاية, وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن, فإن كان ما فيه شاهدٌ عدل إلى الحديث فإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار

[1] ينظر بغية الوعاة ١/١٣٠

[2] ينظر: الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي ٣/٢٨٦.

العرب, هذا مع ما هو عليه من الدين والعبادة, وكثرة النوافل, وحسن السمت, وكمال العقل, وانفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهب الشافعي"([1]).

مؤلفاته

يُعد ابن مالك من أشهر النحاة الذين عرفهم تاريخ النحو العربي في القرن السابع وما بعده, وقد أثرى المكتبة العربية بالكثير من المصنفات التي نالت شهرة عظيمة, واشتغل بها الدارسون وظلت أساساً للكثير من الدراسات النحوية إلى اليوم, ومن هذه المصنفات([2]):

١. الأرجوزة الكبرى المسماة الكافية الشافية, وشرحها.
٢. الخلاصة في النحو المعروفة بالألفية, وهي منظومة في نحو ألف بيت.
٣. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, وشرحه.
٤. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.
٥. الإعلام بمثلث الكلام, وهو أرجوزة مربعة عدها نحو ٢٧٥٥ بيتاً.
٦. عمدة الحافظ وعدة اللافظ, وشرحه.
٧. المفتاح في أبنية الأفعال.
٨. الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.

وغيرها من الكتب والمنظومات في النحو واللغة.

---

[1] ينظر:فوات الوفيات لمحمد الكتبي٣/٤٠٨،٤٠٧

[2] ينظر: شذرات الذهب ٥٩١/٧. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٣٠/١.

وفاته

اتفق المؤرخون([1]) على أنه توفي في شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة بدمشق.

ب_كتاب التسهيل لابن مالك وقيمته العلمية

اسم الكتاب

اسمه كاملاً:"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد", وقد أثارت هذه التسمية فضول العلماء: فرأى بعضهم أن له كتاباً يُسمى "الفوائد" لخص منه التسهيل, فالألف واللام في تسهيل الفوائد للعهد أشار بها إلى الكتاب المذكور([2]).وقال مصنفه عن سبب تسميته:"هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله, مستولياً على أبوابه وفصوله, فسميته لذلك: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"[3].

قيمته العلمية

يُعد كتاب التسهيل من أفضل كتب ابن مالك النحوية, بل إنه من أعظم الكتب المؤلفة في النحو, وقد اتفق العلماء والباحثون قديماً وحديثاً على أهمية هذا المؤلف, ومن ذلك:

ما ذكره أبو حيَّان وهو المشهور بمآخذه على ابن مالك حيث قال: "أحسنُ موضوعٍ فيه (أي في النحو) وأجلهُ كتابُ أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ــرحمه الله تعالىــ وأحسنُ ما وضعه

---

[1] ينظر:بغية الوعاة للسيوطي١/١٣٤, شذرات الذهب ٧/٥٩٠,فوات الوفيات للكتبي ٣/٤٠٨,نفح الطيب ٢/٢٢٦, الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي ٣/٢٨٨.

[2] ينظر: بغية الوعاة للسيوطي ١/ ١٣٢.

[3] ينظر: التسهيل لابن مالك ص٦٤.

المتأخرون من المختصرات وأجمعهُ للأحكام: كتابُ تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي"[1].

وقال عنه الدماميني: "فلا يخفى أن الكتاب الـــمُسمى: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"...كتاب جمع الفوائد جمع كثرة, وأفصحت كلماته التي غلت قيمتها فكان كل كلمة منه دُرة, لا ينازع في فضله من دخل من باب الاشتغال إليه, وإذا عُد غيره من الفضلات فلا شك في أن العُمدة عليه, جمع بين براعة العبارة والتنقيح, واعتنى بالإيجاز فاغتنى بالتلويح عن التوضيح"([2]).

وقرر ابن خلدون أن كتاب التسهيل استوعب فيه ابن مالك جميع ما نقل من القواعد([3]).

وقد خرج محقق التسهيل الدكتور: أحمد بركات بعد دراسته لمؤلفات ابن مالك بنتيجه وهي:" أن التسهيل من أعظم كتب النحو أثراً, وأدومها ذكراً منذ أخرجه ابن مالك إلى اليوم, وها هي شروحه خير مؤيد لهذا الرأي, فقد بقي التسهيل بجانب الألفية في جميع البيئات التي تُعنى بدراسة العربية مرجعاً للنحاة ومقصداً للدارسين والباحثين, فعلى هذين المصنفين قامت دراسات النحو, ومنهما اقتبست أعظم المؤلفات النحوية بعد ابن مالك: كالتذييل والتكميل وملخصه ارتشاف الضرب لأبي حيان, وهمع الهوامع للسيوطي, وكتب ابن عقيل وابن هشام والأزهري والأشموني والصبان ومن خلفوهم في دراسة النحو, وإلى يومنا هذا لا نكاد نجد كتاباً في النحو يخلو من التأثر بالألفية والتسهيل"([4].)

ولذلك نجده يقول "أستطيع في غير تحرج أن أقرر أن التسهيل هو خير كتب ابن مالك النحوية, بل إنه من أعظم الكتب الموضوعة في النحو إن لم يكن أعظمها جميعاً بعد كتاب سيبويه"([5]).

---

[1] ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ١٠٦/١

[2] ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ١٨/١.

[3] ينظر: مقدمة ابن خلدون ٣٦٩/٢.

[4] ينظر: التسهيل بتحقيق أحمد بركات ص١٠٠.

[5] المرجع السابق.

شروحه

ونظراً لأهمية التسهيل ومكانته العلمية فقد لقي اهتماما ًكبيراً من العلماء والدارسين فأقبلوا عليه يشرحونه ويكشفون غموضه, ومن هذه الشروح[1]:

١. شرح ابن مالك نفسه الذي وصل فيه إلى باب مصادر الفعل.

٢. شرح الإمام بدر الدين ابن المصنف وهو تكملة شرح والده.

٣. شرح أبي حيان المسمى التذييل والتكميل.

٤. شرح الشيخ بدر الدين أبي علي الحسن بن قاسم المرادي .

٥. شرح الشيخ عبد الرحمن بن عقيل المصري المسمى: المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

٦. شرح محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش, المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد, وهو موضع الدراسة.

وغيرها من الشروح التي تدل على أهمية التسهيل ومكانته.

[1] ينظر: كشف الظنون ٤٠٦/١،٤٠٥.تمهيد القواعد ٣٥/١،٣٤.

ثانياً: ناظر الجيش وكتابه "التمهيد"

أ_ نبذه عن ناظر الجيش

اسمه ونسبه

هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي المعروف بناظر الجيش([1])

كنيته ولقبه

يكنى بأبي عبد الله ويلقب بمحب الدين([2]).

وعرف بناظر الجيش بعد أن تولى منصب نظر الجيش بمصر, قال ابن حجر عنه:" وترقى إلى أن ولي نظر الجيش بالديار المصرية"([3])

---

[1] ينظر:الدرر الكامنة لابن حجر ٢٩٠/٤, حسن المحاضرة للسيوطي ٥٣٧/١, النجوم الزاهرة لابن تغري بردي١١ /١١٤,شذرات الذهب لابن العماد ٤٤٦/٨.

[2] ينظر: المراجع السابقة.

[3] ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٢٩١/٤،٢٩٠.

مولده

وُلد ناظر الجيش سنة(٦٩٧ه) بالقاهرة([1]) ويبدو أن ناظر الجيش بعد أن ولد بالقاهرة انتقل إلى حلب مع أسرته واشتغل بها مدة من الزمان ثم عاد إلى القاهرة, ويُفهم هذا من قول ابن العماد"واشتغل ببلاده ثم قدم القاهرة"([2]).

شيوخه

تتلمذ ناظر الجيش على يد الكثير من العلماء الأجلاء وفي ذلك يقول ابن حجر:"وسمع من الرشيد بن المعلم والشريف موسى بن علي الموسوي والشريف الزينبي وابن هارون...وأخذ العربية عن أبي حيان, والتلخيص عن الجلال مصنفه, وأخذ عن التقي السبكي والقطب السنباطي والتاج التبريزي".([3])

وقال ابن العماد: "ولازم أبا حيان والتاج التبريزي وغيرهما"([4]).

تلاميذه

لم تذكر المصادر والمراجع التي ترجمت لناظر الجيش وجود تلاميذ له, ولعل انشغاله بالمناصب التي تولاها في الدولة حالت دون تفرغه للتدريس طويلاً إلا ما ذكره السيوطي أنه درس التفسير بالمنصورية([1]).

---

[1] ينظر:الدرر الكامنة لابن حجر ٢٩٠/٤, حسن المحاضرة للسيوطي ٥٣٧/١, النجوم الزاهرة لابن تغري بردي١١ /١١٤, شذرات الذهب لابن العماد ٤٤٦/٨.

[2] ينظر: شذرات الذهب لابن العماد ٤٤٦/٨.

[3] ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر ٢٩٠/٤

[4] ينظر: شذرات الذهب لابن العماد ٤٤٦/٨.

مؤلفاته

اتفقت المراجع والمصادر التي ترجمت له على أنه لم يؤلف غير كتابين: أحدهما في النحو والآخر في البلاغة:

أما الأول: فهو تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد وهو موضع الدراسة.

أما الآخر: فهو شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان([2]).

صفاته وأخلاقه

تحلى ناظر الجيش بالكثير من الصفات الحسنة والأخلاق الفاضلة, فها هو ابن حجر يقول عنه:" وترقى إلى أن ولي نظر الجيش بالديار المصرية, ففاق من قبله من الأكابر فضلاً عن أقرانه في المروءة والعصبية لجميع الناس ممن يقصده خصوصاً طلبة العلم, فكان لهم في أيامه من المكارم والأفضال ما لا يعبر عنه, ولا يحصى كثرة حتى أني لم أدرك أحداً من المشايخ إلا ويحكي عنه في هذا الباب ما لا يحكيه الآخر, ولم يزل في عزه وجاهه ومهابته إلى أن مات"([3])

وفي النجوم الزاهرة: "وكان القاضي محب الدين المذكور رجلاً صالحاً فاضلاً وله سماعٌ عالٍ"([4]).

ويقول ابن العماد عنه :"كان عالي الهمة, نافذ الكلمة ,كثير البذل والجود والرفد للطلبة, والرفق بهم وكان من العجائب"([5])

وفاتـــــــــــــه

---

[1] ينظر: حسن المحاضرة للسيوطي ٥٣٧/١. وتمهيد القواعد ٢٨/١.

[2] ينظر: كشف الظنون ٤٧٧/١, : شذرات الذهب لابن العماد ٤٤٦/٨, حسن المحاضرة للسيوطي ٥٣٧/١.

[3] ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٢٩١/٤،٢٩٠.

[4] ينظر: النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ١١٤/١١.

[5] ينظر: شذرات الـــذهب لابن العماد ٤٤٦/٨.

اتفقت جميع المصادر على أنه توفي في الثاني عشر من ذي الحجة عام ٧٧٨ه عن إحدى وثمانين سنة([1]).

ب-كتاب شرح التسهيل لناظر الجيش المسمى: "بتمهيد القواعد"

اسم الكتاب

ذكر مؤلفه في مقدمة الكتاب أنه أسماه تمهيد القواعد حيث قال: "فشرعت في ذلك مستمداً من الله تعالى أن يوفقني سبيل الرشاد, وأن يهديني للتبصر والسداد, وأن يعينني بتوفيقه على بلوغ الغرض, وإكمال المراد, وسميته: تمهيد القواعد"([2]).

سبب تأليفه

عرف ناظر الجيش قيمة التسهيل وفائدته العظيمة, كما أنه لم يغفل عن شرح مصنفه له إلا أنه مختصر لا يرضي الباحث, ولا يقنع الطالب, وهو أيضاً لم يغفل عن شرح أبي حيان حيث ذكر أنه شرح عظيم الفائدة إلا أن هناك بعض الدوافع التي دفعته إلى تأليف هذا الشرح أشار إليها فيما يأتي:

[1] ينظر: الدرر الكامنة ٢٩١/٤, النجوم الزاهرة ١١٤/١١. حسن المحاضرة ٥٣٧/١.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ١١٠/١.

الأول: أنه رأى أن شرح ابن مالك لا يرضي الناظر عنه لاقتصاره وغموض بعض موضوعاته فأراد أن يضع شرحاً أكثر بسطاً وأعم نفعاً.

الثاني: أنه رأى أن شرح الشيخ أبي حيان قد خرج عن المقصود بسبب الإطالة والاتساع, كما أنه رأى تحامله على المصنف في الرد والمؤاخذات فأراد أن ينتصر له ويجيب عن مؤاخذات الشيخ, وأن يضرب بقِدْحه بين الأقداح فيضع شرحاً يجمع بين الشرحين, مضافاً إليه ما يراه من زيادات وما يفتح الله به عليه من تنقيحات تنفع طلاب العلم.([1])

قيمة الكتاب العلمية

لكتاب تمهيد القواعد قيمة علمية كبيرة وتأتي قيمة الكتاب من عدة نواح أهمها

١. أنه موسوعة نحوية جمع فيه صاحبه آراء المتقدمين والمتأخرين إلى زمنه, فهو مرجع مهم لكل باحث أراد الوقوف على رأي للنحاة المتقدمين أو المتأخرين إلى عصره, فقد حرص صاحبه على جمع آراء النحاة ما أمكن من بصريين وكوفيين وأندلسيين ومغربيين وغيرهم.

٢. أنه مرشد لكل من ينشد الحق والصواب في تحري المسائل النحوية حيث أنه يرد اعتراضات أبي حيان على ابن مالك بالحجة القوية والبرهان الساطع والدليل القاطع, لأن أبا حيان كان متجنياً على ابن مالك في الكثير من المسائل, وقد يظن كثير أن أبا حيان مصيبٌ فيما ادعاه فإذا قرأ إجابات ناظر الجيش عن ابن مالك عرف الحقيقة والصواب.

[1] ينظر: المرجع السابق ٤٣/١

٣. أنه مزاج ثلاثة شروح عظيمة للتسهيل شرح ابن مالك وشرح أبي حيان وشرح ناظر الجيش([1])

ثالثاً: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي

المقصود بالحديث الشريف:

عندما نقول الاستشهاد بالحديث الشريف فإنه يراد به: أقوال النبي صلى الله عليه وسلم, وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه([2]).

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي:

لقد سكت النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث فلم نجد في كتب النحاة الذين بنوا أصول النحو وقعدوا له أو الذين تحدثوا عن السماع والقياس حتى زمن الحسن بن الضائع ت٦٨٦ه أي إشارة

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ١/٤٥،٤٤.

[2] ينظر: في أصول النحو للأفغاني ٤٦.

إلى موقفهم من الاستشهاد بالحديث, ولم يرو عنهم أنهم منعوه بل نجد في بعض كتبهم الاستشهاد بالحديث وإن كان قليلاً[1].

وكان الحسن بن الضائع أول من تعرض لإثارة قضية الاحتجاج بالحديث النبوي حيث نقل عنه السيوطي أنه علل عدم احتجاج النحويين بالحديث بكونه مروياً بالمعنى[2], قال السيوطي:"قال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث, واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب, ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب"[3], وذكر ابن الضائع أن "ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن, وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى[4]".

وأثار أبو حيان هذا الخلاف في الاستشهاد بالحديث مرة أخرى في القرن الثامن الهجري عندما تعرض لشرح ابن مالك للتسهيل, وأنكر عليه كثرة احتجاجه بالحديث النبوي, ووقف موقفاً متشدداً[5] من ذلك فنقل عنه قوله في شرح التسهيل:" قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه وما رأيت أحدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غيره"[6].

---

[1] ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث لخديجة الحديثي ص١٦, في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس ٤٤,

[2] ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث لخديجة الحديثي ص١٦.

[3] ينظر: الاقتراح للسيوطي ٢١.

[4] ينظر: الاقتراح للسيوطي ٢١, ٢٢.

[5] ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة لمحمد حماسة ص٢٣.

[6] ينظر: الاقتراح للسيوطي ١٩.

ويمكن أن نقسم النُّحاة في موقفهم من الاستشهاد بالحديث إلى ثلاث فئات: فئة أجازته وفئة منعته وفئة توسطت بينهما, وفيما يلي تفصيل لك:

الفئة الأولى:([1]) أجازت الاستشهاد بالحديث الشريف مُطلقاً, ويمثل هذه الفئة ابن خروف, وابن مالك الذي توسع في الاستشهاد به حتى صار مذهباً يعرف به, وتبعهما في ذلك الرضي شارح الشافية والكافية لابن الحاجب الذي زاد على ابن مالك الاستشهاد بكلام الصحابة وأهل البيت, وتبعهم كذلك ابن هشام والبدر الدماميني والبغدادي صاحب الخزانة حيث قال:"والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت"([2]).

الفئة الثانية:([3]) منعت الاستشهاد بالحديث مُطلقاً, ويمثل هذه الفئة ابن الضائع وأبو حيان.

فابن الضائع كان يرى في الاستشهاد بالحديث ثلاثة أمور:

الأول: أن الأوائل لم يحتجوا بالحديث مطلقاً.

الثاني: أن سبب تركهم الاحتجاج بالحديث جواز نقله بالمعنى.

الثالث: أن أول من أكثر من الاحتجاج به ابن خروف فإن كان للتبرك بالمروي فحسن وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى.

وأما أبو حيان فقد أنكر على ابن مالك استشهاده بالحديث, ونسب إلى النحاة الأوائل والمتأخرين حتى زمن ابن مالك امتناعهم عن الاحتجاج بالحديث أو سكوتهم عن ذلك فقال" قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه, وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غيره, على أن الواضعين لعلم

---

[1] ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث لخديجة الحديثي ٢٢-٢٤, لغة الشعر دراسة في الضرورة لمحمد حماسة ٢٣.

[2] ينظر: الخزانة للبغدادي ١/ ٩،١٠.

[3] ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث لخديجة الحديثي ٢٠.

النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك, وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس"([1]).

وحاول تعليل ما اعتقده من عدم الاحتجاج بالحديث فقال"وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ,إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى....

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع..." ([2]).

ومما سبق يتضح أن من منع الاستشهاد بالحديث قد احتج بثلاثة أمور:

الأول: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم وأنها رويت بالمعنى.

الثاني: وقوع اللحن فيما روي من الأحاديث لأن أغلب رواته كانوا غير عرب بالطبع.

الثالث: أن أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بشيء منه([3]).

الفئة الثالثة: توسطت بين المانعين والمجيزين فجوزت الاحتجاج بالأحاديث التي اُعتنى بنقل ألفاظها, ويمثلها الشاطبي حيث قال في شرح الألفية:" لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم,

---

[1] ينظر: الاقتراح للسيوطي ,٢٠١٩. الخزانة ١٠،١١/١.

[2] ينظر: المراجع السابقة.

[3] ينظر: الخزانة ٩/١.

وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا, ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى, وتختلف رواياتها وألفاظها, بخلاف كلام العرب وشعرهم فإن رواته اعتنوا بألفاظه..وأما الحديث فعلى قسمين:

قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص: كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمذان وكتابه لوائل بن حجر, والأمثال النبوية, فهذا يصح الاستشهاد به في العربية وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه, وبنى الكلام على الحديث مطلقاً.." ([1]).

وتبعه السيوطي في ذلك فقال في الاقتراح:"وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي, وذلك نادر جداً, إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلةٍ أيضاً.." ([2]).

منـــــــــــــاقـــــــــــــشـــــــــــة حجج المانعين:

رد الذين أجازوا الاحتجاج بالحديث على اعتراضات المانعين في سهولة ويسر:

فأما المانع الأول([3]): وهو تجويز الرواية في المعنى فأجابوا عنه فقالوا: الأصل الرواية باللفظ, وتجويز الرواية بالمعنى احتمال عقلي فحسب لا يقين بالوقوع, ولو وقع فالمغير لفظاً بلفظٍ عربي مطبوع يحتج بكلامه في اللغة, ولا سيما ونحن نعرف مقدار تحري علماء الحديث وضبطهم لألفاظه ومبالغتهم في الدقة والتحري, هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من الرواة صحابة وتابعون قد دونوا الأحاديث, كعبد الله بن عمرو بن العاص الذي كان يكتب الحديث في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم, وكذلك روي عن عبد الله بن عمر وأنس بن مالك وسهل بن سعد الساعدي , وهذا عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الآفاق:"أن انظروا ما كان من حديث رسول الله أو سنته فاكتبوه", ثم كان الزهري وابن أبي عروبة

---

[1] ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣/٤٠١_٤٠٣ و الخزانة للبغدادي ١/١٣،١٢

[2] ينظر: الاقتراح للسيوطي ١٩

[3] ينظر: في أصول النحو للأفغاني ص٥١،٥٠.

والربيع بن صبيح, وبهذا يحصل الظن الكافي لرجحان أن الأحاديث المدونة في الصدر من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم نفسه فإن كان هناك إبدال لفظ بلفظ مرادف له فإنما أبدله عربي فصيح يحتج بكلامه في اللغة.

وأما المانع الثاني: وهو وقوع اللحن في بعض الأحاديث المروية فأُجيب عنه بأنه "شيء إن وقع قليل جداً لا يُبنى عليه حكم, وقد تنبه إليه الناس فتحاموه, ولم يحتج به أحد ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح إلا إن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن, لأن بعض الناس يلحن فيه, وأنت تعرف إلى هذا أنهم تشددوا في أخذ الناس بضبط ألفاظ الحديث"([1]) .

وأما المانع الثالث: وهو ما ذكره أبو حيان وابن الضائع من أن أئمة النحو من المصرين لم يحتجوا به فأجيب عنه بأنه تعميم تنقصه الدقة وليس صحيحاً على إطلاقه, فقد أثبت الباحثون أن إمام النحاة سيبويه أول من احتج بالحديث, حيث ثبت أنه احتج بتسعة أحاديث في كتابه([2]), وكذلك احتج به المبرد في مواضع معدودة أيضاً([3]), وكذلك احتج به الفراء ([4]), وتوالى بعد ذلك اطراد هذا الاتجاه دون اعتراض من أحد, فكان ابن خالويه يستشهد بالحديث, وكذلك ابن جني, وبعد ذلك كان الزمخشري يكثر منه ويتخذه أصلاً من الأصول يستشهد به على أحكام النحو وقواعده, حتى تمثل أخيراً في اتجاه موسع عند أشهر نحاة القرن السابع وهو ابن مالك, مما جعل العلامة ابن الطيب يقول:"لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وابن الضائع في شرح الجمل.." وصرح بأنَه رأى الاستدلال بالحديث في كتاب أبي حيان نفسه([5]).

---

[1] ينظر: في أصول النحو للأفغاني ص٥٢.

[2] ينظر:موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث لخديجة الحديثي ص٧٧,

[3] ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث لخديجة الحديثي ٨٩,

[4] ينظر: المرجع السابق ٧٩.

[5] ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة لمحمد حماسة ص٢٧, ٢٨.

وقد[1]" عالج هذا الموضوع السيد محمد الخضر حسين في مجلة مجمع اللغة العربية على خير ما يعالجه عالم ثبت مترو وقاض منصف, وانتهى من بحثه إلى النتيجة المرضية الآتية:

"من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة والقواعد وهو ستة أنواع :

أولها: ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله: "حمي الوطيس" وقوله: "مات حتف أنفه"...

ثانيها: ما يُروى من الأقوال التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها:كألفاظ القنوت والتحيات, وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثها: ما يُروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم :ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة, واتحدت ألفاظها فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها..

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة: كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني.

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به, وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول, وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين...

[1] ينظر: في أصول النحو للأفغاني ٥٥-٥٨.

والحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه: هو الحديث الذي دون في الصدر الأول و لم يكن من الأنواع الستة المنبه عليها آنفاً وهو على نوعين:

حديث يرد لفظه على وجه واحد, وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه:

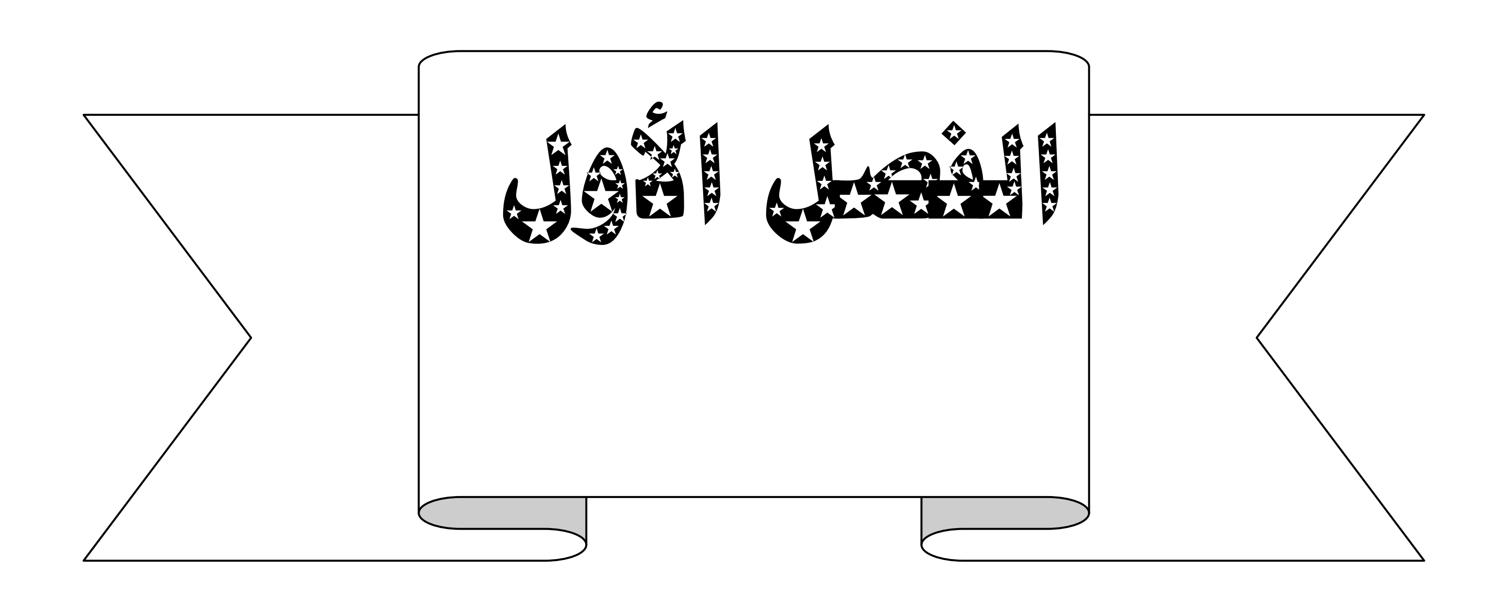
أما الحديث الوارد على وجه واحد فالظاهر صحة الاحتجاج به, نظراً إلى أن الأصل الرواية باللفظ وإلى تشديدهم في عدم الرواية بالمعنى...

وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية...فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي....وأما ما يجيء في رواية شاذة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين إنها غلط من الراوي فنقف دون الاستشهاد بها ...

وخلاصة البحث: أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول, وإن اختلفت فيها الرواية, ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدِّثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مرد له, ويشد أزري في ترجيح هذا الرأي: أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته([1])".

---

[1] ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية٢٠٨/٣-٢١٠.


الفصل الأول

شواهد الحديث في المقدمات النحوية وأثرها في التقعيد النحوي

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: الكلمة والكلام وما يتعلق به.

المبحث الثاني: الإعراب .

المبحث الثالث: المعارف.

المبحث الأول

شواهد الحديث في الكلمة والكلام وما يتعلق به وفيه مسائل:

المسألة الأولى: إطلاق الكلمة على الكلام التام "لُغةً".

المسألة الثانية: الإسناد اللفظي إلى الجملة.

المسألة الثالثة: دخول نون التوكيد على الماضي المستقبل معنى.

المسألة الرابعة:احتمال الفعل الماضي _الواقع صفة لنكرة عامة_ للمضي والاستقبال.

المسألة الأولى

إطلاق "الكلمة" على الكلام التام لُغةً

قال رسول الله صلى الله عليه وسلَّم: "الكَلِمَةُ الطَّيِّبةُ صَدَقَةٌ"([1]).

وقال عليه الصلاة والسلام: "أصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ :

أَلَا كُلُّ شَيءٍ مَاخَلَا اللهَ بَاطِلُ "([2]).

---

[1])أخرجه البخاري في كتاب الجهاد باب ١٢٨, (٣٥٥/٢), وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة حديث ٥٦, ص٦٩٩.

[2]) أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار باب ٢٦, (٥٢/٣).

استشهدَ ناظرُ الجيش بما سبق على أنَّ الكلمة تُطلق على الكلام التام المفيد في اللغة.

قال ناظر الجيش :"الكلمة تُقال في اللغةِ بطريق الاشتراك لمعنيين :أحدهما: الكلام التَّام أي المفيد,كقوله تعالى([1]): ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ﴾" ثم ذكر الحديثين الشريفين أعلاه ,"وثانيهما: أحد مفردات الكلام, وهو الاسم وحده أو الفعل وحده أوالحرف وحده وهذا هو المصطلح عليه في علم النحو"([2]).

شرح المسألة النحوية

عرَّف ناظر الجيش الكلمة بتعريفين: لغوي و اصطلاحي, واستدل بحديثين شريفين لإثبات المعنى اللغوي: وهو اطلاق الكلمة على الكلام التام المفيد.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل : "الكلمةُ في اللغة عبارة عن كلام تام, كقوله تعالى: ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ﴾ وكقوله عليه السلام:"الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ ", وعن اسم وحده أو فعل وحده أو حرف وحده, وهذا هو المصطلح عليه في النَّحو وإياه قصد من تعرَّض لحدّ الكلمة"([3]).

وقد علَّل ابن الناظم إطلاقها على الكلام التَّام المفيد, فقال: "وهو مِنْ باب تسمية الشيء باسم بعضه,كتسميتهم رَبِيئةَ القوم عيْناً, والبيت من الشِّعْر قافية, وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها .."([1]).

وقول لبيد بن ربيعة: ألا كل شيء ماخلا الله باطل هو الشطر الأول من بيت على بحر الطويل وعجزه :وكل نعيم لا محالة زائل ينظر: ديوانه ص١٣٢, ولبيد هو: لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري, كان من شعراء الجاهلية, وأدرك الإسلام وأسلم, ويقال إن وفاته كانت في أول خلافة معاوية وأنه مات وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنةً) ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٩٧/١, ٩٨. وهو في شرح الأشموني ١١/١, ومغني اللبيب,(٢٠٥/١) واللمع ٥٨.

[1]) سورة التوبة ,٤٠.

[2]) تمهيد القواعد لناظر الجيش ,١/ ١٢٧،١٢٨.

[3]) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك,٣/١.

وقد ذَكر هذا المعنى اللغوي الأشموني في شرحه على الألفية ([2]) وابن هشام في شرح شذور الذهب([3]).

وبالنظر إلى المعاجم نجد أنَّ "الكَلِمَة" أُطلِقت كذلك على المفرد, ففي جمهرة اللغة, تحت مادة: [ك ل م] "الكلمة معروفة, الواحدة من الكَلِم والكَلَام"[4].

وفي مقاييس اللغة: في مادة "كلم": "الكاف واللام والميم أصلان: أحدهما يَدُلُّ على نُطق مُفهِم, والآخر يَدُلُّ على جراح, فالأوَّل الكَلَام: تقول:كَلَّمْته أُكَلِّمه تَكْلِيماً, وهو كليمي إذا كلَّمَك أو كَلَّمْته, ثم يتَّسِعون فَيُسمُّون اللفظة الواحدة الـــمُفهِمة كلمةً, والقصّة كلمةً, والقصيدة بطولها كلمةً, ويجمعون الكلمة كَلِمات وكَلِم.[5]

وقال السيوطي في الهمع: "الكلمة في اللغة تُطلق على الجمل المفيدة, قال الله تعالى: ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ﴾ أي لا إله إلا الله.....وهذا الإطلاق مُنْكر في اصطلاح النحويين, ولذا لا يتعرض لذكره في كتبهم "([6]).

"والحاصل أنَّ إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام:

حقيقي: وهو الذي لا بد من قصده.

ومجازي مُهْمل في عُرف النُّحاة: وهو إطلاق الكلمة على الكلام التَّام فلا يتعرض لهذا بوجه.

---

[1]) ينظر: شرح ابن الناظم ص٧.

[2]) ينظر :شرح الأشموني١/١١

[3]) ينظر: شرح شذور الذهب ص٣٣.

[4]) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد٢/٩٨١

[5]) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس ٥/١٣١

[6]) ينظر:همع الهوامع للسيوطي ١/١٩،٢٠.

ومجازي مُسْتَعْمل في عُرفهم: وهو إطلاقها على أحد جزأي العلم المضاف, فترك التَّعرض له جائز, والتَّعرض له أجوز لأنَّ فيه مزيد فائدة"([1])

الخلاصة

استدلالُ ابن مالك وناظر الجيش بالحديث على المعنى اللغوي لم يؤثِّر في القاعدة النحوية, لأن المعنى الاصطلاحي هو ما يَذهب إليه النُّحاة عند حد الكلمة, أماَّ المعنى اللغوي فهو مجاز مهمل في عُرف النُّحاة.

المسألة الثانية

الإسناد اللفظي إلى الجملة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"لَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الـــجَنَّةِ"([2]).

اُسْتُشْهِدَ به على جواز الإسْنَاد للجُملة, حيث أُسْنِدَ إلى جُملة "لا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إلا بِاللهِ", ويُسَمَّى إسْنَاداً لفظياً.

قال ابنُ مالِكٍ:"فَالاسْمُ كَلِمةٌ يُسْنَدُ ما لمعْناهَا لِنفْسِهَا أوْ نَظِيرِهَا"([1]).

---

[1]) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك١/١٥, تمهيد القواعد١/١٣٠.

[2] الحديث في مسند الإمام أحمد ٥/١٥٦

قال النَّاظِر في شرحه:"تَفْسِير هذا الحد مُتوقف على تَصَور الإسْنَاد, وقد عرَّفه الـــمُصنِّف بأنَّه "عِبَارة عن تعليق خَبَر بمُخبَر عنه أو طَلَبٍ بمطْلُوب مِنْه" وهو جيِّد.

ثُم الإسْنَاد قِسمان: لفْظِي ومَعْنَوي.

فاللفْظِي: ما قُصِد به الحُكْم على اللفْظ فقط, ويشترِك فيه الثَّلاثة, أعني: الاسم والفعل والحرف, ويُشَاركها فيه الجملة أيضاً, كقولك: زيدٌ مُعْربٌ, وقَامَ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ, ومِنْ حرْفُ جَرٍّ, "ولَا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بِاللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ".

والمعنوي: ما قُصِد به الحُكْم على مَعْنَى الكَلِمة, أي مَدلُولها لا على لفْظها, ويُسمَّى: وضْعِياً وحقيقياً أيضاً, وهذا هو الـــمُختص بِالأسْمَاء."([2])

شرح المسألة النحوية

عرَّف ابنُ مالِكٍ الاسْمَ فقال:" فَالاسْمُ كَلِمةٌ يُسْنَدُ ما لمعْناهَا لِنفْسِهَا أوْ نَظِيرِهَا "([3]).

والإسْنَاد إلى الاسْمِ هو الإخْبَار عنه, وقد عرَّفه بأنَّه "تعليق خَبَرٍ بمُخبَر عنه أو طَلَبٍ بِـــمطْلُوبٍ مِنْه.([4]).

وقيَّدَ الإسْنَاد في تعريف الاسْمِ "باعْتِبارِ المعْنى", لأن الإسْنَاد عِنده على وجهيْنِ:

إسْنادٌ باعتِبَارِ المعنى وإسْنَادٌ باعتِبَارِ اللفظ.

فإنْ كان باعتِبَارِ المعنى اختَصَّ بالأسْمَاء, ويُسمَّى حقيقياً ووضعياً, مثل: زيدٌ قائمٌ.

وإنْ كان باعتِبَارِ مجرد اللفظ صَلُح للاسْم , نحو: زيدٌ مُعرَبٌ, وللفعل نحو: قَامَ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ, وللحرف نحو: فِي حَرفُ جَرٍّ, وللجُمْلَةِ نحو:" ولَا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بِاللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ"([1]).

---

[1] ينظر:شرح التسهيل ٩/١.

[2] ينظر: تمهيد القواعد١/١٥٠

[3] ينظر شرح التسهيل ٩/١

[4] ينظر: المرجع السابق.

ووافَقَ النَّاظِرُ ابنَ مالِكٍ في تقسيمه للإسْنَاد, وذكر ما مثَّل به على ذلك([2]).

وابنُ مالِكٍ في تقسيمه للإسْنَاد مُخالِف لجميع النحويين, فليس الإسْنَاد عندهم إلا على وجهٍ واحدٍ, وهو الإسْنَاد الحقيقي, فكُلُّ لفظٍ أُسْنِدَ إليه إنَّما أُسْنِدَ إلى معْنَاه, فإذا قلت: "زيدٌ قائمٌ" فإسْنَاد القيام إنَّما هو لمدلُولِ زيدٍ لا لمجرَّدِ لفْظِهِ, والتقدير عندهم: ذُو زيدٍ قائمٌ, أي مدلول هذا اللفْظِ قائمٌ, ثم يتَّسِعون فينسبون إلى اللفْظ مجازاً, وكذلك الحال إذا قلت: قامَ فِعلٌ ماضٍ,فعبارتُكَ لفْظٌ مدلوله الفعل الـــمَعلوم الذي هو قامَ الدال على الحدَثِ والزمان الماضي, وليس الفعلُ هو نفس عبارتِكَ بل هو مَدلولها , وكذلك القولُ في سائرِ البَابِ.([3])

ويَدلُّ على ذلك: إجماع النحويين على أنَّ غير الاسم لا يُخْبَر عنه.

حيث قال أبو علي الفارسي:" فما جَازَ الإخْبَار عنه مِنْ هذه الكَلِم فهو اسْم"([4]).

وقال الزمخشري عِند حديثه عن الاسْمِ: "وله خَصائص مِنْها جواز الإسْنَاد إليه"([5]).

وذَكَرَ ابنُ الأنْبَارِي أنَّ مِنْ عَلامَاتِ الاسْم "أنْ يكون مُخبراً عنه"([6]).

وقال ابن يعيش في شرحه:"الإسْنَادُ وصْفٌ دال على أنَّ الـــمُسْنَد إليه اسْم, إذ كان ذلك مُختصاً به, لأنَّ الفعل والحرف لا يكون مِنهما إسْنَاد, وذلك لأنَّ الفعل خَبر وإذا أَسنَدتَ الخَبَر إلى مِثْله لم تفد الـــمُخاطَب شَيئاً, إذ الفَائدة إنَّما تَحصل بإسْنَاد الخَبر إلى مُخبر عنه, نحو "قامَ زيدٌ"....ولا يَصِح أن

---

[1] ينظر:شرح التسهيل ٩/١.

[2] ينظر: تمهيد القواعد:١٥٠/١.

[3] ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي٤٩/١

[4] ينظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي ٧١

[5] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨١/١

[6] ينظر: أسرار العربية لابن الأنباري ٢٦

يُسند إلى الحَرْفِ أيضاً شيء, لأنَّ الحرف لا مَعْنى لَه في نَفْسِهِ, فلم يفد الإسْنَاد إليه ولا إسْنَاده إلى غيره, فلذلك اختصَّ الإسْنَاد إليه بالاسْمِ وحده"([1]).

الخلاصـــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ ابن مالِكٍ قَسَّم الإسْنَاد إلى قِسميْنِ :لفظي ومعنوي, واستدلَّ على الإسْنَاد اللفظي إلى الجُملة بالحديث الشريف, ووافقه النَّاظِر في ذلك, وبِهذا نجده خَالفَ جميع النحويين حيث الإسْنَاد عِندهم إنَّما هو على وجهٍ واحدٍ, وهو الإسْنَاد الحقيقي, وأرى أنَّ هذا الاستدلال لم يؤثِّر في القاعدة العامة, حيث إن الإسْنَاد المقصود عند النحويين إنَّما هو الإسْنَاد المعنوي, الذي يُسمَّى حقيقياً ووضعياً.

المسألة الثالثة

دخول نون التوكيد على الماضي المستقبل معنى

"فإمّا أدْرَكَنَّ واحِدٌ مِنكم الدجّالَ "([2])

موضع الشاهد: "أدْركَنَّ" استشهد به على دخول نون التوكيد على الماضي المستقبل معنى وهو قليل, لأنها لا تدخل إلا على المضارع والأمر.

---

[1] ينظر: المرجع السابق ٨٦/١

[2]) الحديث في صحيح مسلم (٢٢٤٩/٣) , كتاب الفتن باب ذكر الدجال وصفته.

قال ابن مالك: "ويُعْتبر الفعلُ بتاء التأنيث السَّاكنة, ونون التوكيد الشائع, ولُزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية, وباتِّصاله بضمير الرفع البارز"([1]) .

قال النَّاظر في شرحه: " يُعْتبر الفعل أيضاً بأشياء منها تاء التأنيث السَّاكنة.......ومنها نون التوكيد, وتلحق من الأفعال: المضارع والأمر, وقد تلحق من الماضي اللفظ المستقبل معنى ,كقول الشاعر:

دامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحمتِ متيّماً لولاكِ لم يكُ للصَّبابةِ جانحًا([2])

ومنه ماورد في الحديث: "**فإمَّا أَدْرَكَنَّ**......."

فدامنَّ مستقبل لأنَّه دعاء, وكذا أدْركَنَّ لوقوعه بعد إن الشرطية ".([3])

شرح المسألة النحوية

(نونا) التوكيد الخفيفة والثقيلة مِن العلامات التي تميز الفعل عن الاسم والحرف.

قال ابن مالك :

بتا فَعَلْتُ وأَتَتْ ويا افْعَلي ونونِ أَقبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلي

قال الشاطبيّ في شرحه : (ونون أَقبِلنّ) "يعني أن النون اللاحقة في آخر أقبل هي من خواصّ الفعل وهي نون التوكيد "([4])

وبالنَّظر إلى أقوال النُّحاة نجد أنهم متفقون على أن هذه النون لا يؤكد بها إلا المضارع والأمر.

[1]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤/١

[2]) البيت من بحر الكامل لقائل مجهول وهو في شرح التسهيل لابن مالك ١٤/١وفي تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٦٨/١ وفي معجم الشواهد النحوية ص٥١.

[3]) ينظر تمهيد القواعد ١/ ١٦٧.

[4]) ينظر المقاصد الشافية للشاطبي ,(٥٥/١،٥١)

قال سيبويه في حديثه عن نون التوكيد: "فمن مواضِعِها الفعلُ الذي للأمر والنهي, وذلك قولك: لا تَفْعَلنَّ ذاك واضْرِبَنَّ زيداً.فهذه الثقيلةُ.وإذا خفَّفت قلت:افْعَلَنْ ذاك ولا تَضْرِبَنْ زيداً. ومن مواضعها الفعل الذي لم يَجِب[1], الذي دخلته لام القسم, فذلك لا تُفَارِقُه الخفيفةُ أو الثقيلة .....فأمّا الأمرُ والنَّهي فإن شئت أدخلتَ فيه النون وإن شئت لم تُدخِل ....ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام, ...ومن مواضعها حروفُ الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل "ما" للتوكيد...."([2])

وقال في حديثه عنها في باب القسم: "فالنون لا تدخل على فعل قد وقع إنما تدخل على غير الواجب"([3])

وقال المبرد: "اعلم أنهما لا تدخلان إلا على ما لم يجب ولا يكون ذلك إلا في الفعل الذي يؤكّد ليقع "([4])

ويقول الزمخشري: "النون المؤكِّدة لا يؤكد بها إلا المستقبل الذي فيه معنى الطلب "([5])

وفي الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: "هذه النون مختصة بالفعل المضارع وصيغة الأمر لأنها مأخوذة منه لتأكيد الفعل الداخلة عليه, فقولك: اضربنَّ آكد من قولك اضرب ......وشرطها أن يكون الفعل بمعنى الطلب أو أشبه به, ويلزم أن يكون مستقبلاً, لأن الطلب إنما يتعلق بغير الموجود فلا يكون إلا في المستقبل "([6]).

رأي ابن مالك وناظر الجيش

[1]) الذي لم يجب هو الذي لم يقع.

[2]) ينظر :الكتاب لسيبويه (٣/٣٩١).

[3]) ينظر :المرجع السابق (٣/٧٩).

[4]) ينظر المقتضب للمبرد (٣/١١).

[5]) ينظر الأنموذج في النحو للزمخشري ص ٣٥.

[6]) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٧٩.

ذهب ابن مالك وتبعه ناظر الجيش إلى ما ذهب إليه النحاة من اختصاص نون التوكيد بالفعل المضارع والأمر, ولكنه ذكر موضعاً تدخل عليه قليلاً وهو الماضي بشرط أن يكون مستقبلاً في المعنى, حيث قال: "ونون التوكيد علامة للفعل وتلحق منه المضارع والأمر, نحو لا تَفْعَلَنَّ, واذْكُرَنَّ الله, وقد تدخل الفعل الماضي وضعاً المستقبل معنى"([1]) واستشهد بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم "فإما أدْرَكَنَّ ...." ([2]) وببيت الشعر: دامنَّ سعدك............

وعلَّلَ دخولها على الماضي بقوله: "فلحقت أدْرَكَ وإن كان بلفظ الماضي, لأنَّ دخول (إمّا) عليه جعله مستقبل المعنى ".[3]

وكذلك وافق أبو حيان ابن مالك في شرحه واستدل بالشاهدين نفسيهما ([4])

وفي توجيه رواية الحديث يقول العكبري:

"إمّا ههنا مكسورة الهمزة لأنها إنْ الشرطية زيدت عليها (ما), وهو كقوله تعالى[5]: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ وأما قوله: (أدْرَكَنَّ) بالنون فهكذا وقع في هذه الرواية, وقد رُوي بطريق آخر (فمنْ أَدْرَكَ) فيَدُل هذا اللفظ على أن [أدْرَكَ] لفظه لفظ الماضي ومعناه المستقبل, والإشكال في إلحاق النون لفظ الماضي, لأن حكمها أن تلحق المستقبل, فإذا كانت هذه الرواية محفوظة فوجهه أنه لما أريد بالماضي المستقبل ألحق به نون التوكيد تنبيهاً على أصله " ([6])

الخلاصة

---

[1]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/١٤.

[2]) سبق تخريجه ص٢٩

[3]) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤

[4]) ينظر: التذييل والتكميل (١/٦٥).

[5]) سورة الإسراء,٢٣.

[6]) ينظر: إعراب الحديث النبوي للعكبري ص٢١٤,٢١٥.

ذكر ابن مالك ووافقه ناظر الجيش علامات تُميز الفعل, ومنها نون التوكيد, وأوضح أنها تلحق من الأفعال المضارع والأمر, وهذا هو المشهور المتفق عليه عند جميع النحاة, ولكنه استدرك بقوله "وقد تدخل الفعل الماضي وضعاً المستقبل معنى" وقد تُفيد التقليل فهذا لا يؤثر في القاعدة العامة، ولكنه يؤيد استعمالاً صحيحاً مع قلته، وفي هذا توسيع ويقعد لجواز توكيد الماضي المستقبل المعنى.

المسألة الرابعة

احتمال الفعل الماضي _الواقع صفة لنكرة عامة_للمضي والاستقبال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" نَضَّرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا"([1]).

استشهد به ابن مالك على أنَّ الفعل الماضي يحتمل المضي والاستقبال إذا وقع صفة لنكرة عامة, وفي الحديث انصرف معناه للاستقبال.

قال ابنُ مالِكٍ: "ويَحتِمَلُ الـــمُضيَّ والاسْتِقبَالَ بعد هَمْزَة التَّسْوِيَة, وحَرْفِ التَّحضِيض, وكُلَّمَا, وحَيْثُ, وبِكَونه صِلَةً, أو صِفَة لِنَكِرةٍ عَامَّةٍ"([2]).

قال النَّاظِر في شرحِهِ:"اعلم أنَّ الـــمُراد بالاحْتِمال: أنَّ الماضي إذا وَقَع بعد ما ذكره جاز أنْ يرُاد به الـــمُضِي في محلٍ, وأن يُرَاد بِه الاستقبال في محلٍ آخر, وذلك بحسب ما يُفهم مِن السِّياق, وقد يحتملهما في محلٍ واحد, ويختلف حينئذٍ التَّأويل ....ومثالُ الواقع صِفة للنكرة العامَّة والمعنى على الـــمُضِي, قول الشاعر :

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلِكَ اليَوْ   مَ وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ[3]

ومِثاله والمعْنَى على الاستقبال, قول النبي صلى الله عليه وسلَّم:" نَضَّرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا",فإنَّ هذا مِنه _عليه الصلاة والسلام_ترغيب لمن أدركه في حِفْظ ما يَسمعه, ومعْنَاه: نضَّر الله امرأً يَسمع مَقالتي فيُؤدِّيها كما يَسمعها.([4])

[1] أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٨٢/٤.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١/١

[3] البيت من بحر الخفيف للأعشى ينظر: ديوانه ص١٣, والأعشى هو(ميمون بن قيس وهو من سعد بن ضبيعة بن قيس وكان أعمى ويكنى أبا بصير) ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٩٠/١, والبيت منسوب له في الخزانة ٥٥٩/٩, وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٢/١, وفي التذييل ١١٣/١.

[4] ينظر: تمهيد القواعد ٢٢١/١

شرح المسألة النحوية

بعد أنْ ذكر ابنُ مالك المواضع التي ينصَرِف فيها معنى الفعل الماضي إلى الحال وإلى الاستقبال, بيَّن أنَّ هُناك مواضع يحتمل فيها الماضي الـــمُضِي والاستقبال, أي أنَّه إذا وقع بعدها الفعل الماضي جاز أنْ يُراد به الـــمُضِي في محلٍ, والاستقبال في محلٍ آخر, وذلك بحسب ما يُفهم من السِّيَاق, وقد يحتملهما في محلٍ واحدٍ, ويختلف حينئذٍ التَّأْويل.([1])

ومن هذه المواضع التي ينصرف فيهاالماضي للحال والاستقبال:

إذا وقع صِفه لِنكرة عامَّة, فيحتمل الـــمُضِي, كقول الشَّاعر:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلِكَ اليَوْمَ وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ

ويحتمل الاستقبال, كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "نَضَّرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا", فإنَّ هذا مِنه _عليه الصلاة والسلام_ترغيب لمن أدركه في حِفظ ما يَسمعه, وذلك يقتضي أنْ يكون المعنى: نضَّر اللهُ امرأً يَسمع مَقالتي فيُؤدِّيها كما يَسمعها.([2])

ووافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في شرحه وذَكر ما مثَّل به في هذه المسألة.([3])

الخلاصـــــــــــــــــــــــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أن ابن مالك ذكر أنَّ مِنْ حالات الفعل الماضي أن يحتمل الـــمُضي والاستقبال, وذكر له عدة مواضِع ومِنها: أنْ يقع صِفة لنكرة عامَّة, ومثَّل ببيت من الشعر لإفادة الماضي, ومثَّل بالحديث الشريف

[1] ينظر: تمهيد القواعد ٢٢١/١

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١،٣٢/١

[3] ينظر: تمهيد القواعد ٢٢٠،٢٢١/١.

لإفادة الاستقبال,ووافقه الناظر في ذلك, وأرى أن استدلاه بالحديث كان لمجرد التمثيل على قاعدة معروفة.

المبحث الثاني

شواهد الحديث في الإعراب وفيه مسائل:

المسألة الأولى:لغة النقص في إعراب "الهن"

المسألة الثانية:إثبات ميم "فم" في الإضافة.

المسألة الثالثة: لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة

المسألة الرابعة: حذف النون من الأفعال الخمسة في الرفع نادراً.

المسألة الخامسة: التثنية والجمع لما اختلف معناه.

المسألة السادسة: ما ألحق بإعراب المثنى وهو في المعنى جمع.

المسألة السابعة: ما ألحق بجمع المذكر السالم.

المسألة الثامنة: تثنية اسم الجمع وجمع التكسير.

المسألة التاسعة: الأوجه الجائزة في المضاف إلى المثنى.

المسألة الأولى

لغة النقص في إعراب "الهن

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوه بــِهَنِ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا"([1])

موضع الشاهد :هَنِ أَبِيه. ووجه الاستشهاد: أنَّ الأشهر في "الهَنِ " لُغة النقص والإعراب بالحركات.

قال ابن مالك في حديثه عن إعراب الأسماء الستة: " وَالتِزَامُ نَقْص هَنٍ أعْرَفُ مِنْ إلـْحَاقِه بِهِنَّ([2])"

قال النَّاظر في شرحه:"وقوله وَالتِزَامُ نَقْص هَنٍ أعْرَفُ مِنْ إلـْحَاقِه بِهِنَّ: أي مِن إلحاقه بهذه الأسماء الخمسة المذكورة, وذهب الفرَّاء إلى أنَّه ليس مِن هذه الأسماء ...وذهب سيبويه إلى أنَّه مِن هذه الأسماء ...قال الشيخ: "ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يـحْفَظ".

قال الـمُصنف: "جَرَتْ عادةُ أكثرِ النحويين أنْ يذكروا "الهَنَ" مع هذه الأسماء, فيوهِم ذلك مساواته لهُنَّ في الاستعمال, وليس كذلك بل المشهور فيه: إجراؤه مجرى "يد" من مُلازمَة النقص إفراداً وإضافةً, وفي إعرابِه بالحركات, كما رُوِيَ أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ ......", وقال علي رضي الله عنه: "مَنْ يَطُلْ هَنُ أبيه يَنْتَطِقْ بِهِ"([3]), ومِن ذلك قول الشاعر:

[1] الحديث:في مسند الإمام أحمده/١٣٦

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١

[3] مثل من أمثال العرب (مجمع الأمثال: ٣١١/٣) معناه: من كثر إخوته اشتد ظهره وعزهم , وهو في لسان العرب في مادة "هنا ",غير مسند, والهن والهنَّ:كناية عن الشيء لا تذكره باسمه.

رُحْتِ وفي رِجْلَيكِ مافِيهِمَا   وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئزَرِ([1])

(أَرادَ بَدا هَنُك فشبهه بعضْد فسكَّن النون كما تُسكَّن الضاد)

ومن العرب من يقول: هذا هَنُوكَ ورأيتُ هَنَاكَ ومررت بـــهِنِيكَ, وهو قليل, فمن لم يُنبِّه على قلَّته فليس بمُصيب "([2]).

شرح المسألة النحوية

هُناك ستة أسماء في اللُّغة تكون معربة بالواو رفعاً, وبالألف نصباً, وبالياء جراً, وهي أبُوكَ وأخُوكَ وحمُوكَ وفُوكَ وذُو مالٍ وهُنُوك .

وتُعرب هذا الإعراب بِشروط:

أن تكون مفردةً, غير مُصغرةً, ومُضافةً إلى غير ياء المتكلم ([3])

وأكثرُ النحويين يذكر [الهَن] مع هذه الأسماء فيوهِم ذلك مُساواتِها لهُنَّ في الاستعمال, والصحيحُ أنَّ " الهَن تُخالف الأبَ والأخَ والحمَ, مِن جِهة أنَّها إذا أُفرِدَت نَقَصَتْ أواخِرُها وصارت على حرفين, وإذا أُضيفَت تمَّت فصارت على ثلاثة أحرف, تقول: هذا أبٌ بحذف اللَّام وأَصْله أبوٌ فإذا أَضفْته قلت: هذا أبُوكَ, وكذا الباقي, أمَّا [الهَن] فإذا اُستُعمِل مفرداً نقص, وإذا أُضِيفَ بَقِيَ في اللُّغَةِ الفُصْحَى على نقصه, تقول: هذا هَنٌ وهذا هَنُكَ, فيكون في الإفرادِ والإضافةِ على حد سواء"([4])

وفي "الهَن" لُغتانِ :

---

[1] البيت من بحر السريع وهو منسوب للفرزدق في أمالي ابن الشجري٢/ ٢٣٥, وليس في ديوانه , والفرزدق هو"همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم" ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ص١٨١. ومنسوب للأقيشر الأسدي في الخزانة ٤/٤٨٥,والأقيشر هو"المغيرة بن عبد الله بن معرض بن عمرو بن أسد بن خزيمة ولقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه أقشر" ينظر: الأغاني لأبي فرج ١١/١٦٩. والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٤٣.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ١/٢٦١،٢٦٠

[3] ينظر :شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١/٦٩.

[4] ينظر: شرح شذور الذهب ص٦٩.

الأولى: لُغَةُ النَّقْصِ: وهي الأفْصح والأشْهر, وهي أحْسَن من الإتمام والإعراب بالأحرف الثلاثة, وأصْل "الهَنِ" هَنَوٌ حُذِفَت اللام فصَارت َهن.

والنَّقْصُ: أنْ تُحذف لامه, ويُعرب بالحركات الظَّاهرة على العين وهي النون ([1])

"ولُغَةُ النَّقْصِ مع كونها أكْثَر استعمالاً هي أفْصَح قياساً, لأنَّ ما كان ناقصاً في الإفْرَاد فحقه أنْ يبقى على نقْصِه في الإضافة, وذلك نحو: "يدٍ" أصلها "يَدَيٌ "فحذفوا لامها في الإفراد وهي: الياء, وجعلوا

الإعراب على ما قبلها, فقالوا: هذه يَدٌ, ثُمَّ لـمَّا أضافوها أبقوها محذوفة اللام, قال تعالى:[2] ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ "([3])

الثَّانية: لُغَةُ الإتْمَام والإعراب بالحروف, "فَمِنَ العَرَبِ من يستعمله تامًّا في حال الإضافة, فيقول: هذا هَنُوكَ ورأيت هَنَاكَ ومررت بهَنيكَ, وهي لُغة قليلة, ولِقلَّتِها لم يطَّلِع عليها الفرَّاء ولا أبو القاسِمِ الزجَّاجِي فادْعَيَا أنَّ الأسماء الـمُعرَبة بالحروف خمسة لا ستة "[4], قال الفرَّاء :"وأمَّا ما لم يتمّ في حال وجاء منقوصاً فقولهم: دَمٌ, ومثله هَنٌ وهَنة, قال: فهذا ما لم نجد له في الواحد تماماً"([5]).

وقال سيبويه :"ومِن العرب من يقول: هذا هَنُوكَ ورأيت هَنَاك ومررت بهَنِيك, ويقول هَنَوان فيُجريه مجرى الأب"([6]). وقول سيبويه يدلُّ على قلَّة هذه اللغة .

رأي ابن مالك وناظر الجيش

---

[1] ينظر :شرح الأشموني ٢٩/١.
[2] سورة الفتح:آية ١٠.
[3] ينظر :شرح شذور الذهب ٧٠
[4] ينظر:شرح شذور الذهب ص ٧٠
[5] ينظر :التذييل ١٦٣/١
[6] ينظر:الكتاب ٢٧٨/٣

رأى ابن مالك أنَّ أكثر النحويين عند حديثه عن الأسماء الستة التي تُعرب بالحروف يذكر "الهَنَ" معها دون أنْ يُنبَّه أنَّ الأشْهَر فيها لُغة النقْص. والإعراب بالحركات إفراداً وإضافةً, وأنْكَر على مَن لم يُنبِّه على ذلك واستدل على ذلك بما سبق من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وقول علي رضي الله عنه وقول الشاعر([1]).

ووافق ناظِرُ الجيش ابن مالك في شرحه, ونَقَل ما استدلَّ به: مِن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم, وقول علي رضي الله عنه, وقول الشاعر([2]).

الخلاصة

احتجَّ ابنُ مالك بما ورد في الحديث الشريف, ووافقه النَّاظر على أنَّ لُغَة النَّقْصِ هي الأفْصَح والأشْهَر في "الــهَنِ" في الإفراد والإضافة, وهذا لا يعني امتناع الإتمام, لكنَّه قليل, وانتقد مَن يَذْكُر الأسماء السِّتَة مُجمَلة دون الإشارة إلى اللُّغة الأفْصح في "الهَنِ" وباستدلاله بالحديث نجده قد أَثبَتَ حُكْماً نحوياً لم يُنبِه عليه كثيرٌ من النَّحاة.

[1] ينظر :شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١

[2] ينظر تمهيد القواعد ٢٦٠،٢٦١

المسألة الثانية

إثبات ميم "فمٍ" في الإضافة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ "([1]).

موضع الشاهد: فمِ الصَّائِمِ . ووجه الاستشهاد : جواز إثبات ميم فم في الإضافة في الشعر والنثر وعدم اختصاص ذلك بالضرورة .

قال ناظر الجيش: " وزعم الفارسي أنَّ قول من قال :

كَالحُوتِ لايُرْوِيهِ شيءٌ يَلهَمُه

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفِي البَحْرِ فَمُه ([2])

من الضرورات بناء على أنَّ الميم حقها ألا تَثْبُت حال الإضافة إلا في الشِّعر, قال المصنف: وهذا من تَحَكُّماتِه العارية عن الدليل, والصحيح أنَّ ذلك جائز في النظم والنثر, وفي الحديث: " لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ "([3])

[1] الحديث في صحيح البخاري(٢٩/٢) كتاب الصوم , باب فضل الصوم.

[2] البيتان من الرجز المشطور لرؤبة في ديوانه ص١٥٩, ورؤبة هو" رؤبة بن العجاج واسم العجاج عبد الله بن رؤبة بن حنيفة...من رجاز الإسلام وفصحائهم ...مدح بني أمية وبني العباس ومات في أيام المنصور..ويكنى أبا الجحاف وأبا العجاج" ينظر: الأغاني ٢٠/,٢٢٠وهما منسوبان له في التذييل والتكميل ١٨٧/١. وفي الخزانة ٤٥١/٤ و في معجم الشواهد ص ٣٢٠.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ص٢٧٦

شرح المسألة النحوية

إذا أُفرِدَت (فوك) أُبدل من عين الكلمة وهو الواو (ميم) فنقول: (فَم), "وأصله فَوْهٌ بوزن سَوْط, فحُذفت الهاء تخفيفاً كماحُذفت من سنة ....فصار التقدير (فَوْ), فلما بقي الاسم على حرفين الثاني منهما حرف لين كرهوا حذفه للتنوين, فيُجحفوا به, فأبدلوا من الواو ميماً لقرب الميم من الواو, لأنهما شفهيتان, ..."([1])

وللنحويين في إثبات ميم فم في الإضافة قولان:

الأول:جواز إثبات الميم عند الإضافة في الشعر والنثر, وعدم اختصاصها بالضرورة, وهو قول سيبويه وجمهور النحاة.

قال سيبويه :وأَمَّا فَمٌ فقد ذهب مِن أصله حرفانِ, لأنَّه كان أصلُه فَوْهٌ, فأبدلوا الميم مكان الواو, لِيُشبِه الأسماءَ المفردَة من كلامهم, فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دَمٍ, ثبتتْ في اسم في تصرُّفه في الجرّ والنصب والإضافة والتثنية. فمن ترك دَمٌ على حاله إذا أضاف, ترك فمٌ على حاله, ومن ردَّ إلى دَمٍ اللامَ ردَّ إلى فمٍ العين فجعلها مكان اللام ,كما جعلوا الميم مكان العين في فمٍ. قال الشاعر وهو الفرزدق :

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا   على النَّابِحِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ ([2])

وقالوا: فَمَوَانِ, فإنَّما تَردّ في الإضافة كما تَردّ في التثنية...إلاَّ أنّ الإضافة أقوى على الردِّ. فإن قال فمان فهو بالخيار, إن شاء قال فَمِويٌّ, وإن شَاءَ قال فَمِيٌّ ,ومن قال فَمَوَانِ قال فَمَوِيٌّ على كل حال"([3])

وفي المقتضب "فمن قال فَمَانِ قال في النسب فَمِيٌّ وفَمَوِيٌّ ومن قال فَمَوَانِ لم يجز في النسب إلا

[1] ينظر: سر صناعة الإعراب ٨٩/٢

[2] البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ص٥٤١ , وبلا نسبة في المقتضب ١٥٨/٣والإنصاف ٢٩٤.

[3] ينظر الكتاب ٢٨٢،٢٨٣/٣

فَمَوِيٌّ "([1]).

وفي شرح السيرافي: "وإذا نسب إلى فَمٍ, وأصلُه فَوْهٌ لأنَّ جمعه أفْوَاه, فإنَّ سيبويه أجاز فيه: فَمِيٌّ وفَمَوِيٌّ"([2])

ويقول ابن جني بعد حديثه عن إبدال الميم من الواو: "فأمَّا قول الراجز:

يَا ليْتَها قَدْ خَرجَتْ مِن فُمِّه حتى يعود المُلْكُ فِي أُصْطُمِّهِ ([3]).

يُروى بِضم الفاء مِن فمه وفَتحِها, فالقول في تشديد الميم عندي أنَّه ليس ذلك في هذه الكلمة, ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشددة الميم تصرفاً, إنما التصرف كله على (ف و ه) ....فدل اجتماعهم على تصريف الكلمة بالفاء والواو والهاء على أن التشديد في (فَمٍ) لا أصل له في نفس المثال, إنما هو عارض لحق الكلمة "([4]). وحديث ابن جني هذا يدل على عدم إنكاره لثبوت ميم "فمٍ" في الإضافة إنما ينكر التشديد في الميم فقط .

وقال ابن الشجري في أماليه: "قولهم (فُوكَ)مما ألزموه الإضافةَ مادام على هذه القضية, لأنَّهم لو أفردوه سقطت الواو لسكونها وسكون التنوين, فيبقى على حرفٍ واحد, وهذا معدوم في الأسماء الظاهرة ....ولما أرادوا التصرُّف فيها بالإفراد كما تصرَّفوا فيها بالإضافة, أبدلوا من الواو الميم لاتِّفاقهما في الخروج من الشفتين, فقالوا: فَمٌ, وفمُ زيدٍ, وإضافته مع الميم قليلة ."([5])

القول الثاني: اختصاص إثبات ميم فمٍ في الإضافة بالضرورة الشعرية .

---

[1] ينظر المقتضب ١٥٨/٣

[2] ينظر شرح السيرافي١١٧/٤

[3] البيت من الرجز منسوب للعجاج في ملحقات ديوانه ٣٢٧/٢, والعجاج :"اسمه عبد الله بن رؤبة بن حنيفة, وكنيته أبو الشعثاء وكان يقال له عبد الله الطويل وهو أول من رفع الرجز وجعل له أوائل وشبهه بالقصيد " ينظر: الخزانة ١٧٠/١, والرجز منسوب له في الخزانة ٤٩٣/٤, وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢..

[4] ينظر :سر صناعة الإعراب ٩٠/٢،٨٩

[5] ينظر أمالي ابن الشجري ٢٤٢/٢،٢٤٠

وهو ما ذهب اليه أبوعلي الفارسي ومن تبعه كابن عصفور فقد قال أبوعلي بعد حديثه عن أصل كلمة فم, "ثم قالوا في الأفواه (فم)فإذا أضفت إلى ما لكَ لم تُبدِّل وتركت العين على حالها ....ومن ثم لم يستعمل في حال الإضافة بالميم إلا في شعر ..."([1]).

وعلل لعدم إبدال الميم من العين [يقصد عين الكلمة] في الإضافة بقوله: "فأمَّا في الإضافةِ فإنَّ الميمَ لا تُبدَّلُ من العينِ, لأنَّ الاسم لا يبقى على حرفٍ واحد, ولا يلحقه في الإضافةِ التنوين, فلا تسقط العين كما كانت تسقط في الإفراد...... وقد اضطر الشاعرُ فأبدلَ من العين في (فَمٍ) الميم في الإضافة فقال:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفِي البَحْرِ فَمُه([2])

وهذا الإبدالُ في الكلام إنما هو في الإفراد دون الإضافة, فأجرى الإضافة مجرى المفرد.."([3]).

وقال ابن عصفور: "إذا أُضيف الاسم إلى غير ياء المتكلم كان على حَسَبه في حال الإفراد, إلا الأخ وأخواته .فأمَّا الفم منها, فلا تُثْبَتُ فيه الميم إلا في ضرورة, نحو قوله من الرجز:

يُصْبِحُ عَطْشَان وفِي البَحْرِ فَمُه.

بل تردّ الواو التي هي الأصل في حال الرفع, وتقلبها ألفاً في حال النصب وياء في حال الخفض.."([4])

ويقول ابن عصفور كذلك في حديثه عن الإضافة لياء المتكلم: "إلا الفم فإنك تحذف الميم, وتَرُدّ الواو التي هي أصل, وتقلبها ياء على كلِّ حالٍ, وتدغمها في ياء المتكلم مفتوحةً فتقول: فِيَّ, ولايجوز إثبات الميم "([5]).

---

[1] ينظر العسكريات ص ٩٢

[2] سبق تخريجه ص٤١

[3] بنظر البغداديات ص١٥٦،١٥٥

[4] ينظر :المقرب ١/ ٢٩١

[5] ينظر المقرب ١/ ٢٩٢

رأي ابن مالك وناظر الجيش:

ذهب ابن مالك إلى جواز إثبات ميم فَمٍ في الإضافة في الشِّعر والنثر وعدم اختصاص ذلك بالضرورة, وردَّ على أبي علي منعه ذلك, واحتج بثبوت الميم في الحديث وهو نثر, فقال في شرح التسهيل: "وزعم الفارسي أنَّ قوله: يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفِي البَحْرِ فَمُه,مِن الضرورات بناء على أنَّ الميم حقها ألا تَثْبُت حال الإضافة إلا في الشِّعر, وهذا من تَحَكُّماتِهِ العارية عن الدليل, والصحيح أن ذلك جائز في النثر والنظم وفي الحديث الصحيح "لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ ."...."([1])

ووافق الناظرُ ابن مالك في هذا القول, وأورد ما استشهد به ابن مالك,[2]ووافقه كذلك أبو حيان [3]وصححه السيوطي في الهمع, وذكره البغدادي في الخزانة,([4]) وغيرهم من النحاة.

الخلاصـــــــــــــة

اُحتُجَّ بما ورد في الحديث الشريف على جواز إثبات ميم فمٍ في الإضافة في سعةِ الكلام, وردَّ به على من خصَّ ذلك بالضرورة الشعرية, وفي هذا توسيع للقواعد, ورأي ابن مالك والناظر صحيح لثبوت ذلك بالسماع, وموافقته لرأي الجمهور من النحاة.

---

[1] ينظر شرح التسهيل ٤٩/١

[2] ينظر تمهيد القواعد ٢٧٦/١

[3] ينظر التذييل ١/,,١٨٧وارتشاف الضرب ٢٤٥٦/٥

[4] ينظر الهمع١/ , ١٣٢والخزانة ٤٥١/٤

المسألة الثالثة

في لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة"

قال صلى الله عليه وسلم:"يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائِكَةٌ باللَّيلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ"([1]).

استشهد بالحديث على إلحاق الضمائر(الألف والواو والنون) بالفعل مع مجيء فاعله اسما ظاهراً, وتلحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه , وهي لغة من لغات العرب.

قال ابنُ مالكٍ:"وتَنُوبُ النُّونُ عَنِ الضَّمَّةِ في فِعْل اتَّصَلَ بِهِ أَلِفُ اثْنَينِ أَوْ وَاوُ جمْعٍ أَوْ يَاءُ مُخاطَبَةٍ, مَكْسُورةٌ بعْدَ الألِفِ غَالِباً مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ أُخْتَيْهَا"([2]).

قالَ النَّاظِرِ في شرْحِهِ:" وتناولَ قولُ الـــمُصنِّف"أَلِفُ اثْنَينِ أو وَاوُ جَمْعٍ " كونهما ضميرينِ نحو: أنتُمَا تذهبانِ وأنْتُم تذهبونَ, وكونهما علامتي تثنية الفاعِلِ وجمْعِهِ, ومِنْهُ قول النبي صلى الله عليه وسلم: " يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائِكَةٌ باللَّيلِ وَمَلَائِكَةُ بِالنَّهَارِ"".([3])

شرح المسألة النحوية

[1] الحديث في صحيح البخاري كتاب المواقيت, باب فضل صلاة العصر.رقمه (٥٥٥)١٩٠/١

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٠/١

[3] ينظر تمهيد القواعد٢٧٩/١

في اللُّغة المشهورة إذا أُسندَ الفعل إلى الفاعل الظَّاهر فإنَّه يُجرَّد من علامة التثنية والجمع, نحو: قَامَ الزيدانِ وقَامَ الزيدونَ .

ومِنَ العرب مَنْ يُلحقه: "الألف والواو والنون" على أنَّها حروفٌ دَوَالٌّ كَتَاءِ التَّأنيثِ لا ضَمائر, وهذه اللُّغة يُسمِّيها النَّحويون: لغة أَكَلُوني البَراغِيث.([1])

قالَ سيبويْه:"واعلم أنَّ مِنَ العرب من يقول: ضَربوني قومُك وضَرباني أَخَواك, فشبَّهُوا هذا بالتَّاء التي يُظهرونها في "قالتْ فُلانة" وكأنَّهم أرادوا أن يَجعلوا للجَمْعِ علامةً كما جعلوا للمؤنَّثِ, وهي قليلة, قال الشاعر الفرزدق([2]):

ولَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوه وأمُّه بِــحَــورَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ"([3])

وفي الأصول : "قال الأخفش: تقول (إنَّ الذي به كفيلٌ أخواكَ زيد) لأنَّها صِفَة مُقدَّمة , قال: وإن شئتَ قُلت "كفيلان" في قول من قال: "أكلوني البراغيثُ "([4])

وفي الأصول أيضاً :"فإن قُلت: "الزيدانِ قائمٌ أبواهُما", لم يجز أن تُثنِّي (قائماً) لأنَّه في موضع (يقومُ أبواهُما), إلا في قول من قال: (أكلوني البراغيثُ) فإنَّه يجوز على قِياسه: (مررت برجلٍ قائمَينِ أبواه)"([5])

وفي شرح السِّيرافي: "واعلم أنَّ بعض العرب يجعل في الفِعْل الــمُقدَّم علامة التَّثنِية والجَمْع كما جعل فيه علامة التأنيثِ .....وهذا قليلٌ في الكلام غير مُختار"([6]).

وتُنسَبُ هذه اللُّغة إلى طيّءٍ وإلى أزد شَنُوءة([1]).

---

[1] ينظر:الهمع ٥١٣/١

[2] البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ص٤٤, , والدرر٣٥٨/١,والخزانة٢٣٤/٥, والكتاب,٢٧/٢

[3] ينظر: الكتاب٢٧/٢

[4] ينظر: الأصول ٣٤٦/٢

[5] ينظر: الأصول١٣٦/١

[6] ينظر: شرح السيرافي ٣٦٦/٢

ومن النحاة من يحمل ما ورد من ذلك على أنَّه خبرٌ مقدمٌ, ومبتدأ مؤخر:فيكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً, والفعل المتقدم وما اتصل به اسماً في موضع رفع به, والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر.

ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر, فيكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به, وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة([2]).

واستشهدَ ابنُ مالِكٍ على هذه اللُّغة بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: " يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائِكَةٌ باللَّيلِ وَمَلَائِكَةُ بِالنَّهَارِ ", وسمَّاهَا لُغَة يَتَعاقبُون.

حيث قال: "ومِن العرب من يُوليه (يعني الفعل) قبل الاثْنَيْنِ ألفاً, وقبل الذكُور واواً, وقبل الإناثِ نوناً. محْكُوماً بحرفيتِها, مَدلُولاً بها على حال الفاعِل الآتي قَبلَ أنْ يَأْتي, وقد تكلَّم بهذه اللُّغة النبي صلى الله عليه وسلم إذ قال: " يَتَعاقَبُون فِيكُم مَلائِكَةٌ......"([3])

وفي هذه المسألة يتحدَّثُ ابنُ مالِكٍ عن إعْرَاب الأفعال الخمسة, فذكر أنَّ النُّون تَنوب عن الضَّمَّة في الفعل الذي اتَّصل به ألفُ الاثنينِ أو واوُ الجماعة أو ياءُ الـــمُخاطبة ([4]), وذكر النَّاظِر أنَّ كلام ابن مالِكٍ يتناول كون ألف الاثنينِ أو واو الجماعةِ ضميرينِ, نحو أنتما تذهبان, وأنتم تذهبون, وكونهما علامتي تثنية الفاعل وجمعه, كما في حديث:"يَتَعَاقَبُونَ..."([5]).

الخــلاصة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

---

[1] ينظر: الهمع ٥١٤/١

[2] ينظر: شرح ابن الناظم ١٥٩, شرح ابن عقيل ٨٠/٢

[3] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٨٠،٥٨١/٢

[4] يتظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٠/١

[5] ينظر: تمهيد القواعد٢٧٩/١

أنَّ ابن مالِكٍ استشهد بالحديث على لُغةٍ مِن لُغاتِ العرب, وهي التي سَمَّاها النُّحاة: لغة "أكلوني البراغيثُ", وسمَّاها ابنُ مالك لُغة "يَتَعَاقبُونَ فِيكُم مَلائكَةٌ", آخِذاً هذا الـمُصطلح مِنَ الحديث الذي استدلَّ بِه, وأصبحت فيما بعد تُعرف بهذا الاسم بينَ النُّحاة, وأرى أنَّ استدلال ابن مالِكٍ بهذا الحديث على هذه اللُّغة لم يؤثِّر في القاعدة العامَّة, فهذه اللُّغة تحدَّثَ عنها النُّحاة قبل ابن مالِكٍ, لكنَّه دلَّ على استدلال ابن مالك على لُغات العرب بما وردَ في الحديث الشَّريف.وتبع النَّاظِرُ ابنَ مالِكٍ في ذلك.

المسألة الرابعة

حذف النون من الأفعال الخمسة في الرفع نادراً

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وَالَّذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤمِنُوا و لَا تُؤمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا "([1]).

موضع الشاهد: (لَا تدْخُلُوا, ولَا تُؤمِنُوا), استشهد به على حذف النون من الأفعال الخمسة في الرفع نادراً.

قال ناظر الجيش: "اعلم أنَّ نون الرفع تحذف كثيراً ونادراً, وحذفها كثيراً قسمان: واجب وجائز, فأما الواجب المقتضي له ثلاثة أمور:

الجزم, والنصب, ونون التوكيد.

وأما الجائز فالمقتضي له أمر واحد: وهو نون الوقاية ....

وأما حذفها النادر إذا لم يكن سبب من الأسباب المتقدمة الذكر.

فمن حذفها في النظم قول الراجز:

---

[1] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (١٦٧/١).

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تدْلُكِي

وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي([1])

..ومن حذفها في النشر قراءة أبي عمرو من بعض طرقه : "قَالُوا سَاحِرَان تَظَّاهَرَا "([2]) بتشديد الظَّاء, وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "وَالَّذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤمِنُوا و لَا تُؤمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا "."([3]).

شرح المسألة النحوية

الأفعال الخمسة هي: كُلُّ فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو" يَقُومَانِ "للغَائِبَيْنِ "وتَقُومَانِ "للحَاضِرَيْنِ, أو واو الجماعة نحو "يَقُومُون" للغائِبينَ "وتَقُومُونَ "للحَاضِرِينَ, أو ياء المخاطبة نحو "تَقُومِينَ "([4]).

وهذه الأفعال تُرفع بِثبُوت النون وتُنصب وتُجزم بحذفها,([5]) "وإذا اتَّصل بهذه النون نون الوقاية جاز حذفُها تخفيفاً ,وإدغامُها في نون الوقاية, والفك" .([6])

وقد تحذف نون الرفع من غير جازم ولاناصب ولا اجتماع مع نون الوقاية وفي ذلك قولان:

الأول: اختصاص ذلك بالضرورة الشعرية:

حيث ذكر ابن جني في كتاب الخصائص تحت باب ما يَرِدُ عن العربي مخالفاً الجمهور: "سألت أبا علي رحمه الله عن قوله:

---

[1] البيتان من الرجز لقائل مجهول وهما بلا نسبة في معجم الشواهد النحوية, وفي الهمع ١٧٢/١, وفي الخزانة ٣٣٩/٨,وفي الخصائص ٤٦٤/١.

[2] سورة القصص: من الآية: ٤٨.تنظر القراءة في النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص١٧.

[3] ينظر:تمهيد القواعد٢٨٣/١-٢٨٥.

[4] ينظر :شرح قطر الندى لابن هشام ص٥٥.

[5] ينظر:شرح ابن عقيل ٧٩/١

[6] ينظر :شرح الكافية الشافيةلابن مالك ٢٠٨/١

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تدْلُكِي

وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

فخُضْنا فيه واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من "تبيتين" كما حذف الحركة للضرورة في قوله:

فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ([1]).

كذا وجهته معه, فقال لي: فكيف تصنع بقوله "تَدْلُكِي" ؟

قلت: نجعله بدلاً من تبيتي أو حالاً فنحذف النون,كما حذفها في الأول من الموضعين, فاطمأنَّ الأمر على هذا([2])"

وذكر ابن عصفور في كتابه الضرائر أن من ضرائر الحذف: "حذف النون التي هي علامة للرفع في الفعل المضارع لغير ناصب ولا جازم تشبيها لها بالضمة من حيث كانتا علامتي رفع "([3]).

ومثل لذلك بقول الشاعر:

: أَبِيتُ أَسْرِي ......"([4])

الثاني :تُحذف نون الرفع مفردة من الأفعال الخمسة في النظم والنثر نادراً .

[1] هذا صدر بيت لامرئ القيس وعجزه:إِثْماً مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلٍ ينظر: ديوانه ص١٣٤, والبيت ورد منسوبا له في معجم شواهد النحو الشعرية ص١٤٧,وفي شرح شذور الذهب ص٢٤٠,وفي ارتشاف الضرب ٢٤٠٤/٥. (الشاهد : قوله:"أشربْ" حيث حذفت الضمة للضرورة).

[2] ينظر:الخصائص لابن جني ٤٦٣،٤٦٤/١

[3] ينظر :ضرائر الشعر لابن عصفور ص.١٠٩،١١٠

[4] سبق تخريجه.

حيثُ ذكر ابن مالك أنَّ حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه,([1]) ولكنه نادرٌ فقال في التسهيل "وندر حذفها مفردة في الرفع نظما ونثرا "([2]).

واستدل ابن مالك على حذفها في النظم :

بقول الراجز : أَبِيتُ أَسْرِي ......

وقول أبي طالب :

فَإِنْ يَكُ قَومٌ سَرَّهُمْ مَاصَنَعْتُمْ ستَحْتَلِبُوهَا لَاقِحَاً غيرَ بَاهِلٍ.([3])

واستدل على حذفها في النثر:

بقراءة أبي عمرو من بعض طرقه: " قَالُوا سَاحِرَان تَظَّاهَرَا " بتشديد الظَّاء ,

"والأصل: قالوا أنتما ساحران تتظاهران, فحذف المبتدأ ونون الرفع, وأدغم التاء في الظاء "[4].

وقول النبي صلى الله عليه وسلم " وَالَّذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤمِنُوا و لَا تُؤمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا" ".([5])

ووافق ناظر الجيش في شرحه على رأي ابن مالك وذكر ما استدل به([6]) ,كما وافقه أبو حيان في التذييل والتكميل([7]) .

---

[1] ينظر:شواهد التوضيح لابن مالك ص.٢٢٨.

[2] ينظر :شرح التسهيل لابن مالك ٥١/١.

[3] البيت من الطويل : قاله أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم, وهو من قصيدة قالها عندما تحالفت قريش على مقاطعة بني هاشم وبني عبد المطلب ومحاصرتهم في الشعب (وردت القصيدة في خزانة الأدب ٥٦/٢), والبيت منسوب له في تمهيد القواعد ٢٨٤/١ وبلا نسبة في التذييل والتكمييل ١٩٥/١.

[4] ينظر :عقود الزبرجد للسيوطي ص٦٣.

[5] ينظر :شرح التسهيل لابن مالك ص٥٣.

[6] ينظر :تمهيد القواعد٢٨٥/١-٢٨٣.

[7] ينظر:التذييل ١/.١٩٥،١٩٦

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبين أنَّ ناظر الجيش وافق ابن مالك في استدلاله على ورود حذف نون الرفع المفردة في النظم والنثر نادراً, واستدل على وروده في النثر بقراءة أبي عمرو, وبحديث الرسول صلى الله عليه وسلم, وما استشهد به لا يقاس عليه, ولا يؤثر في القاعدة العامة, لكنه يؤيد استعمالاً صحيحاً قد ورد عن العرب على قلته, ويؤسس لرد الحكم باختصاص ذلك بالضرورة, ومع هذا يمكن أن نقف عند ما سمع ونحكم على ما ورد من ذلك بأنه مخالفٌ للأكثر ونادر.

المسألة الخامسة

التثنية والجمع لما اختلف معناه

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"الأيْدِي ثَلَاثَةٌ: فَيَدُ اللهِ تَعاَلى العُلْيَا, ويَدُ الْمُعْطِي التي تَليها ويَدُ السَّائلِ السُّفْلَى إلى يومِ القِيامةِ "([1]).

موضع الشاهد: (الأيْدِي ثَلَاثَةٌ), استشهد به: على جوازِ تثنية ما اختلف معناه وجمعه

قال ابن مالك: "التثنيةُ جَعْلُ الاسمِ القابل دليلَ اثنين, مُتفقين في اللفظ غالباً, وفي المعْنى على رأي, بزيادة ألف في آخره رفعاً, وياء مفتوح ما قبلها جراً ونصباً ..."([2])

قال النَّاظرُ في شرحه: أمَّا اتفاقُ مُفرَدي المثَنَّى في المعنى ففِي اشتراطه خلاف:

[1] أخرجه الإمام أحمد في مسنده : بدون زيادة (إلى يوم القيامة) (١٣٧/٤).

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/١.

ذهب الجمهورُ إلى اشتراطه ...وذهبَ بعضهم إلى عدم اشتراطه ....وإليه جنحَ المصنف ...قال المصنف: "وممن صرح بجواز ذلك ابن الأنباري رحمه الله, احتج بقوله عليه الصلاة والسلام "الأيْدِي ثَلَاثٌ ..."

...والحقُّ أنَّ تثنية ما اختلف معناه وجمعه لا يجوزان إلا سماعاً .."[1]

دراسة المسألة

اختلفَ النحاةُ في جوازِ التثنية والجمع لما اختلف معناه على مذهبين

الأول: منع التثنية والجمع لما اختلف معناه.

ذهبَ أكثرُ النحاةِ المتأخرين إلى منع التثنية والجمع في الأسماءِ المتَّفِقَةِ لفظاً المختلفة معنى, أو وصفها بالشُّذوذ, وجعلوا مِن شروط التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ والمعنى, ومِن الذِين ذهبوا إلى ذلك: ابن الحاجب,[2] والشلوبين,[3] وابن عصفور,[4]وابن أبي الربيع,[5] والأُبَّذِي[6] وناظر الجيش.[7]

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ١/٣١٠،٣٠٦.

[2] ينظر: شرح المفصل لابن الحاجب ١/٥٢٩.

[3] ينظر:شرح الجزولية الكبير للشلوبين ١/٢٩٧.

[4] ينظر:شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٣٥,والمقرب ص٤٣٥.

[5] ينظر:البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ص٢٤٦،٢٤٥.

[6] ينظر: شرح الجزولية للأبذي السفر الأول ص١٢(رسالة دكتوراه).

[7] ينظر :تمهيد القواعد ١/٣٠٦.

قال ابن الحاجبِ في شرحِ المُفَصَّل: "وهلْ يجوزُ أنْ تأخُذَ الاسمَ المشتركَ فتُثَنيهِ باعتبارِ المدلولينِ, كقولك: عينانِ, في عينِ الشمسِ, وعينِ الماءِ, فيهِ خلافٌ والظاهرُ جوازهُ شاذاً, والكثيرُ اُستُعمِلَ خلافه "[1]

وفي البسيط لابن أبي الربيع: "اعلم أنَّ الاسم إذا أردتَ أنْ توقعه على اثنين مما يقعُ عليه ألحقته مِن آخره حرفَ مد ولين قبله فتحة, وتُلحِق بعد ذلك الحرف نوناً ....وتفعلُ ذلك بشروطٍ خمسة:

أحدها: أن يكونا مُتَّفِقين في اللفظِ ...الثاني: أنْ يكونَ الاسم مفرداً لاجملةً .....الثالث: أنْ يكونَ الاسم معرباً لا مبنياً...الرابع: أنْ يكونَ الاسم نكرةً ...الخامس: أنْ تَتَّفِق الدلالةُ, فتقول: عينينِ, إذا أردت عينينِ باصرتينِ, فإذا أردت عيناً باصرةً وعينَ الماءِ لم تقل عينانِ, ولابدَّ مِن العطفِ هنا ""[2]

وعلل الشلوبين سبب اشتراط الاتفاق في المعنى فقال: "وسبب ذلك أعني سبب اشتراط اتفاق المعنيين مع اتفاقِ اللفظين, أنَّا إنَّما شرطْنا اتفاق اللفظين, لأنَّا إنما استَغْنَيْنَا بحرفِ التثنيةِ أنْ يُضم إلى الاسم مثله, للاكتفاء بلفْظِ الواحد عن لفْظِ الآخر, فَأَقَمْنَا مقام الآخر حرف التثنية اختصاراً, واستغناءً بلفظِ الأوَّلِ عنه..وإذا كان اتفاق اللفْظِ مُشتَرَطاً لذلك فاتِّفاق المعنى أولى بالاشتراط, لأنَّه إذا كانا مُتَّفِقي اللفْظ وهما غيران في المعنى, لم يكن الثَّاني في معنى الأول, فكيف تقع الدلالة عليه بالأوَّلِ, واتِّفاق اللفْظِ لا يُعطي أنَّ الآخر مِثل الأول فيدل عليه, إنَّمَا يدلُّ على ذلك اتِّفاق المعنى...هذا الذي قلناه هو الذي يقتضيه النَّظَر والاستقراء, فأمَّا النظر فقد بيناه, وهو ما ذكرناه مِنَ الدلالةِ على اللفظ الثَّاني بالأولِ ....وأما الاستقراء فإنَّا لم نجد في اللُّغَةِ ما اتفق لفظاهما واختلف معناهما قد عُبِّر عنهما بلفظٍ مثنى أصلاً .."[3]

---

[1] ينظر:شرح المفصل لابن الحاجب ٥٢٩/١.

[2] ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ص٢٤٦،٢٤٥

[3] ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٩٧/١

ولحَّنَ النُّحاةُ الحَرِيريّ في قوله:

جَادَ بِالعَيْنِ حِينَ أَعمَى هَواهُ   عَيْنَهُ فانْثَنَى بلا عَيْنَيْنِ([1])

يريدُ بالعَيْنِ الأُولى عينَ المالِ وبالثَّانيةِ العُضْوَ البَاصرِ([2]), وذَكرَ ابن أبي الربيع: أنَّ تثنية المختلفي المعنى تأتي في كلام المُولَّدِين, كما وَرَدَ في بيت الحَرِيريّ, وهذا مِنهم على طريقِ الاستحسان لا يُريدون بذلك أنَّ هذا مِن كلام العرب([3]). ومِمنْ لحَّنَ الحَرِيريّ في قوله: الشَّلُوبين, حيث قال: "والذي عِنْدِي أنَّ هذا لَحْنٌ مِنَ الحَرِيريّ ولا بد, وأنَّه ما سمع قط هذا ولا نحوه.([4])

المذهب الثاني: جواز تثنية ما اختلف معناه وجمعه.

ومِمن ذَهبَ إلى هذا المذهب ابن الأنباري, وابن مالك, قال ابن مالك: "ومنعَ أكثرُ الناس التَّثْنِية والجمع في الأسماء المتَّفِقةِ لفظاً لا معنى, والذي أراهُ أنَّ ذلك جائزٌ إذا فُهم المعنى,كقولك: رأيت نجمينِ سماويَّاً وأرضيَّاً .....وقد اسْتَعْمَلَ ذلك كثير من الفُصحاءِ, ولا خلاف في إعادةِ ضمير واحد على مختلفيّ المعنى كقولك: (لي عينُ مالٍ, وعينُ ماءٍ, أُبيحُهمَا للضيْف), فكمَا جازَ الجمْعُ بينهما في الإضمارِ يجوز الجمع بينهما في الإظهارِ بشرْط أمْن اللبس.ومِمن رأى ما رأيته أبو بكر ابن الأنباري, واحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم "الأَيْدِي ثَلَاثٌ...." فَعَبَّرَ بالأيْدِي عن يدِ الله جل وتعالى وتبارك وتقدس, وعن يد الـــمُعْطِي والسَّائل, للاشْتِراك اللفْظِيّ دون المعنوي.([5])

أدلة ابن مالك الأُخرى:

قالَ ابنُ مالك :

---

[1] البيت من الخفيف للحريري: ينظر: مقامات الحريري ص١٦ وهو منسوب له في البسيط ٢٤٧, وفي شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢٩٨.

[2] ينظر:التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣١/١.

[3] ينظر البسيط في شرح الجمل ص٢٤٧.

[4] ينظر:شرح الجزولية للشلوبين ٢٩٨.

[5] ينظر:شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٧٩٣/٤

ويُؤيِّد ذلك قوله تعالى[1]: ﴿ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ ﴾ ومِمَّا يُؤيِّد ذلك قول أبي علي القالي: مِن كلام العرب: خِفَّةُ الظهر أحد اليسارين, واللَّبنُ أحدُ اللَّحْمين, وقولهم: القلم أحدُ اللسانين, والخالُ أحدُ الأبوين,[2] (فقد جُمع بين الحقيقة والمجاز كثيرا ًكما في الأمثلة السابِقة, وهذا شبيه بِتثْنِيَةِ المشتركين وضعاً)[3], وقول بعض الطائيين :

كم لَيْثٍ اغْتَرَّ بي ذا أَشْبُلٍ غَرِثَتْ فكَأنَني أعظمُ اللَّيْثَيْنِ إقْداما [4]

ويُمكن أن يكون منه قول الشاعر:

يَداكَ كَفَتْ إِحْدَاهُمَا كُلَّ بائسٍ وإِحْدَاهُمـــَا كَفَّت أَذَى كُلّ معتد[5]

ويُؤيِّد ذلك قوله تعالى[6] ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾ (ففي هذا الدليل يتعين عود الواو الواو إلى المعطوف والمعطوف عليه وكون الصلاة معبراً بها عن حقيقتين مختلفتين)[7].

رأي ناظر الجيش

خالفَ ناظرُ الجيش ابنَ مالك في هذه المسألة, ومنعَ تثنية مختلفي المعنى, فقال: "والحق أنَّ تثنية ما اختلفَ معناه وجمعه لا يَجوزان إلا سماعاً, بل ينبغي أنْ يُحْكم على ما وَردَ من ذلك بأنَّه تثنية وجمع لغويان, لا صناعيان ,كما حُكِمَ على نحو العُمَرَيْنِ والأَبَوَيْنِ والقَمَرَيْنِ مما دل على اثنين, والخُبَيبِينَ مما

---

[1] سورة البقرة آية ١٣٣

[2] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١

[3] ينظر شرح الكافية الشافية ١٧٩٣/٤

[4] البيت من البسيط و لم أعرف قائله , وهو بلا نسبة في شرح التسهيل٦١/١والتذييل والتكميل ٢٣٠/١

[5] البيت من بحر الطويل و لم أعرف قائله ,وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٦١/١,وفي تمهيد القواعد ٣١٠/١

[6] سورة الأحزاب.من الآية ٥٦.

[7] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٦١/١

دل على جمع بذلك, وإنْ أُطلقَ على الواردِ من الـــمُختَلِف المعنى بتثنية أو جمع من حيث الصناعة النحوية فإنما ذلك بطريقِ المجاز لا الحقيقة"([1]) .

وردَّ على ابنِ مالك استدلاله بكون الصلاة معبراً بها عن حقيقتين مُختلفتين, بقوله: "وأمَّا إثبات مطلوبه بكون الصلاة معبراً بها عن حقيقتين مختلفتين فصحيح, وقد ذكرَ ابنُ الحاجب أنَّ الأكثر على أنَّ جمع الـــمُخْتَلِفي المعنى مَبْني على صحةِ إطلاق ذلك اللفْظ على معانيه المختلفة دفعة, ولكنَّ ذلك الإطلاق مجاز لا حقيقة, فلْيَكُن ما انْبنَى عليه مجازاً أيضاً "([2])

الخـــــــــــــــلاصة

في هذه المسألة خالف ناظر الجيش ابن مالك, وكذلك خالفَه أكثرَ النُّحاة المتأخرين الذين منعوا التثنية والجمع لما اختلف معناه , وذهب ابن مالك إلى جوازه بشرط أن يُفهم المعنى, واستدل بما سبق من الحديث الشريف, وأيَّدَ ذلك بالقرآنِ, والشِّعرِ, وكلامِ العرب, وفي هذا توسيع وردٌّ على مَنْ منع تثنية وجمع المختلفي المعنى, أو حكم بشذوذه, فالصحيح جوازه ما دام ورد عن العرب وفُهِمَ المعنى.

المسألة السادسة

ما ألحق بإعراب المثنى وهو في المعنى جمع

[1] ينظر تمهيد القواعد ٣١١،٣١٢/١

[2] ينظر تمهيد القواعد ٣١٢/١

قال صلى الله عليه وسلم: "البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتفَرَّقَا"([1])

موضع الشاهد "البَيِّعَانِ" استشهد به على إلحاق "البَيِّعَانِ" بإعْرَابِ المثَنَّى لأنَّه بمعنى الجمْع .

قالَ ابنُ مالِكٍ: "ومَا أُعْرِبَ إعراب الــمُثَنَّى مُخالِفاً لــِمعْنَاهُ, أو غَيْرَ صَالِحٍ للتجريد وعَطْفِ مِثلِه عليه فَمُلْحَقٌ بِهِ, وكذلك كِلا وكِلْتَا مُضافَينِ لــمُضْمرٍ, ومُطْلَقاً على لُغة كِنَانَة".

قال النَّاظِرُ في شرحه: "مِن الكَلام ما صُورته صورة الــمُثَنَّى, وليس بــِمُثَنَّى صِناعِي, لكنه محمول في إعرابه على الــمُثَنَّى ....ومِن الــمُــعْرَب كمُثَنَّى وهو في المعنى جمْع قوله تعالى[2]:﴿ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم:"البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا"......ويُمكن أنْ يكون " بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ "و" البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ "مُثنيين حقيقةً, فلا يكونانِ مِن القبيل الذي ذكره"([3])

شرح المسألة النحوية

ينوبُ الحَرْف عن الحَركَةِ في إعْرَابِ الــمُثَنَّى: وهو ما دلَّ على اثنين بزيادةٍ في آخره, صالح للتَّجريِد عنها, وعَطْف مِثله عليه, فيُرفع بالألف, ويُنصب ويُجر بالياء.([4])

وقد ألحقَ النُّحاة بالــمُثَنَّى في الإعراب ألفاظاً تُشْبِهُه, وليست بــِمُثَنَّاةٍ حقيقةً لــِخروجها عن حدِّ التثنية:

ومِن ذلك: ما خَرج عن حقيقة التثنِيَةِ بِكوْنه مُخالفاً لــِمَعْنى التَّثْنِيةِ لِدَلالته على أكثر من اثنين:

فَمِنْه ما يُراد به التكْثِير, نحو قوله تعالى([5]):﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ بمعنى كرَّات([6]).

[1] الحديث أخرجه مسلم في صحيحه , كتاب البيوع, باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ١١٦٣/٣

[2] سورة الحجرات :١٠

[3] ينظر: تمهيد القواعد٣١٩،٣٢٢/١

[4] ينظر: الهمع ١٣٤/١

[5] سورة الملك: ٤

[6] ينظر التسهيل:٦٣/١,التذييل٢٥٠/١, الهمع١٣٥/١,المقاصد الشافية١٦٩/١

ومِنْه:ما يُرَادُ به الجمْع مِن غير اعتِبار الكَثْرَةِ, نحو قوله تعالى: ([1]) ﴿ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ ﴾ "([2]).

وقد مَثَّل ابنُ مالِكٍ لما أُعْرب إِعْراب الـــمُثَنَّى وهو في المعْنَى جمْع, بقوله تعالى: "﴿ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ ﴾ وبِحَدِيث الرسول صلى الله عليه وسلم:"البَيِّعَانِ .....", وقول الشَّاعر:

تُلْقَى الإوزون في أَكْنَافِ دَارَتِهَا تَمشِي وبَيْنَ يَدَيهَا الْبُرُّ مَنْثُورُ([3])

أراد بَيْنَ أَيْدِيهَا.([4])

وقال النَّاظر في شرحه: ويُمكن أنْ يكون " بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ " و" البَيِّعَانِ " مُثَنيين حقيقةً فلا يكونَانِ مِن القبيل الذي ذَكره, وأمَّا "وبَيْنَ يَدَيهَا الْبُرُّ مَنْثُورُ ": فاليَدانِ كِنايةً عن الأمَامِ إذْ لا أيْدِي للإوز, فليس ذلك مِمَّا ذكره في شيءٍ"([5])

وقال السُّيوطِي بعد أنْ ذَكَر ما استدلَّ بِهِ ابنُ مالِكِ: "ونُوزِعُ فيهما بإمْكَانِ كونهما مُثَنيين حقيقةً"([6])

الخلاصـــة

---

[1] سورة الحجرات: ١٠

[2] ينظر:التذييل ٢٥٣/١

[3] البيت من بحر البسيط من قصيدة للنابغة الذبياني في ديوانه ص٥٠, والنابغة:"اسمه زياد بن معاوية بن ضباب بن جناب بن يربوع ..ويكنى أبا أمامة ..وهو من الطبقة الأولى المقدمين على سائر الشعراء" ينظر" الأغاني ٥/١١. والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٦٥/١, وفي التذييل ٢٥١/١, وفي تمهيد القواعد ٣٢٢/١

[4] ينظر: شرح التسهيل ٦٥/١،٦٤

[5] ينظر: تمهيد القواعد ٣٢٣/١،٣٢٢

[6] ينظر: الهمع ١٣٦/١

بعد دراسة المسألة تَبيَّن:

أنَّ ابن مالِكٍ مثَّل لما أُلـْحِـقَ بالـمُثَنَّى في الإعْراب, وليس بِـمُثَنَّى حقيقي, لِدَلالَتِه على الجمْع: بآية, وحديث شريف, وبيتٍ من الشِّعر, وذَهَبَ النَّاظِرُ إلى أنَّهمَا قد يكونانِ مُثَنيين حقيقةً, وأَرى أنَّ استدلال ابن مالِكٍ لم يُغَيِّر في القاعدةِ العامَّةِ, فهو تمثيل لما خَرج عن القِياَس وأُعْرِب كإعْرابِ الـمُثَـنَّى, مع احتمال كونه مُثَنَّى حَقِيقِيًّا.

المسألة السابعة

ألفاظ ملحقة بجمع المذكر السالم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ, فقِيلَ مَنْ أهلُ اللهِ مِنهمْ قال: أهلُ القرآنِ هُمْ أهلُ اللهِ وخاصَّتُه"([1])

موضع الشاهد: "أَهْلِينَ" استشهدَ بِه على إلحَاق "أهْلِينَ" بإعْرَاب جمْع الـــمُذكَّر السَّالم سَماعاً, لأنَّها ليست علماً ولاصفةً.

قال ابنُ مالِكٍ:"وما أُعرِبَ مِثل هذا الجمْعِ غَيْرَ مُستوْفٍ للشُّروط فمسْمُوع كنحنُ الوارثونَ, وأولي .....وأهْلِينَ"([2])

قال النَّاظر في شرحه:"لـــمَّا انقضى الكلام على شروط الجمْعِ الــمُــصحح بالواو والنون, شَرَعَ في ذكر ما أُعرِبَ إعراب الجمْعِ المذكور, ولم يستوف الشروط المذكورة, لكنَّه حُمِل على الجمع في إعرابه, ولذا كان موقوفاً على السماَعِ,......ومِنْهُ: أهْلُونَ: وهو جمْع أهْل, وأهْل ليس بعلمٍ ولاصفةٍ, لكنَّه اُستُعْمِلَ استعمال "مستحق" في قولهم :هو أهلُ كذا ...فأُجرِيَ مجراه في الجمع, قال الله تعالى:[3] ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾, وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "إنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ"([4])

شرح المسألة النحوية

الاسم المجموع جمع سَلامَة بحرف العلَّةِ والنون على ضربين:

---

[1] الحديث في مسند الإمام أحمد(١٢٧/٣)

[2] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/١

[3] سورة الفتح آية ١١

[4] ينظر: تمهيد القواعد ٣٦٢،٣٦٣/١

جَامِد وصِفَة.

فأمَّا الجامِد فيُشترَط في جمْعِه أربعة شروط زيادة إلى شُروط التثنية([1]):

أحدها: الذكوريَّةُ في المعْنَى.　　　الثَّاني: العَلمِيَّةُ.　　　الثالث: العَقْلُ.

الرابع: خُلوِّه مِنْ هاءِ التأنيث.([2])

وأمَّا الصِّفة فيُشترط في جمعها هذا الجمع زيادة إلى شروط التثنية, ثلاثة شُروط:

أحدها: الذكوريَّةُ لفْظاً ومعنىً.　　　الثَّاني: العَقْلُ.　　　الثالث: صِحَّة لحاق هاء التأنيث في مؤنثِهَا.([3])

وقد ألحقَ النُّحَاةُ بهذا الجمْعِ ألفاظاً لم تستوفِ الشُّروط المذكورة , ولكنَّها أعربت كإعرابه, ولذا فهي موقوفة على السَّماع, ومِن ذلك: "أهْلُون": وهو جمْع أهلٍ, قال ابنُ مالِكٍ: "وأهْل غير مستوف لشُروط هذا الجمْع, إذْ ليس عَلماً ولا صِفةً, فكان حقه ألا يُجمَع هذا الجمْع, لكن أهل اُستُعمِل اِستِعمَال "مُستَحِق" في قولهم: هو أهْلُ كذا, وأهلٌ له, فأُجرِي مجراه في الجمْعِ, قال الله تعالى:[4]" ﴿ شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا وَأَهۡلُونَا ﴾ ...... , وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "إنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ".([5])وتبع النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في شرحه وذكر ما استدل به كما سبق توضيحه.

---

[1] شروط التثنية:١-أن يكون الاسم مفردا ٢-أن يكون معرباً ٣-أن يكون منكراً ٤-الاتفاق في اللفظ والمعنى يتظر: تمهيد القواعد ١/٣٥٢-٣٥٣.

[2] ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١/١٧٤-١٧٧

[3] ينظر: المقاصد الشافية, ١/١٨١،١٧٩،١٧٨

[4] سورة الفتح آية ١١

[5] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ١/٨٣،٨٢

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ ابن مالِكٍ استدلّ بما ورد في القرآن, وفي الحديث الشريف على إلحاق لفظ " أهْلُون " في الإعراب بجمْعِ الـــمُذكَّر السَّالم, وبيَّن أنَّ ذلك سماعي لا يُقاس عليه لأنَّه لم يستوف شروط هذا الجمع,ووافقه الناظر في ذلك, وهذا مُوافق لما عليه جمهور النُّحاة, لذلك فإنِّي أرى أن هذا الاستدلال لم يُغيِّر في القاعدة العامة, لأنَّ ما استدلَّ به يقتصر فيه على ما سُمِع ولا يُقاس عليه.

المسألة الثامنة

تثنية اسم الجمع وجمع التكسير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَثَلُ الـــمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ العَائِرَةِ بَيْنَ الغَنَمَيْنِ "([1]).

موضعُ الشاهد:"الغَنَمَيْنِ" استشهد به: على جواز تثنية اسم الجمع سماعاً لحاجة المعنى إلى ذلك.

قال ابنُ مالك: "وَيُثَنَّى اسْمُ الَجمْعِ والـــمُكَسَّرُ بِغَيْرِ زِنَةِ مُنْتَهَاه"([2])

قال النَّاظرُ في شرحه: "قال الـــمُصنِّفُ:"مُقتضى الدَّليل ألَّا يُثَنَّى ما دلَّ على جمْع, ...إلَّا أنَّ الحاجَة داعية إلى عطْفِ جمْع على جمْع ,كما كانت داعية إلى عطْفِ واحِد على واحِد, فإذا اتَّفَق لفظا جمعيْنِ مقصود عطف أحدهما على الآخر, استُغْنِي فيهما بالتَّثنيةِ عن العطف"([3]) ثم ذكر أنَّ "تثنية اسم الجمْع أكثر مِن تثنية الجمع ([4])" واستَدلَّ على ذلك بالحديث أعْلاه, وبقوله تعالى:([5]) ﴿ قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ﴾ وبقوله تعالى:([6]) ﴿يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ ﴾

شرح المسألة النحوية

أجمعَ النُّحاة على أنَّ القياس ألَّا يُثَنَّى ما دلَّ على جمع, إلَّا أنَّه قد ورد ما يخالف هذا القياس,

---

[1] ينظر: الحديث في صحيح مسلم (٢١٤٦/٤) ,من كتاب صفات المنافقين وأحكامهم.

[2] ينظر:تمهيد القواعد ص٤٠٤.

[3] ينظر: المرجع السابق ص ٤٠٤

[4] ينظر المرجع السابق ص ٤٠٤

[5] سورة آل عمران آية ١٣.

[6] سورةال عمران آية ١٥٥.

قال سيبويه: "واعْلم أنَّ من قال: (أقاويلُ)و(وأبابِيتُ) في أبْياتٍ, و(أنابيبُ) في أنْياب, لا يقول: أقْوالانِ ولا أبْياتانِ.

قلتُ فلِمَ ذلك؟ قال: لأنَّك لا تريد بقولك: هذه أَنْعَامٌ وهذه أَبْيَاتٌ وهذه بُيوتٌ ما تريد بقولك: هذا رَجُلٌ وأنت تريد رجلاً واحداً, ولكنك تريد الجمع. وإنَّما قلت: أقَاوِيل فبنيتَ هذا البناء حين أردت أن تُكثِّر وتُبَالغ في ذلك.."([1])

وقال السيرافي في شرحه: "اعلم أنَّ سيبويه ذكرَ (أقَاوِيل) و(أبَابِيت) و(أنَابِيب) وهي جمع (أقْوَال) و(أبْيَات) و(أنْيَاب) فيقول القائل: إذا كان (أقَاوِيل) جمع (أقْوَال) و(أبَابِيت) جمع (أبْيَات) فلمَ لا يُثَنِّي فيقول: (أقْوَالانِ) و(أبْيَاتانِ) وإنَّما سبيل الواحد الذي يجوز فيه الجمع أن يُثَنَّى أولاً ثم يجمع؟

فالجواب في ذلك: أنَّ الجمع قد يكثُر توكيداً فيعبر بكثيره عن قليل الجنس وكثيره...وليس تستعمل التثنية إلا فيما استعمل واحداً"([2])

ويُفهم من كلام سيبويه والسيرافي:" أنَّ العرب قد تجمع بعض الجمع إلَّا أنَّ ذلك إذا أرادت تكثيره ...وأنَّ الجمع لا يُثَنَّى قياساً على جمع الجمع"([3]).

وقال ابن عصفور: "جميع الأسماء تجوز تثنيتها إلا أسماء محصورة_وذكر منها_التثنية وجمع المذكر السَّالم وكذا اسم الجمْع ..وجمع التكسير .."([4]).

وقد علَّل النُّحاة هذا المنع بعدة تعليلات منها:

قال ابن يعيش:"القياس يأبى تَثنيةَ الجمْع, وذلك أنَّ الغرض من الجمْع الدَّلالة على الكثرة, والتثْنِية تدلُّ على القلَّة فهما معنيان مُتدافِعان, ولا يجوز اجتماعُهما في كلمةٍ واحدةٍ"([1])

---

[1] ينظر: الكتاب لسيبويه ٤٧٧/٣.

[2] ينظر شرح السيرافي ٣٦٧

[3] ينظر شرح الكتاب للأعلم ١٣٩

[4] ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١٣٧،١٣٨/١

وقال ابن الحاجب: "تثنيةُ الجمعِ قليلٌ وسبب قِلَّته أنَّ مفرده يُعطي ما تُعطي التثنية, فيقع ذِكر التثنية ضائعاً"[2]

وفي شرح الجزولية للشلوبين: "قد اقتضى قوله: إنَّ فائدة التثنية التكْثِير,أنَّه إنما اُحتِيج إلى التثنية في اللفْظ لما قصد فيه مِن تكثير المعنى الـــمُفرد بضمِّه إلى مثله, وهذا مفهومه ألا تُثَنَّى التثنية ولا تُجمع, وكذلك أيضاً لا ينبغي أنْ يُثَنَّى الجمع ولا يجمع, من حيث كان الجمع إنَّما هو تكثير المعنى الـــمُفرد, بأن يُضم إليه أكثر مِنه "([3])

<u>مماسبق تبين أن تثنية المفرد هي المقيسة, ولكن قد ورد عن العرب ما يخالف هذا القياس بتثنية ما دل على جمع:</u>

فقد ذكر سيبويه أنَّ مِن العرب من يقول: "إبلانِ"لأنَّه اسم لم يُكسَّر عليه, وإنَّما يُريدون قَطِيعينِ, وذلك يعنون, وقالوا:"لِقاحَانِ سَوْدَاوانِ"..وذلك لأنَّهم يقولون لِقَاحٌ واحدةٌ, كقولك قطعة, وهي في إبلٍ أقوى لأنه لم يكسَّر عليه شي ء"" ([4]).

وذكر السيرافي في شرحه شرط تثنية الجمع, فقال: "الجمعُ لا يُثَنَّى إلَّا فيما ثنته العرب, وإنَّما تُثَنِّيه العرب فيما يذهبون فيه مذهب شيئين مختلفين,كقولهم: "إبلانِ " إذا أرادوا (إبل) قبيلة و(إبل) قبيلة أخرى, أو (إبلاً سوداء) و(إبلاً حمراء),كأنَّهم قالوا قطعتان مِن الإبل, وكذلك "لِقاَحَانِ" على ما ذكره سيبويه "([5]).

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٩/٣.

[2] ينظر الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥٣٣/١

[3] ينظر: شرح الجزولية للشلوبين ٣٠٥/١

[4] ينظر: الكتاب ٤٧٧/٣

[5] ينظر: شرح السيرافي ٣٦٧

وذكر الزمخشري أنَّه "قد يُثنَّى الجمْع على تأويلِ الجماعتين والفرقتين"([1])

واستَدلَّ بقول الشاعر:

لنا إبِلانِ فِيهِما ما عَلِمْتُمُ فَعَنْ أيِّها ما شِئْتُمُ فَتَنَكَّبُوا([2])

وقول الآخر: لَأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبَاداً و لم يَجِدوا عِنْد التَّفَرُّقِ في الهَيْجَا جِمَالَيْنِ[3]

واستدل بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم "مَثَلُ الـــمُنَافِقِ....."

قال ابن يعيش في شرحه" فأما قوله عليه السلام: "مَثَلُ الـــمُنَافِقِ ...." فإنَّه شبه الـــمُنافق الذي يُظهِر أنَّه من قوْم وليس منهم بالشَّاة العائرة, وهي الـــمُتردِّدَة بين الغَنَميْنِ, أي بين القطِيعين لا تعْلم من أي القطِيعين هي "([4])

مما سبق يظهر أن تثنية الجمع على غير قياس, لكن يجوز تثنية اسم الجمع وجمع التكسيرعلى قلة, بشرط أن يكون بمعنى شيئين مختلفين, وقد سمع عن العرب ذلك.

رأي ابن مالك وناظر الجيش

ذهب ابن مالك إلى أنّ القياس ألا يثنى ما دل جمع إلَّا أنَّه يجوز تثنية جمع التكسير الذي له نظير من الآحاد واسم الجمع إن احتاج المعنى إلى ذلك, وذَكر أنَّ تَثْنِية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع, لأنَّه أشبه بالواحد من الجمع, حيث قال: "مُقتضى الدَّليل ألَّا يُثنَّى ما دلَّ على جمع, لأنَّ الجمع يتضمَّن التَّثْنية, إلا أنَّ الحاجة داعية إلى عطْف جمع على جمع ,كما كانت داعية إلى عطف واحدٍ على واحدٍ, فإذا اتَّفق لفظا جمعيْن مقصود عطْف أحدهما على الآخر اُسْتُغني فيهما بالتَّثنِية عن العطف, ما لم يمنع من

---

[1] ينظر:شرح المفصل لابن يعيش ٣ /٢٠٨،٢٠٧

[2] البيت من الطويل نسب إلى عوف بن عطية بن الخرع وإلى شعبة بن قمير الطهوي في معجم الشواهد النحوية ص٢٩, والبيت بلا نسبة في الخزانة ٧/ ٥٨٠.

[3] البيت من البسيط لعمرو بن العداء الكلبي في الخزانة ٥٧٩/٧و في معجم الشواهد النحوية ص١٧٦, ,وبلا نسبة في تمهيد القواعد ص٤٠٥.

[4] ينظر :شرح المفصل لابن يعيش٢٠٩/٣

ذلك عدم شبه الواحد, كما منع في نحو: مساجد ومصابيح, وفي الـــمُثَنَّى والمجموع على حدِّه مانع آخر وهو: اِسْتِلزَام تثْنِيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة, ولما كان شَبَه الواحد شرطاً في صحة ذلك, كان ما هو أشبه بالواحدِ أولى به, فلذلك كانت تَثْنِية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع "([1]),

واستدل على ذلك بقوله تعالى: "قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ([2])"

وبقوله تعالى: "يَوْمَ الْتَقَى الــْجَمْعَانِ[3]",وبحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: ".......بين الغنمين"

واعترض أبو حيَّان على ابن مالك في قوله هذا, فقال: "ظاهر كلام الــمُصنِّف قياس جواز تثْنِية اسم الجمع وجمع التكسير ما لم يكن لفظ الجمع الذي لا نظير له من الآحاد, ...وهذا الذي ذَهَب إليه مُخالف لما عليه النَّاس من عدم اقتياس ذلك, بل نصُّوا على أنَّ تَثْنِية اسم الجمع وجمع التكسِير مسموعة لا مقيسة, فإن اضطرَّ شاعر إلى ذلك مما لم يسمع فيه التثنية جاز له ذلك في الضرورة "([4]).

ووافقَ ناظرُ الجيش ابن مالك في هذه المسألة, وردَّ على اعتراض أبي حيان,فقال: "وقد علمت أنَّ الــمُصنِّف لم يُصرِّح بقياس ولا غيره, بل قوله: مُقْتَضَى الدَّلِيل مُشْعِر بعدم القياس فيه"([5]).

الخلاصـــــــة

ذهبَ ابنُ مالك ووافقه النَّاظر إلى أن القياس ألَّا يُثنَّى ما دلَّ على جمع, لكن يجوز تثْنِية اسم الجمع وجمع التكْسِير إن احتاج المعنى إلى التَّثنِية, لورود ذلك بالسَّماع, وذكر أنَّ تثْنِية اسم الجمع أكثر من تثْنِية الجمع, واستدلَّ على ذلك بما وردَ في القرآن الكريم والحديث الشريف.

---

[1] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ١/١٠٥

[2] سورة آل عمران آية ١٣.

[3] سورة آل عمران , آية: ١٥٥.

[4] ينظر:التذييل والتكميل ٢/٦٥

[5] ينظر: تمهيد القواعد ١/٤٠٦

وأرى أنَّ استدلال ابن مالك لم يُغيِّر في القاعدة العامة, فهو مُوافق لما عليه جمهور النحاة من جواز تَثْنِيِةِ اسم الجمع وجمع التكسيِر إن احتاج المعنى إلى ذلك , لورود ذلك بالسَّماع عن العرب.

المسألة التاسعة

الأوجه الجائزة في المضاف إلى المثنى

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"إِزْرَةُ المُؤمِنِ إلى أَنْصَافِ سَاقَيْه"([1]).

"ومَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرِهُما وبَاطِنِهُما"([2]).

استشهد بما سبق على أن المختار في المضافين لفظاً أو معنى إلى مُتضمنيهما لفظ الجمع ثم الإفراد ثم التثنية, واطِّراد قياس الجمع والإفراد لوروده في النثر والنظم.

"مَا أخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا"([3])

"إذَا أَوَيْتُمَا إلى مَضَاجِعِكُما فَسَبِّحَا ثَلاثَاً وَثَلاثِين.."([4])

"فُلَانَةٌ وفُلَانَةٌ تَسْأَلانِكَ عَنْ إنْفَاقِهِمَا على أزْوَاجِهِمَا أَلهما فيه أجر؟"([5])

استشهد بما سبق على جواز الجمع قياساً في المضافين المنفصلين عمَّا أُضيفا إليه إذا أمن اللبس.

قال ابن مالك: "ويُختَار في الـــمُضَافيْنِ لفْظَاً أو مَعْنى إلى مُتَضَمِّنَيْهما, لفْظُ الإفْرادِ على لْفظِ التَّثْنيَة, ولفْظ الجمْعِ على لفْظِ الإفراد......ورُبَّما جُمِع الـــمُنفَصِلان إنْ أُمِن اللبس ويُقَاس عليه وفاقاً للفرَّاء"([6])

---

[1] الحديث في مسند الإمام أحمد ٥/٣.

[2] الحديث في مسند الإمام أحمد ٣٥٩/٦

[3] الحديث في صحيح مسلم (١٦٠٩/٣) في كتاب الأشربة, باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك, واستحباب الاجتماع على الطعام.

[4] الحديث:في صحيح مسلم (٢٠٩١/٤) في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار, باب التسبيح أول النهار وعند النوم.

[5] الحديث في صحيح مسلم (٦٩٤٠/٢) في كتاب الزكاة, باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد.

[6] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/١.

قال النَّاظر في شرحه: "الـــمُراد من هذا الكلام: أنَّه إذا أُضيف جُزءان إلى ما يتضمنهما من مُثنى المعنى, وإن لم يكن مُثَنى اللفْظ, فإنَّه يجوز في الـــمُـــضافيْنِ المذكورين ثلاثة أوجه: الجمْع, والإفراد, والتَّثْنية ...وأشَار الـــمُصنِّف إلى أنَّ لفْظ الإفراد مُختار على لفْظِ التثنية, ولفْظ الجمْع مُختار على لفْظ الإفراد, فعُلِم منه أنَّ لفْظ الجمْع مُختار أولاً ثم يليه لفْظ الإفْرَاد ثم يليه لفْظ التَّثْنية قال المصنف:وذلك أنهم استثقلوا تثنيتين في شيئين هما كشيء واحد لفظاً ومعنى فعدلوا إلى غير لفظ التثنية فكان الجمع أولى ...وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف منها والمراد به حاصل ... ولكن لفْظ الجمْع جاء في الكِتاب العزيز, نحو قوله تعالى[1]: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ...وفي قراءة ابن مسعود:"فاقطعوا أيْمانَهما"([2]), وفي الحديث: " إزْرةُ المُؤمِنِ إلى أنْصَافِ سَاقَيْه" , وجاء لفظ الإفراد في الكلام الفصيح دون ضرورة, ومنه الحديث في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلَّم: ""ومَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرهُما وبَاطِنهُما ", و لم يجيء لفْظ التَّثْنية إلا في شعْر ...أو في كَلَامٍ نَادِر ..وإنْ لم يكُن الـــمُضافان جُزأي الـــمُضاف إليه لم يُعدل عن لفْظ التَّثنْية لأنَّ العُدُول في مِثْل هذا عن لفْظ التَّثْنية إلى لَفْظ الجمْع يُوقِع في اللبْس, فإن أُمِن اللبْس جاز العُدُول إلى الجمْع سماعاً عِند غير الفرَّاء وقياساً عِنده, قال الـــمـــُصنِّف: ورأيه في هذا أصَح لِكوْنه مَأمُون اللبْسِ مع كثْرَة وُرُوده في الكَلامِ الفَصِيح, كقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكْرٍ وعُمَر: ""مَا أخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا ", وقوله صلى الله عليه وسلم لِعليٍّ وفَاطِمَة: "إذَا أَوَيْتُمَا إلى مَضَاجِعِكُمِا فَسَبِّحَا ثَلاثَاً وَثَلاثِين", وفي حَدِيث آخر:" فُلَانَةٌ وفُلَانَةٌ تَسْأَلانِكَ عَنْ إنْفَاقِهِمَا على أزْوَاجِهِمَا أَلهما فيه أجر؟, وأمْثَال ذلك كثيرة ."([3])

شرح المسألة النحوية

[1] سورة التحريم آية (٤).

[2] سورة المائدة ٣٨, وتنظر القراءة في الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢٧٥/١.

[3] ينظر تمهيد القواعد٤١١/١،٤٠٨،٤٠٦.

الأَصْلُ في كلام العرب أنْ يَدُلَّ كُل لفْظ على ما وُضِع له, فيَدُل الـــمُـــفْرد على مُفْرد, والـــمُثنَّ على اثنين, والجمْع على جمْع, وقد يُخرج عنْ هذا الأصْل, ومِن ذلك:

في الـــمُضافَيْنِ إذا كانا جزأي المضاف إليه, أو لم يكونا كذلك, وفيما يلي تفصيل ذلك:

المسألة الأولى: ما أُضِيف إلى متضمِّنه وهو مُثنَّى لفظاً.

إذا أضيف الجزءان (لفظاً) نحو: قَطَعْت رَأْسَ الكبْشيْنِ, أو (معنى) نحو الكَبْشَانِ قَطَعْتُ مِنهما الرأْس, إلى مُتَضَمِّنيهما الـــمُتَّحِدين بِلفْظٍ واحِدٍ, جاز في الـــمُضاف ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الجمع.

وهو ما خصَّه الجمهور بالقياس([1]), حيث قال سيبويه في باب (ما لُفظ به مِمَّا هو مُثنَّى كما لُفِظ بالجمْع): "وهو أنْ يكون الشيئانِ كل واحد مِنهما بعضَ شيء مفردٍ من صاحِبه, وذلك قولك: ما أحْسَنَ رؤوسهما, وأحْسَنَ عَواليهما, وقال عزّ وجلَّ([2]) :﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾ وقال تعالى:([3]) ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ فرقوا بين المثنَّى الذي هو شيءٌ على حِدةٍ وبين ذا([4])".

---

[1] ينظر: الهمع ١٦٨/١

[2] سورة التحريم آية ٤.

[3] سورة المائدة آية ٣٨.

[4] ينظر: الكتاب ٤٧٦/٣

وقال الفرَّاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ وإنَّما قال: (أَيْدِيَهُمَا), لأنَّ كل شيء مُوحَّد مِن خلْقِ الإنسان إذا ذُكِر مُضافاً إلى اثنين فَصاعداً جُمع, فقيل: قد هَشمْتُ رؤوسهما, وملأتُ ظُهُورَهما وبُطُونَهما ضَرْباً"([1]).

وقال السيرافي في شرحه: " اعلم أنَّ ما كان في البَدَن مِنه واحد فضُمَّ إلى مِثله مِن بَدَنٍ آخر, فإن الوجه الأكْثر مِن كلام العرب جمْعه,... ويجوز تثنيته وتوحيده...وأمَّا قوله تعالى:"فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا", فجُمِع وفي البَدَن منه اثنان, لأن القصْد إلى أيمانهما, واليَمِين واحدة, وكذلك في قراءة ابن مسعود: "فاقْطَعُوا أَيْمانَهُما" ([2])

وقال ابن يعيش في شرح المفصَّل: "اعلم أنَّ كل ما في الجَسَد مِنه شيء واحد لا ينفَصِل كالرأس, والأنف, واللسان, والظهر,... فإنّك إذا ضَممتَ إليه مثله جَاز فيه ثلاثة أوجه: أحدُها الجمع, وهو الأكثر.."([3])

ومما سبق تبين أنَّه "يجوز وضْع صيغة الجمْع للاثنين بِقياس إذا كان كل واحد مِنهُما بعض شيء, وكان مفرداً من صاحبه "([4])

وقد علَّلَ النُّحاة العدول عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع في هذه المسْألة بعدة تعليلات مِنها:

"كَرَاهة اجتماع لفْظ تثنيتين فيما تأكَّدَ اتِّصَالهما لفظاً ومعنىً"([5]) "وإنَّما اُختِير الجمْع على الإفراد لـــمُنَاسَبتِه للتَّثْنِية في أنَّه ضَمُّ مُفرد إلى شيءٍ آخر"([6]),

---

[1] ينظر: معاني القران للفراء ٣٠٦/١

[2] ينظر:شرح السيرافي ٣٦٤/٤

[3] ينظر:شرح المفصل لابن يعيش ٢١٠/٣

[4] ينظر: المقرب لابن عصفور٥٠٣/٢

[5] ينظر:الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب٥٣٣/١

[6] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٦٥١/٢

وقال الفرَّاء :"إنما اُختِير الجمع على التثنية لأنَّ أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان: اليدين والرجلين والعينين, فلما جرى أكْثره على هذا ذُهِب بالواحدِ مِنه إذا أُضِيف إلى اثنين, مذهب التَّثْنِيَة"([1]) "فصار في الحُكْم أربْعة, والأربعة جمْع, وهذا مِنْ أُصُولِ الكوفيين الحَسَنة"([2])

الوجْهُ الثَّاني والثَّالث: الإفْرَاد والتَّثْنية

وذلك نحو قولك: (ما أحْسَن رأسهما) في الإفْراد, "وذلك لوضُوح المعْنى إذ لكلِّ واحِد شيء واحِد مِن هذا النوْع فلا يُشْكِل, فأتَى بِلفْظ الإفْرَاد إذ كان أَخَف"([3]).

ونحو قولك: (ما أحْسَن رأسيهما) في التَّثْنِية, وذلك على الأصْلِ وظَاهر اللفْظ([4]).

ومِنَ النحويين من لم يذكر الإفْراد, ومِنهم مَن قدَّم التَّثْنِية على الإفْراد, ومِنهم مَنْ قدَّم الإفْراد على التَّثْنِية, ومِنهم مَنْ سَاوى بين الاستعمالين:

فأمَّا سيبويه وابن السرَّاج : فلم يَذْكُرا الإفْراد في هذه المسألة, وذكرا التثنية فقالا :"وزَعَم يونس أنَّهم يقولون (ضربتُ رأسَيْهما), وزعم أنَّه سَمع ذلك مِن رؤبة أيضاً"([5])

وممن سَاوَى بين الاستعمالين: الفرَّاء, والسِّيرافي, وابن يَعِيش:

حيث ذكر الفرَّاء عند حديثه عن الآية: "﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ أنه يجوز في الكلام التثنية, ويجوز الإفراد, فقال في التثنية: "وقد يجوز تثْنِيتهما, قال أبو ذؤيب([6]):

فتَخالَسَا نَفْسَيْهِما بنَوافِذٍ كنَوافِذ العُبُطِ التي لا تُرْقَعُ([1])

---

[1] ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٧/١

[2] ينظر:شرح المفصل لابن يعيش ٢١١/٣

[3] ينظر:الخزانة ٥٣٧/٧

[4] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١١/٣

[5] ينظر:الكتاب ٤٧٧/٣, والأصول لابن السراج ٣٤/٣

[6] أبو ذؤيب الهذلي هو"خويلد بن خالد جاهلي إسلامي ..وخرج مع عبد الله بن الزبير في مغزى نحو المغرب فمات فدلاه في حفرته" ينظر: الشعر والشعراء ص١٢٦.

وقال في الإفراد: وقد يَجوز أنْ تقول في الكلام: السَّارق والسَّارقة فاقطعوا يمينَهما , لأنَّ المعنى اليمين مِن كلِّ واحِد منهما,([2])

وقال السِّيرافي: "اعلم أنَّ مَا كانَ في البَدَنِ مِنْه واحِد فضُمَّ إلى مِثْله مِن بَدَن آخر, فإنَّ الوجه الأكثر مِن كلام العَرَب جمْعه...ويجوز تَثنيته وتوحِيده"([3])

وذَكر ابن يَعيش في حَديثه عن هذه المسْألة, أنَّه يجوز فيها ثلاثة أوجه:"أحدُها: الجمْع, وهو الأكثر...والوجه الثَّاني: التَّثْنِية على الأصْل وظاهر اللفْظ, قال الشَّاعر:

بِمَا فِي فُؤَادَيْنَا من الهَمِّ والهَوَى   فيَبْرَأُ منْهاضُ الفُؤادِ الـــمُشَعَّفُ([4])

...والوجه الثالث:الإفراد"([5])

وجَعَلَ ابن الشَّجَرِي, وابن عُصفور, وابن الضَّائع, التَّثْنيَة مُقدَّمَة على الإفْراد:

قال ابن الشَّجَري: "ومِن العَرب مَنْ يُعطي هذا كلَّه حقَّه من التَّثنية, فيقولون: ضربتُ رأسَيْهما, وشققت بَطْنَيهما, ...وربما استغْنَوْا في هذا النحو بِواحد, لأنَّ إضَافة العُضو إلى اثنين تُنبئ عن الـــمُراد,كقولك: ضربتُ رأسَ الرَّجُلَيْنِ,..ولا يكادون يستعملون هذا إلا في الشِّعر, وأنشدوا شاهداً عليه([6]):

---

[1] البيت من بحر الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ص٢٠, والبيت منسوب له في الخزانة ٥٣٩/٧, وبلا نسبه في الهمع ١٦٩/١,وفي تمهيد القواعد ٤٠٨/١.

[2] ينظر: معاني القران للفراء ٣٠٧/١

[3] ينظر: شرح السيرافي ٣٦٤/٤.

[4] البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ص٣٨٥, وهو منسوب له في الكتاب ٤٧٧/٣,وفي أمالي ابن الشجري ١٦/١, وفي الخزانة ٥٣٩/٧وبلا نسبة في الهمع ١٦٨/١.

[5] ينظر:شرح المفصل لابن يعيش ٢١٠/٣_١١٢.

[6] البيت من البسيط للفرزدق في الخزانة ٥٣٢/٧,و لم أجده في ديوانه ,وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش٢١٢/٣ ,وشرح السيرافي ٣٦٥/٤.

كَأَنَّه وَجْهُ تُــــركِيَّيْنِ قد غَضِبَا   مُسْتَهْدَفَيْنِ لطَعْنٍ غيرِ تَذْبِيبِ"([1])

وقال ابن عُصفور: "ويجوز وضْع صِيغة الجمع للاثنين بِقياس إذا كان كل واحدٍ مِنهما بعض شيء, وكان مفرداً من صاحِبه ...ويجوز أيضاً التثنية...ودون ذلك في الحُسْن وضع الإفْراد مَوضعهما"([2])

وقال أبو الحسن ابن الضَّائع :"فأمَّا لفْظ المفرد فلم يأت إلا في ضَرورة أو نَادر كلام"([3])

وممن قدَّم الإفراد على التثنية: ابن مالك[4] والرضي وناظر الجيش([5]):

قال الرضي في شرح الكافية: "لفْظ الإفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية ....ثم لفظ الجمع فيه أولى من الإفراد"([6])

رأي ابن مالك وناظر الجيش

ذهب ابن مالك إلى أنَّ الـــمُختار في الـــمُضافيْنِ لفظاً أو معنًى إلى مُتضمِّنيهما: لفْظ الجمع ثم الإفراد ثم التثنية, حيث قال: "إذا أُضيف جُزءان إلى كُلَّيْهمَا, و لم يُفرَّق المضاف إليه, جاز في المضاف أنْ يُجمع وأنْ يُوحَّد وأنْ يُثنَّى.

والجمْع أجود,كقوله تعالى: " فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا"[1] وكقوله عليه الصلاة والسلام " إزْرةُ الْمُؤمِن الْمُؤمِن إلى أنْصَافِ سَاقَيْه "

---

[1] ينظر: أمالي ابن الشجري١/ ١٥-١٧.

[2] ينظر: المقرب لابن عصفور ٥٠٣/٢.

[3] ينظر: التذييل ٦٩/٢.

[4] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/١

[5] ينظر:تمهيد القواعد ٤٠٩/١

[6] ينظر:شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٦٥٠/٢

والثاني أجود من الثالث, لأن الثَّالث لم أره في غير الشعر,كقول الشاعر :

فتَخالَسَا نَفْسَيْهِما([2]) .....

وأما الثَّاني فوارد في النثْر والنَّظْم, وفي الحديث في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ومَسَحَ أُذُنيه ظَاهِرهُمَا وبَاطِنهُمَا".."([3]).

وعلَّل لذلك بقوله: "وذلك لأنَّهم استثْقَلُوا تثنيتين في شيئين هُما شيء واحد لفظاً ومعنًى, وعَدَلوا إلى غير لفْظ التثنية, فكان الجمْع أوْلَى لأنَّه شريكها في الضمِّ ومُجاوَزة الإفراد, وكان الإفراد أوْلَى لأنَّه أخَف مِنها, والـــمُرَاد به حَاصل, إذ لا يذْهب وَهْمٌ في نحو أَكَلْتُ رأسَ شاتين إلى أنَّ مَعنى الإفراد مَقْصُود" ([4])

ويَظهر مِن كلام ابن مالك أنَّه يذهب إلى اطِّرَاد قِياس الجمع والإفراد أيْضاً لِفهم المعنى, بينما خصَّ الجمهور القِياس بالجمْع وقَصَروا الإفراد على ما وَرَد([5]).

واعْتَرض أبو حيَّان على ابن مالك في هذه المسألة, فقال:"وهذا الذي ذَهَب إليه الـــمُصنِّف مِنْ أنَّ الإفْراد أَوْلَى من التثنية في هذه المسألة: هو خِلاف ما ذهبُ إليه أصْحَابنا, ذهبوا إلى أنَّ الأفْصَح الجمْع ثم التَّثْنية "([6])

ووافق النَّاظر ابن مالك في ما ذهب إليه حيثُ قال :"والظَّاهِر ما اختَاره الـــمُصنِّف مِن تقديم الإفراد على التثنية, ومِنْه قراءة من قرأ: "فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْأَتُهُما"([1]) "([2]).

---

[1] سورة التحريم آية ٤.

[2] البيت: فتَخالَسَا نَفْسَيْهِما بنَوافِذٍ كنَوافِذ العُبُطِ التي لا تُرْقَعُ

[3] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٧٨٨/٤

[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/١

[5] ينظر:الهمع للسيوطي ١٦٨/١

[6] ينظر التذييل ٦٩/٢

المسألة الثانية: إذا لم يَكُن الـــمُضافان جُزأي الـــمُضاف إليه.

إذا لم يَكُن الـــمُضافان جُزأي الـــمُضاف إليه, بل كانا مُنفَصِليْن, فإنْ لم يُؤمَن اللبْس, نحو: (لقيت غُلامَي الزيدين), فَتثْنِية الـــمُضاف واجبة[3], وإنْ أُمِن اللبْس:جاز جمْعه سَماعاً عِند غير الفرَّاء وقِياساً عِنده.[4]

فقد ذَكَرَ سيبويه, أنَّه قد يُجْمع المفرد الذي ليس مِن شيء إذا أردت بِه التثنية[5],حيث قال: "وزَعَم يونس أنَّهم يقولون: ضَعْ رِحالَهما,وغِلْمَانَهما وإنما هُما اثنان"[6]

وذكر ابن السرَّاج[7], والسِّيرافي[8], ماحكاه سيبويه عن يونس.

وذَكر ابنُ يَعيش أن "الـــمُنفَصِل نحو "غُلام" و"ثَوْب" إذا ضممت منه واحداً إلى واحدٍ, لم يكن فيه إلا التثنية, نحو "غُلَاميْهما"و"ثَوْبَيْهما" إذا كان لِكلّ واحِد غلامٌ وثوبٌ. ولا يجوز الجمْع في مِثل هذا لأنَّه مِـــمَّـــا يُشْكِل ويُلْبِس, إذْ قد يجوز أنْ يكون لِكلّ واحِد غِلمَان وأثْوَاب, وقد حكى بعضهم :"وَضَعَا رِحَالَهما", كأنَّهم شَبَّهُوا المنفَصِل بالمتَّصِل, وهو قليل فاعرفه"[9].

---

[1] هي قراءة الحسن البصري,وهي بعض آية من سورة طه ١٢١,وانظر القراءة في المحتسب لابن جني ٢٤٣/١,والبحر المحيط ٢٧٩/٤,والهمع ١٦٨/١, والتذييل ٧٣/١

[2] ينظر:تمهيد القواعد ٤٠٩/١

[3] ينظر:شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٦٥٣/٢

[4] ينظر: تمهيد القواعد ٤١١/١,وشرح التسهيل لابن مالك١/ ١٠٧.

[5] ينظر:الخزانة ٥٤٧/٧

[6] ينظر: الكتاب ٤٧٦/٣

[7] ينظر:الأصول لابن السراج ٣٤/٣

[8] ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٣٦٥/٤

[9] ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢١٢/٣

وقال ابن عُصفور:"ولا يجوز وضْعُ الجمْع مَوضِع الاثنين, إذا لم يكونا مِن شيئين, إلا في نَادِر كلام, يُحفظ ولا يُقاس عليه,.. نحو قول بعضهم: ضَعْ رِحَالَهما, يعني رحلَي الناقتين, واضرب غلمانهما, أي غلاميهما"([1])

ومما سبق يتبين أنَّ جمهور النُّحاة يُجيز الجمْع في هذه المسألة إنْ أُمِن اللبس سَمَاعاً.

وقد خَالف الفرَّاءُ الجمهورَ فذهب إلى قِياس ذلك إن أُمِن اللبْس, حيث قال: "كلُّ شيء مُوحَّد مِن خَلْقِ الإنسان إذا ذُكِر مُضافاً إلى اثنين فَصَاعداً جُمِع, فقيل: قد هَشمتُ رُؤوسهما ......وقد يَجُوز هذا فيما ليس مِنْ خلق الإنسان, وذلك أنْ تقول للرَّجُلَيْنِ: "خَليْتُما نِساءكما", وأنت تُريد امرأتين, و"خَرَقْتُما قُمُصكما", وإنَّما ذَكرْتُ ذلك لأنَّ مِن النحويين مَنْ كان لا يُجيزه إلا في خلق الإنسان, وكل سَواء"([2])

رأي ابن مالك والنَّاظر

ذهب ابنُ مالك إلى ما ذهب إليه الفرَّاء في قياس الجمْع في المنفَصِلين إذا أُمِن اللبْس, وخَالف جمهور النُّحاة في ذلك فقال: "وربما جُمع المنفَصِلان إذا أُمِن اللبْس, ويُقاس عليه وِفاقا للفرَّاء..ورأيه في هذا أصح لِكونه مَأمون اللبْس, مع كثرة وُروده في الكلام الفَصِيح كقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكْر وعُمَر رضي الله عنهما: "ما أخْرَجَكُما مِنْ بُيُوتِكُمَا", وقوله صلى الله عليه وسلم لِعَلي وفَاطِمة رضي الله عنهما: "إِذَا أَوَيْتُمَا إلى مَضَاجِعِكُمِا.."([3])

وفي حديث آخر:"فُلَانَةٌ وفُلَانَةٌ تَسْأَلانِكَ عَنْ إِنْفَاقِهِمَا على أَزْوَاجِهِمَا ...."([4])

وَوَافَقَ النَّاظرُ ابنَ مَالك في ذلك وذَكَر ما استدلَّ بِه.([1])

---

[1] ينظر المقرب لابن عصفور ٥٠٤/٢

[2] ينظر معاني القرآن للفراء٣٠٧/١،٣٠٦

[3] الحديث:في صحيح مسلم (٢٠٩١/٤) في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار, باب التسبيح أول النهار وعند النوم.

[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/١

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبين:

أولاً: ذَهَب ابنُ مَالك (ووافقه النَّاظر) إلى ما ذهب إليه جمهور النُّحاة مِن قياس وضْع لفظ الجمع مَوضِع التَّثْنية, في الجُزأين المضافين لفظاً أو معنىً إلى مُتضمِّنيهما, الـــمُتَّحِدين بلفْظ واحِد, واستدلَّ على ذلك بما وَرَد في القران الكريم, والحديث الشريف, ثُم إنَّه جَعل الإفراد أولى وأفْصَح مِن التثنية في هذه المسألة, مُحتجاً بما ورد في الحديث الشريف, وبذلك نجده قوَّى استعمالاً نحوياً, وارتقى به إلى مرتبة القياس, بينما قصره الجمهور على السَّمَاع.

ثانياً: خالفَ ابنُ مَالك جمهورَ النُّحاة, ووافَق الفرَّاء في قِياس الجمع في المنفصلين عمَّا أُضيفَا إليه, إذا أُمن اللبْس, واحتجَّ على ذلك بما وَرد في الحديث الشريف, وباستدلاله نجده قد قوَّى حُكْمَاً نحوياً, قَصَرَه الجمهور على السَّمَاع, وأيَّد رأي الفراء في قياس ذلك, نظراً لكثرة وروده في الكلام الفصيح.

[1] ينظر :تمهيد القواعد ٤١١/١

المبحث الثالث

شواهد الحديث في المعارف وفيه مسائل:

المسألة الأولى: حكم ميم الجمع إذا وليها ضمير متصل.

المسألة الثانية: عود الضمير مفرداً مذكراً على جماعة الإناث بعد أفعل التفضيل.

المسألة الثالثة: اتصال نون الوقاية بقط وأفعل التفضيل واسم الفاعل.

المسألة الرابعة: المختار في مواضع جواز الاتصال والانفصال عند اجتماع ضميرين.

المسألة الخامسة: حذف "أل" من العلم ذي الغلبة للنداء.

المسألة السادسة: وقوع "أي" استفهامية واستغناؤها بمعنى الإضافة عن لفظها.

المسألة الأولى

حكم ميم الجمع إذا وليها ضمير متصل

قول عُثمان رضي الله عنه:"أَرَاهُمْنِي البَاطِلُ شَيْطَاناً"([1])

وصف ابن مالك هذا الأثر بالشذوذ, واعترض على يونس في تجويزه تسكين ميم الجمع إذا وليها ضمير متصل.

قال ابنُ مالِكٍ: "ومِنه بارزٌ مُتَّصِل, وهو إنْ عُنِيَ بِه الـــمَعْنِيُّ بِنَفْعَلُ "نَا"في الإعْراب كُلِّهِ,وإنْ رُفِعَ بِفعْلٍ ماضٍ فَتَاءٌ تُضَمُّ للمُتكلِّمِ , وتُفتَحُ للمُخَاطَبِ وتُكسَرُ للمُخَاطَبَةِ, وتُوصَلُ مَضْمومَة بميمٍ وأَلِفٍ للمُخَاطَبَيْنِ والـــمُخَاطبتَيْنِ, وبِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ ممدُودَةٍ للمُخَاطَبِينَ, وبنونٍ مُشدَّدَةٍ للمُخَاطَبَاتِ . وتَسْكِينُ ميمِ الجَمْعِ إنْ لَمْ يَلِهَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ أعْرَفُ, وإنْ وَلِيَها لم يَجُزِ التِّسْكِينُ خِلَافاً ليُونس"([2])

قال النَّاظر في شرحه لقولِ ابن مالِكٍ:"وتسْكينُ ميمِ الجَمْعِ إلى آخره"

"وحاصِلُه : أن ميم الجمْع الـــمُتَّصلة بتاء الضَّمِير لها ثلاثة استعمالاتٍ: التَّسكين, وضَمُّها باخْتِلاس, وضَمُّها بإشباعٍ, لكن الإسكان أعْرَف مِن قسيميه, والإشباع أقيْس وهو الأصل, واستعماله أقل من السُّكون وأكثر مِن الاخْتِلاس, ولقلَّة الاختلاس لم يتعرض إليه في المتن, هذا إذا لم يَلِ الميمَ ضميرٌ مَنصوب مُتَّصل, فإن وَلِيها الضَّمير المذكور: لزم الإشباع, كقوله تعالى([3]) ﴿ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿١٤٣﴾ ﴾ , وأجاز يُونس التَّسكين نحو: "رَأَيْتُمْهُ", قال المصنِّف: ولا أعلم في ذلك سَماعاً إلا ما

[1] ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير١٧٨/٢.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢١/١

[3] سور آل عمران آية: ١٤٣

روى ابنُ الأثير في غريبِ الحَديث مِن قول عُثْمان رضي الله عنه :" أَرَاهُمْنِي البَاطِلُ شَيْطَاناً " وقياسه: "أَرَاهُمُونِي", ولو جاء هكذا كان أيضاً شَاذًّا مِثل الإسْكَان مِن وجهٍ آخر: وهو أنَّه إذا تعدَّى الفعل إلى مفعولين, وكانا ضميرين فإنَّ ضمير الـــمُتكَلِّم يُقدَّم على ضمِير الـــمُخاطب وضمير الغَائب, وضمِير الـــمُخاطب يُقدَّم على ضمِير الغائب, فكان القياس أن يُقال : أرانيهُم الباطلُ شيطاناً"([1]).

شرح المسألة النحوية

في ميم الجمْعِ الـــمُتَّصِلة بالضَّمِير ثلاثة استعمالاتٍ:

"التَّسْكِين, وضَمُّها باختلاسٍ, وضَمُّها بإشباعٍ, لكن الإسْكان أعْرف من قسيميه, والإشباع أقيس وهو الأصل, واستعماله أقل مِن السُّكون, وأكثر مِنَ الاختلاس"([2])

فالأصْل في ميم الجمع المتَّصلة بالضَّمير الإشباع بالواو, كما أُشبع ضمير التثنية بالألف, وإنما تُرك للتَّخفيف.([3])

فإنْ وَلِي الميم ضميرٌ منصوبٌ متَّصِل فالإشباع لازم عند ابن مالِكٍ خِلافاً ليُونس, قال ابن مالك:"إذا وَلِي الميم ضميرٌ منصوبٌ لزم الإشباع ,كقوله تعالى:([4]) " فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وأَنتُمْ تَنظُرُونَ ", وأجاز يونس السُّكون نحو: "رَأَيْتُمْهُ", ولا أعلم في ذلك سماعاً إلا ما رَوى ابنُ الأثِير في غريبِ الحديث, مِن قول عُثمان رضي الله عنه :" أَرَاهُمْنِي البَاطِلُ شَيْطَاناً " وقِياسه: "أَرَاهُمُونِي" ولو جاء هكذا كان أيضاً شَاذ, مِثْل الإسكان من وجهٍ آخر: وهو أنَّه إذا تعدَّى الفعل إلى مفعولين, وكانا ضميرين فإنَّ

[1] ينظر: تمهيد القواعد ٤٥٥/١

[2] ينظر: تمهيد القواعد ٤٥٥/١

[3] ينظر: الهمع ١٩٤/١

[4] سورة آل عمران ١٤٣.

ضمير الـــمُتكَلِّم يُقدَّم على ضمِير الـــمُخاطب وضمير الغَائب, وضمِير الـــمُخاطب يُقدَّم على ضمِير الغائب, فكان القياس أن يُقال : أرانيهُم الباطلُ شيطاناً" "[1]

وقال الرَّضِي:" وأمَّا إن ولي ميم الجمْعِ ضمِير, نحو: (ضَرَبْتُمُوهُ) وجب في الأعرف رجوع الضم والواو , لأنَّ الضَّمير لاتِّصاله: صار كبعْض حروف الكلمة, فكأنَّ الواو لم تقع طَرفاً.

وجوَّز يونس حذف الواو, وتسكين الميم مع الضَّمير أيضاً و لم يَثْبُت ما ذَهَبَ إليه "[2]

ووافق النَّاظر ابن مالك في ما ذهب إليه.[3]

ونَسب السُّيوطِي جواز التسكين إلى سِيبَويْه مع يُونس, فقال: "فالضَّمُّ واجب عند ابن مالِكٍ راجح مع جواز السُّكون عند سيبويه ويونس.... ووجه الضم أنَّ الإضمار يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها غالباً, والأصْل في ضمير الجمع الإشباع بالواو"[4]

الخلاصـــــــــــــــــــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبين :

أنَّ ابن مالِكٍ اعترض على يُونس في تجويزه تسْكين ميم الجمْع إذا وَليها ضمير مُتَّصل, وقال: إنَّه لم يعلم في ذلك سماعاً, إلا ماورد في غريب الحديث من قول عُثْمان رضي الله عنه:" أُرَاهُمْنِي", وحَكَم على هذا الأثَرِ بالشُّذوذ.وتبع النَّاظر ابن مالك في ذلك.

[1] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ١/١٢١, تمهيد القواعد ١/٤٥٥

[2] ينظر: شرح الرضي للكافية ٢/١٢٣

[3] ينظر:تمهيد القواعد١/٤٥٥.

[4] ينظر:الهمع ١/١٩٤

المسألة الثانية

عود الضَّمِير مُفرداً مُذكَّراً على جماعة الإناث بعد أفعلِ التَّفْضِيل

"خَيْرُ النِّسَاءِ صَوَالِحُ نِسَاءِ قُرَيشٍ أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ وأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ"([1])

اُستُشْهِد به على أن الضمير يعود "كثيراً" مفرداً مذكراً على جماعة الإناث بعد أفعل التفضيل.

قال ابنُ مَالِكٍ: "وَيَأتِي ضَمِيرُ الغَائِبِينَ كَضَمِيرِ الغَائِبَةِ كَثَيرًا, لِتَأوُّلِهم بِجَمَاعَةٍ, وكَضَميرِ الغَائبِ قَلِيلاً, لِتَأوُّلِهم بِوَاحِدٍ يُفْهِمُ الجَمْع أو لِسَدِّ وَاحِدٍ مَسَدَّهُم. ويُعَامَلُ بِذَلِكَ ضَمِيرُ الاثْنَيْنِ وَضَمِيرُ الإنَاثِ بَعْدَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ كَثِيراً ودُونَهُ قَلِيلاً"([2])

قال النَّاظِرُ في شرحه: "أشَار المصنِّف بقوله: ويُعَامَلُ بذلك ضَمِير الاثْنَيْنِ ....إلى آخره –إلى أنَّ الضمير قد يعود على الاثْنَيْنِ, وعلى الإنَاثِ بِلفْظ الإفْرَاد, لكنَّه جَعَلَهُ قِسميْن: كثيراً وقليلاً:

أمَّا الكثير: فإذا وقَع الاثْنَان أو الإنَاث بعد أفْعَلُ التَّفْضِيل :

فمِثال ذلك في ضَمير الاثنين قول الشَّاعر:

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيدَاً   وَسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذَالَا[3]

---

[1] الحديث في صحيح مسلم, كتاب الفضائل, باب من فضائل نساء قريش,(١٩٥٨/٤) , وكذلك في صحيح البخاري كتاب النكاح ,باب إلى من ينكح وأي النساء خير (٣٥٨/٣)

[2] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ١٢٧/١

[3] البيت من الوافر لذي الرمة في ديوانه ص٥١٦,وذو الرمة اسمه:"غيلان بن عقبة بن مسعود بن حارثة ..وقيل فيه: أحسن الجاهلية تشبيها امرؤ القيس وذو الرمة احسن أهل الإسلام تشبيهاً" ينظر: الأغاني ١٨/١٠،٥ والبيت منسوب له في الخزانة ٣٩٣/٩, وفي شرح المفصل لابن الحاجب ٦٥٦/١, وفي الخصائص ٣٩٦/٢, وبلا نسبة في الدرر ٨٩/١.

...ومِثال ذلك في ضَمِير الإنَاث: "خَيْرُ النِّسَاءِ صَوَالِحُ نِسَاءِ قُرَيشٍ أَحْنَاهُ......" كأنَّه قال أحْنَى هذا الصنف أو أحْنَى مَنْ ذَكَرْتُ.

وأمَّا القلِيل: فأنْ يَكون ذلك دون أفْعَلُ التَّفْضِيل "([1])

شرح المسألة النحوية

ذكر النُّحَاةُ([2]) أنَّ العَرَب كثيراً ما تَدع حُكم اللفْظ الواجب له في القِياس, إذا كان في معْنَى الكلمة ما ليس له ذلك الحُكْم, أي أنَّها قد تَترُك القياس حملاً على المعنى, ومِن ذلك عَوْدُ الضمِير مُفرداً على الجماعة.

فقد ذَكَرَ سِيبويه أنَّ العرب تقول: "هو أَظْرَفُ الفِتْيَانِ وأَجْمَلُهُ"([3]), لأنَّه بمعنى أحْسَنُ فتى, فأَفْرَدَ الضمِير حملاً على المعْنَى.

قال السِّيرافي: " لــمَّا كان الواحِد في هذا الموضِع يَقع موْقِع الجماعة, جَازَ أنْ تُضْمِر بعد الجماعة واحِداً وحَسُن"([4]).

وقال ابنُ جِني في باب الحمْلِ على المعْنَى: " اعلم أنَّ هذا الشرْج غور من العربية بعيد, ومذهب نازح فسيح, قد ورد به القرآن الكريم, وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً, كتأنيث المذكَّر وتذكير المؤنَّث وتصوير معنى الواحِدِ في الجماعة, والجماعة في الواحِدِ...ومن باب الواحِدِ والجمَاعة قولهم: "هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ " وأفرد الضَّمِير لأنَّ هذا مَوْضع يكثر فيه الواحِد, كقولك: "هو أَحْسَنُ فتًى في النَّاس "

وقال ذو الرمة :

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيدَاً   وَسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذَالَا[1]

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ٤٦٩،٤٧٠/١.

[2] ينظر:الخصائص ٣٨٩/٢, نتائج الفكر للسهيلي ١٣٣.

[3] ينظر: الكتاب ٩١/١.

[4] ينظر: شرح السيرافي ٣٨٩/٣.

فأفرد الضَّمير مع قدرته على جمعه. وهذا يَدلُّكَ على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها "([2]).

والذي يُهِمُّنا في هذه المسألة, هو: عوْدُ الضَّمير مُفرداً مُذكَّرا على جمع الإناث بعد أفْعَلِ التَّفضِيل:

فقد ذكر السُّهيلي أنَّ العرب قد تخرج عن القياس حملاً على المعنى, فقال: "ألا تراهم يقولون: "هو أحْسَنُ الفِتْيَانِ وأَجمَلُهُ " في معنى: "أحْسَن فتىً وأجْملُهُ", ونَظَائره كثيرة, وأحْسَنُ من هذه العبارة أنْ تقول: إنَّهم أرادوا: "أحْسَن شيءٍ وأجملُهُ" لأنَّ في الصَّحيح: " أحْنَاهُ على وَلَدٍ ..".فلو كان التَّقْدِير هُناك: "أحْسَنُ فتًى " حين ذُكِرَ الفتْيَان, لقُلْنا هُنَا: "أحْنَاها على وَلَدِ", إذا ذُكِر النِّسوان, ولكنَّ التَّقدير كما قدَّرْناه لا كما قدَّرُوه"([3])

وقال ابنُ الأثِير في تعليقه على الحديث: "إنَّما وحَّد الضَّمير وأَمْثاله ذهاباً إلى المعنى, تقديره أحسن مَنْ وُجِد, أو مَنْ خُلِق, وهو كثير في العربية, ومِن أفصح الكلام"([4])

وذكر ابنُ عصفور في حديثه عن "إسناد الفعل إلى مؤنَّث", أنَّ ضمير جماعة المؤنَّث إنْ عاد على غير مُسلَّمٍ قد يجيء في الشِّعر كضمِير الواحِدِ المذكَّر, وفي شاذٍّ مِن الكلام, ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم "خَيْرُ النِّسَاءِ......"([5])

وفي شرح الجُزوليَّة للأبذي: "الأفْصَح في جمع التَّكْسِير إنْ كان مِن صِيغ جموع الكثرة أن يكون الضَّمِير كضمير الواحِدَة من المؤنَّث...وإنْ كان من جموع القلَّة أن يكون كضمير جماعة

---

[1] سبق تخريجه.

[2] ينظر: الخصائص ٢/٣٩٦،٣٩٥،٣٨٩.

[3] بنظر:نتائج الفكر للسهيلي ص١٣٣.

[4] ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٥٤/١

[5] ينظر: المقرب لابن عصفور٣٨١/٢

المؤنَّث,....وأضْعَف الوجوه أنْ يكون مُفرداً مُذكَّرا, نحو قولهم: "هو أحْسَنُ الفِتْيَانِ وأجْمَلُهُ" وقوله عليه السَّلام "خَيْرُ النِّسَاءِ ...."[1]

رأي ابن مالك والنَّاظر في هذه المسألة

ذهب ابنُ مَالِكٍ إلى أنَّ الضَّمير قد يعود على الإناث بلفظ الإفراد, وجعله قسمين :كثيراً وقليلاً :

فأمَّا الكثير: فإذا وقع بعد أفْعَلُ التَّفْضِيل, وأمَّا القليل: فأنْ يكون دون أفْعَلِ التَّفْضِيل.

ومثَّل لما وقع كثيراً بعد أفعل التَّفْضِيل بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم "خَيْرُ النِّسَاءِ..", وقال "تقديره كأنَّه قال: أحْنَى هذا الصنْف, أو أحْنَى من ذَكَرْتُ, فهذا بعد أفعل التَّفْضِيل وهُوَ كثير".[2]

وقد اعترض أبو حيَّان على رأي ابن مَالك في هذه المسألة, فقال: " وأينَ كثرةُ هذا؟ وهو لم يذكر مِنه إلا هذا الأَثَر, مع أنَّه يحتمل أن لا يكون لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم, إذ جوَّزُوا النَّقْل بالمعنى,.... وقد ذَكَر سيبويه: أنَّ قولهم "هو أنْبَلُ الفِتْيَانِ وأجْمَلُهُ" لا يُقَاسُ عليه, فلو كان كثيراً, كما زَعَم الـــمُصنِّف, لقاس عليه سيبويه"[3]

أمَّا النَّاظر فقد أورد كلام ابن مالك وما استدل به, و لم يُدل بأيِّ اعتراض, فدلَّ على موافقته له في هذه المسألة.

الخلاصـــــــــــــــــــــــــــــــة

[1] ينظر شرح الجزولية للأبذي ٢٧٥،٢٧٦/١(رسالة دكتوراه)

[2] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨،١٢٩/١ ,وتمهيد القواعد ٤٧٠/١

[3] ينظر:التذييل ١٥٤/٢

حينما ننظر إلى الحديث الذي استدلَّ به الناظر وابنُ مَالِكٍ نجده قد وَرَد عند ثلاثة من النُّحاة, لكنَّه لم تُبْنَ عليه قاعدة نحوية, فقد استدلَّ به السُّهيلي على تقديرِ معنى من المعاني, وأورده ابن عصفور والأبذي واصفين له بالضعف والشُّذوذ, بينما نجد ابن مالك بنى عليه حُكماً نحوياً حيث استدلَّ بِهِ على أنَّ الضمير يعود "كثيراً "مفرداً مُذكراً على جماعة الإناث بعد أفعل التَّفضِيل. وأرى صحة ما ذهب إليه ابن مالك والناظر لوروده في أفصح الكلام, كما أن تعليق ابن الأثير يؤيد ما ذهبا إليه.

المسألة الثالثة

من أحكام نون الوقاية

(اتصال نون الوقاية بقط) و(اتصالها بأفعل التفضيل واسم الفاعل)

قال صلَّى اللهُ عليه وسلَّم:"لَا تزَالُ جهنَّمُ تقُولُ هَلْ مِنْ مَزيدٍ حتَّى يَضَعَ فيهَا رَبُّ العِزَّةِ قَدَمَهُ فتقُولُ قَطِ قَطِ وَعِزَّتِكَ, ويُزْوَى بَعْضُهَا إلى بَعْضٍ "([1])

استشهد بهذا الحديث على جواز حذَف نون الوقاية من "قَطْنِي" في سعة الكلام خلافاً لمن خص ذَلك بالضرورة.

"فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي"([2])

"غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيكُمْ"([3])

استشهد بما سبق على أنه قد تلحق نون الوقاية اسمي الفاعل والتفضيل على غير قياس سماعاً.

[1] الحديث في صحيح مسلم,كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها,باب:النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء,رقم الحديث(٢٨٤٨),٢١٨٦/٤.

[2] الحديث في صحيح البخاري كتاب الطب, باب ما يذكر في سم النبي صلى الله عليه وسلم (١٣٩/٧)

[3] الحديث في صحيح مسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة,باب ذكر الدجال وصفته٢٢٥١/٤رقمه١١٠.

قال ابن مالِكٍ: "تَلحَقُ قَبْلَ ياءِ المتكلِّمِ إنْ نُصِبَ بغيرِ صِفَةٍ, أو جُرَّ بمِن أو عَنْ أو قَد أو قَط أو بَجَل,أو لَدُن, نُونٌ مَكسُورةٌ للوِقَايةِ, وحذفُها مع لَدُن وأخوات ليْتَ جَائِزٌ, وهو مع بَجَل ولَعَلَّ أعْرَفُ مِن الثُّبُوتِ ومَع ليْس وليْت ومِنْ وعَنْ وقَطْ بالعَكْسِ وقد تَلحقُ مع اسمِ الفاعِلِ وأفْعَلِ التَّفْضِيلِ"([1])

قال النَّاظِر في شرحه:"اعلم أنَّ الياء إذا كانت مَنصوبةً لحِقت النُّونُ قبلها, كائناً ما كان العامِل فيها, ولا يُستثنى من العوامِلِ إلا ما كان صِفَة, فإنَّه لا يجوز معها لحاق النون. ولا تَلحق قبل الياء المجرورة إلا إذا كان الجرُّ بأحد كلمٍ سِتٍّ, وهي" مِن وعَنْ وقَد وقَط وبَجَل ولَدُن" ....وأمَّا الياء المجرورة فإنْ جُرَّت بشيءٍ غير الكلمِ السِّت المتقدمة الذكر امتنع لحوق النُّون......وثبوتها مع مِنْ وعَنْ وقَط أكثر من الحذف...وفي الحديث:"قَطِ قَطِ بِعِزَّتِكَ وكَرَمِكَ" , يُروى بسُكونِ الطَّاء وكسرها مع ياءٍ ودون ياءٍ , ويُروى قطْنِي قطْنِي بنُون الوقاية, وقطٍ بالتنوين, والنُّون أشهر.

ونون الوقاية قد تلحقُ مع اسم الفاعِلِ وأفعل التَّفضِيل, وهذا كالاستثناء مِنَ الأصل المتقدِّم, وهو أنَّ نون الوقاية لا تلحق مع الصِّفة ناصبة كانت أو جارَّة......قال الـــمُصنِّف: ومُقتضى الدليل مصاحبة النون الياء مع الأسماء الـــمُعربة, لِتقيها خفاء الإعراب, فلمَّا منعوها ذلك, كان كأصلٍ متروك, فنبَّهُوا عليه في بعض أسماء الفاعِلِين, ومِن ذلك قراءة بعض القرَّاء: "هَلْ أَنتُم مُطْلِعُونِ"([2])بتخفيف الطَّاء وكسر النُّون, وفي البُخاري أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود: "فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي"

ومِثَال أفعل التَّفضِيل, قول النبي صلى الله عليه وسلم: "غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيكُمْ""([3])

شرح المسألة النحوية

[1] ينظر :شرح التسهيل لابن مالك ١/١٣٥،١٣٤

[2] سورة الصافات ٥٤. وانظر القراءة في المحتسب لابن جني ٢/٢٢٠.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ١/٤٩٥،٤٩٢،٤٩٠،٤٨٥،٤٨٤

ذهب جمهور النحاة إلى أنه إذا وقعت ياء المتكلم في موضع نصب بالفعل وجب زيادة حرف النون بينها وبين الفعل لوقاية الفعل من الكسر, وأن أصْل اتِّصالها بالفعل, وإنَّما اتصلت بغيره للشبه به.([1])

ولا تلحق قبل الياء المجرورة إلا إذا كان الجرُّ بأحد كلمٍ سِتٍّ, وهي:"مِنْ وعَنْ وقَدْ وقَطْ وبَجَل ولَدُن"[2]

وهناك رأي آخر يرى أن النون ليست للوقاية وإنما هي جزء من الضمير, وأن الضمير(ني) للنصب والجر فتقول رآني المدير واقترب مني فالضمير في رآني مفعول به في محل نصب ووالضمير ني في مني في محل جر أما الياء فهي فهي ضمير جر فقط, وهذا الرأي هو ما خلص إليه الدكتور أحمد عبد الدايم في بحثه وقد استدل على ذلك بأمور منها:

أولاً: وجود نصوص في اللغة العبرية وهي قريبه من العربية تؤكد ذلك.

ثانياً: الضمير المنفصل (أنا) له صورة أخرى باقية في مدن مصر وقراها وهي(أني) بكسر النونوإذا كانت الهمزة زائدة في أنا والأصل هو الضمير نا فالأقرب زيادتها في أني ويكون الأصل في الضمير هو ني.

ثالثاً:ليست القضية قضية الخوف من كسر آخر الفعل فالأفعال يتغير آخرها حسب حالة الضمير الداخل عليها فنقول ضربا ضربوا تضربين وقال النحاة الأفعال تقبل كل الأشكال إلا الكسر وهو علامة الجر والأفعال لاتقبل ذلك حتى لا تشبه الأسماء!! فماذا يقولون في اضربي وتضربين؟وماذا يقولون في

[1] ينظر: همع الهوامع ٢١٣،٢١٤/١/١

[2] ينظر: تمهيد القواعد:٤٨٤/١

كساني وأعطاني أين الكسر الذي خافوه على هذا النوع من الأفعال ومظنة الكسر غير قائمة حيث يمكن أن نقول:كساي وأعطاي.[1]

والذي يهمُّنا في هذه المسألة أمران:

الأول :حكم نون الوقاية مع قط.

الثاني: اتِّصالها باسمي الفاعِلِ والتَّفضِيل.

وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: حكمها مع قط.

للنُّحاة في إلحاق نون الوقاية قبل ياء الـــمُتكلِّم المتَّصِل بقط مذهبان:

الأول :مذهب جمهور النُّحاة.

ذهبَ جمهور النُّحاة إلى أنَّه إذا اتَّصلت ياء المتكلم بقَدْ وقَطْ لزمها نون الوقاية لئلَّا يتغير آخرها عن السكون, ولا تُحذف إلا لضرورةٍ.

قال سيبويه: "وسألته رحمه الله عن قولهم: "عَنِّي وقَدْنِي وقَطْنِي ومِنِّي ولَدُنِّي: فقلتُ: ما بالهم جعلوا علامةَ إضمار الـــمَجرُور ها هنا كعلامة إضمار المنصُوب؟ فقال:إنه لَيْسَ من حرف تلحقه ياءُ الإضافة إلا كان مُتَحركا مكسوراً, ولم يريدوا أن يُحرِّكوا الطَّاء التي في قَطْ ولا النون التي في مِنْ, فلم يكن لهم بُدٌّ من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة مُتحرِّك إذ لم يُريدوا أن يُحرِّكوا الطاء ولا النونات, لأنَّها لا تُذكَر أبداً إلا وقبلها حرف مُتحرِّك مكسور, وكانت النونُ أوْلى لأنّ من كلامهم أن تكون النونُ والياء علامة المتكلم....... وقد جاء في الشِّعر :"قَطِي وقَدِي", فأمّا الكلام فلا بدّ فيه من النون, وقد اضطُرّ الشاعر فقال قَدِي شبّهه بحَسْبِي لأنَّ المعنى واحد. قال الشَّاعر:

[1] ينظر: بحوث وقضايا نحوية للدكتور أحمد محمد عبد الدايم

قَدْنيَ مِن نَصْرِ الـــخـــــُبَيْبَين قَدِي   ليس الإمَامُ بالشَّحيح الــمُلْحِدِ[1]

لما اضطُرّ شبّهه بحَسْبِي وهَنِي, لأن ما بعد هنٍ وحَسْب مجرور كما أن ما بعد قدْ مجرور.([2])

وقال ابن السراج في الأُصُول بعد أن ذكر كلام سيبويه:" وهذه النون لا ينبغي أنْ نذكرها في غير ما سُمع عن العرب, لا يجوز أن تقول: قَدِي, كما قلت: مِني, وقد جاء في الشعر قَدِي"([3])

وقال المبرد:" فأما قولك: ضَرَبَني وأَكْرَمَني فإنَّما الاسم وحده اليَاء, وهذه النُّون زائدة, زادوها عِماداً للفعل لأن الأفعال لا يَدخلها كسرٌ ولا جرٌّ, وهذه الياء تَكْسِر ما قبلها, فزيدت هذه النُّون لِتسلم فتحة الفعل الماضي, وإعرابه في إعرابه, وذلك ضَرَبَني ويَضْرِبُني, كما تفعل في الخفض إذا أردت سلامة ما قبل الياء تقول: مِنِّي وعَنِّي لأن (مِنْ)و(عَنْ) لا تُحرَّك نونهما لأنهما حروف مبنية, وكذلك: قَدْني وقَطْني, وما كان كمثل ذلك"([4])

وتبع السِّيرافي والأعْلم سِيبَويْه في ما ذهب إليه في شرحهما, وذَكرا ما قاله في هذه المسألة.([5])

وذكر ابن عصفور في كتابه الضَّرائر, أن مِن الضرائر: حذف نون الوقاية من قَدْ, نحو قول الشاعر:

قَدْنيَ مِن نَصْرِ الـــخـــــُبَيْبَين قَدِي.([6])

وكذلك قال بهذا المذْهب الزَّمخشري وابن يعيش,([7])وأبو حيَّان والشلُّوبين والسُّيوطِي([8]).

---

[1] البيت من الرجز وهو منسوب لحميد الأرقط في الخزانة ٣٩٣/٥ وفي الدرر١٠٨/١,وبلا نسبة في شرح الأعلم ٢٧٧/٢, والضرائر ١١٣,وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/١.

[2] ينظر: الكتاب لسيبويه ٢٦٧،٢٦٨/٢.

[3] ينظر الأصول لابن السراج ١٢٢/٢.

[4] ينظر: المقتضب للمبرد ٣٩٨/١.

[5] ينظر: شرح السيرافي ١٣٥/٣, والنكت للأعلم ٢٧٧/٢.

[6] ينظر: الضرائر لابن عصفور ص١١٣

[77] ينظر:شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٩/٢

[8] ينظر:التذييل١٨٧/٢,وشرح الجزولية الكبيرللشلوبين ٦٤٧/٢,والهمع للسيوطي ٢١٣/١

الثاني : مذهب الجُزولِي وابن الحاجِب وابن مالِكٍ ومن تبعهم:

ذهب الجُزولي وابنُ الحاجِبِ وابنُ مالِكٍ إلى أنَّ الأشهر في "قَطْنِي" ثبوت نون الوقاية, وعلى هذا فيجوز حذفها في السَّعة ولكنَّه قليل.

قال الجُزولي:" المجرور كله مُتَّصل واتِّصاله بالاسم أو بحرف الجرِّ, ولفظه كلفظ المنصوب المتَّصِل, وتلحق به نون الوِقاية, مع ياء المَتكلِّم في الأشهر إذا اتَّصَل بمِنْ وعَنْ وقَدْ وقَطْ"([1])

قال ابنُ الحاجِبِ: "ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي, ومع المضارع عريّاً عن نون الإعراب, وأنت مع النون ولدن وإنَّ وأخواهما مُخيَّر, ويُختَار في ليْتَ ومِنْ وعَنْ وقَدْ وقَطْ, وعكسها لَعلَّ"([2])

وذهب ابنُ مالِكٍ إلى أنَّ نون الوقاية في (قَدْنِي وقَطْنِي) غير لازمة, ويجوز حذفها في سعة الكَلام, ولكن الأرجح ثُبوتها, واستدلَّ على ذلك بما رُوي في الحديث من قوله:"قَطِي قَطِي بِعزَّتِك وكَرَمِكَ", وقال: "يُروى بسكون الطاء وكسرها مع ياءٍ ودون ياء, وقَطْنِي بنون الوقاية وقطٍ بالتَّنْوين , وبالنُّون أشهر, قال الرَّاجز([3]):

امْتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي　　　　مَهْلَاً رُوَيْدَاً قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِي([4])

وتبع النَّاظر ابن مالك في رأيه وذكر ما استدلَّ به.([5])

ثانياً:اتِّصال نون الوقاية باسم الفاعِلِ وأفعلِ التَّفْضِيل

الأصْل في نون الوقاية اتِّصالها بالفعل, وإنَّما اتَّصلت بغيره للشبه به, والقياس ألا تدخل على الأسماء المعربة, ولحاقها باسم الفاعِلِ وأفعل التَّفضِيل مُخالِف للقياس.

---

[1] ينظر:المقدمة الجزولية ٦٢

[2] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٦١/٢

[3] الرجز بلا نسبة, في معجم الشواهد النحوية٢٣٨, وفي شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/١, وفي تمهيد القواعد ٤٩٠/١

[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/١

[5] ينظر: تمهيد القواعد ٤٩٠/١

وقد أجازَ ابنُ مالِكٍ لحاقها باسم الفاعِلِ وأفْعَلِ التَّفضِيل سماعاً, فقال: "ومُقتضى الدَّليل مُصاحبة النون الياء مع الأسماء الـــمُعربة, لِتقيها خفى الإعراب, فلمَّا منعوها ذلك, كان كأصلٍ متروك, فنبَّهُوا عليه في بعض أسماء الفاعِلِين, ومِن ذلك قراءة بعض القُرَّاء: "هَلْ أَنتُمْ مُطْلِعُونِ"بتخفيف الطَّاء وكسر النون, وفي البُخاري أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود:"فَهَلْ أَنْتُم صَادِقُونِي".

ولَّما كان لأفعلِ التَّفْضِيلِ شَبه بالفعْلِ معنىً ووزناً, وخُصوصاً بفعل التَّعجُّبِ اتَّصلت به النون المذكورة في قول النبي صلى الله عليه وسلم:" غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيكُمْ ""([1])

وتبع النَّاظر ابن مالك في ما ذهب, إليه وذَكَر ما استدلَّ به.([2])

الخلاصـــــــــــــــــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أولاً: أنَّ ابن مالِكٍ يرى أن الأشهر ثُبوت نون الوقاية في "قَطْنِي", ويجوز حذفها في سعة الكلام, خِلافاً لمن خصَّ ذلك بالضرورة, وهم جمهور النُّحاة, واستدلَّ على ذلك بما ورد في إحدى القراءات, وبما ورد في الحديث الشَّريف, ووافقه الناظر في ذلك, وبهذا نجده قد بَنى عليه حُكماً نحوياً, فما دام ورد عن العرب, وفي أفصح الكلام فهو جائز, غير مُختَص بِالضَّرورة, وإن حُكِم عليه بالقِلَّةِ. وفي هذا توسِيع لقَواعد اللُّغة.

ثانياً: يرى ابنُ مالك أنه قَد تلحق نون الوقاية اسمي الفاعِلِ والتَّفضِيل على غير قياس سماعاً, واستدلَّ بما ورد في الحديث الشريف, ووافقه الناظر في ذلك, وقد تُفيد التَّقلِيل, فهذا لا يؤثر في القاعدة

---

[1] ينظر شرح التسهيل ١٣٩/١

[2] ينظر:تمهيد القواعد ٤٩٢/١

العامة, لكنَّه يُؤيِّد استعمالاً صحيحاً مع قلته, وفي هذا توسيع, فما دام ورد عن العرب وفي أفصح الكلام فهو جائز سَمَاعَاً.

المسألة الرابعة

المختار في مواضع جواز الاتصال والانفصال عند اجتماع ضميرين

قول النبي صلى الله عليه وسلم: " فَإِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إيَّاهُمْ ولَو شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إيَّاكُمْ"([1])

استشهد به على جواز الاتِّصال والانفِصَال في باب:"أعْطَيْتُكَهُ", وردَّ به على من يرى لزوم الاتِّصال في ذلك.

قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها "إيَّاكِ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاء"([2])

وقال صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه في ابن صياد " إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِه"([3])

استشهد به على ترجيح الاتصال في باب "كنته" مخالفاً جمهور النحاة الذي رجح الانفصال.

قال ابنُ مالكٍ "ويُخْتَارُ اتِّصَالُ نَحوِ هَاءِ أَعْطَيْتُكَهُ.....وكَهَاءِ أَعْطَيْتُكَهُ هَاءُ كُنْتُهُ"([4])

قال النَّاظر في شرحه:" أشَار بنحو هَاءِ أَعْطَيْتُكَهُ إلى ما كان ثانياً من ضميرين منصوبين بفعلٍ غير قلبي فإنَّه جائز فيه الاتِّصال والانفصال, واتِّصاله أجود,....قال الــمُصنِّف: "وظَاهرُ كَلامِ سِيبَوَيْهِ أَنَّ الاتصَالَ لازِمٌ, ويَدُلُّ على عدمِ لُزُومِهِ قوْل النبي صلى الله عليه وسلم: " فَإِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إيَّاهُمْ....."

وأشار بقوله:"وكَهَاءِ أعْطَيْتُكَهُ هَاءُ كُنْتُهُ" يعني أنَّه يختار فيهما الاتِّصال على الانفصال, وهذا هو اختيار الــمُصنِّف ,....والاتِّصال ثابت في النثر والنظم, والانفصال لم يَثْبُت في غير استثناءٍ إلَّا في نظمٍ .....ومِن الواردِ مِنْه في النثر, قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها: "إيَّاكِ أَنْ

---

[1] لم أجده فيما تيسر من كتب الحديث ,وهو في شرح التسهيل١/١٥٣ ,وتمهيد القواعد ١/٥٣١

[2] لم أجده فيما تيسر من كتب الحديث, وهو في لسان العرب مادة"حمر"٢/٩٩٠.

[3] الحدبث في صحيح مسلم (٤/٢٢٤٤),كتاب الفتن واشراط الساعة , تحت باب ذكر ابن صياد.

[4] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٢

تَكُونِيهَا...", وقوله صلى الله عليه وسلم لعُمر رضي الله عنه في ابن صيَّاد: "إنِ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ..."([1])

شرح المسألة النحوية

مِن القواعدِ العامة في الضَّمائِر: أنَّه مَتى تَأتَّى اتِّصال الضَّمِير لم يعدل إلى انفصاله, فنحو: "قُمْتُ" و"أَكْرَمْتُكَ" لا يُقَال فيهما: "قَامَ أنَا" ولا "أَكْرَمْتُ إيَّاك".

ويُستَثْنَى مِن هذه القاعِدة مسألتان:

الأولى: أنْ يَكون عامل الضَّمير عاملاً في ضَمِيرٍ آخر, أعْرَف مِنه, مُقَدَّم عليه, وليس مرفوعاً, فيجوز حينئذٍ في الضَّمير الثَّاني الوجهان.

الثانية: أنْ يَكون منصوباً بِكان أو إحدى أخواتها, نحو: "الصَّديق كُنْتَهُ " أو "كَانَهُ زيد"([2])

وفيما يلي تفصيل ذلك :

أولاً: إذا كانَ الضَّمِير ثانياً لضميرٍ أعرَف مِنْه غير مرفوع, سواء كان العامِلُ فِيه فِعلاً غير ناسخٍ نحو: "أعْطِنيهِ " أو فِعلاً ناسخاً, نحو: "خِلْتُكَهُ", فإنَّه يجوز أَنْ تقول فيهما: "أعْطِنِي إيَّاه" و "خِلتُكَ إيَّاه", وإنَّمَا قُلنَا إنَّ الضَّمير الأول في ذلك أعْرَف: لأنَّ ضَمِير الـــمُتَكَلِّم أعْرَف مِن ضَمِير الـــمُخَاطَب وضَمِيرُ الـــمُخَاطَب أعْرَف مِن ضَمِير الغَائِب.([3])

والذي يُهِمُّنا في هذه المسألة أنْ يكون العامِل في الضَّمِير فِعلاً غير ناسخ, نحو: "أعْطِنِيه ", وقد اتَّفق جمهور النُّحَاة أنَّه يَجوز فيه الاتِّصال والانفصال, مع ترجيح الاتصال.

---

[1] ينظر :تمهيد القواعد ٥٣٠،٥٣١،٥٣٣،٥٣٥/١

[2] ينظر: أوضح المسالك ٩٠،٩٧,١٠٢/١

[3] ينظر: شرح قطر الندى ٩٦

وظَاهِرُ كلام سِيبَويْهِ لُزُوم الاتِّصال, حيث قال: " إذا كانَ المفعولان اللذان تَعَدَّى إليهما فِعْل الفاعِلِ مُخاطَباً وغائباً, فَبدَأْتَ بِالـــمُخَاطَبِ قبل الغَائِب فإنَّ عَلامَة الغَائِب العَلامة التي لا تَقَع موقعها إيَّا, وذلك قوله: "أعْطَيْتُكَهُ" و"قد أعْطَاكَهُ, وقال عز وجل([1]): ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ فهذا هكذا إذا بَدَأْتَ بِالـــمُخاطَبِ قبل الغَائِبِ .....فإنْ بَدَأْتَ بالغَائِبِ فَقُلتَ: "أعْطَاهُوك" فهو في القُبْح وأنه لا يجوز بمترلة الغائب والمخاطب إذا بدئ بهما قبل المتكلم ولكنَّك إذا بَدأتَ بالغَائِب, قُلتَ: قد أعْطَاهُ إيَّاك"([2])

وقال السيرافي في شرحه: "والذي ظَهرَ في كَلَامِ سِيبَوَيْهِ أنَّه ما خيَّر الـــمُتكلِّم بين اتَّصَال المفعول الثاني وبين انفصاله, ولكنَّه قسَّم ضمِيري المفعولين إذا اجتمعَا قِسميْن :

أحدهما يجب فيه الاتِّصال بغير تخيِير, والآخر يجب فِيه الانفصال من غير تخيِير.

فأمَّا الذي يجب فيه الاتِّصال: فهو أنْ يكون المفعول الأوَّل أقرب من الثَّاني مثل أعْطَانِيكَ زيد وأعْطَانِيه وأعْطَاكَه.

وأمَّا الذي يَجب فيه الانفِصال: فهو أنْ يكون المفعول الأوَّل أبْعَد في الترتيب من الثَّاني, كقولك: "أعْطَاهُوك وأعْطَاهاك", لا يجوز شيء مِن هذا عِند سِيبَوَيْهِ إلا بالانفصال, نحو: أعْطَاهُ إيَّاك وأعْطَاهَا إيَّاك .....وقد رأيتُ غير سِيبَوَيْهِ يـــُخَيِّر بين الـــمُتَّصِل والـــمُنفَصِل, ويـــُجيزهما في أعْطَيْتُكَه وأعْطَيْتُكَ إيَّاه.....ولـــمَّا كانَ الفعل عاملاً في المفعولين النَّصْب ظاهرين, وفي موضعهما مضمرين,

[1] الآية ٢٨ من سورة هود

[2] ينظر: الكتاب ٢/٢٦٢،٢٦٣

وعمله فيهما لا يُغَيِّر لفظ كل واحد منهما مُفرَدَاً, ولا مَعْنَاهُ ولا ترتيبه, وكان المتَّصِل أخْصَر لفظاً وأقل حروفاً اختَارُوه."([1])

وقَالَ الزمخشريُّ: "إذا التَقَى ضمِيران في نحو قولهم: "الدرهَم أعْطَيْتُكَهُ "....جاز أن يتَّصِلا كما ترى, وأنْ ينفَصِل الثَّانِي كقولك: "أعْطَيْتُكَ إيَّاه"..... وينبغي إذا اتَّصَلا أن تُقدِّمَ ما للمتكلِّم على غيره, وما للمُخاطَبِ على الغَائِب"([2])

وقال ابنُ يعيشٍ في شرحه: "إذا كانَ الضميران مفعولين: لَزِم اتِّصال ضمير المفعول الأوَّل بالفعل لأنَّه يليه....... فإذا جِئت بعد اتِّصَال ضمير المفعول الأوَّل بضمير مفعول ثانٍ, جاز: اتِّصَاله وانفِصَاله. نحو: "الدرهَم أعْطَيْتُكَهُ" "وأعْطَيْتُكَ إيَّاه" ....ولـــمَّا كان الـــمُتَّصِل أخْصَر مِن الـــمُنفصِل, ومعْنَاه كمعْنَى الـــمُنفصِل اختَارُوه على الـــمُنفَصِل" ([3])

وذَكَرَ ابنُ عصفور أنَّ مِنَ المواضع التي يجوز فيها اتِّصال الضمير وانفصاله: أنْ يكون الضمِير مفعولاً ثانياً لباب "أعْطَيْتُ", وأنَّ الاتِّصال فيه أحسن مِن الانفِصال([4])

رأي ابن مالك وناظر الجيش

ذهبَ ابنُ مالكٍ ــووافقه النَّاظِرُــ إلى ما ذهبَ إليه جمهور النُّحاة من جواز الاتِّصال والانفِصال في هذه المسألة, وترجيح الاتِّصال على الانفصال, حيث قال في التسهيل:

"ويُختار اتِّصال نحو هَاء أعْطَيْتُكَهُ"([5]) وقال في شرح ذلك: "كلُّ ضميرٍ تراه كهاء أَعْطَيْتُكَهُ في كوْنه ثاني منصوبين بفعلٍ غير قلبي, فهو جائز الاتِّصال والانفِصَال, واتِّصاله أجود, ولذلك لم يأت في

[1] ينظر: شرح السيرافي ١٢٦/٣

[2] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٠/٢

[3] ينظر :المرجع السابق.٣٢١/٢

[4] ينظر:شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢

[5] ينظر :شرح التسهيل لابن مالك ١٥٢/١

القرآن إلا مُتصلاً, كقوله تعالى:([1] ﴿ إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا لَّفَشِلۡتُمۡ ﴾ وظَاهِرُ كَلام سِيبَوَيْهِ لُزُوم الاتِّصال, ويَدُل على عدم لُزُومه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فإنَّ الله مَلَّكَكَم إِيَّاهُم ....."([2])

ثانياً: إذا كان الضَّمِير منصوباً بكان أو إحدى أخواتها.

ذَهبَ جمهور النُّحاة إلى جواز الاتِّصال والانفِصَال في الضَّمِير المنصوب بكان أو إحدى أخواتها, مع ترجيح الإنفصال.

قال سِيبَوَيْهِ: "ومِثل ذلك كان إيَّاه لأنَّ كَانَهُ قلِيلة....وبَلغني عَن العرب الموثوق بهم أنَّهم يقولون: ليسَني وكَانَني"([3])

وفي الأُصولِ لابنِ السرَّاج: "ومِن ذلك قولهم كانَ إيَّاه, لأنَّ كَانَهُ قلِيلة, ولا تقول: كانَنِي وليسني ولا كانَكَ, لأنَّ موضعه موضع ابتداءٍ وخبرٍ فالـــمُنفَصل أحق بِه"([4])

وقالَ أبو علي: "إنَّما كان الأحسن أنْ يُقَال: "كان إيَّاه" لأنَّ كان داخلٌ على المبتدأ والخبر, فالكِناية عن اسمها وخبرها يجب أن تكون كالكِنَاية عن المبتدأ وخبره, فكما أنَّ كناية خبر المبتدأ منفصل فكذلك يجب أن تكون كناية كان منفصلاً ومن وصله فلأنَّ كان كالفعل.."([5])

وفي شرح السِيرافي: "ومما يَجُوزُ فيه الضَّمِير الـــمُتَّصل والـــمُنفَصِل كِنايات أخْبَار كان وليس وأخواتهما, والأكْثَر في كَلامِ العرب, والاختيار عِند النَّحويين في ذلك الضَّمِير الـــمُنفَصِل"[6]

---

[1] آية ٤٣من سورة الأنفال

[2] ينظر: المرجع السابق ١٥٣/١

[3] ينظر الكتاب ٢٥٩/٢،٢٥٨

[4] ينظر:الأصول لابن السراج ١١٨/٢

[5] ينظر: التعليقة على الكتاب لأبو علي ٨٦/٢

[6] ينظر:شرح السيرافي ١١٨/٣

وقالَ الزمخشري:"الاختِيارُ في ضَمِير خبر كان وأخواتها الانفِصَال "([1]).

وقال ابنُ يعيش في شرْحِهِ:"فأمَّا ضَمِير خبر كان وأخواتها فَفِيه وجهان: أحدهما الاتِّصال, نحو قولك: "كَانَهُ" و"كَانَنِي ",والثّاني أنْ يأتي مُنفصِلاً نحو: "كان زيد إيَّاه".....وهذا هو الوجهُ الجيِّد.."([2])

وقد علَّلَ النُّحاة ترجيح الـــمُنفَصِل على المتَّصِل بعدة تعليلاتٍ مِنها:

أولاً: أنَّ كان وأخواتها يَدخُلن على المبتدأ وخبره, فكما أنَّ خبر المبتدأ مُنفَصِل فكذلك كان الأحسن أنْ تفصله مما دَخَلْنَ عليه.

ثانياً: أنَّ الخبر قد يكون فِعلاً وجُملةً وظرفاً غير مُتمكِّن فلمَّا كانت هذه الأشياء لا يَجُوز إضمارها, ولا تكون إلا مُنفَصِلة مِن الفعل, اُختِير في الخبر الذي يُمكن إضماره إذا أُضمر أنْ يكون على مِنهَاج ما لا يُضمر من الأخبار في الخروج عن الفِعْل.([3])

رأي ابنُ مَالكٍ والنَّاظِر

ذهبَ ابنُ مَالِكٍ إلى ما ذهب إليه النُّحاة مِن جواز الاتِّصال والانفِصَال في ضَمِير خبر كان, وخَالفَهم في الترجيح, حيث رجَّح الاتِّصَال على الانفِصَال فقال: "كَهَاءِ أعْطَيْتُكَهُ هَاء نحو كُنْتَهُ "([4])وقال النَّاظِر في شرحه: "يعني أنَّه يختار فيها الاتِّصال على الانفِصَال, وهذا هو اختيار الـــمُصنِّف"([5]), وقد استدلَّ ابنُ مالِكٍ على ذلك بدليلين: قياسي وسماعي :

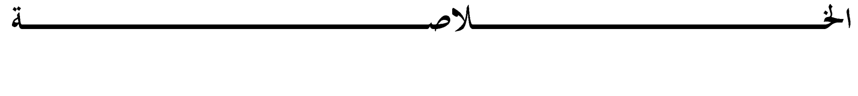
[1] ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٢/٢
[2] ينظر: المرجع السابق ٣٢٥/٢
[3] ينظر:شرح السيرافي ١١٨/٣ ,وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢٦/٢
[4] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٢/١
[5] ينظر تمهيد القواعد ٥٣٣/١

فالأول : أنَّ الـــمُشَار إليه ضَمِير منصوب بفعلٍ لا حاجزَ له إلا ما هو كجُزءٍ مِنه, فأشْبَهَ مفعولاً لم يحجزه من الفِعْلِ إلا الفَاعِلِ, فوجَبَ له مِن الاتِّصال ما وَجَبَ للمفعول الأوَّل, فإنْ لم يُسَاوِه في وُجوب الاتِّصال فلا أقلَّ مِن كون اتِّصَاله راجِحَاً.

والثَّاني: أنَّ الوجهيْنِ مسموعان, فاشترَكَا في الجَوازِ, إلا أنَّ الاتِّصال ثابتٌ في النثر والنظم, بينما الانفِصال لم يثبُت في غير استثناءٍ إلا في النظْمِ, فرجح الاتِّصال لأنَّه أكْثر في الاستعمال, ومِن الوارِد مِنْه في النثر, قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها: "إِيَّاكِ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاء".

وقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه في ابن صياد " إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِه " ([1])

ووافق النَّاظِرُ ابنَ مالكٍ في شرحه, وذكر ما استدل به, وقال "وقد عُلِمَ مما تَقَدَّمَ أنَّ الاتِّصال يُختار في باب أعْطَيْتُكَهُ وباب كُنتَهُ"([2])



بعد دراسة المسألة تبين:

أولاً: أنَّ ابن مالِكٍ وافَقَ جمهور النَّحاة في جواز الاتِّصال والانفِصَال مع ترجيح الاتِّصال في باب "أعْطَيْتُكَهُ"_ووافقه الناظر في ذلك_ واستدلَّ بالحديث: "فإنَّ اللهَ ملَّكَكُمْ إ يَّاهُم...." على عدَمِ لُزُوم الاتَّصال وجواز الانفصال, وردَّ به على من يرى لزوم الاتِّصال في ذلك.

---

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٤

[2] ينظر تمهيد القواعد ١/٥٣٦

ثانياً: خَالفَ ابنُ مَالِكٍ جمهور النُّحاة ورجَّحَ الاتِّصال في باب "كُنتَهُ", , بينما رجَّح جمهور النُّحاة الانفِصال, واستدلَّ بحديثين شريفين على هذا الترجِيح,ووافقه الناظر في ذلك, وبذلك نَجِدهُ قد بنى قاعِدةً نحوية على الحديث الشريف, وهذا السَّمَاع يعضده القياس فهو أصَح وأولَى.

المسألة الخامسة

حذف "أل" من العلم ذي الغلبة للنِّداء

قول النبي صلى الله عليه وسلم في دُعاءٍ:"إلا طَارِقاً يَطْرُقُ بِخيْرٍ يَا رَحْمنُ"([1]).

موضعُ الشَّاهِد"يا رَحْمَنُ", استشهد به: على نزع "أل" مِن العلم ذي الغلبة للنِّداء.

قال ابنُ مَالِكٍ: " ويَلْزَمُ ذَا الْغَلَبَةِ ـبَاقِيَاً على حَالِهِـ مَا عُرِّفَ بِه قَبْلُ دَائِمَاً إنْ كانَ مُضافاً, وغَالِباً إنْ كانَ ذَا أَداةٍ"([2])

قال النَّاظر في شرحه: "قول الـمُصنِّف: ويَلْزَمُ ذَا الغَلَبَةِ........الخ, إشارة مِنْه إلى أنَّ ما كان مَعرفة قبل العلميَّة بالإضافةِ ثم صار عَلماً بِالغَلبة لا تُفارقه الإضافة بحالٍ, وإن كان مَعرفة بالأداةِ تَلْزَم فيه الأداة بعد العلميَّة أيضاً,إلَّا أن الأداة قد تُفارقه, ثم إنَّ المصنف استغنى عمَّا أشار إليه في الألفية مِن حذف الأداة بموجب وهو النِّداء وبِالإضافة بقوله: باقياً على حاله, لأنَّه إنَّما يُضاف إذا نُكِّر, ومع التنكِير لا يكون باقياً على حاله, وهو إنَّما تلزمه إذا كان باقياً على حاله, وأمَّا إذا نُودي فقال المصنِّف: "إنَّ حاله يتغير بقصْدِ النِّداء, فيُعرَّى مِن الأداة, كقول النبي صلى الله عليه وسلم في دعاءٍ:" إلَّا طَارِقاً يَطْرُقُ بِخيْرٍ يَا رَحْمنُ"([3])

شرح المسألة النحوية

العلمُ ذو الغَلبَةِ: هو كل اسم اشتهرَ به بعضُ ما له معْناهُ اشْتِهاراً تامَّاً.

وهو على ضربينِ: مُضَاف: كابن عمر, وذو أدَاةٍ:كالأعْشَى.([4])

[1] الحديث في مسند الإمام أحمد,(٤١٩/٣)

[2] ينظر: شرح التسهيل ١٧٤/١

[3] ينظر: تمهيد القواعد٦٠٦،٦١٠/٢

[4] ينظر: التذييل ٣١٩/٢

وبيَّن ابنُ مالِكٍ حُكْمَه: فقال: "ويَلْزَمُ ذا الغَلَبَةِ _باقياً على حالِهِ_ ما عُرِّفَ به قَبْلُ دائماً: إنْ كان مُضَافاً, وغَالباً: إنْ كَانَ ذا أَداةٍ"([1])

ومعْنَى هذا الكلام:

أنَّ العَلَمَ ذو الغَلبَةِ: يَلْزمه ما عُرِّفَ به قبل أنْ يُصبحَ عَلَمَاً, وهو الإضافة أو الألف واللام.

فإنْ كان مُضافاً: لَزِمته الإضافة دائماً, فلا يُفصَل مِنها بحالٍ.

فإنْ كان ذا أداةٍ: لَزِمته الأداة غالباً, وقد يُجرَّد مِنها وهو قليلٌ[2], ومِنْه ما حَكَى سيبويه مِن قَول بعض العرب: "هذا يوم اثنين مُباركاً فيه([3])".

فهذا حُكم العَلَمِ ذي الغَلَبَةِ (باقياً على حالِهِ): "أي على علميَّته بالغلبة, واحترزَ بذلك مِن أنْ يُقدَّر زوال اخْتِصَاص الــمُضاف إليه ابن, فيتغيَّر حالُ الــمُضاف إليه نحو: ما من ابن عُمَرٍ كابن الفاروق, أو يُقدَّر زوال اخْتِصَاص ما فيه "أل", فيُجَرَّد ويُضَاف لِيَخْتَص, كقولهم: أعْشَى تَغْلِب, وأعْشَى قيْس." ([4])

قال المصنِّف:"وأشرْتُ أيضاً إلى تغيُّرِ الحال بالنِّداء, فيُعرَّى مِنَ الأداة, كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إلَّا طَارِقَاً يَطْرُقُ بِخَيرٍ يارَحْمَنُ""([5])

واعترض النَّاظِرُ: على تمْثِيلِ ابن مالك هذا, فقال:

"جعل لفظ الرحمنُ مِن الأعْلَامِ الغَالِبَةِ, وهو قول الأعْلَم الشنتمري, والأصَح أنَّه ليس علماً, وإنَّمَا هو من الصِّفَاتِ الغَالبَةِ"([6])

---

[1] ينظر: شرح التسهيل ١٧٤/١

[2] ينظر: التذييل ٣٢١/٢،٣٢٠

[3] الكتاب ٢٩٣/٣

[4] المرجع السابق.٣١٩/٢

[5] ينظر شرح التسهيل لابن مالك١٧٦/١

[6] ينظر: تمهيد القواعد ٦١١/٢

الخلاصـــــــــــــــــــــــــة:

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ ابن مالِكٍ : يرى لُزوم العَلم ذي الغَلَبة ما كان مُعرَّفَاً بِهِ قبل العَلميَّة :الإضافة أو" أل", فإنْ كان مُضافاً: لزمته الإضافة دائماً.وإنْ كان مُعرَّفاً بالأداة: لزمته غَالباً, ما لم يعرض لذي الأداة ما يُوجب نزع الأداة مِنه: وهو النِّداء والإضافة, فتُنزع لأجل ذلك, ووافقه الناظر في ذلك. وقد مثَّل ابن مالك للعلم ذي الغلبة الذي نُزِعت مِنه الأداة لأجل النِّداء بالحديث الشريف, واعترض عليه الناظر بأن ما مثَّل به هو صِفة بالغلبة, وليس عَلَمَاً. وأرى أن ذِكْرُ ابن مالك للحديث الشريف كان لمجرد التِّمْثيل فلم يَبْنِ عليه حكماً نحوياً.

المسألة السادسة

وقوع "أَيٌّ" استفهامية واستغناؤها بمعنى الإضافة عن لفظها

قول ابن مسعود للنبي صلى الله عليه وسلم:"أيُّ الأعْمَالِ أحَبُّ إلى اللهِ ؟ قال :"الصَّلاةُ لوقْتِهَا", قال: ثُمَّ أيٌّ , قال "بِرُّ الوالِدَيْنِ",قال: ثُمَّ أيٌّ قال:"الجِهَادُ في سَبِيلِ اللهِ"([1])

استشهدبه: على وُقوع "أَيٌّ" استفهاميَّة, واستغناؤها بمعنى الإضافةِ عن لفظها, لأنَّه فُهِم المعنى.

قال ابنُ مالِكٍ:"وتَقَعُ أَيٌّ شرطِيَّةً واستِفهَامِيَّةً وصِفَةً لِنَكِرةٍ مذكورةٍ غَالباً وحَالاً لمعرفةٍ...وقد يُستَغْنَى في الشَّرْطِ والاسْتِفْهَامِ بمَعْنَى الإضَافَةِ إنْ عُلِمَ الـــمُضَافُ إليه"([2])

قال النَّاظِرُ في شرْحِهِ:"وكلامه في هذا الفصل واضح.....ومِثال وقوعها استفهاماً, قوله تعالى([3]): ﴿ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ﴾ , وقول ابن مسعود للنبي صلى الله عليه وسلم:" :"أيُّ الأعْمَالِ أحَبُّ إلى اللهِ ؟ قال :"الصَّلاةُ لوقْتِهَا ".....وأمَّا في الشَّرْط والاسْتِفهام فيجوز اسْتِغناؤهَا بمعنى الإضافة عن لفْظِها: إن كان الـــمُضاف إليه مَعْلُوماً....ومِن حذفه في الاستفهام قول ابن مسعود رضي الله عنه: ثُمَّ أيٌّ, قال:

" بِرُّ الوالِدَيْنِ" قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ قَالَ: "الجِهَادُ في سبِيلِ اللهِ"([4])

شرح المسألة النحوية

تَأتِي "أيٌّ" لِعدَّةِ معانٍ, ومِنْهَا: وقوعها استفهامية.

---

[1] الحديث في مسند الإمام أحمد ٢ص٩٧٧ ,رقم الحديث٤٣٢٩.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/٢٢٠

[3] سورة الأنعام ٨١.

[4] ينظر: تمهيد القواعد ٢/٧٥٠_٧٥٢

ومثَّل ابنُ مالِكٍ لذلك بقوله تعالى:" "فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ", وبقول ابن مسعود رضي الله عنه:"أَيُّ الأعْمَالِ أَحَبُّ إلى اللهِ".

وذَكَرَ أنَّ من أحكامها : جوازُ استغناؤها بمعنى الإضافة عن لفظها, إنْ عُلِم الـــمُضاف إليه, ومثَّل لذلك بقول ابن مسعود رضي الله عنه:"ثُمَّ أَيٌّ؟ قال: "بِرُّ الوالِدَيْنِ",قُلْتُ ثُمَّ أَيٌّ؟ قال: الجِهَادُ في سبِيلِ الِله"([1])

ووافَقَ النَّاظِرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة, وذكر ما استدلَّ به كما سبق توضيحه([2]).

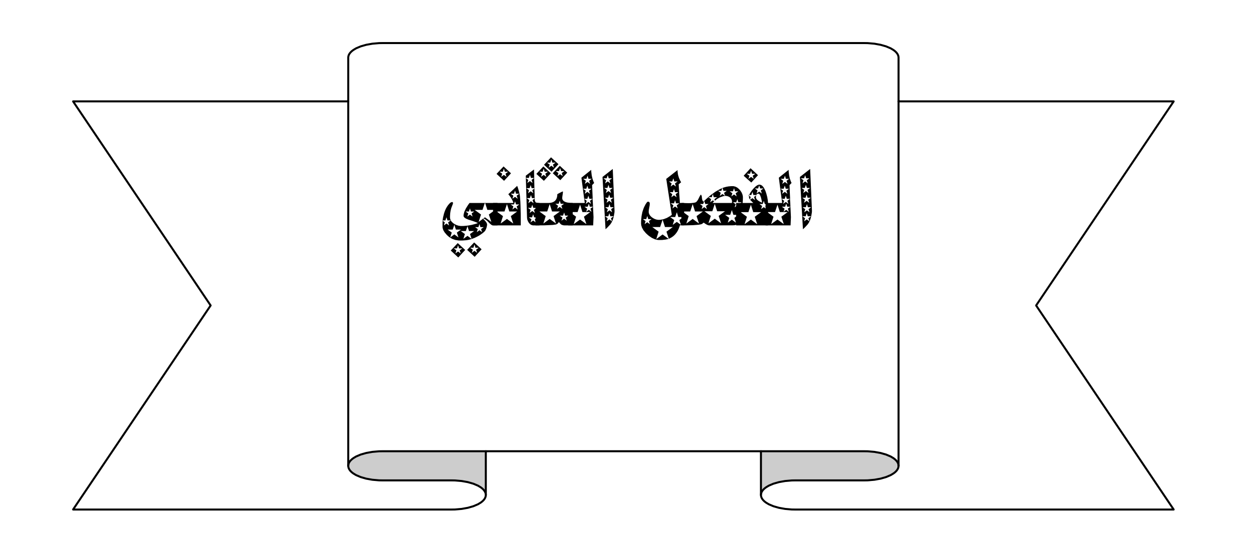
الخلاصـــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ ابن مالك استدلَّ على وقوع "أيٌّ" استفهامِيَّة بما ورد في القرآن والحديث الشريف, كما استدلَّ على جواز حذف الـــمُضافِ إليه, واستغناؤها بمعناه عن لفظه إذا فُهِم المعنى: بما ورد في الحديث الشريف, ووافقه الناظرُ في ذلك, وأرى أن ما استشهد به ابن مالك كان لمجرد التَّمْثيل فلم يُبْنَ عليه حُكْماً نَحويَّاً .

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢١،٢٢٠

[2] ينظر: تمهيد القواعد: ٢/٧٥٠_٧٥٢


الفصل الثاني

شواهد المرفوعات من الحديث النبوي وأثرها في التقعيد النحوي ويشتمل على المباحث التالية:
المبحث الأول: المبتدأ.
المبحث الثاني: نواسخ الابتداء.
المبحث الثالث: الفاعل ونائبه.

المبحث الأول:

شواهد الحديث في المبتدأ وفيه مسائل:

المسألة الأولى:الوصف الرافع للاسم على لغة"يتعاقبون".

المسألة الثانية:ثبوت الخبر بعد لولا الامتناعية.

المسألة الثالثة:حكم مجيء الحال السادة مسد الخبر جملة اسمية بالواو.

المسألة الرابعة:مسوغات الابتداء بالنكرة.

المسألة الأولى

الوصف الرافع للاسم على لغة "يتعاقبون"

قال صلى الله عليه وسلم:" أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ"([1])

استدل بما سبق على أنَّ الوصف الرافع للاسم الذي يَسُد مرفوعه مسدَّ الخبر لا يُثنَّى ولا يُجمع إلا على لُغة "يتعاقبونَ". مع جواز أنْ يكون الوصف خبراً مُقدماً, وما بعده المبتدأ.

قال ابنُ مالِكٍ:"ولا خَبَرَ للوصْفِ المذكُورِ لِشِدَّةِ شَبَهِهِ بالفعْلِ, ولذا لا يُصَغَّرُ, ولا يُوصَفُ, ولا يُعَرَّفُ, ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ إلا على لُغَةِ (يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ)"([2])

قال النَّاظر في شرحه: "قد تقدَّم أن أحد قِسْمَي الـــمُبتدأ وصْف يرفعُ ما يليه, ويَسد مرفوعه مسدَّ خبره, وإيَّاه عَنى الآن بقوله: (ولا خبرَ للوصْفِ المذكُورِ) وبيَّن أنَّ سبب استغنائه عن الخبر شِدَّة شبهه بالفعْل ..قال الشيخ:"ولِشِدَّةِ شبه الوصف المذكُور لم يجُز تصغِيره ولا وصْفه ولا تعْرِيفه ولا تَثْنيته ولا جمْعه, لأنَّ ذلك كله مِن خصائص الاسم المحْضَة".

واعلم أنَّ من قال مِنَ العرب: يفعلانِ الزيْدانِ ويفعلونَ الزيْدونَ, قال هُنا: أفاعِلانِ الزيْدانِ وأفاعِلونَ الزيدونَ, وكان الوصْف مُبتدأ وما بعده فاعِل سدَّ مسدَّ الخَبَر, وإلى هذا أشَار بِقوله: "إلا على لُغَة يَتعاقَبُونَ فَيكُمْ مَلائِكَةٌ"

والحاصِلُ: أنَّ الوصْف المذكُور إمَّا ألَّا يُطابق ما بعده, فيتعيَّن: جعله مُبتدأ, وما بعده فاعِل سدَّ مَسدَّ خبره كما تقدَّم, وإمَّا أن يُطابق في غيْر الإفراد, نحو: أقائمانِ الزيدانِ, وأقائمونَ الزيدونَ, فيجوز فيه ما جَاز في القِسْم الأوَّل, وذلك على اللغة التي أَشَار إليها الـــمُصنِّف, ويجوز: أنْ يكون الوصْف

---

[1] الحديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب بدء الوحي ١/١٥.

[2] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٢, وتمهيد القواعد ٢/٨٦١.

خبراً مقدماً وما بعده الـــمُبتدأ, وقول النبي صلى الله عليه وسلم:"أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ": مُحتمِل للوجهين "[1]

شرح المسألة النحوية

ينقسِم الـــمُبتدأ إلى قِسْمين: قِسْم له خبر.

وقِسْم له فاعِل أو نائب عنْه, يُغني عن الخبر, وهو الوصْفُ سواء كان اسم فاعِل أو اسْم مَفعُول أو صِفَةً مُشَبهة أو مَنسوباً.

وشرطه:

أنْ يكون سابقاً: فليس مِنْه نحو: أخواكَ خارِجٌ أبوهما, لعدم سَبْقِهِ. وأنْ يتقدَّمه نفي أو استفهام, وشرط مرفوعه: أنْ يكون مُنفصلاً: سواء كان ظاهراً أم ضَميراً, نحو أقائمٌ أنتما, وأنْ يكون كافِياً: أي مُغنياً عن الخبر, ليُخْرِج نحو :أقائمٌ أبواهُ زيْدٌ, فإنَّ الفاعِلِ فيه لا يَحسن السكوت عليه, فزَيْدٌ فيه: مُبتدأ وقائِمٌ: خبر مُقدَّم.[2]

وهذا الوصْف المذكُور لا خبرَ له لِشِدَّة شَبَهِهِ بالفعل, فإذا قُلت: أقائمٌ الزيدَانِ؟ فالزيدَانِ: فاعِلٌ مُغنٍ عن الخبر, ولِشِدَّةِ هذا الشَّبْه فإنَّه لا يُصغَّر, ولا يُوصف, ولا يُعرَّف, ولا يُثنَّى ولا يُجمع إلَّا على لُغة يتعاقَبونَ فِيكم مَلائكةٌ.[3]

"وهذا الذي تَقرَّرَ مِن أنَّ الوصْف لا يُثنَّى ولا يُجمع نصَّ عليه كثيرٌ من النُّحاة, قالوا: أقائمٌ الزيدانِ: لا يُثنَّى ولا يُجمع, لأنَّه تمكَّن في الفِعْليَّة بسبب الاستفهام والنفي, ولا تستعمله العرب إلا هكذا"[1]

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد٢/٨٦٢،٨٦١.

[2] ينظر: الهمع للسيوطي٢/٥-٧

[3] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/٢٠٦

لذلك فلا يُقال: أقائمانِ الزيدانِ ولا أقائمونَ الزيدونَ, على أنَّ ما بعد الوصْف مرفوع بالفاعِليَّة, بل على أنَّ الوصْف خبر مُقدَّم, وما بعده مُبتدأ, إلَّا على لُغَة يتعاقبونَ.([2])

قال ابنُ مالِكٍ: "ومَن قالَ مِن العرب: يفعلانِ الزيدانِ ويفعلونَ الزيدونَ, قال هُنا: أفاعِلانِ الزيدانِ وأفاعِلونَ الزيدونَ, وكان الوصْفُ مُبتدأ وما بعده فاعِل سَدَّ مَسدَّ الخبر, وإلى هذا أَشرْت بقولي:" إلَّا على لُغَة يَتَعاقَبونَ فِيكُم مَلائكةٌ".([3])

وذكر النَّاظِر أنَّ الوصْف المذكُور : إمَّا ألَّا يُطابق ما بعده: فيتعيَّن جعله مُبتدأ وما بعده فاعِل سدَّ مسدَّ خبره.

وإمَّا أنْ يُطابق في التثنية والجمع: نحو: أقائمانِ الزيدانِ, وأقائمونَ الزيدونَ, فيجوز جعله مُبتدأ وما بعده فاعِل سدَّ مسدَّ خبره, وذلك على لُغة يتعاقبونَ, ويجوز: أنْ يكون الوصف خبراً مُقدماً, وما بعده المبتدأ, قال: وقول النبي صلى الله عليه وسلم :" أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ " مُحتمِل للوجهين.([4])

الخلاصـــــــــــــــــــــــــــة

ذهب ابنُ مالِكٍ ووافقه النَّاظر إلى ما ذهب إليه النُّحاة مِن أنَّ الوصف الرافع للاسم الذي يَسُد مرفوعه مسدَّ الخبر لا يُثنَّى ولا يُجمع إلا على لُغة "يتعاقبونَ".

وذكر النَّاظر أنَّ الوصف إذا طابق ما بعده في التثنية والجمع, جَازَ فيه وجهان: أن يكون مُبتدأ وما بعده فاعِل سدَّ مسدَّ الخبر على "لغة يتعاقبون". وجَازَ أن يكون خبراً مُقدَّماً وما بعده المبتدأ , ووجَّه الحديث الشريف لِيتَطابق مع القاعِدة العامَّة فذكر احتماله للوجهين. وأرى أنَّ ذكره للحديث كان لمجرد التَّمثِيل فلم يبن عليه حُكماً نحوياً,.بل وجَّه الحديث ليتَطابق مع القاعِدة العامَّة.

---

[1] ينظر: التذييل ٢٧١/٣

[2] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٦/١

[3] ينظر: شرح التسهيل ٢٧٣/١

[4] ينظر: تمهيد القواعد ٨٦٢/٢.

المسألة الثانية

ثبوت الخبر بعد لولا الامتناعية

قال صلى الله عليه وسلم :"لَولَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لَأسَّستُ البَيْتَ على قَواعِدِ إبراهيمَ"([1])

استدلَّ بالحديث الشريف على ثُبوت خبر المبتدأ الواقع بعد لولا, مُخالفاً بذلك أكثر النَّحويين الذين منعوا ذلك.

قال ابن مالك:"ويُحذَفُ الخَبَرُ جَوازاً لِقرينَةٍ, ووجوباً بعد لولا الامتِنَاعِيَّةِ غَالباً"([2])

قال النَّاظر في شرحه:"قد يُحذف المبتدأ والخبر إذا دلَّ الدليل عليه, وقد تكلَّم الـمُصنِّف على حذف كُل منهما, وبدأ بالكلام على حذف الخبر, وحذفه قسمان: جائزٌ وواجبٌ....فأمَّا الحذف الواجب فضَابِطه أن يَدُلَّ عليه دليل, ويَسُد غيره مسده, وهو محصُور في أربعة أنواع ـ وذكر منها ـ خبر المبتدأ الواقع بعد لولا الامتناعية, أي التي تَدُلُّ على امتناع الشيء لوجود غيره, ولوما أختها, قال الـمُصنِّف:" وإنَّما وجب حذف الخبر بعد لولا: لأنَّه معلوم بـمُقتَضَى لولا, إذ هي دالة على امتناع لوجود, فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمراً, لم يشك في أنَّ الـمُراد: أن وُجود زيدٍ منع مِن إكرام عمرو, فصَحَّ الحذف لِتَعيُّن المحذوف , ووجب لسد الجواب مسده, وحلوله محله".

واعْلَم أنَّ الأكثرين أطلقوا القوْل بوجوب حذف الخبر في هذه الصُّورة, وأنَّ بعضهم وتبعه المصنِّف: فَصَّل فقال: قد يكون الحذف واجباً, وقد يكون مُمتنعاً, وقد يكون جائزاً, وذلك لأنَّ الوجود الذي امتنعَ له جواب لولا: إمَّا أن يكون كوْناً مُطلقاً, أو كوْناً مُقيَّداً, وإذا كان مُقيَّداً فقد لا يدُل عليه دليل, وقد يدُل , ففي الصورة الأولى: يجب الحذف نحو: لولا زيد لأكرمْت عمراً, أي لولا زيد موجود. وفي الصورة الثانية: يمتنع الحذف, نحو: لولا زيدٌ سَالمنا ما سَلِم, ومِنْه قوله صلى الله عليه

---

[1] الحديث في صحيح البخاري كتاب العلم باب ٦٢/٤٨,١

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٥/١,وتمهيد القواعد ٨٦٨/٢

وسلم:" لَولَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لَأسَّستُ البَيْتَ على قَواعِدِ إبراهيمَ ", وفي الصورة الثالثة: يجوز الإثبات والحذف, نحو: لولا أنصار زيد حَموه لم يَنج, فَحَموه: خبر مَفهوم المعنى, فيجوز إثباته وحذفه"([1]).

شرح المسألة النحوية

مِن مواضع حذف الخبر وجوباً: وقوع المبتدأ بعد لولا الامتناعية, وفيما يلي بيان ذلك:

مِن معاني لولا: امتناع الشيء لوُجُود غيره , وإذا كانت بهذا المعنى: فإنَّها تدخل على جملتين, فتربط إحداهما بالأُخرى, وتجعل الثَّانية جواباً للأولى, فالأولى مِنهما: مبتدأ وخبر, والثَّانية: فعل وفاعل, فتقول: لولا زيد لجئتك, فزيدُ: رُفِع بالابتداء, وخبره محذوف لعلم السامع به, تقديره: لولا زيد حاضِر أو عِندك أو نحو ذلك مما يَعرفه الـــمُخاطَب لجئتك([2]).

وللنُّحاة _في حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا_ مذهبان:

الأول: مذهب جمهور النُّحاة.

ذهب جمهور النُّحاة إلى أنَّ خبر المبتدأ الواقع بعد لولا: واجب الحذف مُطلَقاً, ولا يكون إلا كوناً مُطلقاً, فإذا قُلت: لولا زيدٌ لكان كذا, فالتَّقدير: لولا زيد مَوجُود.([3])

وأُلزم الخبر الحذف: لأنَّه مَعلوم بمُقتضاها, إذ هي دالة على امتناع لِوُجود, فالمدُلول على امتناعه: هو الجواب, والمدُلول على وجوده: هو المبتدأ, فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمراً: لم يشك في أنَّ

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ٢/٨٦٨- ٨٧٠

[2] ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥١٠

[3] ينظر: ارتشاف الضرب٣/١٠٨٩

الــمــُـراد وُجود زيد مَنع من إكرام عمرو, وجاز الحذف: لِتَعيُّن المحذوف, ووجب لسد الجواب وحلوله محله.([1])

قال سِيبَويْه في "باب مِن الابتداء يُضْمَر فيه ما يُبنَى على الابتداء", "وذلك قولُك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا...وكأنَّ المبنِي عليه الذي في الإضْمَار ـــــــــــــ يعني الخبر ـــــــــــــــ كانَ في مكان كذا وكذا, فكأنَّه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان, ولكن هذا حُذِف حين كَثر استعمالهم إيَّاه في الكلام, كما حُذف في: إمَّا لا"([2])

وفي المقتضب: اعلم أنَّ الاسم الذي بعد لولا يَرتفع بالابتداء, وخبره مَحذوف, لــِمَا يدلُّ عليه, وذلك قولك: لولا عبدُ الله لأكرمتك, فعبدُ الله ارتفع بالابتداء, وخبره مَحذوف, والتَّقدير:لولا عبدُ الله بالحضرة أو لسبب كذا لأكرمتك"([3])

وقال ابن السرَّاج في حديثه عن حذف الخبر: " أن تَحذف الخبر: لِعلم السامِع به, ومِنه: لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا, فكأنَّه قال: لولا عبدُ الله كان بذلك المكان, ولكنَّه حُذف: حين كَثُر استعمالهم إيَّاه, وعُرِف المعنى"([4])

وقال الزمخشري: "وقَدْ أُلتُزِمَ حذف الخبر في قولهم:"لولا زيد لكان كذا, لِسد الجواب مسده"([5])

قال ابنُ يعيشٍ في شرحه: "اعْلَم أنَّ لولا: حرف يدخل على جُملتين: إحداهما: مبتدأ وخبر, والأخرى: فعل وفاعل, فتُعَلِّق إحداهما بالأخرى ....فصارتا كالجملة الواحدة, إلا أنَّه حُذِف خبر المبتدأ من الجملة الأولى: لِكثرة الاستعمال حتى رُفض ظُهوره, و لم يجز استعماله"([1])

---

[1] ينظر: الهمع ٤١/٢.

[2] ينظر: الكتاب ٩١/٢.

[3] ينظر:المقتضب للمبرد ٧٦/٣

[4] ينظر: الأصول ٦٨/١

[5] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٤١/١

وذكرَ ابنُ عصفور: أنَّه يلزم حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا, فقال: ولذلك لحَّنَ النُّحاة الــمَعري في قوله[2]:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَولَا الغِمْدُ يُمسِكُهُ لَسَالَا[3]

المذهب الثَّاني: مذهب الرُّماني وابن الشجري والشُّلوبِين وابن مالِكٍ.

أصحاب هذا المذهب قد فصَّلُوا القول في ذلك:

قال ابنُ مالِكٍ: إنَّ الــمبتدأ المذكور بعد لولا على ثلاثة أَضرُب:

الأول: مُخبر عنه بِكوْنٍ غير مُقيَّد.

الثَّاني: مُخبر عنه بِكوْن مُقيَّد, لا يُدرك معناه عند حذفه.

الثالث: مُخبر عنه بِكوْن مُقيَّد يُدرك معناه عند حذفه.

فالأول: نحو: لولا زيدٌ لزارنا عمرو, فَمِثْل هذا يلزم حذف خبره, لأنَّ المعنى: لولا زيدٌ على كل حال مِن أحواله لزارنا عمرو.

الثَّاني: وهو الــمُخبر عنه بِكوْنٍ مُقيَّد لا يُدرك معناه إلا بِذكره, نحو: لولا زيدٌ غائِب لم أزرك, فخبر هذا النوع واجب الثُّبوت, لأنَّ معناه يُجهل عند حذفه, ومِنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: " لَولَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لَأسَّستُ البَيْتَ على قَواعِدِ إبراهيمَ "

---

[1] ينظر" المرجع السابق.

[2] البيت من بحر الوافر من قصيدة طويلة لأبي العلاء المعري في الغزل والمدح والوصف ينظر: شروح سقط الزند ص١٠٤ القصيدة الأولى, والبيت منسوب له في شرح التسهيل ٢٧٦/١, وفي شواهد التوضيح ٢٢٢, وفي تمهيد القواعد٨٧٠/٢.

[3] ينظر: المقرب لابن عصفور:١٢٦/١

الثَّالث: وهو الـــمُخبر عنه بِكوْن مُقيَّد يُدرك معناه عند حذفه, كقولك: لولا أخو زيد ينصره لغُلِب, ولولا صاحب عمرو يعينه لَعَجِز, فهذه الأمثلة وأمثالها يجوز فيها إثْبَات الخبر وحذفه , ومِن هذا النوع: قول أبي العلاء المعري في وصف السَّيف:

فَلَولَا الغِمْدُ يُمسِكُهُ لَسَالَا.([1])

وقال ابن مالك بعد ذكره للتفصيل في هذه المسألة وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرُّمَّاني والشَّجري والشُّلوبين, وغفل عنه أكثر النَّاس.([2])

وذكر النَّاظر ما ذهب إليه ابن مالك و لم يدل بأي اعْتراض فدلَّ على موافقته له.

الخلاصـــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ ابن مالك استدلَّ بالحديث الشريف على ثُبوت خبر المبتدأ الواقع بعد لولا, مُخالفاً بذلك أكثر النَّحويين الذين منعوا ذلك, وبهذا نَجده قد بنى عليه حُكْماً نحوياً غفل عنه الكثير من النُّحاة , وفي هذا توسيع لقواعد اللغة. ووافقه النَّاظر في ذلك.

[1] ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٢٠-١٢٢

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/١

المسألة الثالثة

حكم مجيء الحال السادة مسد الخبر جملة اسمية بالواو

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّه وَهُوَ سَاجِدٌ"([1])

استشهد به على مجيء الحال السَّادة مسد الخبر: جملة اسمية "بالواو" في قوله: "وَهُوَ سَاجِدٌ"

قال ابنُ مالِكٍ:" ولا يَمْتَنِعُ وُقُوعُ الحَالِ المَذكُورَةِ فِعْلاً, خِلَافَاً لِلفَرَّاءِ, ولا جملةً اسميةَ بِلا واو وِفَاقَاً لِلكِسَائِي"([2]) .

قال النَّاظر في شرحه: "اعلم أنَّهم اختلفوا: هل تقع هذه الحال السَّادة مَسد الخبر جُملة أو لا؟ فأمَّا الجملة الفعلية فأجاز وقوعها حالاً: أبو الحسن والكِسَائِي وهِشَام, ونقل ابنُ خروفٍ عن سِيبَوْيه المنع .....وأمَّا الجُملة الاسمية: فإمَّا أن تكون مَصحوبة بالواو أو لا :

فإنْ صَحبتها الواو فنقل ابن خروف أنَّ مذهب سِيبَوْيه([3]) والأخفش المنع, قال: "مذهب سِيبَوْيه أنَّ الحال لا تسد مسد الخبر إلَّا إذا كانت منصوبةً ", وكلام المصنِّف في الشرح يقتضي أنَّه لا خِلاف في جواز ذلك, فإنَّه قال: حكى ابنُ كيسان: "مَسرتك أخاكَ قائماً أبوه , ثم قال: فإن قُلت: مَسرتك أخاكَ هو قائماً أبوه, أو مَسرتك أخاكَ هو قائمٌ, جازت المسألة عِندَ الكِسَائِي وحده, فإنْ جِئْت قبل هو بالواو: جازت المسألة في كل الأقوَال", وقد ورد السَّمَاع بذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: " أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّه وَهُوَ سَاجِدٌ "([4]).

[1] الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤٢١/٢)

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/١, وتمهيد القواعد ٩٠٢/٢

[3] ينظر : عقود الزبرجد ٤٥٧/٢.

[4] ينظر: تمهيد القواعد ٩٠٢/٢-٩٠٥.

شرح المسألة النحوية

مِن المواضع التي يجب فيها حذف الخبر: إذا وقَع قبل حال لا تَصْلح خبراً عن المبتدأ , وذلك: إذا كان المبتدأ مصدراً عامِلاً في اسم, مُفسِّر لِضمير ذي حالٍ بعده, لا تصلح لأنْ تَكون خبراً عَن ذلك المبتدأ, أو اسم تفْضِيل مُضافاً إلى المصدر المذكور, أو إلى مُؤول به, فالأوَّل: كضربي العبد مُسيئاً, والثَّاني: مثل أَتَم تبْيِيني الحقَّ منوطاً بالحِكَم, والثَّالث: أَخْطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً, والتَّقدير: إذ كان أو إذا كان مُسيئاً ومَنوطاً وقَائماً, فمُسيئاً ومَنوطاً وقَائماً: نُصبت على الحال مِن الضَّمير في كان, وحُذفَت جُملة كان التي هي الخبر لِلعلم بها, وسَد الحال مَسدها, فهذه الحال لا تصلح خبراً لـــمُبايَنتِها المبتدأ, إذ الضرْب مثلاً لا يَصح أن يُخبر عَنه بالإساءة.([1])

وفي جَواز وُقُوع هذه الحال السَّادة مَسد الخبر جملة اسمية أقْوَال:

أحدها: المنع: سواء كانت بِواو أو بدونها وهو مانقل عن سيبويه([2]).

نقل السيوطي عن ابنِ خَروفٍ, أنَّه قال: "مذهب سِيَبَويْه أنَّ الحال لا تَسد مَسد الخبر إلَّا إذا كانت منصوبةً مع صلاحية المعنى, وإذا كانت فِعلاً أو بالواو فلا"([3])

الثَّاني: الجواز بواو لا بدونها.

فالمشهور من قول النَّحويين غير الكسائي أن الحال التي تسد مسد الخبر إذا كانت جُملةً اسميةً لا تستغني عن الواو, وحملهم على ذلك أنَّ الاستعمال لم يرد بخلافه.([4])

وحكى أبو حيَّان عن الفرَّاء قوله: "يُرفع الاسم بواو مستأنفة, نحو قِيامي إليك والنَّاس ينظرون"

---

[1] ينظر: منهج السالك للأشموني ١٠٤/١

[2] ينظر: التذييل ٣٠٦/٣

[3] ينظر: عقود الزبرجد ٤٥٧/٢

[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢٨٥/١.

وكذلك قوله:"من قال: حُسْنُ الزَّهْرِ والشَّمسُ طالعةً عليه, لم يجز: حُسْنُ الزَّهْرِ الشَّمْسُ طالعةً عليه, لأنَّ الواو رافع لا يُحذف"([1])

وحُكِيَ عنِ ابن كَيْسان قوله: "إنَّ قولك: ضَرْبُكَ أخاكَ وهو قائمٌ, جائز في كلِّ الأقوال"([2])

وقال الرَّضِي: "إذا كانت الحال المذكورة جُملة اسمية فعند غير الكِسَائِي يجب معها واو الحال, نحو: ضربي زيداً وغلامه قائمٌ, إذ الحال فضلة, وقد وقعت مَوقِع العُمْدة, فيجب معها علامة الحالية, إذ كل واقع غير موقعه يُنكَّر"([3])

ومما استدلَّ به ابن مالك وتبعه الناظر في وقوع هذه الحال جُملة اسمية بالواو, قوله صلى الله عليه وسلم: " أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّه وَهُوَ سَاجِدٌ "([4])

الثَّالث: الجواز مُطلقاً. وعليه الكِسَائِي واختاره ابنُ مالِكٍ:

حيث جوَّز الكِسَائِي تَجردها عن الواو, لوقوعها موقع خبر المبتدأ, فتقول: ضربي زيداً أبوه قائمٌ ([5]).

وقال ابنُ مالِكٍ: "المشهور من قول النَّحويين غير الكِسَائِي: أنَّ الحال التي تَسد مَسد الخبر إذا كانت جُملة اسمية: لا تستغني عن الواو, والذي حَمَلهُم على ذلك أنَّ الاستعمال لم يَرِد بخلافه, فأفْتوا بالتزامه, و لم ير الكِسَائِي ذلك مُلتزماً بعد سدها مسد الخبر, كما لم يكن مُلتزماً قبله, وبِقوْله أَقول"([6])

قال النَّاظر:" إنْ لَم تصحب الجملة الاسمية الواو فالمشهُور مِن قول النَّحويين غير الكِسَائِي المنع"([1])

---

[1] ينظر: ارتشاف الضرب ١٠٩٦/٣

[2] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢١٠/١

[3] ينظر:شرح الرضي للكافية ٢٤٥/١

[4] ينظر: تمهيد القواعد ٩٠٥/٢

[5] ينظر: شرح الرضي للكافية ٢٤٥/١

[6] ينظر: شرح التسهيل ٢٨٦/١،٢٨٥

الخـــــلاصـــــــــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ ابن مالك استدلَّ بالحديث النبوي على جواز وُقوع الجملة الاسمية (بالواو) حالاً سادَّة مَسد الخبر مُوافِقَاً بذلك المشْهُور مِن كلام النَّحاة, ووافقه النَّاظر في ذلك , وأرى أن هذا الاستدلال لمجرد التَّمْثِيل على قاعدة معروفة.

[1] ينظر: تمهيد القواعد ٢/٩٠٥

المسألة الرابعة

مسوغات الابتداء بالنكرة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَمْرٌ بِــمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ونَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ "([1])

وقال عليه الصلاة والسلام: "خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ"([2])

قال ابن عباس:" تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ"([3])

استدل بما سبق على أن من مسوغات الابتداء بالنكرة كونها عاملة ويدخل في هذا المضاف إلى نكرة , وكونها مقصوداً بها العموم.

قال ابنُ مالِكٍ:"وحُصُولُــهَا في الغَالِبِ عِندَ تَنْكِيرِ الــمُبْتَدَأ بِأنْ يَكُونَ وصْفَاً, أو مَوْصُوفَاً بِظَاهِرٍ أو مُقَدَّرٍ, أو عَامِلاً ...أو مَقْصُودَاً به العُمُومُ أو الإبْهَامُ" ([4])

قال النَّاظر في شرحه: "شرع الــمُصنِّف في تعداد المواضع التي يُفيد فيها الابتداء بالنَّكرة, وينبغي أنْ يُعلم قبل ذلك الضَّابط في جواز الابتداء بالنَّكرة ما هو؟...

قال ابنُ السرَّاج:"الــمُعتبر حصول الفائدة, فمتى حَصَلَتْ في الكلام جاز الابتداء بالنَّكرة, وُجِدَ شيءٌ من الشُّروط أو لم يُوجد"....

وإذا تقرَّر ضابط المسألة بأمرٍ كُلي فلا حاجة إلى تعدد الأماكن, لأنَّ الصور الجزئية لا تَكاد تنحصر, ولكن الــمُصنِّفين قصدوا ذكرها تنبيهاً على حُصول الفائدة, وحِرصاً على التَّعليم...ولنبدأ بالمواضع التي ذكرها المصنف_ومما ذَكَر_ كونها عاملةً:كقوله صلى الله عليه وسلم:" أَمْرٌ بِــمَعْرُوفٍ

[1] الحديث في صحيح مسلم ٦٩٧/٢,كتاب الزكاة, باب(١٦) بيانأن اسم اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف.

[2] الحديث في صحيح مسلم.(٤١/١), كتاب الإيمان باب(٢) بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام.

[3] ورد منسوبا لابن عباس في شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٣/١, وفي التذييل ٣٢٨/٣, ومنسوبا لعمر بن الخطاب في الموطأ كتاب الحج باب ٧٧ص٤١٦.

[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٩/١, وتمهيد القواعد٩٢٠/٢.

صَدَقَةٌ ونَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ ", ويَدخل في هذا المضاف إلى نكرة نحو: قوله صلى الله عليه وسلم:" خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ", وكونها مقصوداً بها العُمُوم كقول ابن عبَّاس: " تَمْرةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ" "([1])

شرح المسألة النحوية

الأصْل في المبتدأ التَّعريف, لأنَّ المبتدأ مُسند إليه, والإسناد إلى المجهول لا يُفيد الـمُخاطب إلا بقرينة لفظيةٍ أو معنويةٍ, تُقربه مِن المعرفة.([2])

ولذلك فلا يَجوز الابتداء بالنَّكرة ما لم تُفد, فإنْ أفادت جاز الابتداء بها,قال سيبويه:"ولو قُلتَ رجلٌ ذاهبٌ لم يَحسن حتى تعرِّفه بشيء فتقولَ:راكبٌ من بني فلان سائرٌ"([3]) ورأى الـمُتَأخِّرون أنَّه ليس كل أحد يَهتدي إلى مواضع الفائدة, فتتبعوها, وذكروا بعض المسوغات تنبيهاً على حصول الفائدة, وحِرصاً على التَّعليم,([4])ومن ذلك:

أ- كونها عاملةً, ويَدخل في هذا الـمُضاف إلى نكرة.

ب- كونها مَقصوداً بها العُموم.

وقد مثَّل ابنُ مالِكٍ وتبعه النَّاظر:

للنَّكرة العامِلَة: بقوله صلى الله عليه وسلم: "أَمْرٌ بِـمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ونَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ ", وللمُضَاف إلى نَكرة بقوله عليه الصلاة والسلام: خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ".

وللنَّكرة المقصود بها العُمُوم: بقول ابن عبَّاس: "تَمْرةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ" "([5])

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ٩٢٠/٢_٩٢٥.

[2] ينظر: التذييل ٣٢٢/٣

[3] الكتاب ٣٢٩/١

[4] ينظر:منهج السالك للأشموني ٩٥/١,وتمهيد القواعد ٩٢٢/٢

[5] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢٩١،٢٩٣/١, وتمهيد القواعد ٩٢٥/٢،٩٢٣.

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ ابن مالِكٍ ذكر بعض المسوغات للابتداء بالنَّكرة, ومثَّل لها بما ورد في الحديث الشَّريف, وكلام الصَّحابة رضي الله عنهم, وتَبعه النَّاظر في ذلك, وأرى أنَّ ورود ذلك كان لـمُجرد التَّمثِيل على القاعدة النحوية, فلم يَبنِ حُكماً نَحوياً عليه.

المبحث الثاني: شواهد الحديث في نواسخ الابتداء وفيه مسائل:

الأولى: علة تسمية كان وأخواتها أفعالاً ناقصة. الثانية: استعمال "دام" تامة.

الثالثة: حكم مجيء خبر ليس فعلاً ماضياً. الرابعة: حكم مجيء بات بمعنى صار

الخامسة: الأفعال الملحقة بصار. السادسة: استعمال "كان" زائدة.

السابعة: حذف كان مع اسمها وخبرها. الثامنة: وقوع خبر كاد مقروناً بأن.

التاسعة: مجيء خبر جعل فعلاً ماضياً شذوذاَ. العاشرة: حذف خبر أفعال المقاربة.

الحادية عشرة: نصب الاسم والخبر بإن وأخواتها. الثانية عشرة: في ورود لعل للاستفهام.

الثالثة عشرة: حذف اسم إن وهو ضمير الشأن. الرابعة عشرة: دخول لام الابتداء على خبر كان الواقعة خبراً لإن.

الخامسة عشرة: اسقاط اللام الفارقة بعد إن المخففة المهملة إذا أمن اللبس.

السادسة عشرة: تصدير خبر لعل بأن.

السابعة عشرة: حذف خبر "لا" العاملة عمل إن.

الثامنة عشرة: نزع التنوين من اسم لا العامل فيما بعده.

التاسعة عشرة: "لا" لا تعمل في المعارف وتأويل ما ورد من ذلك بنكرة.

المسألة الأولى

عِلَّة تسمية كان وأخواتها "أفعال ناقصة"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"إِنَّ هَذا القُرآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْراً وكَائِنٌ عَلَيْكُمْ وِزْراً"([1])

استشهد بالحديث على بطلان رأي الجمهور في أن سبب تسمية الأفعال الناسخة بالناقصة لدلالتها على الزمان دون الحدث, فلو كانت لمجرد الزمن لم يغن عنها اسم الفاعل.

قال ابن مالك:"وتُسَمَّى نَواقِص لِعَدمِ اكْتِفائِهَا بِمرفُوعٍ, لا لأنَّهَا تَدُلُّ على زمَنٍ دُونَ حَدَثٍ, فالأصَحُّ دِلَالتُهَا عَليْهِمَا إلا لَيْسَ"([2])

قال النَّاظر في شرحه:"قال المصنِّف:"زعم جماعة منهم ابن جني, وابن برهان, والجرجاني, أنَّ كان وأخواتها تَدلُّ على زمن وقوع الخبر, ولا تَدلُّ على حدثٍ, ودعواهم باطِلة مِن عشرة أوجه: _وذكر مِنْها_ الثَّامن : أنَّ هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزَّمن: لم يُغنِ عنها اسم الفاعِل كما جاء في الحديث: "إِنَّ هَذا القُرآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْراً وكَائِنٌ عَلَيْكُمْ وِزْراً"...لأنَّ اسم الفاعِل لا دِلالَة فيه على الزَّمان, بل هو دالٌّ على الحدث, وما هو به قائم, وما هو عنه صَادر, وما ذهبت إليه في هذه المسألة مِنْ كَوْن هذه الأفعال دالَّة على مصادرها: هو الظَّاهر مِن قول: سِيبَوَيْه والمبرد والسيرافي....وإذ قد ثبت بالدَّلائل المذكورة: أنَّ هذه الأفعال غير ليس دالَّة على الحدث والزمان, كغيرها مِن الأفعال, فليُعلم أنَّ سبب تسميتها نواقص: إنَّما هو لعدم اكتفائها بمرفوع ...". انتهى كلام المصنِّف ولا يَخفى وجهُ حُسنِه"([3])

---

[1] الحديث: في سنن الدارمي ,كتاب فضائل القرآن (٤٣٤/٢)

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٨/١, وتمهيد القواعد ١٠٨٤/٣.

[3] ينظر: تمهيد القواعد١٠٨٤/٣_١٠٨٩.

شرح المسألة النحوية

تُسمَّى كان وأخواتها بالأفعال النَّاقصة, وللنَّحويين في تسمِيَتِها بالنَّوَاقص رأيان:

الأول: لِنُقصَان دِلالتها, حيث تدُلُّ على الزمن, ولا دِلالَة لها على الحدث .

وذلك أنَّ الفعل أصْلُه: أن يَدُلَّ على أصْلِهِ وهو المصدر, وذلك معنى دِلالته على الحدث, وأن يَدُلَّ على الزمان الذي وضع له الفعل, ثُمَّ إنَّ هذه الأفعال (كان وأخواتها) تجرَّدت عَن الدلالة على الحدث, وصارت تَدُلُّ على الزمان مُنفرداً, فصارت ناقصة.([1])

وهذا الرأي: هو رأي جمهور النُّحاة([2]), ومنهم ابن السرَّاج([3]), والفارسي ([4]), وابن جني([5]), وابن بُرهان([6]).

قال ابن السرَّاج في الأصول: "وأخوات كان: صار – أصبح-أمسى-ظلَّ-بات-صار-أضحى-ما دام-ما زال-وليس, وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزَّمان فقط ".([7])

وقال الفارسي: "كان: فِعل يُستعمل على ضربينِ: يكون بمعنى وَقع وحَدث, فيدُلُّ على معنى وزمان ....والضرب الآخر: أن يكون دالاً على زمانٍ فقط, غير دال على الحدث, وهذا الضرب هو الذي يلزم فاعل (كان) فيه الخبر مُنتصِباً غير مُفارق له"([8])

---

[1] ينظر: المقاصد الشافية ١٧٩/٢

[2] ينظر: أوضح المسالك ٢٥٣/١,المقاصد الشافية ١٧٩/٢.

[3] ينظر: الأصول ٨٢/١.

[4] ينظر: البغداديات ١١٤.

[5] ينظر: اللمع لابن جني ٣٨.

[6] ينظر: التذييل ١٣٣/٤

[7] ينظر: الأصول ٨٢/١.

[8] ينظر: البغداديات ١١٤.

وقال ابن جني في باب كان وأخواتها: "وهي كان وصار وأمسى وأصبح وظلّ وبات وأضحى وما دام وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وليس, وما تصرَّف مِنهن, وما كان في معناهن, ممَّا يَدُلُّ على الزمان الـــمُجرَّد مِن الحدث".([1])

الثـــــــــــــــــانـــــــــــــــــــي: سُميت نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع.

وذلك أنَّ فائدتها لا تتم بذكر المرفوع فقط, بل تَحتاج إلى المنصوب, لأنَّ الكلام مُنعقد ممَّا أصله المبتدأ والخبر, ولا يُفيد ذكر المبتدأ دون خبره.([2])

وهذا الرأي هو ما ارتضاه ابنُ مالِكٍ, مُخالِفاً جمهور النُّحاة الذين يذهبون إلى أنَّ معنى نُقصَان هذه الأفعال: أنَّها لا تَدُلُّ على الحدث, وإنما جُردت للدلالة على الزمن.([3])

قال ابنُ مالِكٍ:" ودعواهُم باطلة مِن عشرة أوجه"([4])

وسنكتفي بِذكر أربعةٍ منها:

الأول: أنَّ مُدَّعِي ذلك مُعترف بِفعلية هذه العوامل, والفعلية تَستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً, إذ الدَّال على الحدث وحده مصدر, والدَّال على الزمان وحده اسم زمان, والعوامِل المذكورة: ليست مصادر ولا أسماء زمان, فبطل كونها دالَّة على أحد المعنيين دون الآخر.

الثــــانـــي: أنَّ مُدَّعِي ذلك مُعترف بأنَّ الأصْل في كُلِّ فعل الدلالة على المعنيين, فحُكمُه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصْل فلا يُقبل إلا بِدليل.

---

[1] ينظر: اللمع لابن جني ٣٨.

[2] ينظر: التذييل ١٣٢/٤.

[3] ينظر: أوضح المسالك١/٢٥٣.

[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٣٨.

الثـــــالث: أنَّ هذه الأفعال لو كانت مُجرَّدة عن الحدث مُخلصة للزَّمان لم يُبِنَ لها أمْر, كقوله تعالى:([1] ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ ﴾ .

الرابع: أنَّ هذه الأفعال لو كانت لـــمُجرَّد الزَّمان لم يُغْنِ عنها اسم الفاعِل,كما جاء في الحديث:" إِنَّ هَذا القُرآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْراً وكَائِنٌ عَلَيْكُمْ وِزْراً". وقال الشَّاعر:

ومَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً أخَاكَ إِذَا لَم تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا([2])

لأنَّ اسم الفاعِل لا دلالة فيه على الزَّمان, بل هو دالٌّ على الحدث, ومَا هو به قائم, وما هو عنه صَادِر.

وقال ابنُ مالِكٍ بعد ذكر هذه الأوجه: "وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالَّة على مصادرها: هو الظَّاهر مِن قول سِيبويْه والمبرد والسِّيرافي([3])....وإذ قد ثَبت بالدَّلائل المذكورة أن هذه الأفعال غير ليس دالَّة على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال, فليُعلم أنَّ سبب تسميتها نَواقِص إنَّما هو لِعدم اكتفائها بمرفوع .." ([4])

وقال أبو حيَّان: "والمشهور والمنصور أنَّها تدُلُّ على الحدث والزمان".[5]

ووافق النَّاظر ابن مالك فيما ذهب إليه, وقال فيه: "ولا يَخْفَى وجهُ حُسنِه".([6])

---

[1] سورة النساء:١٣٥

[2] البيت من بحر الطويل لشاعر مجهول, وهو في شرح التسهيل ٣٤٠/١, وفي التذييل ١٣٧/٤, وفي معجم الشواهد النحوية ٦٠.

[3] ينظر: الكتاب ٤٦/١, والمقتضب ٨٦/٤, وشرح السيرافي ٣٠٠/١.

[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤١/١،٣٤٠،٣٣٨.

[5] ينظر: التذييل ١٣٣/٤.

[6] ينظر: تمهيد القواعد١٠٨٤/٣_١٠٨٩.

الخـــــــــــــلاصـــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ ابن مالِكٍ _ووافقه الناظر_ذهب إلى أن سبب تسمية الأفعال النَّاسخة بالنَّاقصة: هو عَدَم اكتفائها بمرفوعها, مُخالِفاً بذلك جمهور النُّحاة الذين يرون أنَّها تَدلُّ على الزمان دون الحدث, واستدلَّ على بُطلان رأيهم بعدة أمور: ومِنْها: أنَّ هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزَّمان لم يُغنِ عَنْها اسم الفاعِل, كما ورد في الحديث الشريف, وفي الشِّعر, وأرى أن استدلال ابن مالك هذا لم يبنِ عليه حُكماً نحوياً جديداً, وإنَّما أورده ليُقوِّي رأيه فيما ذهب إليه.

المسألة الثانية

استعمال "دام" تامَّة

" نُهِي عَنْ أَنْ يُبَالَ فِي الماءِ الدَّائِم"([1])

استشهد بالحديث الشريف على استعمال "دام" تامَّة: إذا كانت بمعنى سَكَنَ.

قالَ ابنُ مالِكٍ:" وإنْ أُريد بِكان ثَبَتَ أو كَفِلَ أو غَزَلَ ......وبِدامَ بَقِي أو سَكَنَ, سُمِّيَتْ تَامَّة, وعَمِلَتْ عَمَل ما رَادَفَتْ"([2])

قال النَّاظرُ في شرحه:"تقدَّمت الإشارة إلى أنَّ من أفعال هذا الباب ما يُستعمل تاماً, وهو الأكثر منها, وأنَّ منها ما لازمه النَّقص, والذي لازمه النَّقص منها ثلاثة أفعال, وهي ليس وزال وفتئ....(قال المصنف) وحُكم ما نُسِب إلى التَّمام: حُكم ما هو في معناه....وتتم "دام": بأن يُراد بها معنى بَقِي كقوله تعالى([3]: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ﴾ أو معنى سَكَنَ, ومِنه الحديث: " نُهِي عَنْ أَنْ يُبَالَ فِي الماءِ الدَّائِم " أي السَّاكِن"([4]).

[1] الحديث في صحيح مسلم ٢٣٦/١, كتاب الطهارة باب ٢٨ النهي عن البول في الماء الراكد

[2] ينظر:شرح التسهيل ٣٤١/١, وتمهيد القواعد ١٠٩٠/٣

[3] سورة: هود:١٠٨

[4] ينظر: تمهيد القواعد ١٠٩٠/٣،١٠٩٢

شرح المسألة النحوية

من نواسخ الابتداء كان وأخواتها وهذه الأفعال ما عدا فتئ, وليس, وزال, يجوز استعمالها تامَّة, ومعنى التَّمام: أنْ يُستغنى بالمرفوع عن المنصوب, كقوله تعالى([1]: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ ".([2])

وذكر ابنُ مالِكٍ معاني هذه الأفعال في حال التَّمام, ومِن ذلك معنى: "دام" إذا كانت تامَّة فقال: "وتَتِم "دام" بأن يُراد بها معنى بَقِي, كقوله تعالى([3]: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ :" أو سَكَنَ, ومِنه الحديث: " نُهِي عَنْ أَنْ يُبَالَ في الماءِ الدَّائِم " أي السَّاكِن.([4])

ووافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة, ونقل عن ابن مالك ما ذكره فيها , وما استدلَّ به عليها.([5])

الخـــــــــلاصـــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ النَّاظر وافق ابن مالك في التمثيل بالحديث الشريف على استعمال "دام" تامَّة: إذا كانت بمعنى سَكَنَ, وأرى أن ذكره للحديث كان لمجرد التَّمثيل على قاعدة معروفة.

---

[1] سورة الروم:١٧

[2] ينظر: شرح قطر الندى ١٣٧

[3] سورة: هود:١٠٨

[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٣/١

[5] ينظر: تمهيد القواعد ١٠٩٢/٣

المسألة الثالثة

حكم مجيء خبر ليس فعلاً ماضياً

"أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا"([1])

استشهد بالحديث الشريف على جواز وقوع خبر ليس فِعلاً ماضياً بشرط كون اسمها ضمير الشَّأن.

قال ابن مالك:" وَلا تَدْخُلُ صَارَ وما بعْدَهَا على مَا خَبَرُهُ فِعْلٌ مَاضٍ, وقَدْ تَدْخُلُ عَليهِ لَيْسَ إن كانَ ضَميرَ الشَّأْنِ, ويَجوزُ دُخُول البَواقِي عليْهَا خِلافاً لمن اشْتَرَطَ في الجَوازِ اقْتران الماضِي بِقَدْ"([2])

قال النَّاظر في شرحه:" قال المصنِّف: صَار, ولَيْسَ, ودَامَ, وَزَالَ, وأخواها, مستوية في عدم الدُّخول على مُبتدأ خبره فعل ماضٍ, لأنَّ ذلك مُنافٍ لما يُراد منها, وقد تدخل عليه "ليس", كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا", وحكى سِيبَوَيْه قول بعض العرب: لَيسَ خَلَقَ اللهُ أشْعَرَ مِنْه, ولَيْسَ قَالَهَا زيدٌ, والوجْه في هذا: أن يكون في ليس ضمير الشَّأن, والجمله بعده خبر" ([3])

شرح المسألة النحوية

اختلف النُّحاة في وُقوع الماضي بغير قد خبراً لكان وأخواها: فمنهم من منعه في جميع هذه الأفعال إلا في "ليس" فإنَّه يجوز ذلك فيها باتِّفاق.

ويُمكن تقسيم هذه الأفعال بالنِّسبة لوقوع الفعل الماضي خبراً لها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: يجوز فيه ذلك باتِّفاق: وهو ليس.

[1] الحديث: أخرجه البخاري(١٦٧/٨) كتاب المحاربين من أجل الكفر والردة, باب إذا أقر بالحد و لم يبين هل للإمام أن يستر عليه.
[2] ينظر: تمهيد القواعد ١٠٩٤/٣
[3] ينظر: المرجع السابق١٠٩٥/٣

الثاني: يمتنع فيه: وهو مازالَ وما انفَك وما فتِئ وما بَرِح وما دَام, وذلك أن هذه الأفعال تُعطي الدوام على الفعل, واتِّصاله بزمن الإخبار, والأفعال الماضية تُعطي الانقطاع فتدافعها.

الثالث: ما بَقي من هذه الأفعال: ففيه خِلاف, فمِنهم مَنْ أجازه, ومِنهم مَنْ منعه.([1])

والذي يُهمُّنا في هذه المسألة: هو وقوع الماضي خبراً لليس:

ذهب النُّحاة إلى جواز وقوع خبر ليس فعلاً ماضياً, من غير تقييد لذلك([2]), أما سيبويه فقد قيد جواز ذلك بكون اسمها ضمير الشأن فحكى عن العرب قولهم: ليس خلق الله مثله وقال بعده:"فلولا أن فيه إضمار لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم"([3]) وحكى كذلك عن العرب قولهم:لَيسَ خَلَقَ اللهُ أشْعَرَ مِنْه, ولَيْسَ قَالَهَا زيدٌ ".([4])

وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه سيبويه من تقييد جواز دخول ليس على الماضِي: بكون اسمها ضمير الشَّأن, وذلك نحو ما حكى سيبويه: : لَيسَ خَلَقَ اللهُ أشْعَرَ مِنْه, ولَيْسَ قَالَهَا زيدٌ, فاسم ليس في المثالين ضمير الشَّأْن, أي ليس هو أي الشأن, والخبر: الجملة بعده.([5])

قال ابنُ مالِكٍ: " وقد تدخل عليه ليس (أي على ما خبره فعل ماضٍ) إنْ كان ضمير الشَّأْن"([6]) واستدلَّ بقوله صلى الله عليه وسلم: "أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا", وما حكاه سيبويه من قول بعض العرب, ثُمَّ قال: " والوجْه في هذا أن يكون في لَيْسَ ضمير الشَّأن, والجُملة بعده خبر".([7])

---

[1] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٢/١.

[2] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٢/١,التذييل ١٥٠/٤,ارتشاف الضرب ١١٦٩/٣,الهمع ٧٣/٢

[3] ينظر: الكتاب ٧٠/١

[4] ينظر: الكتاب ١٤٧/١

[5] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢٥٥/١

[6] ينظر: تمهيد القواعد ١٠٩٤/٣

[7] ينظر: المرجع السابق.١٠٩٥

واعْتَرضَ أبو حيَّان على رأي ابن مالِكٍ, فقال: الجملة الـــمُصدَّرة بماضٍ: تقع خبراً لليْسَ باتَّفاق, وتقييد ابنُ مالِكٍ ذلك: بكون اسمها ضمير الشَّأْن ليس بِصحيح, وقد حكى ابنُ عصفور: اتِّفاق النَّحويين على ذلك, من غير تقييد لا لضمير أمر ولا غيره.([1])

ووافق النَّاظِرُ ابنَ مالِكٍ في رأيه فذكر:"أنَّ المصنِّف قيَّد ليْسَ إذا وقع خبرها فِعلاً ماضياً بكون اسمها ضمير الشَّأْن, وكلام ابنُ عُصفور مُطلقٌ في ذلك, والظَّاهر ما قاله المصنِّف".([2])

الخلاصـــــــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن :

أنَّ ابن مالك قد اشترط في جواز وقوع خبر ليس فعلاً ماضياً ما اشترطه سيبويه من كون اسمها ضمير الشأن,ووافقه الناظر في ذلك, بينما أطلقَ النُّحاةُ جواز ذلك, واستدلَّ على رأيه بما ورد في الحديث الشَّريف, وبهذا الاستدلال نجده قد قوى هذا الحكم النحوي.

---

[1] ينظر: ارتشاف الضرب ١١٦٩/٣, التذييل ١٤٨/٤.

[2] ينظر: تمهيد القواعد١٠٩٧/٣

المسألة الرابعة

حكم مجيء بات بمعنى صار

"فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ"([1]).

استدل بعض المتأخرين بهذا الحديث على مجيء بات بمعنى صار, ومنع ابن مالك ذلك وضعف استدلالهم بهذا الحديث لإمكان حمل بات على معناها المجمع عليه.

قال ابنُ مالِكٍ:"وَتَرِدُ الخمْسَةُ الأوَائِلُ بِمعْنَى "صَارَ", وَيَلْحَقُ بِهاَ مَا رَادَفَهَا مِنَ آض, وعاد, وآل, ورجع, وحار"([2])

قال النَّاظِرُ في شرحه:" قد تقدَّمت الإشارة إلى أنَّ مِن أفعال هذا الباب عشرة أفعال معناها معنى صار سيذكرها الـــمُصنِّف: فها هو قد شرع في سردها, وقدَّم على ذكر ذلك شيئاً آخر: وهو أنَّ مِن الأفعال التي تقدَّم ذكره لها ما يُسلب الدلالة على معناه الأصلي, ويُستعمل بمعنى صار, وهو الخمسة الأوائل, يعني المذكورة أولاً, وهي: كانَ وأضْحَى وأصْبَحَ وأمْسَى وظَلَّ ....وقال المصنِّف:" وزعم الزمخشري : أنَّ "بات" قد تُستعمل بمعنى "صار" وليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء, وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ", ولا حاجة إلى ذلك لإمكان حمل "بات" على المعنى الـــمُجْمع عليه, وهو: الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً"([3])

---

[1] الحديث في صحيح البخاري كتاب الوضوء , باب الاستجمار وتراًا(١/٧٣).

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤٤,وتمهيد القواعد٣/١٠٩٩

[3] ينظر: تمهيد القواعد ٣/١١٠٢،١١٠١،١٠٩٩.

شرح المسألة النحوية

"بات" مِن أخوات كان, ومعناها الـــمُجْمع عليه هو: الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً[1].

وذهبَ الزَّمخشري إلى أنَّ "بات" قد تُستعمل بمعنى "صار" وهو: التَّحول مِن وصفٍ إلى آخر([2]), ولم يذكر شاهداً على ذلك, فقال: "وظلَّ وبات على معنيين أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصَّين على طريقة كان, والثَّاني كينونتها بمعنى "صار""([3]).

وذكر ابنُ يَعيش في شرحه أنَّ "بَاتَ وظَلَّ" قد تُستعمل استعمال صار مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة, فيقال: ظلَّ كَئِباً, وبَاتَ حزيناً , وإن كان ذلك في النَّهار, لأنَّه لا يُراد به زمان دون زمان([4]).

وحَملَ بعض المتأخِّرين كابن عصفور([5]) والأبذي([6]) على ذلك: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ".

وأنكر ابنُ مالِكٍ مجيء "بات" بمعنى "صار" وضَعَّف استدلالهم بهذا الحديث, ووافقه النَّاظر في شرحه([7]),كما سبق توضيحه.

---

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/١.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ١٠٩٩/٣

[3] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٣٥٧/٤.

[4] ينظر: المرجع السابق ٣٥٧/٤.

[5] ينظر: المقرب لابن عصفور١٤٢/١.

[6] ينظر: شرح الجزولية للأبذي السفر الأول ص ٩٦١.(رسالة دكتوراه)

[7] ينظر: تمهيد القواعد١١٠١/٣

الخـــــــــــــــــــــــلاصـــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبين :

أنّ النَّاظر وافق ابنَ مالِكٍ في: إنكار مجيء "بات" بمعنى "صار", وإضعاف استدلال الـــمُتأخِّرين بالحديث السابق على ذلك, لإمكان حمل بات في الحديث على المعنى المجمع عليه, وبهذا نجده لم يُغيِّر في القاعدة العامة, بل ردَّ استدلالهم بهذا الحديث, وجعل معناه موافقاً للقاعدة العامة.

المسألة الخامسة

الأفعال الملحقة بصار

"لا تَرْجِعُوا بَعدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ"([1])

"فاسْتَحَالَتْ غَرْباً"([2])

استشهد بما سبق على إلحاق "رجع" و"استحال بـــ"صار" في العمل.

قال ابنُ مالِكٍ:" وَتَرِدُ الخَمْسَةُ الأَوَائِلُ بِمعْنَى "صَارَ", وَيَلْحَقُ بِهاَ مَا رَادَفَهَا مِنَ آضَ, وعَادَ, وآلَ, ورَجَعَ, وحَارَ, واسْتَحَالَ, وتَحوَّلَ, وارْتَدَّ, ونَدر الإلحَاقُ بِصَارَ في ما جَاءتْ حَاجتُكَ وقَعَدتْ كَأَنَّها حَرْبَةٌ"[3]

قال النَّاظرُ في شرحه:" قد تقدَّمت الإشارة إلى أنَّ مِن أفعال هذا الباب عشرة أفعال معناها معنى صار سيذكرها الـــمُصنِّف: فها هو قد شرع في سردها, وقدَّم على ذكر ذلك شيئاً آخر: وهو أنَّ مِن الأفعال التي تقدَّم ذكره لها ما يُسلب الدلالة على معناه الأصلي, ويُستعمل بمعنى صار, وهو الخمسة الأوائل, يعني المذكورة أولاً, وهي: كانَ وأضْحَى وأصْبحَ وأمْسَى وظَلَّ .....وأمَّا الأفعال الـــمُلحقة بِصَارَ فقد عرفت أنَّها عشرة, وهي: الثَّمانية التي أولها آضَ وآخرها ارتدَّ, وجَاءَ وقَعَد في المثالين اللذين ذكرهما...ومِثَال "رَجَعَ" قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تَرْجِعُوا بَعدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ " ,ومِثَال "اسْتَحَالَ" قول النبي صلى الله عليه وسلم:"فاسْتَحَالَتْ غَرْباً "([4])

---

[1] الحديث أخرجه البخاري كتاب الأضاحي (باب من قال الأضحى يوم النحر) (١٠٠/٧)

[2] الحديث أخرجه البخاري (٣٨/٩) باب التعبير.

[3] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٤/١,وتمهيد القواعد١٠٩٩/٣

[4] ينظر: تمهيد القواعد١١٠٤/٣، ١١٠٣، ١١٠٢، ١٠٩٩تمهيد القواعد١١٠٤/٣، ١١٠٣

شرح المسألة النحوية

مِن أخوات كَانَ "صَارَ", ومعناها: التَّحول مِن وصفٍ إلى آخر. وهُناك عشرة أفعال تُستعمل بمعنى "صار", فتعمل عمل "كان": فترفع المبتدأ اسماً لها, وتنصب الخبر خبراً لها, وهذه الأفعال هي: آضَ, وعَادَ, وآلَ, ورَجَعَ, وحَارَ, واسْتَحَالَ, وتَحوَّلَ, وارْتَدَّ, وجاء, وقعد, في قولهم ما جَاءتْ حَاجتُكَ وقَعَدَتْ كَأَنَّها حَرْبَةٌ"[1].

وقد مثَّل ابنُ مالِكٍ وتبعه النَّاظر لإلحاق "رجع" بصار بقوله صلى الله عليه وسلم لا تَرْجِعُوا بَعدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ " , ومثَّل لإلحاق اسْتَحَالَ: بحدِيث:"فاسْتَحَالَتْ غَرْباً "[2]

الخــــــــــــــلاصــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبين

أنَّ النَّاظر قد مثَّل لإلحاق"رَجَعَ" و"اسْتَحَالَ" بِصَار: بحديثين شريفين نقلاً عن ابنِ مالِكٍ, وبذلك نجد أنَّ الحديث كان لمجرد التَّمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

---

[1] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤٤-٣٤٧.

[2] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك١/٣٤٧,وشرح الكافية الشافية ١/٣٩٠, وتمهيد القواعد٣/١١٠٣،١١٤

المسألة السادسة

استعمال كان زائدة

قال أبو أُمامة البَاهِلِيّ:" يَا نَبِيَّ اللهِ أَوَ نَبِيٌّ كَانَ آدَمُ"([1])

استدلَّ بالحديث الشريف على جواز زيادة "كان" في الوسط.

قال ابنُ مَالِكٍ:"وتَختَصُّ كان بمرادَفَةِ لم يَزلْ كَثيراً, وبِجوَازِ زِيادَتها وَسَطاً باتِّفاق, وآخِراً على رَأي"([2])

قال النَّاظر في شرحه:"هاتان مسألتان :

الأولى: أن كان تُستعمل بمعنى لم يزل....

المسألة الثَّانية: أن كان قد تُستعمل في مَكان زائدة, وكذا أصبح وأمسى ومضارع كان.

أمَّا كان فإنَّها تُزاد بهذا اللفْظ, أعني: لفْظ الماضِي, ومُراد المصنِّف بقوله "وَسَطاً ": أنَّها تتوسط بين مُسند ومُسند إليه, نحو: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زيداً", وكذا "لَمْ يُرَ كَانَ مِثلُهُمْ", وكقول أبي أُمامة البَاهِلِيّ:" يَا نَبِيَّ اللهِ أَوَ نَبِيٌّ كَانَ آدَمُ"...أو بين صفة وموصوف, كقول الشاعر([3]):

فِي غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا التي وَجَبَتْ   لَهُم هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ "([4])

شرح المسألة النحوية

مِن الأوضاع التي تختص بها كان الزِّيادة, وقد اتَّفق النحويون على جواز زيادتها وسطاً دون التَّقدم والتَّأخر.([1])

---

[1] الحديث في سلسلة الأحاديث الصحيحة للالباني ٣٥٩/٦.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٠/١, وتمهيد القواعد ١١٥٣/٣.

[3] البيت من بحر البسيط للفرزدق في ديوانه ص١٩٠من قصيدة طويلة له يمدح فيها يزيد بن عبد الملك ويهجو يزيد بن المهلب والبيت بلا نسبة في التذييل ٢١٢/٤, وفي الأشموني ١١٧.

[4] ينظر: تمهيد القواعد ١١٥٦/٣،١١٥٥،١١٥٣.

والمشْهور زيادتها بِلفْظ الماضي بين جُزْأي جُملة, كقول بعض العرب: وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بنتْ الخُرْشُبِّ: الكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لمْ يُوجَد كَانَ مِثْلُهُمْ(.[2])

ومِن أمثلة زيادة كان عند سِيبويْه ما حَكى مِنْ قولهم:"إنَّ مِنْ أفضلِهم كَانَ زيداً"([3])

وقال ابن السّراج: مِن مواضع كان: "أن تكون توكيداً زائدة, نحو قولك:" زيدٌ كَانَ مُنطلقٌ" إنَّما معناه:"زيدٌ مَنطلقٌ", وجاز إلغاؤها لاعتراضها بين المبتدأ والخبر"([4])

وذكر ابنُ يعيشٍ أنَّ مِن وُجوه كان:"أنْ تكون زائدةً, دخولها كخروجها, لا عمل لها في اسم ولا خبر"([5])

وقال ابنُ الأنْبَاري: الوجه الرابع مِن وُجوه كان: "أنْ تكون زائدةً, غير عاملة نحو: "زيدٌ كَانَ قائمٌ", أي "زيدٌ قائمٌ".

قال الشَّاعر([6]):

سَرَاةُ بَنِي أبي بَكْرٍ تَسامَى   على كَانَ المسوَّمَةِ العِرَابِ"([7])

وذكر ابنُ مَالِكٍ في التَّسهِيل أنَّ كان تختص بجواز زيادتها وسطاً باتِّفاق.([8])

---

[1] ينظر: الأصول لابن السراج ٩٢/١ ,اسرار العربية لابن الأنباري ص٨٧, وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤٧/٤, ,وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٠/١.

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤١١/١.

[3] ينظر:الكتاب ١٥٣/٢.

[4] ينظر: الأصول لابن السراج ٩٢/١.

[5] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٧/٤.

[6] البيت من الوافر ولم أعثر على قائله وهو بلا نسبه في شرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/١,وفي الهمع ١٠٠/٢, وفي الأشموني ١١٨/١, وفي معجم شواهد النحو ١٤١.

[7] ينظر: أسرار العربية لابن الأنباري ٨٧.

[8] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٠/١.

وقال النَّاظر في شرحه: ومُراد المصنِّف بقوله "وَسَطاً ": أنَّها تتوسط بين مُسند ومُسند إليه, نحو: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زيداً", وكذا "لَمْ يُرَ كَانَ مِثلُهُمْ", وكقول أبي أُمامة البَاهِلِيّ[1]:" يَا نَبِيَّ اللهِ أَوَ نَبِيٌّ كَانَ آدَمُ".[2]

الخـــــــــــــــــــــــلاصـــــــــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ الناظر وافق ابن مالكٍ في الاستدلال على جواز زيادة "كان" في الوسط: بقول أبي أُمامةَ رضي الله عنه, وأرى أن هذا الاستدلال كان لمجرد التَّمثيل على قاعدة معروفة.

---

[1] قول أبي أمامة في التذييل نسبه إلى ابن مالك ٢١٢/٤.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ١١٥٦/٣،١١٥٥.

المسألة السابعة

حذف كان مع اسمها بعد إن وبقاء الخبر

"النَّاسُ مّجْزِيُّونَ بِأعْمَالِهِم إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ, وإنْ شَرًّا فَشَرٌّ"[1]

استشهد بالحديث الشريف على جواز حذف "كان" مع اسمها بعد إن وبقاء الخبر.

قال ابنُ مالِكٍ:"وتَختَصُّ كانَ أيضاً بعد إنْ أو لَوْ بجوازِ حَذْفِها مع اسمِهَا إنِ كَانَ ضَمِيرَ ما عُلِم مِنْ غائِبٍ أو حَاضِرٍ, فإنْ حَسُنَ مَعَ المحذُوفَةِ بعد "إنْ" تقْدِيرُ "فِيهِ" أو "مَعَه" أو نَحْوِ ذلك: جَازَ رَفْعُ ما وَلِيَهَا وإلاَّ تَعَيَّنَ نَصْبُهُ"[2]

قال النَّاظرُ في شرحه:" اعلم أنَّ "كَانَ" تَختْصُّ دون أخواتها بأمور: وقد تقدَّم ذكر أمرين منها .....وشرع الآن في ذكر أمر ثالث: وهو الحذف, فإنَّه مما اختصت به كان إذا كان في الكلام دليل على الحذف.

ثُم لها في الحذف أحوال أربع:

أنْ تُحذف مع اسمها ويبقى الخبر, وأنْ تُحذف مع الخبر ويبقى الاسم, وأنْ تُحذف وحدها ويبقى المعمولان, وأنْ تُحذف مع المعمولين...ثم أشار المصنِّف إلى الحالة الثانية: وهي حذفها مع الخبر مع بقاء الاسم بقوله: "فإنْ حَسُنَ مع المحذوفة بعد إن تقدير فيه أو معه إلى آخره" , يعني: إذا صَلُح بعد إنْ تقدير شيء من ذلك: جاز الرفع على أنَّ المذكور اسم كان, وذلك المــُقدَّر هو الخبر, وذلك نحو: "النَّاسُ مّجْزِيُّونَ بِأعْمَالِهِم إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ, وإنْ شَرًّا فَشَرٌّ" و"المرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ وإنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرُ "

---

[1] لم أستطع العثور عليه وتخريجه من كتب الأحاديث. وقد صرح ابن مالك بأنه حديث نبوي حيث قال في شواهد التوضيح "وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه فمن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم:"المرء مجزي بعمله إن خيرا فخير وان شر فشر", ينظر شواهد التوضيح ص١٢٨.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١.وتمهيد القواعد ١١٦٤/٣

فانتصاب (خيراً وشراً وسيفاً وخنجراً) على تقدير إنْ كَان العملُ خيراً أو شراً وإنْ كان المقتولُ به سيفاً أو خنجراً, وارتفاعها على أنَّها اسم كان, أي: إنْ كَانَ في أعمالهم خيرٌ أو شرُ, وإنْ كَانَ معه سيفُ أو خنجرٌ, ولا شك أن النَّصْب أولى من الرفع كما سيأتي"([1])

شرح المسألة النحوية

تختصُّ كان من بين أخواتها بجواز أنَّها قد تعمل محذوفة.([2])

ويقع ذلك على أربعة أوجه:

أحدها: وهو الأكثر: أنْ تُحذف مع اسمها ويبقى الخبر, وكثر ذلك بعد إن ولو الشرطيتين.

الثاني: أنْ تُحذف مع خبرها ويبقى الاسم, وهو ضعيف.

الثالث: أنْ تُحذف وحدها, وكثر ذلك بعد أَنِ المصدرية, في مثل "أَمَّا أنتَ مُنطلِقاً انطلقْتُ.

الرابع: أنْ تُحذف مع معموليها, وذلك بعد "إن" في قولهم "افعلْ هذا إمَّا لا" أي: "إنْ كُنت لا تفعل غيره"([3]).

والذي يهمُّنا في هذه المسألة: هو الوجه الأول والثَّاني, وفيما يلي بيان ذلك:

تختصُّ كان بعد "إنْ" و"لو" الشرطيتين بجواز حذفها مع اسمها إنْ كان ضمير ما عُلِم من غائبٍ أو حاضرٍ.([4])

ويجوز رفع ما بعد "إنْ" وإضمار الخبر: إذا حَسُن تقدير: "فيه" أو "معه", فإن لم يحسُن تعيَّن النصب.

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ١١٦٧/٣

[2] ينظر: الهمع ١٠٢/٢

[3] ينظر: أوضح المسالك ٢٦٠/١, ٢٦٤, ٢٦٨

[4] ينظر: ارتشاف الضرب ١١٨٨/٤،١١٨٧

ومِثال الحذف بعد "إنْ" مع كون الاسم ضمير غائب معلوم, قوله([1]):

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إنْ حَقًّا وإنْ كَذِباً		فما اعتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيلَا

ومِثاله مع كون الاسم ضمير حاضر, قوله([2]):

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطونُ ضَبَّةَ كُلُّها		إنْ ظَالــِماً فِيهم وإنْ مَظلُوما

ومثال الحذف بعد لو والاسم ضمير غائب قوله:([3])

لا يَأمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ولَو مَلِكاً		جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والجَبَلُ

ومثاله والاسم ضمير حاضر قوله([4]):

عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ		نَداكَ ولو غَرْثَانَ ظَمْآنَ عَارِياً

ويَتعيَّن النَّصْب في هذه الـــمُثُل على أنَّها خبر كان, لأنَّه لم يَحسُن تقدير "فيه" أو "معه" مع كان المحذوفة.([5])

قال سيبويه([6]): "ومِثل ذلك مررت برجلٍ إنْ طَويلاً وإنْ قصِيراً, وامْرُر بأيِّهم أفضل إنْ زيداً وإنْ وإنْ عمراً....لا يكون في هذا إلا النَّصب".

ولو أُظهر الفعل في نحو هذه الـــمـــُثل لجاز, قال سيبويْه([7]): "وإنْ شئت أظهرت الفعل".

---

[1] البيت من البسيط للنعمان بن المنذر في الأغاني ٢٥٠/١٥ وفي الدرر٢٢٩/١, وفي التذييل ٢٢٢/٤, وبلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد ٢٧١/١, والهمع ١٠٢/٢.

[2] البيت من الكامل من قصيدة للنابغة البياني في ديوانه ص١٦٧ وهو زياد بن معاوية ويكنى أبا أمامة,ينظر: الشعر والشعراء ص٤٦,والبيت منسوب له في الدرر ٢٣٠/١, وبلا نسبة في التذييل ٢٢٣/٤, وتمهيد القواعد ١١٦٥/٣.والهمع ١٠٣/٢.

[3] البيت من بحر البسيط لقائل مجهول وهو بلا نسبة في التذييل ٢٢٣/٤,وتمهيد القواعد ١١٦٦/٣,والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٧١/١, والهمع ١٠٣/٢.والدرر ٢٣١/١.

[4] البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو بلا نسبة في التذييل ٢٢٤/٤, وتمهيد القواعد ١١٦٦/٣, والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٧١/١, والهمع ١٠٣/٢.

[5] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٣/١

[6] ينظر: الكتاب ٢٦١/١.

[7] ينظر: الكتاب ٢٥٨/١

وممّا مثّل به ابن مالك على حذف كان مع اسمها وبقاء الخبر حديث الرسول صلَّى الله عليه وسلم: "النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأعْمَالِهِم إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ, وإنْ شَرًّا فَشَرٌّ".

وذكر أنه إذا حَسُنَ تقدير: "فيه" أو "معه" مع كان المحذوفة بعد "إنْ": جاز رفع ما وَلِيَها على أنَّه اسم كان وإضمار الخبر, قال ابنُ مالِكٍ: "فلو صَلُح تقدير شيءٍ من ذلك لجاز الرفع, نحو: "النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأعْمَالِهِم إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ, وإنْ شَرًّا فَشَرٌّ" ومثله: "المرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إنْ سَيْفَاً فَسَيْفٌ وإنْ خِنْجَرَاً فَخِنْجَرٌ ".

قال النَّاظر: فانتصاب (خيراً وشراً وسيفاً وخنجراً) على تقدير: إنْ كان العملُ خيراً أو شراً, وإن كان المقتولُ به سيفاً أو خنجراً, وارتفاعها على أنَّها اسم كان, أي: إنْ في أعمالهم خيرٌ أو شرٌ, وإن كان معه سيفٌ أو خنجرٌ .([1])

وقد ذكر سيبويْه هذين المثالين, ثم قال:" وإنْ شئت أظهرت الفعل فَقُلت: إنْ كان خنجراً فخنجرٌ, وإنْ كان شراً فشرٌ"([2])

ثُمَّ ذكر أنَّ رفعهما عربي حسن, نحو:"إنْ خيرٌ فخيرٌ وإنْ خنجرٌ فخنجرٌ"([3]).

الخــــــلاصــــــة

بعد دراسة المسألة تبين:

---

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٣،٣٦٤/١, وتمهيد القواعد ١١٦٧/٣.

[2] ينظر الكتاب ٢٥٨/١.

[3] ينظر:الكتاب ٢٥٩/١

أنَّ ابن مالِكٍ قد مثّل لجواز حذف كان مع اسمها وبقاء الخبر بحديث شريف قد مثَّل به سيبويه قبله.وأرى أن استدلاله لم يُضِفْ حُكماً جديداً بل كان لمجرد التَّمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

وقوع خبر كاد مقرونا بأن

قول عمر رضي الله عنه:"مَا كِدْتُ أنْ أُصلِّي العَصْرَ حتَّى كَادَتْ الشمسُ تغربُ"([1])

احتجَّ بالحديث الشريف على جواز وقوع خبر كَادَ مقروناً بأنْ في سعة الكلام من غير ضرورة لكنَّه قليل.

قال ابنُ مالِكٍ: " مِنها للشُّروع في الفعل: طَفِقَ وطَبِقَ وجَعَلَ وأَخَذَ وعَلِقَ وأنشَأ وهَبَّ وقَامَ, ولـــِمُقاربته: هَلْهَلَ وكَادَ وكَرَبَ وأوشَكَ وأَوْلَى, ولِرجائه: عَسَى وحَرَى واخْلولَقَ, وقدْ تَرِدُ "عسى" إشفاقاً, ويَلازمهُنَّ لفْظ الـــمُضِيِّ إلا كَادَ وأَوْشَكَ وجَعَلَ, وعَمَلُها في الأصْلِ عَمَلُ كَانَ, لكن التُزمَ كَوْنُ خَبرِها مُضَارعاً مُجرَّداً مع هَلْهَلَ وما قَبلَهَا, ومَقْروناً بأنْ مع أَوْلَى وما بَعدهَا, وبالوجهَيْنِ مع البَواقِي, والتَّجْريد مع كَادَ وكَرَبَ أعْرف, وعَسَى وأَوْشك بِالعَكْسِ"([2])

قال النَّاظر في شرحه:"الشَّائع في خبر كَادَ وروده مُضارعاً غير مقرون بِأنْ, كقوله تعالى([3]): ﴿ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدًا ﴾, وروده مقروناً بِأنْ قليل, ومِنه ماجاء في حديث عُمر رضي الله عنه :" مَا كِدْتُ أنْ أُصلِّي العَصْرَ حتَّى كَادَتْ الشمسُ تغربُ ",ومثله قول الشَّاعر([4]):

أَبيْتُمْ قُبُولَ السِّلَمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ "([5])

---

[1] الحديث في صحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ٤٣٨/١

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/١, وتمهيد القواعد ١٢٥٧/٣.

[3] سورة الجن ١٩

[4] البيت مجهول القائل من الطويل وهو في التذييل ٣٣٧/٤, وشواهد التوضيح ص١٦٠, والأشموني ١٢٩/١.

[5] ينظر:تمهيد القواعد٣ /١٢٦١

شرح المسألة النحوية

مِن أفعال المقاربة: "كَادَ", والكثير في خبرها أنْ يتجرَّد مِن أَنْ, ويَقلُّ اقترانه بها, وللنَّحويين في اقتران خبرها بأنْ مذهبان:

الأول: مذهب سِيبَويْه وجمهور النُّحاة.

ذهب سِيبَويْه وجمهور النُّحاة إلى أنَّ اقتران خبر "كاد" بأنْ مخصوص بالشِّعر ولا يأتي في نثر الكلام, قال سِيبَويْه:"وكِدْتُ أنْ أفْعَلَ لا يجوز إلا في شِعْر, لأنَّه مثل كان في قولك :كان فاعِلاً ويكون فاعِلاً"([1])

وقال: "وأمَّا "كاد" فإنَّهم لا يذكرون فيها أنْ, وكذلك كَرَبَ يفْعَلُ, ومعناهما واحد, يقولون: كَرَبَ يَفْعَلُ وكَادَ يفْعَلُ, وقد جاء في الشِّعر كَادَ أنْ يفْعَلُ, شبَّهُوهُ بِعَسَى, قال رُؤبة([2]):

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا"([3])

وفي المقتضب:"ومِن هذه الحروف كَادَ, وهي للمقاربة, وهي فِعْل, تقول: كادَ العروسُ يكونُ أميراً, وكادَ النَّعامُ يَطيرُ.....فلا تذكر خبرها إلا فعلاً, لأنَّها لمــقاربة الفعل في ذاته, فهي بمنزلة قولك: جَعَلَ يقولُ وأَخَذَ يَقُولُ ......إلا أنْ يضْطَرَّ شاعِر, فإنْ اضطرَّ جاز له فيها ما جاز في لَعلَّ, قال الشَّاعِر:

قدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا......"([4])

وقال ابن السَّراج:"فأما كَادَ فلا يذكرون فيها أنْ ......وقد جاء في الشِّعر: كَادَ أنْ يَفْعَلَ"([1])

---

[1] ينظر: الكتاب ٩/٣

[2] البيت من الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٧٢وهو منسوب له في شرح المفصل لاين يعيش ٣٨٠/٤, وشرح الجمل لابن خروف ٨٤٢/٢, , والخزانة ٣٤٨/٩.وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/٣

[3] ينظر: الكتاب ١٢٢/٣،١٢١

[4] ينظر: المقتضب ٧٥/٣،٧٤

وفي التَّعليقة :"فحُكم "عسى" أنْ يُستعمل بعدها "أنْ", وحُكم "كاد" ألا يُستعمل بعدها أنْ ......ثُمَّ يضطر الشَّاعر فيُشبِّه عَسَى بِكَادَ وكَادَ بِعَسَى"([2])

وذكرَ ابنُ الأنْبَارِي في الإنصاف أنَّ خبر "كاد" لا يقترن بأنْ إلا في ضرورة الشِّعر, ومثَّل بالبيت الذي ذكره سِيبَوَيْه ثُمَّ قال :"فأمَّا في اختيار الكلام فلا تُستعمل أنْ مع "كَادَ", ولذلك لم يأتِ لا في قرآن ولا في كلام فصيح, قال تعالى([3]):﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ "([4]).

وقال ابنُ خَرُوف :"أفعال المقاربة على ثلاثة أقسام: مِنها للتراخي, وهي: عَسَى ويُوشِك, ومِنها للأخذ في الشيء وابتداء الفعل, وهي: جَعَلَ وأنْشَأَ وأَخَذَ وطَفِقَ, ومنها لمقاربة الفعل, وهي: كَادَ وكَرَبَ واخْلَوْلَقَ ونحوها, فما كان منها لغير التراخي اُسْتُعمِل بغيرأنْ-إلا اخْلَوْلَقَ فإنَّها كعَسَى ويُوشِك_ويُستعمل شاذاً في الشِّعر بأنْ حملاً على عَسَى"([5])

وذكرَ ابنُ عصفور أنَّ من الضَّرائر : "دخول أنْ في خبر كَادَ نحو: قول رؤبة:

قدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا ....."([6])

ومما علَّل به النُّحاة هذا الرأي ما ذكره ابنُ الأنباري في أسرار العربية, حيث قال:" فإنْ قيل لم كان الاختيار مع كاد حذف أنْ وهي كعَسَى في المقاربة ؟

قيل: هُما وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة إلا أنَّ كَادَ أبلغ في تقريب الشيء من الحال, وعسى أذهب في الاستقبال, ألا ترى أنك لو قلت: "كادَ زيدٌ يذهبُ بعد عام" لم يجُز, لأنَّ كَادَ توجب أن يكون الفعل شديد القُرْب من الحال, ولو قلت: "عَسَى اللهُ أنْ يدخلني الجنة برحمته" لكان جائزاً,

---

[1] ينظر:الأصول لابن السراج ٢٠٧/٢

[2] ينظر: التعليقة على الكتاب لأبي علي ٢٦٩/٢

[3] سورة البقرة ٧١.

[4] ينظر:الإنصاف لأبي البركات ابن الأنباري ص٤٥٣

[5] ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٨٣٧/٨٣٦/٢

[6] ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص٦٠،٦١

وإن لم يكن شديد القرب من الحال, فلما كانت كَادَ أبلغ في تقريب الشيء من الحال: حُذف معها أنْ التي هي علم الاستقبال"([1])

المذهب الثاني: مذهب ابن مالك ومن تبعه كالرضي([2])والناظر:

ذهب ابنُ مالِكٍ_ووافقه النَّاظر_ إلى أنَّ اقتران خبر كَادَ بأنْ غير مُختص بالشِّعر, وأنَّه قد يقع في النثر بلا ضرورة, ولكن الأشهر والأكثر عدم اقترانه بها.

واستدلَّ ابنُ مالِكٍ على ذلك بأحاديث صحيحة ورد فيها خبر كاد مقرونا بأنْ منها :

قول عُمر رضي الله عنه:"مَا كِدْتُ أنْ أُصلِّي العَصْرَ حتَّى كَادَتْ الشمسُ تغْرُبُ"([3]) وقول أَنَس رضي الله عنه: "فَمَا كِدْنَا أنْ نَصِلَ إلى مَنَازِلِنَا([4])".

قال ابنُ مالِكٍ: "تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كَادَ مقروناً بأنْ, وهو مما خفي على أكثر النَّحويين أعني: وقوعه في كلام لا ضرورة فيه, والصحيح جواز وقوعه, إلا أنَّ وُقوعه غير مقرون بأنْ أكثر وأشهر من وُقوعه مقروناً بأنْ, ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأنْ, نحو: قوله تعالى([5]):

﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾"([6])

وقد علَّل ابنُ مالِكٍ هذا الرأي, فقال:"ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بأنْ من استعماله قياساً لو لم يرد به سماع, لأنَّ السبب المانع من اقتران الخبر بأنْ في باب المقاربة: هو دلالة الفعل على الشُّروع كطَفِقَ وجَعَلَ فإن "أنْ" تقتضي الاستقبال, وفعل الشُّروع يقتضي الحال فتنافيا, وما لا يدل

---

[1] ينظر: أسرار العربية لابن الأنباري ٨٤

[2] ينظر: شرح الرضي ١٠٧٨/٣

[3] الحديث في صحيح مسلم كتاب المساجد وموضع الصلاة باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ٤٣٨/١

[4] الجديث في صحيح البخاري كتاب الاستسقاء باب الإستسقاء على المنبر ٣٢٠/١

[5] سورة البقرة ٧١

[6] ينظر: شواهد التوضيح: ص١٥٩.

على الشُّروع كعَسَى وأوْشَكَ وكَرَبَ وكَادَ فمُقتضاه مُستقبل فاقتران خبره بأنْ مؤكِّد لمقتضاه فإنَّها تقتضي الاستقبال وذلك مطلوب فمانعه مغلوب. فإذا انضمَّ إلى هذا التعليل استعمال فصيح, ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكَّد الدليل و لم يوجد لمخالفته سبيل"([1])

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبين :

أنَّ ابن مالِكٍ خالف جمهور النُّحاة, واحتجَّ بما ورد في الحديث على جواز وقوع خبر كَادَ مقروناً بأنْ في سعة الكلام من غير ضرورة لكنَّه قليل,ووافقه الناظر في ذلك, وبهذا نجده قد أثبت حكماً نحوياً غفل عنه الكثير من النُّحاة, وفي هذا توسيع للقواعد.

[1] ينظر:شواهد التوضيح ص١٦٠.

المسألة التاسعة

مجيء خبر "جعل" فعلا ماضياً شذوذاً

قوُل ابن عبَّاس:"فَجَعَلَ الرَّجُلُ إذا لَمْ يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أرْسَلَ رَسُولاً"([1])

استشهد بالحديث على ورود خبر "جَعَلَ" جملة فعليَّة فعلها ماضٍ شُذوذاً, والأصل أن يكون فعلاً مضارعاً.

قال ابنُ مالِكٍ:"ورُبَّمَا جَاء خَبراهُمَا مُفرَدين مَنْصُوبين, وخَبَرُ "جَعَلَ" جُملة اسْمِيَّة أو فِعْلِيَّة مُصدَّرة بإذا (أو كُلَّما)([2])"([3])

قال النَّاظر في شرحه:"قد يجيء خبر"جَعَلَ" جُملة اسميَّة,كقول الشَّاعر([4]):

وقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي زِيَادٍ   مِنَ الأكْوَارِ مَرْتَعُها قَرِيبُ

وقد يجيء جُملة فعلية مُصدَّرة بإذا,كقول ابن عبَّاس رضي الله تَعالى عنهما:" فَجَعَلَ الرَّجُلُ إذا لَمْ يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أرْسَلَ رَسُولاً "([5]).

شرح المسألة النحوية

مِنْ أفعال المقاربة "جَعَلَ" والـــمُطَّرِد في خبرها أنْ يكون فعلاً مُضارعاً كغيرها مِنْ أفعال المقاربة, فيُقال: جَعَلْتُ أفعل كذا, ولا يُقال: كُلَّما شئت فعلتُ, ولا نحو ذلك.([6])

[1] الحديث في صحيح البخاري, باب التفيسر, تفسير سورة الشعراء باب قوله تعالى "وأنذر عشيرتك الأقربين" ١١١/٦.

[2] أو كلما غير موجودة في شرح التسهيل.

[3] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٢/١,وتمهيد القواعد ١٢٦٦/٣

[4] البيت من الوافر لقائل مجهول, وهو في شواهد التوضيح ١٣٧, والتذييل ٣٤٥/٤,والأشموني ١٢٨/١, وأوضح المسالك ٣٠٤/١.

[5] ينظر: تمهيد القواعد١٢٦٧/٣

[6] ينظر: شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٣٥. وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٥١/١.

وإنَّما التزموا ذلك في خبرها: لأنَّ معنى أفعال المقاربة: التَّقريب, وذلك لا يكون إلا في الأفعال, فالتزموا في أخبارها ذكر الأفعال تنبيهاً على معانيها([1]).

فالشائعُ في كلام العرب أنْ يكون خبر "جَعَلَ" فعلاً مُضارعاً, وما ورد بخلاف ذلك فهو شَاذٌّ, قال ابنُ مالِكٍ:"فما جاء هكذا أي: فِعلاً مضارعاً فهو موافق للاستعمال الـــمُطَّرِد, وما جاء بخلافه: فهو مُنَبِّه على أصْل متروك, وذلك أنَّ أفعال الإنشاء, وسائر أفعال باب المقاربة: مثل "كَانَ" في الدُّخول على مبتدأ وخبر, فالأصل أنْ يكون خبرها مثل خبر كان في وقوعه: مفرداً وجملة اسميَّة وجملة فعليَّة وظرف, فترك الأصْل, والتُزِم كون الخبر فعلاً مضارعاً, ثُمَّ نُبِّه شذوذاً على الأصْل المتروك بوقوعه مفرداً ...وجملة اسميَّة.. وجُملة من فعلٍ ماضٍ مُقدَّم عليه كلَّما....وجُملة فِعليَّة مصدرة بإذا في: " فَجَعَلَ الرَّجُلُ إذا لَمْ يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أرْسَلَ رَسُولاً "([2])

ففي قول ابن عبَّاس وقع الفعل الماضي "أَرْسَلَ" خبراً لجعل وهو محل الشُّذُوذ([3]).

وقد وافق النَّاظر ابن مالك في هذه المسألة, وذكر ما استدلَّ به عليها([4]).

الخلاصــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبين:

أنَّ النَّاظر قد استدلَّ تبعاً لابن مالك بقول ابن عبَّاس على ورود خبر "جَعَلَ" جملة فعليَّة فعلها ماضٍ شُذوذاً, والأصل أن يكون فعلاً مضارعاً, وأرى أنَّ استدلاله بهذا الحديث كان لمجرد التمثيل لما وقع مخالفاً للقاعدة العامة للتنبيه على أصل متروك.

---

[1] ينظر: المقاصد الشافية ٢٦٧/٢.

[2] ينظر: شواهد التوضيح لابن مالك ١٣٧

[3] ينظر: أوضح المسالك ٣١٠/١, وشرح الأشموني ١٢٨/١.

[4] ينظر:تمهيد القواعد١٢٦٧/٣.

المسألة العاشرة

حذف خبر أفعال المقاربة

قال صلى الله عليه وسلم:"مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ ومَنْ عَجَّل أَخْطَأَ أَوْ كَادَ([1])".

استُشهد بالحديث الشريف على جواز حذف خبر أفعال المقاربة إذا دلَّ عليه دليل.

قال ابنُ مالِكٍ في باب أفعال المقاربة:"ولا يَتَقَدَّم هُنَا الخَبَرُ, وقَدْ يَتَوَسَّطُ, وقَدْ يُحْذَفُ إنْ عُلِمَ"([2])

قال النَّاظرُ في شرحه:"يجوز في هذا الباب حَذْفُ الخبر إنْ عُلِمَ, ومِنْه ما جاء في الحديث النَّبوي الشَّريف: " مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ ومَنْ عَجَّل أَخْطَأَ أَوْ كَادَ", ومِنْه قولُ الـــمُرقَّش([3]):

وإذَا مَا سَمِعْتِ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ ... بِمُحِبٍّ قَدْ مَاتَ أَوْ قِيلَ كَادَا

فاعْلَمِي غَيْرَ عِلْمِ شَكٍّ بِأَنِّي ... ذَاكَ وابْكِي لِـــمُـــقْصَدٍ لَنْ يُقَادَا "([4])

شرح المسألة النحوية

أفعال المقاربة ثلاثة أنواع: "مِنها للشُّروع في الفعل: طَفِقَ وطَبِقَ وجَعَلَ وأَخَذَ وعَلِقَ وأنشَأ وهَبَّ وقَامَ, ولِـــمُقاربته: هَلْهَلَ وكَادَ وكَرَبَ وأوشَكَ وأَوْلَى, ولِرجائه: عَسَى وحَرَى واخْلولَقَ"([5]).

[1] الحديث في مجمع الزوائد للهيثمي كتاب الأدب باب ماجاء في الرفق ١٢/٨.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٢/١, وتمهيد القواعد ١٢٦٦/٣

[3] البيتان من الخفيف للمرقش في شرح الكافية الشافية ٤٦٢/١وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٥/١, والتذييل ٣٥٣/٤,وتمهيد القواعد ١٢٦٩/٣, والمرقش هو "عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة" ينظر: الشعر والشعراء ص٦٩

[4] ينظر: تمهيد القواعد ١٢٦٩/٣

[5] شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/١

وهذه الأفعال التي تُسمى أفعال المقاربة: مساوية لكان وأخواتها في النُّقصان, واقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب, وإذا دلَّ دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه, كما يجوز في غير هذا الباب حذف ما ظهر دليله([1]).

وقد مثَّل ابن مالك ــوتبعه النَّاظرــ لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ ومَنْ عَجَّل أَخْطَأَ أَوْ كَادَ", وبقولُ الـــمُرقَّش:

وإِذَا مَا سَمِعْتِ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ   بِمُحِبٍّ قَدْ مَاتَ أَوْ قِيلَ كَادَا

فاعْلَمِي غَيْرَ عِلْمِ شَكٍّ بِأَنِّي   ذَاكَ وابْكِي لِـــمُـــقْصَدٍ لَنْ يُقَادَا ([2])

الخـــــــــــــلاصـــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبين:

أنَّ النَّاظر وافق ابن مالِكٍ في الاستدلال بالحديث الشريف على جواز حذف خبر أفعال المقاربة إذا دلَّ عليه دليل, وأرى أن ورود الحديث كان لمجرد التمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

---

[1] ينظر شرح الكافية الشافية ٤٦٢/١،٤٥٠.

[2] ينظر شرح الكافية الشافية ٤٦٢.وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٥/١,وتمهيد القواعد ١٢٦٩/٣.

المسألة الحادية عشرة

نصب الاسم والخبر بإنَّ وأخواها

"إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمْ لسَبْعِينَ خَرِيفاً"([1])

استدل بعض النحاة بهذا الحديث على جواز نصب جزأي الابتداء بإنَّ وأخواها, ووجَّه ابن مالك الحديث الشريف على: أنَّ القَعْر فيه مصدر قَعَرْتُ الشيء: إذا بلغت قَعْرَه, وهو اسم إنَّ, "ولسَبْعِينَ خَرِيفاً" ظرف مُخبر به, لأنَّ الاسم مصدر وظُرُوف الزَّمان يُخبر بها عن المصادر كثيراً.

قال ابنُ مالِكٍ في باب إنَّ وأخواها:"ولَهُنَّ شَبَهٌ بِكَانَ النَّاقِصَةَ في لُزومِ الـــمُبْتَدَأ والخَبَر والاسْتِغنَاء بِهِمَا, فعَملتْ عَمَلَها مَعْكوساً..... ويَجُوزُ نَصْبُهُمَا "بِلَيْتَ" عِنْدَ الفَرَّاء, وبالخَمْسَةِ عِنْدَ بعْضِ أَصْحَابِه, وما اسْتُشْهِدَ بِه محْمُول على الحَالِ أوْ عَلَى إضْمَارِ فِعْلٍ وهو رأْيُ الكِسَائِيِّ"([2])

قال النَّاظرُ في شرحه:" لـــمَّا كان معنى كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقّق حصوله إلا في الأخبار: تَنزَّلت منهن منزلة العُمَد من الأفعال, فأُعْطِيتْ إعراب الفاعل, وهو: الرَّفع, ونزلت الأسماء منزلة الفضلات, فأُعْطِيتْ إعراب المفعول, وهو: النَّصْب.

وأجازَ الفرَّاء نصب الاسم والخبر معا "بليت"..... وأجازَ بعض الكوفيين ذلك في كل واحد من الخمسة, ومن حجج صاحب هذا المذهب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمْ لسَبْعِينَ خَرِيفاً ", ومن حججه قول الشَّاعر([3]):

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

---

[1] الحديث :أخرجه مسلم في صحيحه, كتاب الإيمان (ح ٣٢٩) باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها, (١٨٧/١).وهذا من كلام أبي هريرة رضي الله عنه.

[2] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ٥/٢, وتمهيد القواعد ١٢٩١/٣.

[3] البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في التذييل ٢٧/٥, والدرر ٢٨٣/١, وليس في ديوانه, وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٨١/١.وعمر بن أبي ربيعة هو :"عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي من بني مخزوم ويكنى أبا الخطاب" ينظر: الشعر والشعراء ص٢١٩.

....ولا حُجَّة في ذلك لإمكان رده إلى ما أُجْمِعَ على جوازه ....فيُحمل الحديث على: أنَّ القَعْر فيه مصدر قَعَرْتُ الشيء: إذا بلغت قَعْرَه, وهو اسم إنَّ, "ولسَبْعِينَ خَرِيفاً" ظرف مُخبر به, لأنَّ الاسم مصدر وظُرُوف الزَّمان يُخبر بها عن المصادر كثيراً, ويُقَدَّر "إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا "كأنَّه قال: إنَّ حُرَّاسنا يشبهون أُسْدَا أو كَانوا"([1])

شرح المسألة النحوية

ذهب الفرَّاء إلى جواز نصب جُزْأَي الابتداء "بليت"([2]), ومِن شواهده قول الشَّاعر([3]):

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعَ إِلَى الفَتَى والشَّيْبَ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الأَوَّلُ

ومِن الكوفيين من ينصب الجزأين "بليت" وغيرها مِن أخواتها([4]), وحَكَى الشَّلُوبين أنَّ هذا مذهب جماعة مِن الـــمُتأخرين, وسمَّى منهم: ابن الطَّرَاوة([5]), وقال ابن عصفُور:" زعم بعض النَّحويين أنَّه يجوز فيها أنْ تنصب الاسم والخبر معاً وممن ذهب إلى ذلك ابن سلَّام في طبقات الشُّعراء وزعم أنَّها لُغة رؤبة وقومه([6])"

ومِن حجج أصحاب هذا المذهب([7]):

ما ورد في قوله صلى الله عليه وسلم: "إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمْ لسَبْعِينَ خَرِيفاً".

وقول الشَّاعر([1]):

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ٣/١٢٩٥-١٢٩٧

[2] ينظر: معاني القرآن للفراء ٤١٠/١, حيث قال "ويجوز النصب في ليت بالعماد, والرفع لمن قال: ليتك قائماً, أنشدني الكسائي: ليت الشباب..."

[3] البيت من الكامل و لم أعثر على قائله وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٤١٠/١, وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٥١٦/١, والتذييل ٢٨/٥.

[4] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥١٦.

[5] ينظر: الشرح الكبير للشلوبين ٨٠٤/٢.

[6] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور٤٢٦/١, والتذييل ٢٦/٥.

[7] ينظر:شرح الكافية الشافية ٥١٦,وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٢

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وقول الراجز العماني([2]):

كَأَنَّ أُذْنَيهِ إِذَا تَشَوَّفَا   قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا

وأوَّل الجمهور ذلك وشبهه على الحال, أو إضمار فعل وحذف الخبر([3]).

قال ابنُ مالِكٍ بعد أنْ ذكر حجج أصحاب هذا المذهب:"ولا حُجَّة في شيء من ذلك: لإمكان رده إلى ما أُجمع على جوازه, أمَّا البيت الأول: فيُحْمَل على تقدير: "كَانَ", والأصْل "لَيْتَ الشَّبابَ كَانَ الرَّجِيعَ" فحُذِفَتْ "كَانَ" وأُبْرِز الضمير, وبَقِي النَّصب بعده دليلاً...., ويُحْمَل الحديث على: أنَّ القَعْر فيه مصدر قَعَرْتُ الشيء: إذا بلغت قَعْرَه, وهو اسم إنَّ, "ولسَبْعِينَ خَرِيفاً" ظرف مُخبر به, لأنَّ الاسم مصدر وظُرُوف الزَّمان يُخبر بها عن المصادر كثيراً, ويُقَدَّر "إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا "كأنَّه قال: إنَّ حُرَّاسنا يشبهون أُسْدَا أو كَانوا...... وأمَّا قول الآخر: فمحمول على أنَّ "قَادِمَةً وقَلَماً": منصوبان بفعل مُضمر, والتقدير: "كأنَّ أُذْنَيه إذَا تَشَوَّفَا يَخلُفَان قَادِمَةً"([4]).

وقد وافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة, وقال:" والمعروف المقصود أنَّه لا يجوز نصب الخبر بعد شيء من هذه الأحرف, وقد عرفت تخريج ما اسْتشهد به الـــمُخالِف"([5])

---

[1] سبق تخريجه.

[2] البيت من الرجز وهو منسوب للعماني وقيل لأبي نخيلة في الدرر١/٢٨٣, وهو منسوب للعماني في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٥٧١,وفي الشرح الكبير للشلوبين ٢/٨٠٤, ومنسوب لأبي نخيلة في التذييل ٥/٢٨.

[3] ينظر: الهمع ٢/١٥٧.

[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٩،١٠.

[5] ينظر: تمهيد القواعد ٣/١٣٠٤.

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبين:

أنَّ الناظر وافق ابن مالك في توجيه الحديث الذي اُستُدِلَّ به على جواز نصب جُزأَي الابتداء بإنَّ وأخواتها, وما ورد مُخالفاً للقاعدة كذلك من الشواهد الشِّعرية, وتخريجها على الأوجه الجائزة عند النُّحاة, وبهذا نجده قد وجَّه الحديث لكي يتطابق مع القاعدة العامة عند جمهور النُّحاة.

المسألة الثانية عشرة

في ورود "لَعَلَّ" للاستفهام

قول النَّبي صلى الله عليه وسلم لبعض الأنْصَار رضي الله عنهم وقد خرج إليه مُستعجلاً: "لَعَلَّنَا أعْجَلْنَاكَ"([1]).

استُشهد بالحديث على ورود"لَعَلَّ"بمعنى الاستفهام.

قال ابنُ مالِكٍ في باب إنَّ وأخواهّا:" وهي "إنَّ" للتَّوكيد, و"لَكِنَّ" للاسْتِدْرَاك, و"كَأنَّ" للتَّشْبِيه وللتَّحْقِيقِ أيْضاً على رأْي, و"لَيْتَ" للتَّمَنِّي و"لَعَلَّ" للتَّرَجِّي والإشْفَاق والتَّعْلِيل والاسْتِفْهَام"([2])

قال النَّاظرُ في شرحه: قال المصنِّف:"وكون "ليت" للتَّمني, و"لَعَلَّ" للتَّرجِّي ظاهر ...وتكون "لَعَلَّ" للإشْفَاق..وتكون "لَعَلَّ" أيضاً للتَّعليل ...وتكون "لَعَلَّ" أيضاً للاستفهام, كقوله تعالى([3]):﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ ﴾ وكقول النَّبي صلى الله عليه وسلم لبعض الأنْصَار رضي الله عنهم وقد خرج إليه مُستعجلاً: "لَعَلَّنَا أعْجَلْنَاكَ""([4])

شرح المسألة النحوية

"لَعَلَّ" من أخوات "إنَّ", وهو حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر, ولها معانٍ:

---

[1] الحديث أخرجه البخاري, كتاب الوضوء, باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ٧٩/١.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥/٢, وتمهيد القواعد ١٢٩١/٣.

[3] سورة عبس آية ٣.

[4] ينظر: تمهيد القواعد ١٢٩٤/٣،١٢٩٣.

أحدها: التَّوقُّع : وهو ترجِّي المحبوب والإشْفَاق من المكروه, نحو: قوله تعالى([1]: ﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴿١﴾ ﴾ وقوله تعالى:([2] ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ ﴾ .

الثاني: التَّعْلِيل: أثْبَتَه جماعة منهم: الأخْفَش والكِسَائِي, وحَمَلُوا عليه قوله تعالى([3]: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ قال الأخْفَشُ في المعاني:""لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ " نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لَعَلَّنا نَتَغَدَّى, والمعنى لِنَتَغَدَّى, وتقول للرجل: اعْمَل عملك لَعَلَّك تأخذ أجرك, أي لِتَأْخُذه"([4]).

الثَّالث:الاستفهام, أثْبته الكوفيون, وخُرِّجَ عليه قوله تعالى([5]: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ ﴾ "([6]).

ووافقَ ابنُ مالِكٍ الأخْفَشَ والكِسَائِي في أنَّ من معاني "لعل": التَّعليل,كما وافق الكوفيين في معنى الاسْتِفْهَام , فقال: "وتكون "لَعَلَّ" أيضا للتَّعليل....وتكون "لَعَلَّ" أيضاً للاستفهام, كقوله تعالى:([7]: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ ﴾ وكقول النَّبي صلى الله عليه وسلم لبعض الأنْصَار ــرضي الله عنهم ــوقد خرج إليه مُستعجلاً: "لَعَلَّنا أَعْجَلْنَاكَ"([8]).

وذكرَ النَّاظرُ في شرحه اعتراض أبي حيَّان على ابنِ مالِكٍ في هذه المسألة فقال:"ذكر المصنِّف من معاني لَعَلَّ "التَّعليل والاسْتِفْهَام"كما تقدم, قال (أبو حيَّان):"لم يذكر أصحابنا لِلَعَلَّ هذين المعنيين,

---

[1] سورة الطلاق. آية ١.
[2] سورة هود ١٢.
[3] سورة طه آية ٤٤.
[4] ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٤٥/١, والتذييل ٢٢/٥-٢٣.
[5] سورة عبس آية ٣.
[6] ينظر: مغني اللبيب ٢٨٨/١،٢٨٧, وشرح الأشموني على الألفية ١٣٦/١, والهمع ١٥٣/٢،١٥٢.
[7] سورة عبس آية ٣.
[8] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨/٢،٧.

والمصنِّف تبع في كونها للتَّعليل الكِسَائِي والأخْفَش....وأمَّا الاستفهام فهو شيء قاله الكوفيون, وهي عند أصْحابنا في قوله تعالى([1]: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ ﴾ للتَّرجِّي, وفي قول النَّبي صلى الله عليه وسلم: "لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ " للإشْفَاق". انتهى, ولا يَخْفَى بُعد التَّرجِّي فيما ذكر, وكون ما ذهب إليه المصنِّف هو ما ذهب إليه الكِسَائِي والأخْفَش وقول الكوفيين أيضاً لا يلزم منه عدم الصِّحة".([2])

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ النَّاظِر وافق ابن مالك في مُوافقة الكوفيين في ورود "لعل" بمعنى الاستفهام واستدلَّ على ذلك بما ورد في القرآن والحديث, وأرى أن استدلاله بهذا الحديث قد قوى مذهب الكوفيين في هذه المسألة.

[1] سورة طه آية ٤٤.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ١٣٠٢/٣, والتذييل ٢٣،٢٤/٥.

المسألة الثالثة عشرة

حذف اسم" إنَّ "وهو ضمير الشأن

قال صلى الله عليه وسلم:"إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذاباً يَومَ القِيَامةِ المـُــــــصَوِّرُونَ"([1])

استُشهد بالحديث على جواز حذف اسم إنَّ وهو ضمير الشَّأن في غير ضرورة.

قال ابنُ مالِكٍ في حديثه عنْ "إنَّ وأخواتها":"ولا يُخَص حَذْف الاسم المفهُوم معْناه بالشِّعر, وقلَّمَا يَكُون إلا ضَمِير الشَّأن, وعليه يُحْمَل: "إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذاباً يَومَ القِيَامةِ المـُــــــصَوِّرُونَ"([2])

قال النَّاظِرُ في شرحه:"قال المصنِّف:"ويجوز حذف الاسم إذا فُهِم معناه, ولا يخص ذلك بالشِّعر, بل وقوعه فيه أكثر, وحذفه وهو ضمير الشَّأن أكثر من حذفه وهو غيره, ومن وقوع ذلك في غير الشِّعر قول بعضهم : "إنَّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ", حكاه سِيبَويْه عن الخَلِيل, وعليه يُحْمَل قوله صلى الله عليه وسلم: ""إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذاباً يَومَ القِيَامةِ المـُــــــصَوِّرُونَ""([3])

شرح المسألة النحوية

مِنْ نواسخ الابتداء "إنَّ وأخواتها", وهذه الأحرف تدخل على المبتدأ والخبر: فتنصب المبتدأ ويُسمَّى اسمها, وترفع خبره ويُسمَّى خبرها,([4])ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها([5]), نحو قول الشَّاعِر([6]):

فَلَو كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي   ولكِنّ زَنجِيٌّ عَظِيمُ الــمَشافِرِ

---

[1] الحديث في صحيح مسلم كتاب اللباس والزينة باب تحريم تصوير صورة الحيوان , حديث ٩٨, ١٦٧٠/٣.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠،١١/٢, وتمهيد القواعد ١٣٠٤/٣.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ١٣٠٧/٣.

[4] ينظر: أوضح المسالك ٣٢٦/١

[5] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٤/١, وارتشاف الضرب ١٢٤٧.

[6] البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ص٤٨١ وهو منسوب له في الكتاب ٩٦/٢, والدرر ٢٨٩/١.وبلا نسبة في الهمع ١٦٣/٢.وشرح الرضي ١٢٩٦/٢.

يريد: ولكنَّك زَنجِيٌّ, فحذف الاسم.

ومِنْ ذلك أيضاً: قول الشَّاعر([1]):

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّى سَاعةً   فَبِتْنَا على ما خَيَّلتْ نَاعِمِي بَالِ

يريد: فَليتَكَ دَفَعْتَ الهمَّ .([2])

فإذا كان الاسم ضمير الشَّأْن: فقد حكى سيبويه جواز حذفه عَن الخليل نحو:"إنَّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ", يريد: "إنَّه بِكَ زيدٌ مأخوذٌ"([3]),وذَكر سِيبَويْه :([4])"إنَّ إيَّاكَ رَأَيْتُ"و"إنَّ أفْضلَهم لَقِيتُ ", قال: قال: أفْضَلَهُمْ مُنتصِب بلقيتُ, وهو قول الخليل, وهو في هذا ضعيف, لأنَّه يُريد: إنَّه إياك رأيت فترك الهاء, وهذا تصريحٌ بِالجواز دون ضرورة"

وذكرَ ابنُ عصفور أنَّه لا يجوز حذف ضمير الشَّأْن إلا في ضرورة,[5]ومثَّل لذلك بقول الشَّاعر([6]): الشَّاعر([6]):

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنِيسَةَ يوماً   يَلْقَ فِيها جَآذِراً وظِباءَ

وعلَّلَ لذلك بقوله:"وإنَّما لم يُحذف اسم هذه الحروف إذا كان ضمير أمرٍ أو شأْنٍ إلا في ضرورة: لأنَّ الجملة الواقعة خبراً لضمير الأمر والشأن هي مُفسِّرة له, فقَبُح حذفه وإبقاء الجُملة كما يَقْبُح حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه إذا كانت الصَّفة جُملة"([7])

---

[1] البيت من الطويل بلا نسبة في الدرر١/٢٩٠,وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٤,وشرح التسهيل لابن مالك ١٣/٢, والتذييل ٤٠/٥.

[2] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٤/١.

[3] ينظر: الكتاب ٩٥/٢.

[4] ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٤٧, وتمهيد القواعد ١٣٠٩/٣.

[5] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٤/١

[6] البيت من الخفيف وهو للأخطل في الخزانة ٤٥٧/١ و في الدرر١/٢٩٠, وليس في ديوانه وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٤/١,والتذييل ٤٤/٥.والأخطل هو:"غياث بن غوثمن بني تغلب ..ويكنى أبا مالك" الشعر والشعراء ص١٨٨

[7] ينظر:شرح الجمل لابن عصفور٤٤٤/١.

وذهب ابنُ مالِكٍ إلى جواز حذف الاسم إذا فُهِم معناه, وعدم اخْتِصاص ذلك بالشَّعر, ثم قال "وحذفه وهو ضمير الشَّأْن أكثر من حذفه وهو غيره, ومن وقوع ذلك في غير الشَّعر قول بعضهم: "إنَّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ" حكاه سيبويه عن الخليل, مُريداً به: إنَّه بِكَ زيدٌ مأخوذٌ, وعليه يُحمل قوله صلى الله عليه وسلم: "إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذاباً يَومَ القِيَامةِ المـُـصَوِّرُونَ" هكذا رواه الثِّقات بالرَّفْع"([1])

ووافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة , واعترض على رأي ابن عصفور فقال بعد أنْ ذَكر ما علَّل به ابن عصفور رأيه:"ولا يَخفى ضعف هذا التَّعليل الذي ذكره, ويُضَعِّفُ دعوى ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم: "إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذاباً يَومَ القِيَامةِ المـُـصَوِّرُونَ""([2])

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ النَّاظر وافقَ ابنَ مالِكٍ في جواز حذف اسم إنَّ وهو ضمير الشَّأْن في غير ضرورة, واحتجَّ بالحديث على ذلك, وأرى أنَّ هذا الاستدلال فيه فيه توسيع لقواعد اللغة وتعضيد لهذا الرأي, ورد على من زعم اختصاص ذلك بالشَّعْر.

---

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٢.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ١٣١٨/٣.

المسألة الرابعة عشرة

دخول لام الابتداء على خبر "كَانَ" الواقعة خبراً لإن

قولُ أم حبيبة رضي الله عنها:"إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذا لَغَنِيَّة"([1])

استُشهد بالحديث الشريف على جواز دخول اللام على خبر "كان" الواقعة خبراً لإنَّ, وهو قليل.

قال ابنُ مالِكٍ في حديثه عن لام الابتداء:"ورُبَّمَا دَخَلَتْ عَلَى خَبَر "كَانَ" الواقِعَة خَبَرَ إنَّ"([2]).

قال النَّاظر في شرحه:"قال المصنِّف:"وأشرت بقولي: "ورُبَّمَا دَخَلَتْ عَلَى خَبَر "كَانَ" الواقِعَة خَبَرَ إنَّ", إلى ما في بعض نُسخ البُخَارِي مِنْ قول أم حَبِيبَة رضي الله عنها: "إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذا لَغَنِيَّة"([3]).

شرح المسألة النحوية

لام الابتداءِ هي التي تصحب المبتدأ توكيداً له مثل: لزيدٌ منطلقٌ([4]).

ويجوز أن تدخل هذه اللام على خبر إنَّ المكسورة المؤخَّر عن الاسم إذا كان: اسماً نحو: إنَّ زيداً لقائمٌ, أو فعلاً مضارعاً. نحو: إنَّ زيداً ليقومُ, أو جملةً اسميةً نحو: إنَّ زيداً لوجههُ حسنٌ, أوفعلاً غير متصرف نحو إنَّ زيداً لنعم الرجل, أو ظرفاً أو مجروراً. ويجوز أن تدخل على معمول الخبر مقدماً عليه بعد الاسم مثل: إنَّ زيداً لطعامك آكل ([5]).

وجاز دخول هذه اللام على خبر إنَّ مع أن الأصل فيها أنْ تدخل على أول الكلام لأنها للتأكيد, وإنَّ للتأكيد, فكرهوا الجمع بين حرفين هما بمعنى واحد, فزحلقوا اللام إلى الخبر.([6])

[1] الحديث أخرجه البخاري كتاب الجنائز, باب إحداد المرأة على غير زوجها١/٣٩٤.
[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥, وتمهيد القواعد ٣/١٣٤٦.
[3] ينظر: تمهيد القوعد٣/١٣٥٠.
[4] ينظر المرجع السابق ٣/١٣٤٦.
[5] ينظر: شفاء العليل للسلسيلي ١/٣٦٢.
[6] ينظر: شرح الأشموني ١/١٤٠

وإذا كان خبر إنَّ ماضياً متصرفاً غير مصحوب بقد فلا يجوز أنْ تدخل عليه اللام, فلا يقال: إنَّ زيداً لقام[1].

قال سيبويه:"ولا تلحق فَعَلَ اللامُ"[2]

والحجة في منع ذلك: أن حكم اللام أن تكون في أول الكلام فلما أُخِّرت وجب ألا تقع إلا على اسم, كما أن أول الكلام للأسماء, فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به, و لم تدخل على الماضي لعدم الشَّبه, فإن قرن الماضي بقد قربته من الحال فأشبه المضارع, فجاز أن تدخل عليه, وإن كان الماضي غير متصرف جاز أن تلحقه, لأنه يفيد الإنشاء, والإنشاء يستلزم الحضور فيحصل بذلك شبه المضارع.[3]

وذكر ابن مالك أنه يجوز أن تدخل على خبر كان الواقعة خبر إن فقال:" ورُبَّمَا دَخَلَتْ عَلَى خَبَرِ "كَانَ" الواقِعَة خَبَرَ "إنَّ""[4].

وبنى هذا الحُكْم على ما جاء في الأَثَرِ من قول أم حبيبة رضي الله عنها, حيث قال:" وأشرت بقولي: "ورُبَّمَا دَخَلَتْ عَلَى خَبَرِ "كَانَ" الواقِعَة خَبَرَ إنَّ", إلى ما في بعض نُسخ البُخَارِي من قول أم حَبِيبَة رضي الله عنها: "إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذا لَغَنِيَّة".[5]

وعلَّلَ ابنُ مالِكٍ دخول لام الابتداء على خبر "كَانَ" الواقعة خبر "إنَّ", فقال:"كان موضع اللام من: "كُنْتُ عَنْ هَذا لَغَنِيَّة" صدر الجملة لكن منع من ذلك :كونه فعلاً ماضياً متصرفاً, ومنع من

---

[1] ينظر: التذييل ١١٢/٥.
[2] ينظر: الكتاب ١٤/١
[3] ينظر: التذييل ١١١/٥
[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥/٢, وتمهيد القواعد ١٣٤٦/٣.
[5] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٨/٢.

مُصاحبتها أول المعمولين:كونه ضميراً متصلاً فتعيَّن مُصاحبتها ثاني المعمولين, مع أن "كان" صالحة لتقدير السقوط لِصحَّة المعنى بدونها, فكأنَّ "غنية" بهذا الاعتبار خبر "إنَّ" فصحبته اللام لذلك"([1])

واعترض أبو حيَّان على قول ابن مالِكٍ في هذه المسألة فقال:"وهذا من استدلال المصنِّف بما نقل في الآثار, وقد أطلنا الكلام معه في الاستدلال بذلك في كتابنا التكميل فيوقف عليه هُناك"([2])

ووافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ, ونقل عنه ما قاله في هذه المسألة.([3])

الخــــــــــــــلاصــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ النَّاظر وافق ابن مالِكٍ في الاحتجاج بما ورد في الحديث: على جواز دخول اللام على خبر "كان" الواقعة خبراً لإنَّ, وهذا الاستدلال لا يؤثر في القاعدة العامة فربما تفيد التقليل, ولكن فيه إشارة على جواز وقوعه بقلة لوروده في حديث من يحتج بكلامه.

---

[1] ينظر: شواهد التوضيح ٢٠٩.

[2] ينظر: التذييل ١١٠/٥،١٠٩.

[3] ينظر: التمهيد ١٣٥٠/٣.

المسألة الخامسة عشرة

إسقاط اللام الفارقة بعد "إنَّ" المخففة المهملة إذا أمن اللبس

قول النبي صلى الله عليه وسلم:"وأيْمُ اللهَ لَقَدْ كَانَ خَلِيقاً لِلإِمَارَةِ وإنْ كَانَ مِنْ أحَبّ النَّاس إليَّ"[1]

استُشهد به على تقييد لزوم اللام الفارقة بعد "إنَّ" المخففة إذا أُهملت بكون الموضع صالحاً للنفي والإثبات, فلو لم يصلح للنفي جاز حذفها كما ورد في الحديث الشريف.

قال ابنُ مالِكٍ:" وتَلزمُ اللامُ فَارِقَةً إنْ خِيفَ لَبْسٌ (بإنْ) النَّافِية, و لمْ يَكُنْ بَعْدَها نَفْيٌ"([2])

قال النَّاظر في شرحه:"قال المصنِّف:"ومذهب البصريين أنَّ "إنَّ" قد تُخفَّف فيُقال فيها: "إنْ", ويبطُل اختصاصها بالاسم, ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم ...وإهمالها أكثر ...ومذهبهم أنَّ اللام التي بعد "إنْ" هذه هي التي كانت مع الشَّديدة إلا أنَّها مع التخفيف والإهمال تلزم: فارقة بين الـــمُخففة والنَّافية, ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس, وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنَّفي, كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "وأَيْمُ اللهَ لَقَدْ كَانَ خَلِيقاً لِلإِمَارَةِ وإنْ كَانَ مِنْ أحَبّ النَّاس إليَّ" ([3]).

شرح المسألة النحوية

إذا خُفِّفت "إنَّ": زال اختصاصها بالجملة الاسمية فتليها الاسمية والفعلية.([4])

ويجوز إعمالها إذا وليها اسم, والأكثر إهمالها لزوال اختصاصها, نحو قوله تعالى:([1]) ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ وتلزم لام الابتداء بعد "إنْ" المهملة فارقة بين المخففة والنَّافية([2]).

---

[1] الحديث أخرجه البخاري ٨٣ كتاب الأيمان والنذور, ٢ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم وايم الله ١٢٨/٨.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢/٢, وتمهيد القواعد ١٣٥٩/٣.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ١٣٦١/٣.

[4] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٦/١.

"وذلك لأنَّه إذا خُفِّفَتْ "إنَّ" جاء لفظها كلفظ "إنْ" النَّافية, فيخاف التباس الإثبات بالنفي عند ترك العمل, فألزموا تالي ما بعد المخففة: اللام المؤكِّدة مُميزة لها"([3])

وقد أطلق النُّحاة القول بلزوم "اللام" عند ترك العمل أمَّا ابن مالِكٍ فقيَّد اللزوم: بِكَوْن الموضع صالحاً للنَّفي والإثبات, فإن لم يصلح للنَّفي فيجوز إسقاطها لعدم الحاجة إليها, قال ابنُ مالِكٍ:" ولا يحتاج إلى ذلك [أي :إلى اللام الفارقة] إلا في موضع صالح للنَّفي والإثبات, نحو: "إنْ عَلمْتُكَ لفاضلاً", فاللام هنا لازمة إذ لو حُذفت مع كون العمل متروكاً وصلاحية الموضع للنَّفي: لم يتيقن الإثبات, فلو لم يصلح الموضع للنَّفي جاز ثُبُوت اللام وحذفها..وقد أغفلَ النَّحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها: بكون الموضع غير صالح للنَّفي, وجعلوها عند ترك العمل لازمةً على الإطلاق, ليجري الباب على سنن واحد, وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السَّمَاع"([4])

واحتَجَّ ابنُ مالِكٍ على ذلك:

بأحاديث عِدَّة حُذفت مِنها اللام الفارقة لكون الموضع غير صالح للنَّفي منها:

قول الرسول صلى الله عليه وسلم[5]:" وإنْ كَانَ مِنْ أحَبّ النَّاس إليَّ"

قول معاوية رضي الله عنها:[6]"وإنْ كَانَ مِنْ أَصْدقِ هَؤلاءِ" ""

وبقراءة أبي رجاء([7]) "وإنْ كُلُّ ذَلِكَ لـــِمَا مَتاَعُ الحَياة الدُّنْيَا"

---

[1] سورة يس ٣٢.

[2] ينظر: أوضح المسالك ٣٦٦/١.

[3] ينظر: شواهد التوضيح ١٠٦.

[4] ينظر:شواهد التوضيح١٠٦،١٠٤

[5] سبق تخريجه.

[6] الحديث في صحيح البخاري ٩٦كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة, ٢٥ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء, ١١٠/٩.

[7] سورة الزخرف ٣٥, ينظر: القراءة في البحر المحيط ١٦/٨.

وبقول الطِّرماح[1]:

أَنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْم مِنْ آلِ مَالِكٍ   وإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المعَادِنِ[2]

ووافَقَ النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة كما سبق توضيحه.[3]

الخـــــــــــــــــــــــــــــــلاصة

بعد دراسة المسألة تبين:

أنَّ النُّحاة قد أطلقوا القول بلزوم اللام الفارقة بعد "إنَّ" المخففة إذا أُهملت, بينما قيَّد ابن مالك اللزوم: بكون الموضع صالح للنفي والإثبات, فلو لم يصلح للنفي جاز حذفها, واحتج على ذلك بما ورد في الحديث الشريف, ووافقه الناظر في ذلك, وبهذا يكون قد أضاف شرطاً إلى القاعدة قد غفل عن التنبيه عليه النُّحاة.

---

[1] البيت من الطويل للطرماح في ديوانه ص٢٨٠وهو منسوب له في شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٢, والتذييل ١٣٤/٥, وتمهيد القواعد ١٣٦١/٣, وأوضح المسالك ٣٦٧/١.والطرماح هو :"الطرماح بن حكيم من بني طيء ويكنى أبا نفر" الشعر والشعراء ص٢٣٣.

[2] ينظر: المرجع السابق ١٠٥،١٠٤

[3] ينظر: تمهيد القواعد ١٣٦١/٣.

المسألة السادسة عشرة

تصدير خبر "لعل" بأنْ

"لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ فَيَنْتَفِعُ بِكَ أَقْوامٌ ويُضَرُّ بِكَ آخَرونَ[1]".

استُشهد بالحديث على جواز وقوع خبر "لعل" مقروناً بأنْ.

قال ابنُ مالِكٍ:"وقدْ يُقَالُ في "لَعَلَّ": عَلَّ ولَعَنَّ وعَنَّ....وقدْ يَقَعُ خبرها (أنْ يَفْعَل) بعد اسْم عيْنٍ حملاً على "عَسَى""[2]

قال النَّاظر في شرحه: "إذا كان الاسم في هذا الباب وغيره اسم معنى: جاز كون الخبر فعلاً مقروناً بأن كقولك: "إنَّ الصَّلاحَ أَنْ تعصِي الهَوى", فلو كان الاسم: اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع في الابتداء, وقد يُستباح في "لَعَلَّ" حملاً على "عسى", ومِنْهُ قول النبي صلى الله عليه وسلم : "لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ فَيَنْتَفِعُ بِكَ أَقْوامٌ ويُضَرُّ بِكَ آخَرونَ".[3]

شرح المسألة النحوية

إذا كان اسم إنَّ وأخواهّا اسم عين امتنع الإخبار عنها بالفعل المصدر بأنْ, لأنَّ (أنْ والفعل) حدث, ولا يجوز الإخبار بالمعنى عن الذات, لكن اختصت "لَعَلَّ" بجواز ذلك حملاً على "عسى"[4] لأنَّهما بمعنى واحد, فجاز أن يُقال: "لَعَلَّكَ أنْ تَفْعَل" كأنَّه إذا نطق بِلَعَلَّ نطق بِعَسَى.[5]

ومما اُستُشْهِد به على ذلك قول الشَّاعر[1]:

---

[1] الحديث أخرجه البخاري كتاب الجناز باب رثاء النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة ٣٩٩/٢.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩/٢, وتمهيد القواعد ١٣٧٢/٣.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ١٣٨٣/٣.

[4] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٧٢/٤.

[5] ينظر: البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٧٦٧/٢.

لَعَلَّكَ يَوماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ   عَلَيْكَ مِنَ اللائِي يَدعْنَكَ أَجْدَعا

قال الزَّمَخْشَرِي في البيت السابق:"البيت لمتمَّم بن نويرة اليربوعي يرثي أخاه مالكاً, وفيه بُعْد من حيث أنَّ "لَعَلَّ" داخلة على المبتدأ والخبر, والخبرُ إذا كان مفرداً :كان هو المبتدأ في المعنى, والاسم ههنا جُثَّة, لأنَّه ضمير المخاطب, وأَنْ والفعل: حدث فلا تصح أنْ تكون خبراً عنه, وإنَّمَا ساغ ههنا لأنَّهما بمعنى "عسى" إذ كان معناهما: الطمع والإشفاق, فلذلك جاز دخول "أَنْ" في خبرها"([2])

قال ابنُ مالِكٍ:" إذا كان الاسم في هذا الباب وغيره اسم معنى: جاز كون الخبر فعلاً مقروناً بأن كقولك: "إنَّ الصَّلاحَ أَنْ تعصِي الهَوى", فلو كان الاسم: اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع في الابتداء, وقد يُستباح في "لَعَلَّ" حملاً على "عسى", ومِنْهُ قول النبي صلى الله عليه وسلم : "لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ فَيَنْتَفِعُ بِكَ أَقْوامٌ ويُضَرُّ بِكَ آخَرونَ"([3].)

ووافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة وذكر ما استدلَّ به عليها.[4]

الخـــــلاصــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبين:

أنَّ النَّاظر وافق ابنَ مالِكٍ في جواز وقوع خبر "لعل" مقروناً بأنْ, واستدلَّ على ذلك بما ورد في الحديث الشريف, وأرى أن استدلاله بهذا الحديث لمجرد التَّمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

---

[1] البيت من الطويل لمتمم بن نويرة في ديوانه ص١١٩وهو منسوب له في شرح المفصل لابن يعيش ٥٧١/٤, وبلا نسبة في المقتضب ٧٤/٣, والأشباه والنظائر ١٩١/٢.زمتمم هم:"متمم بن نويرة بن عمرو بن شداد بن عبيد بن ثعلبة ...ويكنى أبا نهشل" ينظر: الأغاني ٢٠٣/١٥

[2] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٧٢/٤.

٢شرح التسهيل لابن مالك ٤٧/٢.:

[4] ينظر: تمهيد القواعد ١٣٨٣/٣.

المسألة السابعة عشرة

حذف خبر "لا" العاملة عمل "إنَّ"

"لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ([1])"   "ولا عَدْوَى ولا طِيَرة([2])"

استشهد بالحديث على جواز حذف خبر "لا" العاملة عمل "إنَّ" إذا دلَّ عليه دليل.

قال ابنُ مالِكٍ في حديثه عن خبر "لا" العاملة عمل "إنَّ":" وإذا عُلِمَ كَثُر حذفه عند الحِجَازِيِّين, و لم يُلفَظ به عِنْدَ التَّمِيمِيِّين"([3])

قال النَّاظر في شرحه :"قال المصنِّف:"ثُمَّ أشرت إلى حذف الخبر, وهو على ثلاثة أقسام: مُمتنع وجائز وواجب.

فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه مِنْ لفظٍ ولا معنى....

وأما الجائز والواجب: فحذف ما دلَّ عليه دليل, كقولك: "لا رَجُلَ" لمن قال: هل في الدَّارِ رَجُل؟. ..فمثل هذا: يجوز فيه الحذف والإثبات عِنْدَ الحِجَازِيينَ, ولا يُلفظ به التَّمِيمِيُّون ولا الطَّائِيُّون أصْلاً, بل الحذف عندهم واجب بشرط ظُهور المعنى..وأكثر ما يحذفه الحِجَازِيُّونَ مع إلَّا, نحو: لا إله إلا الله, ومِنْ حذفه دون إلَّا قوله تعالى([4]):﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَۖ ﴾ ...ومِنْه قول النبي صلى الله عليه وسلم:" "لا ضَرَرَ ولا ضِرَار" و"لا عَدْوَى ولا طِيَرة""([5])

---

[1] أخرجه الحاكم في المستدرك ٦٦/٢.

[2] اخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطب باب الجذام ٧:١٧.

[3] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٢, وتمهيد القواعد ١٤٠٣/٣.

[4] سورة الشعراء آية ٥٠.

[5] ينظر: تمهيد القواعد ١٤٠٧،١٤٠٨/٣.

شرح المسألة النحوية

إذا دلَّ دليل على خبر "لا" العاملة عمل "إنَّ": فالغالب حذفه عند الحِجَازِيِّين, ويُلْتَزَمُ حذفه عند التَّمِيمِيِّين والطَّائِيِّين فلا يُنطق به أصلاً إنْ عُلِم, ومِثاله: أنْ يُقَال: هلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِم ؟ فتقول: لَا رَجُلَ, فتحذف الخبر وهو: "قائم" وجوباً عِند التَّمِيمِيِّين والطَّائِيِّين, وجوازاً عِند الحجازيين, فإنْ لم يَدُل عليه دليل امتنع حذفه([1]).

قال ابن مالك:" ثُمَّ أشرت إلى حذف الخبر, وهو على ثلاثة أقسام: مُمتنع وجائز وواجب.

فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه مِنْ لفظٍ ولا معنى,كقولُكَ مُقتَصِراً مُبتَدِئاً: "لا رَجُلَ" فمثل هذا لا يُعَد كلاماً عند أحدٍ من العرب, لأنَّ المخاطب لا يستفيد منه شيئاً.

وأما الجائز والواجب: فحذف ما دلَّ عليه دليل, كقولك: "لا رَجُلَ" لمن قال: هل في الدَّارِ رَجُل؟. ..فمثل هذا: يجوز فيه الحذف والإثبات عِنْدَ الحِجَازِيينَ, ولا يُلفظ به التَّمِيمِيُّون ولا الطَّائِيُّون أصْلاً, بل الحذف عندهم واجب بشرط ظُهور المعنى..وأكثر ما يحذفه الحِجَازِيُّونَ مع إلَّا, نحو: لَا إِلَهَ إِلَّا الله, ومِنْ حذفه دون إلَّا قوله تعالى: "قَالُوا لَا ضَيْرَ"..ومِنْه قول النبي صلى الله عليه وسلم:" "لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ" "ولا عَدْوَى ولا طِيَرة" "([2]).

ووافقَ النَّاظِرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة, وذكرَ ما قاله فيها([3]).

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٥, والهمع ٢/٢٠٣،٢٠٢.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٧،٥٦

[3] ينظر: تمهيد القواعد ٣/١٤٠٨،١٤٠٧..

الخـــــلاصـــــــــــــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّالناظر وافق ابن مالك في الاستدلال لجواز حذف خبر "لا" العاملة عمل "إنَّ" إذا دلَّ عليه دليل بما ورد في القرآن والحديث الشَّريف , وأرى أنَّ استدلاله بالحديث كان لمجرد التَّمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

المسألة الثامنة عشرة

نزع التنوين من اسم "لا" العامل فيما بعده

"لا صَمْتَ يَوْمٌ إلى الَّليْلِ"([1]).

"لا مَانِعَ لَمَا أَعْطَيْتَ"([2]).

استُشهد بالحديث على جواز ترك التَّنوين بِقِلَّةٍ في اسم "لا" العامل فيما بعده, مُخالفاً بذلك جمهور النُّحاة الذي يمنع تركه مُطلقاً.

قال ابنُ مالِكٍ في حديثه عن اسم "لا" العاملة عمل "إنَّ":"وقدْ يُحْمَل على الـــمُضَافِ مُشابِهُه بالعَمَل فيُنْزَع تَنْوينَه"([3]).

قال النَّاظر في شرحه:"قال المصنِّف: " وقد يُعامل غير الـــمُضاف معاملته في الإعراب ونزع التنوين والنون, فدلَّ ذكر الإعراب على أنَّ فتحة "لا غلامَ لَكَ" قد تكون إعراباً, وأنَّه يُقال: لا أباً لك ولا أخاً لك ..ودلَّ ذكر نزع التنوين والنون على أنَّ تنوين (لا غلامَ لَكَ) أُزيل لما أزيل له نون "لا غُلَامَي لَكَ", وذلك كله مفهوم من كلام سِيبَوَيْه: فلو جعل اللام ومجرورها خبراً تعين البِناء وتوابعه, ولو تعلَّقت اللام بالاسم تعين الإعراب وتوابعه غالباً, نحو: (لا وَاهباً لك دِرهما), واحترزت بغالباً من قول الشَّاعر([4]):

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ للهِ أَيَّةً　　　لِنَفْسِي قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلِ

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه,كتاب الوصايا, باب متى ينقطع اليتم ولفظه:"ولا صمات يوم إلى الليل "٤٩٦/٤ حديث ٢٨٧٣.

[2] الحديث أخرجه مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته حديث١٣٧, ٤١٤/١..

[3] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٢, وتمهيد القواعد ١٤٠٣/٣

[4] البيت من الطويل وهو لابن الدمينة في ديوانه ص٨٦, وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٦٣/٢, والتذييل ٢٧٢/٥, وتمهيد القواعد ١٤١٦/٣, والهمع ٢٠٤/٢وابن الدمينة اسمه:(عبد الله بن عبيد الله أحد بني عامر بن تيم الله بن ميشر بن أكلب بن الربيعة, والدمينة أمة.) ينظر: الأغاني ٧١/١٧.

....وإلى "كُفْرَانَ لله" أشرت بقولي: "وقَد يُحمل على المضاف مُشابهه بالعمل" ويُمكن أنْ يكون من هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا صَمْتَ يَوْمٌ إلى الَّليْلِ", على رفع "يَوْمٌ" بالمصدر على تقديره بأنْ وفِعْل ما لم يُسَم فاعله" انتهى.....وأقول إنَّ في النفس ركوناً إلى هذه المسألة: أي أنْ يُعامل الـــمُطوَّل في نزع التنوين مُعاملة المضاف في ذلك لِشبهه به, وعليه الآية الشَّريفة:([1] ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ ﴾ وقول النَّبي صلى الله عليه وسلم: "لا مَانَعَ لــِمـــَا أَعْطَيْتَ", ومِنْه قول الحماسي([2]):

لَا جَزَعَ اليَوْمَ عَلَى قُرْبِ الأَجَلِ

وهذا كثير, وتقدير العامل في ذلك على خلاف الأصل"([3]).

شرح المسألة النَّحوية

للنَّحويين في جواز نزع التنوين من الاسم الواقع بعد "لا" إذا كان عاملاً فيما بعده ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب الجمهور.

ذهب جمهور النُّحاة إلى أنَّ الاسم الواقع بعد "لا" إذا كان عاملاً فيما بعده لَزِمَ تنوينه وإعرابه مُطلقاً([4]).

المذهب الثَّاني: مذهب ابن كيسان.

ذهب ابن كيسان إلى جواز التَّنوين وتركه, وأنَّ التَّرك أحسن, إجراءً له مجرى المفرد في البِناء, لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث أنَّه لو أُسقط لصحَّ الكلام([1]).

[1] سورة هود ٤٣

[2] شطر بيت من بحر الرجز المشطور لم أهتد إلى قائله.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ١٤٢٧/٣،١٤٢٦،١٤١٦،١٤١٥.

[4] ينظر: التذييل ٢٧٢/٥,والهمع٢٠٤/٢.

المذهب الثَّالث: مذهب ابن مالِك.

ذهب ابنُ مالِكٍ إلى جواز ترك تنوينه بقله تشبيهاً له بالمضاف لا بِناء([2]) قال ابنُ مالِكٍ:" وقد يُحمل على المضاف مُشابِهه بالعمل فيُترع تنوينه",([3]) "ويَعني (بمُشابِهه بالعمل) الـــمُطَوَّل, نحو: لا خَيراً مِنْ زيدٍ عِندَكَ ولا ضَارباً بكراً في الدارِ"([4]) .

ومما استدلَّ به ابنُ مالِكٍ على ذلك قول الشَّاعر:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ للهِ أَيَّةً   لِنَفْسِي قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلِ

قال ابنُ مالِكٍ "أنشده أبو علي في التَّذكرة, وقال: "أَيَّةً" منصوب بِكُفْرَانَ, أي: لا أَكْفُر لله رحمةً لِنفسي, ولا يجوز نصب "أَيَّةً" بأَوَّيْت مُضمراً, لئلَّا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولي أرى بجملتين

إحداهما: لا واسمها وخبرها, والثانية: أَويَّت ومعناه رققت.وإلى "كُفْرَانَ لله أَيَّة" أشرت بقولي: "وقَد يُحمل على المضاف مُشابِهه بالعمل".. ويُمكن أنْ يكون من هذا قول النَّبي صلى الله عليه وسلم: "لا صُمْتَ يَوْمٌ إلى الَّليْلِ", على رفع "يَوْمٌ" بالمصدر على تقديره بأنْ وفِعْل ما لم يُسَم فاعله([5])".

واعترض أبو حيَّان على ابنِ مالِكٍ فقال:"والـــمُصَنَّف لم يأخذ بمَذهب الجمهور ولا بمَذهب ابن كيسان ...والمصنَّف يدل ظاهر كلامه على أنَّ الاسم مُعرب, فإنَّ نزع التنوين منه: إنَّما هو لِــمُـــشابهته

---

[1] ينظر: الهمع ٢٠٤/٢, التذييل ٢٧٣/٥.

[2] ينظر: الهمع ٢٠٤/٢.

[3] ينظر: التسهيل ٥٣/٢.

[4] ينظر: التذييل ٢٧٢/٥.

[5] شرح التسهيل لابن مالك ٦٣/٢.

بالعمل للمُضَاف, وأمَّا ما أنشده أبو علي من قوله :أرَانِي ولا كُفْرَانَ لله....وزعمه واحتجاج المصنِّف أنَّ "أيَّةً" منصوب بِكُفْرَانَ وأنَّه نُزِع منه تنوينه مع بقائه عاملاً في المفعول له, فتخريجه على غير ما ذكراه, إذ يجوز أنْ يكون منصوباً بمحذوف يدلُّ عليه (لا كُفْرَانَ لله) أي: لا أَكْفُر أيَّةً لِنفْسِي, ودلَّ على هذا المحذوف ما قبله, كما خرَّجُوا قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ أي: لا عَاصِمَ يَعْصِمُ اليَوْمَ "([1])

ووافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة فقال :"وأقول إنَّ في النفس ركوناً إلى هذه المسألة: أي أنْ يُعامل الـــمُطوَّل في نزع التنوين مُعاملة المضاف في ذلك لِشبهه به, وعليه الآية الشَّريفة([2]: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾

وقول النَّبي صلى الله عليه وسلم :"لا مَانِعَ لِـــمَـــا أَعْطَيْتَ", ومِنْه قول الحماسي:

لَا جَزَعَ اليَوْمَ عَلَى قُرْبِ الأَجَلِ

وهذا كثير, وتقدير العامل في ذلك على خلاف الأصْل".([3])



الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبيَّن :

أنَّ الناظر وافق ابن مالك في جواز ترك التَّنوين بِقِلَّةٍ في اسم "لا" العامل فيما بعده, مُخالفاً بذلك جمهور النُّحاة الذي يمنع تركه مُطلقاً, مُستدِلًا بما ورد في القرآن الكريم. والحديث الشَّريف, والشِّعر, وأرى أنَّ هذا الاستدلال فيه توسيع للقاعدة, فما دام أنَّه ثَبَت بالسَّماع فلا يحكم بمنعه, لكنَّه جائز بقله وهو خِلاف الغالِب والمشهور في القاعدةِ العامَّةِ.

---

[1] ينظر: التذييل ٢٧٤/٥، ٢٧٣.

[2] سورة هود آية ٤٣.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ١٤٢٧/٣.

المسألة التاسعة عشرة

"لا" لا تعمل في المعارف وتأويل ما ورد من ذلك بنكرة

"إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ وإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلا قَيْصَرَ بَعْدَهُ([1])"

استُشهد بالحديث على أنَّ "لا" العاملة عمل إنَّ لا تعمل في المعرفة أبداً, وأنَّ ما سُمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة فهو مؤول بنكرةٍ.

قال ابنُ مالِكٍ:"إذا انفصَلَ مَصْحُوبُ "لا" أو كَانَ مَعْرِفَةً بَطَلَ العَمَلُ بإجْمَاعٍ ....وقَدْ يُؤول غَيْر عَبْد الله وعَبْد الرَّحمن مِنَ الأعْلام بِنَكِرةً فَيُعَاملَ مُعَاملتها بَعْدَ نَزْعِ مَا فِيه أو فِيمَا أُضِيفَ إليه مِنْ أَلِفٍ ولَامٍ"([2])

قال النَّاظر في شرحه:"قال المصنِّف:"ويبطل عمل "لا" بالفصل مُطلقاً, نحو: "لا في الدَّار رجلٌ".... وإذا كان مصحوب "لا" معرفةً لم تعمل فيه, لأنَّها إنَّما عملت العمل المذكور: لتَدُل به على العموم على سبيل التَّنصِيص, والمعرفة ليست كذلك....وقد يُؤول العلم بنكرةٍ فيركَّب مع "لا" إن كان مفرداً, ويُنصب بها إنْ لم يكن مفرداً, فالأول:كقول النَّبي صلى الله عليه وسلم: "إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ وإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلا قَيْصَرَ بَعْدَهُ",ومِنْه قول الشَّاعر([3]):

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمَيَّةَ فِي البِلَادِ

....والثَّاني كقول العرب "قَضِيَّة ولَا أبَا حَسَنٍ لَهَا""([4])

---

[1] الحديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام ٢٠٣/٤.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٤/٢, وتمهيد القواعد ١٤٣٦/٣.

[3] البيت من الوافر لعبد الله بن الزبير الأسدي في الكتاب ٢١٤/٢, وفي الأصول ٣٨٣/١, والتذييل ٢٨٧/٥.وهو:"عبد الله بن الزبير بن الأشيم بن الأعشى ....بن أسد بن خزيمة...من شعراء الدولة الأموية" ينظر: الأغاني ١٤٠/١٤.

[4] ينظر: تمهيد القواعد ١٤٣٧/٣،١٤٣٦, ١٤٣٩.

شرح المسألة النحوية

مِن شروط عمل "لا" النَّافية للجنس أنْ يكون مْدخولُها نكرةً, فلا تعمل في معرفةٍ بإجماع البصريين([1])لأنَّ موضوع "لا" العاملة عمل إنَّ: أنَّها تنفي نفياً عامًّا على سبيل النَّصْيَّةِ, و"لا" التي لا تنفي نفياً عامًّا لا خصوصية لها بالأسماء, وإذا لم تختص بالأسماء: لم تعمل فيها, لأنَّ الحرف إذا لم يختص فبابه ألا يعمل([2]).

وخالفَ الكوفيون البصريين في هذا الشرط: فأجازوا بِناء الاسم العلم, سواء كان مفرداً نحو: لا زيدَ ولا عَمْرو, أو مضافاً إليه, نحو: لا أبا محمدٍ ولا أبا زيدٍ([3]).

وهذا خطأ عند البصريين, فأمَّا ما سُمع ممَّا ظاهره إعمالها في المعرفة فمُؤول بنكرةٍ([4]), قال سيبويه:"واعلم أنَّ المعارف لا تجري مجرى النَّكرة في هذا الباب لأنَّ "لا" لا تعمل في معرفةٍ أبداً, فأمَّا قول الشَّاعر([5]): لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ.

فإنَّه جعله نكرةً كأنَّه قال: (لا هَيْثَمَ مِنَ الهَيْثَمِيِّينَ), ومثل ذلك: "لا بَصْرَةَ لَكُمْ"...وتقول: "قَضَيَّةٌ ولا أَبَا حَسَنٍ لَها""([6])

وقال ابنُ مالِكٍ: "وقد يُؤول العلم بِنكرةٍ فَيرُكَّب مع "لا" إنْ كان مُفرداً, ويُنصب بها إنْ لم يكن مفرداً, فالأول :كقول النَّبي صلى الله عليه وسلم: "إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ وإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلا قَيْصَرَ بَعْدَهُ", ومِنْه قول الشَّاعر:

---

[1] ينظر: الهمع ١٩٤/٢.
[2] ينظر:التذييل ٢٧٧/٥.
[3] ينظر:المرجع السابق ٢٧٨/٥
[4] ينظر: الهمع ١٩٦/٢،١٩٥.
[5] البيت من الرجز لقائل مجهول وهو بلا نسبة في الكتاب ٢١٣/٢, وفي الأصول ٣٨٢/١, وفي التذييل ٢٨٧/٥.
[6] ينظر: الكتاب ٢١٤/٢،٢١٣.

أَرَى الحَاجَاتَ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ   نَكِدْنَ وَلَا أُمَيَّةَ فِي البِلَادِ

....والثَّاني كقول العرب "قَضِيَّة ولَا أبَا حَسَنٍ لَهَا""[1]

وللنُّحاة في تأْويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولان:

أحدهما: أنَّه على تقدير إضافة "مِثْل" إلى العلم, ثُم حذف "مِثْل" فخلفه المضاف إليه في الإعراب والتَّنكير.

الثاني: أنَّه على تقدير لا واحد مِنْ مُسميات هذا الاسم[2].

قال ابنُ مالِكٍ :

"وكِلا القولين غير مَرْضي.

أمَّا الأول: فيدلُّ على فساده أمْران ،

أحدهما: التزام العرب تجرُّد المستعمل ذلك الاستعمال مِن الألف واللام, ولو كانت إضافة "مِثْل" منوية لم يحتج إلى ذلك.

الثاني : إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بِمثل, كقول الشَّاعر[3]:

تَبْكِي عَلَى زَيْدٍ ولَا زَيْدَ مِثْلُهُ   بَرِيءٌ مِنَ الحُمَّى سَلِيمُ الجَوَانِحِ

فلو كانت إضافة " ِمثْل" منويةً لكان التَّقدير: ولا مِثْل زَيْدٍ مِثْله, وذلك فَاسِدُ.

وأمَّا القول الثَّاني: فضعفه بيِّن لأنه يستلزم ألا يُستعمل هذا الاستعمال إلا علم مُشترك فيه: كزيد. وليس ذلك لازماً كقولهم: "لا بَصْرَةَ لَكُمْ" و"لا قُرَيْشَ بَعْدَ اليَوْم".

---

[1] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٧،٦٦.

[2] ينظر:شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٥٣٠

[3] البيت من الطويل لجرير في تخليص الشواهد ص٤٠٢-٤٠٤, وهو بلا نسبة في التذييل ٥/٢٨٧, والهمع ٢/١٩٦, والدرر ١/٣١٣.

وإنَّما الوجه في هذا الاستعمال: أنْ يكون على قصد: لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشْهور به.

فضُمِّنَ العَلَم هذا المعنى, وجُرِّدَ لفظه مما يُنافي ذلك"([1])

ووافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ وذكر ما قاله في هذه المسألة[2].

الخلاصـــــــــــــــــــــــــــــة

وافق النَّاظرَ وابنُ مالِكٍ جمهور النُّحاة في أنَّ "لا" العاملة عمل إنَّ لا تعمل في المعرفة أبداً, وأنَّ ما سُمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة فهو مؤول بنكرةٍ, وقد مثَّل ابن مالك لذلك بما ورد في الحديث الشريف والشِّعر, وبهذا يكون استدلاله بالحديث مجرد تَّمثيل لقاعدةٍ معروفةٍ.

---

[1] ينظر شرح الكافيه الشافيه لابن مالك ١/ ٥٣٠-٥٣٢

[2] ينظر:تمهيد القواعد ١٤٣٩/٣, ١٤٣٧،١٤٣٦.

المبحث الثالث

شواهد الحديث في الفاعل ونائبه وفيه مسائل:

المسألة الأولى:جر الفاعل لفظاً بإضافة اسم المصدر إليه.

المسألة الثانية:حذف الفعل إذا دل عليه دليل.

المسألة الثالثة: في منع حذف الفاعل.

المسألة الرابعة: أغراض حذف الفاعل وبناء الفعل للمفعول.

المسألة الأولى

جر الفاعل لفظاً بإضافة اسم المصدر

"مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ"([1])

استُشهد بالحديث على أن الفاعل يكون مجروراً لفظاً, مرفوعاً حُكماً بإضافة اسم المصدر إليه.

قال ابنُ مالِكٍ في باب الفاعِل:"وهو مرْفوعٌ بالـــمُسْنَدِ حقِيقَةً إنْ خَلا مِنْ "مِنْ" و"البَاءِ" الزَّائِدتَينِ, وحًكماً إنْ جُرَّ بأحَدهِما أو بِإضَافةِ الـــمُسْنَدِ"([2]).

قال النَّاظرً في شرحه:"أمَّا كون الفاعل مرفوعاً فمعروف...ثُم إنَّه إمَّا مرفوع حقيقةً أي: لفظاً ومعنى نحو: "صَدَقَ اللهُ", أو مرفوع حُكماً أي: في المعنى دون اللفظ, وذلك في ثلاثة مواضع:

أحدها: إذا جُرَّ بِمِنْ الزائدة..الثاني: إذا جُرَّ بالباء الزائدة..الثالث: إذا أُضيف إليه المسند نحو قوله تعالى:"وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ", وإنَّما قال المصنِّف بإضافة المسند, ولم يقُل بإضافة المصدر: لأنَّ المسند الصالح للإضافة: قد يكون اسم مصدر كما يكون مصدراً فالمصدر: قد ذُكر, وغير المصدر كقول النَّبي صلَّى الله عليه وسلم: "مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ ", فالرَّجُلِ مجرور اللفظ مرفوع المعنى بإسناد "قُبلةً" إليه, فإنَّها قائمة مقام تقبيل, لذا انتصب بِها المفعول"([3])

شرح المسألة النحوية

مِنْ أحكام الفاعل: الرَّفع, لكنه قد يُجرُّ لفظاً لا حُكماً وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا جُرَّ بِمِنْ الزائدة, نحو قوله تعالى([4]:﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾

[1] اخرجه الإمام مالك في الموطأحديث (٦٦) من كتاب الطهاره.٤٤/١

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/٢,وتمهيد القواعد ١٥٧٨/٤.

[3] ينظر:تمهيد القواعد ١٥٨٩/٤،١٥٧٨.

[4] سورة المائدة ١٩.

الثاني: إذا جُرَّ بالباء الزائدة, نحو قوله تعالى([1]: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًاۢ ﴾.

الثالث: إذا جُرَّ بإضافة المسند إليه, نحو قوله تعالى([2] ﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾. ([3]).

والذي يُهمنا في هذه المسألة هو الموضع الثالث, قال ابنُ مالِكٍ:"ذكرت أنَّ الفاعل مرفوع حقيقة, أي: لفظاً ومعنى, نحو: "صَدَقَ اللهُ", ومرفوع حُكماً أي في المعنى دون اللفظ, وذلك في ثلاثة مواضع (وذكر مِنها) الثالث: إذا أُضيف إليه المسند, نحو قوله تعالى: قوله تعالى([4] ﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾, وقُلتُ: بإضافة المسند, ولم أَقُل بإضافة المصدر, لأنَّ المسند الصَّالح للإضافة: قد يكون اسم مصدر كما يكون مصدراً, فالمصدر ظاهر, واسم المصدر كقوله صلَّى الله عليه وسلم: "مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ", فالرَّجُلِ مجرور اللفظ مرفوع المعنى بإسناد "قُبلةً" إليه, فإنَّها قائمة مقام تقبيل, لذا انتصب بِها المفعول"([5])

وظاهر كلام ابن مالِكٍ: جواز عمل اسم المصدر, قال أبو حيَّان: "وجمهور البصريين لا يرون أنَّ اسم المصدر يعمل, فإنْ صَحَّ "مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأتَهُ .."فالنَّصب في "امرأتَهُ" يكون بمُضمر, تقديره:" يُقَبِّلُ امْرَأَتَهُ", ولا يكون موضع "الرَّجُلِ" رفعاً بل هو مجرور, فكان الأولى على طريقة الجمهور أنْ يقول: أو بإضافة المصدر"([6])

---

[1] سورة الإسراء ٩٦.

[2] سورة الحج ٤٠.

[3] ينظر: أوضح المسالك ٢/٨٤.

[4] سورة الحج ٤٠.

[5] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٠٧،١٠٦.

[6] ينظر: التذييل ٦/١٨٠.

وأجاَز الكوفيون والبغداديون: اجراء اسم المصدر مجرى المصدر وإعماله عمله, وجعلوا ذلك مقيساً, ومن شواهِدهم على ذلك:قول الشَّاعر([1]):

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الموْتِ عَنِّي وبَعْدَ عَطَائِكَ المِائةَ الرِّتَاعَا[2]

ووافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة وذكر ما قاله فيها([3])

الخـــــــــــــــــــلاصــــــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن

أنَّ الناظر وافق ابن مالِكٍ في أنَّ الفاعل يكون مجرور لفظاً, مرفوع حُكماً بإضافة اسم المصدر إليه, وفي استدلاله على ذلك بما ورد في الحديث الشَّريف, وبهذا وافق الكوفيين والبغداديين في جواز عمل اسم المصدر, وخالفَ الجمهورَ: حيث منع الجمهور عمل اسم المصدر, وأرى أنَّ استدلاله بهذا الحديث قوَّى مذهب من المذاهب وعضده .

[1] البيت من الوافر للقطامي في ديوانه ص٣٧ وفي الدرر ٤٠٨/١ ,وبلا نسبة في الأصول ١٤٠/١ ,وشرح لجمل لابن عصفور ٢٧/٢, والهمع ١٠٣/٣.والقطامي:"لقب غلب عليه واسمه عمير بن شييم....وهو شاعر إسلامي مقل مجيد" ينظر: الأغاني ١٣/٢٤.

[2] ينظر:شرح الجمل لابن عصفور ٢٧/٢, الارتشاف ٢٢٦٩/٥, وشرح الأشموني ٣٣٦/٢.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ١٥٧٨،١٥٧٩/٤.

المسألة الثانية

حذف الفعل إذا دلَّ عليه دليل

قول عائشة رضي الله عنها: " فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليْهِ وسَلَّم".([1])

استُشهد بالحديث على جواز حذف الفعل إذا دلَّ عليه دليل.

قال ابنُ مالِكٍ:"ويُضمَرُ جَوازاً فِعْلُ الفَاعِلِ الـمُشْعِرُ بِه ما قَبلَهُ, والـمُجَابُ بِه نَفْيٌ أو اسْتِفْهَامٌ"([2])

قال النَّاظرُ في شرحه: "قال المصنَّف:"حقُّ الفعل والفاعل أنْ يكونا كالمبتدأ والخبر في منْعِ حذف أحدهما بلا دليل, وجَواز حذفه بدليل, لأنَّ الفعل كالمبتدأ في كونه أوَّل الجزأين, والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزأين, فسُلِكَ بالفعل سبيل المبتدأ في جواز الحذف, وعرض للفاعل مانع مِنْ مُوافقة الخبر في جواز الحذف, وهو كونه كعجز المركب في الامتِزاج بمتلوه....ومِنْ حذف فعل الفاعل قول عائشة رضي الله عنها:" فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليْهِ وسَلَّم"([3])

شرح المسألة النحوية

يجوز حذف فعل الفاعل إذا دلَّ عليه دَليل: كأنْ يُجاب به نفيٌ أو اسْتِفهام, كزيدٌ في جواب ما قامَ أحَدٌ؟ أو مَنْ قَامَ([4])؟, أو أنْ يكون ما قبله مُشْعِراً به([5]), قال ابنُ مالِكٍ([6]):"ويُضمَرُ جَوازاً فِعْلُ

---

[1] الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصوم, باب متى يقضى قضاء رمضان, ح(١٩٥٠), ٢/ ٤٥.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٨, وتمهيد القواعد ٤/١٦٠٠.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ٤/١٦٠٠, ١٦٠٢

[4] ينظر: الهمع ٢/٢٥٨.

[5] ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٣٢٢.

[6] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٨.

الفَاعِلِ الـــمُشْعِرُ بِه ما قَبلَهُ, والـــمُجَابُ بِه نَفْيٌ أو اسْتِفْهَامٌ", ومثَّل ابنُ مالِكٍ لذلك بأبيات شعرية حُذِفَ منها الفعل لكون ما قبله مُشْعِراً به, ومنها :قول الشَّاعر([1]):

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ   حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ والخَمْرُ

فالخَمْرُ فاعل "حَلَّتْ" مُضمراً لإشعار أحَلَّتْ بِه.

ومثَّل بقول عائشة رضي الله عنها: " فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ إلَّا فِي شَعْبَانَ الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليْهِ وسَلَّم" قال:أي يمنعني الشُّغْلُ مِنْ أجْلِ رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم".([2])

ووافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة وذكر ما قاله فيها.([3])

الخـــــــــــــــــــــــــلاصـــــــــــــــــــــــــة

وافق الناظر ابن مالك في الاستدلال على جواز حذف الفعل إذا دلَّ عليه دليل: بما ورد في الشَّعر, وبما ورد في الحديث مِنْ قول عائشة رضي الله عنها, وأرى أنَّ استدلاله بالحديث كان لــــمُجَرَّد التَّمثيل لقاعدةٍ معروفةٍ.

---

[1] البيت من الطويل للفرزدق, في ديوانه ص٤٢٢.وهو منسوب له في شرح الجمل لابن حروف ٨٤٦/٢, والمقاصد الشافية ٥٤٣/٢, وبلا نسبة في التذييل ٢١٣/٦ ,وأوضح المسالك ٩٦/٢.

[2] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ١١٩/٢.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ١٦٠٢/٤،١٦٠٠.

المسألة الثالثة

حكم حذف الفاعل

قال صلى الله عليه وسلم:"لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ".([1])

استُشهد بالحديث على منع حذف الفاعِل , وإنْ ورد ما ظاهره فيه الحذف فيُحْمَل على تقدير ضمير مُستتر عائد لما دلَّ عليه الفعل.

قال ابنُ مالِكٍ:"ولا يُحْذَفُ الفَاعِلُ إلا مَعَ رَافِعِهِ المدْلُولِ عَلَيْهِ, ويَرْفَعُ تَوَهُّمَ الحَذْفِ إنْ خَفِيَ الفَاعِلُ جَعْلُهُ مَصْدَراً مَنْوِياً, أوْ نَحْوَ ذَلِكَ"([2])

قال النَّاظر في شرحه:"قال المصنِّف:" حقُّ الفعل والفاعل أنْ يكونا كالمبتدأ والخبر في منْعِ حذف أحدهما بلا دليل, وجَواز حذفه بدليل, لأنَّ الفعل كالمبتدأ في كونه أوَّل الجزأين, والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزأين, فسُلِكَ بالفعل سبيل المبتدأ في جواز الحذف, وعرض للفاعل مانع مِنْ مُوافقة الخبر في جواز الحذف, وهو كونه كعجز المركب في الامتزاج بمتلُوِّه, ولُزوم تأخره, وكونه كالصِّلة في عدم تأثُّره بعامل متلُوِّه, وكالمضاف إليه في أنَّه مُعتمد البيان, بخلاف خبر المبتدأ فإنَّه مُباين لعجز المركَّب وللصِّلة وللمضاف فيما ذُكِر....وإذا تُوهِّم حذف فاعل فعلٍ موجود فلا سبيل إلى الحُكم بحذفه, بل يُقدَّر إسناده إلى مَدلول عليه مِن اللفظ أو المعنى...ومن الإسناد إلى مدلول عليه: قوله تعالى([3]: ﴿ **إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا** ﴾ فَفَاعل "أَخرَجَ" ضمير الواقع في البحر الموصوف, ولم يجرِ له ذِكْر, لأنَّ

[1] الحديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحدود باب لا يشرب الخمر,(١٥٧/٨)

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٨/٢, وتمهيد القواعد ١٦٠٠/٤

[3] سورة النور ٤٠.

سياق الكلام يدُلُّ عليه, ومِثله قوله صلَّى الله عليه وسلَّم:"لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤمِنٌ", فَفَاعِلُ "يَشْرَبُ" غير مذكور لكنَّه مفهوم ,كأنَّه قِيل: "ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ شَارِبُهَا"([1])

شـــرح المـــسألة النَّـــحوية

ذهب جمهور النُّحاة إلى أنَّه يجب ذِكر الفاعل ولا يجوز حذفه,([2]) وفرَّقوا بينه وبين خبر المبتدأ في جواز الحذف: لِكونه كعجز المركب في الامتِزاج بمتلُوِّه, ولُزوم تأخره, وكونه كالصِّلة في عدم تأثُّره بعامل متلُوِّه, وكالمضاف إليه في أنَّه مُعتمد البيان, بخلاف خبر المبتدأ فإنَّه مُباين لعجز المركَّب وللصِّلة ولِلمضاف فيما ذُكِر, وأيضاً فإنَّ مِن الفاعل ما يستتر, فلو حُذِفَ في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار, والخبر لا يستتر, وإذا حُذِفَ لِدليلٍ أُمِنَ التباس كونه مُستتراً([3]).

وذهب الكِسَائِي إلى جواز حذف الفاعل إذا دلَّ عليه دليل, ورجَّحه السُّهَيلي وابنُ مَضاء([4]).

ويُستَثنَى من مذهب الجمهور صُور يجوز فيها الحذف:

أحدها: حذفه مع رافِعِه تبعاً له, كقولك: زيداً لمن قال: مَنْ أُكرمُ؟ والتقدير: أَكْرِم زيداً, فحُذِف الفاعل مع الفعل.

ثانيها: فاعل المصدر يجوز حَذْفُه, نحو قوله تَعالَى([5]): ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ ﴾ .

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ١٦٠٧/٤،١٦٠٤،١٦٠٠

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٠٠/٢.

[3] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٨/٢, الهمع ٢٥٥/٢.

[4] ينظر: التذييل ٢١٧/٦,و الهمع ٢٥٥/٢,

[5] سورة البلد ١٤،١٥.

ثالثها: فاعل فعل اثنين: المؤنَّث أو الجماعة المؤكَّد بالنَّون, نحو قوله تعالى([1]:﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾

وقوله تعالى([2]:﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾, فإنَّ ضمير المخاطبة والجمع حُذف لالتقاء السَّاكنين.([3])

فإذا وَرَدَ ما ظاهره فيه الحذف في غير هذه المواضع المذكورة: فالفاعِل فيه ضمير مُقدَّر راجع إلى ما دلَّ عليه الفعل.([4])

قال ابنُ مالِكٍ: وإذا تُوهِّم حذف فاعل فعلٍ موجود فلا سبيل إلى الحُكم بحذفه, بل يُقدَّر إسناده إلى مَدلول عليه مِن اللفظ أو المعنى...ومن الإسناد إلى مدلول عليه قوله تعالى([5]:﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ فَفَاعِل: "أَخْرَجَ", ضمير الواقع في البحر الموصوف, ولم يجرِ له ذِكْر, لأنَّ سِياق الكلام يدُلُّ عليه, ومِثله قوله صلَّى الله عليه وسلَّم:"لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤمِنٌ", فَفَاعِلُ "يَشْرَبُ" غير مذكور لكنَّه مفهوم ,كأنَّه قِيل: "ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ شَارِبُهَا"([6])

وذكر النَّاظر ما ذكره ابنُ مالِكٍ في هذه المسألة وما مثَّل بِه عليها([7]).

---

[1] سورة آل عمران ١٨٦.
[2] سورة مريم ٢٦.
[3] ينظر: الهمع ٢/٢٥٦،٢٥٥.
[4] ينظر: المرجع السابق ٢/٢٥٦.
[5] سورة النور ٤٠.
[6] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢١, ١٢٣.
[7] ينظر: تمهيد القواعد ٤/١٦٠٠, ١٦٠٤, ١٦٠٧.

الخــــــــــــــــــلاصــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ النَّاظر وافقَ ابنَ مالِكٍ وجمهورَ النُّحاة في منع حذف الفاعِل , وإنْ ورد ما ظاهره فيه الحذف فيُحْمَل على تقدير ضمير مُستتر عائد لما دلَّ عليه الفعل, ووافق ابن مالك في الاستدلال بالحديث الشَّريف على ذلك, وأرى أنَّ هذا الاستدلال مجرَّد تَّمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ .

المسألة الرابعة

أغراض حذف الفاعل وبناء الفعل للمفعول

قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم:"نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ" ([1]).

وقوله صلى الله عليه وسلم": "نُصِرْتُ بِالصَّبَا وأُهْلِكَتْ عَادٌ بِالدَّبُورِ"([2]) وقوله:" مَنْ بُلِي مِنكُمْ بِهَذِه القَاذُوراتِ فَلْيَسْتَتِر"([3])

استُشهد بالحديث على أن من أغراض حذف الفاعل وبناء الفعل للمفعول كونه معلوماً, وكذلك حذفه تعظيماً للفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول.

قال ابنُ مالِكٍ:" قَدْ يُتْرَكُ الفَاعِلُ لِغَرَضٍ لَفْظِيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ جَوازاً أَوْ وُجُوباً, فيَنُوبُ عَنْهُ جَارِياً مجْرَاهُ في كُلِّ مَا لَهُ: مفْعولٌ بِهِ أو جَارٌّ ومَجْرُورٌ أو مَصْدَرٌ لِغير مُجرَّد التَّوكِيد..."([4])

قال النَّاظِرُ في شرحه:"وبدأ بِالكلام على السبب الـمُقتضي لحذف الفاعل, وقد ذكروا أنَّه يُحذف لعشرة أسباب, فاختصر المصنِّف عدَّها مُكتفياً بقوله (قَدْ يُتْرَكُ الفَاعِلُ لِغَرَضٍ لَفْظِيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ) فأشار باللفظي إلى قصد الإيجاز..وإلى مُوافقة المسبوق السَّابق..وأشار بالمعنوي إلى كون الفاعل معلوما ,كقوله تعالى([5]): ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾, ومِنْه قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم:"نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ" و "نُصِرْتُ بِالصَّبَا وأُهْلِكَتْ عَادٌ بِالدَّبُورِ" وإلى كوْنِه مجهولاً..وإلى كوْن تعظيم

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التيمم باب(١) ح(٣٣٥), ١٢٦/١.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الاستسقاء باب قول النبي صلى الله عليه وسلم نصرت بالصبا, ح(١٠٣٥) ٣٢٥/١.

[3] الحديث في موطأ مالك باب الحدود ح(١٢).باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا ٨٢٥/٢.

[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٤/٢, وتمهيد القوعد ١٦١٣/٤.

[5] سورة الحج ٧٣.

الفاعل مقصوداً, فيُصان اسمه عن مقارنة اسم المفعول, كقول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم:"مَنْ بُلِي مِنكُمْ بِهَذِهِ القَاذُوراتِ فَلْيَسْتَتِر"([1]).

شرح المسألة النحوية

قد يُحذف الفاعل لغرضٍ لفظي أو معنوي, فينوب عنه فيما كان له مِن رفع واعتناء وغير ذلك: المفعولُ به مُسنداً إليه فعل مُهيأ بهيئةٍ تُنبئ عن النِّيابة, أو اسمٌ في معناه.([2])

ولحذف الفاعل أغراض ذكرها النُّحاة منها:

أولاً :لِلعلم به, نحو قولك : أُنْزِلَ المَطَرُ.

ثانياً: لِلجهل به نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ.

ثالثاً: لِلتَّعظيم نحو: ضُرِبَ اللصُّ, تُريد ضَرَبَ القَاضِي اللصَّ.

رابعاً: لِلتَّحقير: نحو طُعِنَ عُمَرُ, ولا تذكر العِلْجَ الطَّاعن لَه إجلالاً لِعمر رضي الله عنْه أنْ يكون اسمه مع اسم العِلْجِ في كلامٍ واحدٍ.

خامساً: للإبهام نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ, وأنت عالم بالضَّارِب إلَّا أنَّك قصدت الإبهام على السَّامع.

سادساً: لِلخوف مِنه أو عليه نحو: قُتِلَ الأمِيرُ.

سابعاً: لإقامة الوزن أو اتِّفاق القوافي نحو قول الشَّاعر([3]):

وإِذَا شَرِبْتُ فَإِنَّنِي مُسْتَهْلِكٌ   مَالِي وَعِرْضِي وَافِرٌ لَمْ يُكْلَمِ

ثامناً: إصلاح السَّجع نحو: "مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُه حُمِدَتْ سِيرَتُه".

---

[1] ينظر:تمهيد القواعد ٤/١٦١٣-١٦١٥.

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٠٣.

[3] البيت من الكامل لعنترة في ديوانه ص٨٢, وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٥, والتذييل ٦/٢٢٥, وتمهيد القواعد ٤/١٦١٤, وبلا نسبة في الهمع ٢/٢٦٣.

تاسعاً: قصد الإيجاز نحو قوله تعالى ([1]):"وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ".

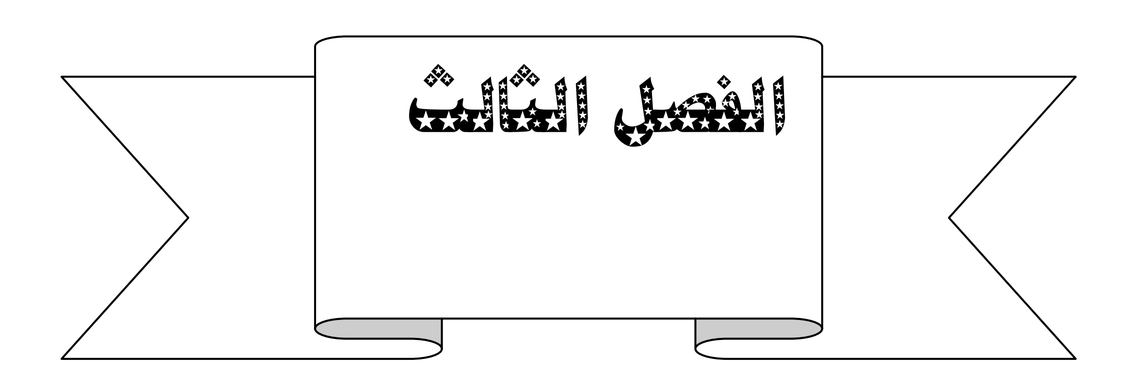
وقد ذكر ابنُ مالِكٍ أغراض حذف الفاعل ومَثَّل لِبعضها بما ورد في الحديث الشَّريف, فقال:"نيابة غير الفاعل عن الفاعل لِغرض لفظي أُشِير به إلى قصد الإيجاز ...وإلى مُوافقة المسبوق السَّابق...وإصلاح النَّظم..ونيابة غير الفاعل عنه لِغرض معنوي كقوله تعالى:([2] ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾, فترك الفاعل لِكونه معلوماً وناب عنه المفعول به, ومِنْه قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم:"نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ونُصِرْتُ بِالصَّبَا وأُهْلِكَتْ عَادٌ بِالدَّبُورِ ", ومِن النِّيابة عنه لِغرض معنوي: قول الرجل: نُبِّئتُ بِكذا, إذا لم يعرف من نبَّأه..ومِن الأغراض المعنوية ألا يَتعلق مُراد المتكلِّم بتعيين فاعل,كقوله تعالى ([3]: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾..ومنها تعظيم الفاعل بِصون اسمه عن مُقارنة اسم المفعول,كقول النَّبي صلى الله عليه وسلم:" مَنْ بُلِي مِنكُمْ بِهَذِهِ القَاذُوراتِ فَلْيَستَتِر ", ومنها تعظيم المفعول بصون اسمه عن مُقارنة اسم الفاعل ...ومنها السِّتر على الفاعل خوفاً منه أو خوفاً عليه"[4]

وقد ذكر النَّاظرُ ما ذكره ابنُ مالِكٍ في هذه المسألة وما مثَّل بِه عليها.[5]

الخـــلاصــة

وافق الناظرُ ابنَ مالِكٍ في ذكر أغراض حذف الفاعل, والتمثيل لِبعضها بما ورد في الحديث الشَّريف, وأرى أنَّ ذِكره للحديث كان لمجرَّد التَّمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

[1] سورة الحج ٦٠.
[2] سورة النساء ٢٨
[3] سورة البقرة ١٩٦.
[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٤-١٢٦
[5] ينظر: تمهيد القواعد ٤/١٦١٣-١٦١٥.


الفصل الثالث

شواهد المنصوبات وأثرها في التقعيد النحوي وفيه مباحث:
المبحث الأول: المفاعيل
المبحث الثاني: المستثنى
المبحث الثالث: الحال
المبحث الرابع: التمييز

المبحث الأول:

شواهد الحديث في المفاعيل وفيه مسائل:

المسألة الأولى: أغراض حذف المفعول به.

المسألة الثانية: في التنازع.

المسألة الثالثة: حذف عامل المصدر المنصوب"وجوباً" لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مهمل.

المسألة الرابعة: حكم الظرف إذا كان اسم شهر بالنسبة لحصول الفعل.

المسألة الخامسة: مجيء "إذ" للمفاجأة.

المسألة السادسة: خروج "إذا" غير الفجائية عن الظرفية.

المسألة السابعة: خروج "الآن" عن الظرفية.

المسألة الثامنة: استعمال "عند" للزمان.

المسألة التاسعة: ظرف المكان "حوال" وتثنيته.

المسألة العاشرة: ترجيح العطف على النصب بعد واو المعية.

المسألة الأولى

أغراض حذف المفعول به

قول النَّبي صلى الله عليه وسلَّم: "فَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ وإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ"([1])

استُشهد بالحديث على أن من أغراض حذف المفعول به كون التَّعيُّن غير مقصود.

قال ابنُ مالِكٍ:" يُحْذَفُ كَثِيراً المفعولُ بِهِ غَيْرُ المـُخْبِرِ عَنْهُ والـمُخْبِرِ بِهِ, والمتعجَّبُ مِنْهُ, والـمُجَابُ بِه, والمحْصُورُ, والبَاقِي مَحْذُوفاً عَامِلُهُ, ومَا حُذِفَ مِنْ مَفْعُولٍ بِه فَمَنْوِيٌّ لِدَلِيلٍ, أَوْ غَيْرُ مَنْوِيٍّ وذلك: إمَّا لِتَضْمِين الفِعْل مَعْنًى يَقْتَضِي اللُّزُوم, وإمَّا لِلمُبالَغَةِ بِترْكِ التَّقْيِيد, وإمَّا لِبعْضِ أَسْبَابِ النِّيَابةِ عَنِ الفَاعِلِ"([2])

قال النَّاظرُ في شرحه:"قال الـمُصنِّف:" الغرض الآن بيان ما يجوز حذفه وما لا يجوز حذفه مِنَ المفاعيل, فاسْتَثنيت الـمُخبر عَنْهُ قاصِداً: المفعول القائم مقام الفاعِل, والأوَّل مِنْ مفعولي ظنَّ وأخواها, والثَّاني من مفاعيل أعْلَم وأخواها, فإنَّ الكلام على ذلك قد تقدَّم, واسْتَثنيت أيضاً المفعول المتعجَّب مِنْه ..فإنَّ بيان ما يحتاج إليه يأتي في بابه إن شاء الله تعالى, وما سوى ذلك مِنَ المفاعيل يجوز حذفه إنْ لم يكن جواباً ..ولا محصوراً..ولا محذوفاً عامله...فهذه الأنواع الثَّلاثة مِن المفاعيل لا يجوز حذفها, وما سواها يجوز حذفه, والمحذوف على ضربين:

أحدهما: ما يُحذف لفظاً ويُراد معنًى:كالعائد إلى الموصول في قوله تعالى[3]: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾.

والثَّاني: ما يُحذف لفظاً ومعنًى, والباعِث على ذلك: إمَّا تضمين الفعل معنًى يقتضي اللُّزوم, وإمَّا قصد الـمُبالغة, وإمَّا بعض أسباب النِّيابة عن الفاعِل, فالأول: كتضمين "أَصْلَحَ" معنى "لطَّفَ" في

---

[1] الحديث أخرجه مسلم كتاب الصيد والذبائح باب الأمر بإحسان الذبح والقتل ح(١٩٥٥) ١٥٤٨/٣.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/٢, تمهيد القواعد ١٧٦٢/٤.

[3] سورة البروج ١٦.

قولك: أصلح الله نفسك وأهلك... والثَّاني: كقولك: فُلان يُعطي ويَمنع..والثالث: مُرتَّب على الأسباب الداعية إلى حذف الفاعِل وإقامة غيره مقامه, فمن ذلك: الإيجاز كقوله تعالى[1]: ﴿ وَٱسۡمَعُواْ وَأَطِيعُواْ ﴾.....ومِنْ ذلك الحذف لكون التَّعَيُّن غير مقصود كقوله تعالى:[2]﴿ وَمَن يَظۡلِم مِّنكُمۡ نُذِقۡهُ عَذَابٗا كَبِيرٗا ﴾", وكقول النَّبي صلى الله عليه وسلَّم:"فَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ وإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ""([3]).

شرح المسألة النحوية

يجوز حذف المفعول به لأنَّه فَضلة ما لم يعرض له ما يمْنع مِنَ الحَذْف.([4])

والمفعولُ به المحذوف على ضربين:

أحَدهما: أن يُحذف لفظاً ويُراد معنًى وتقديراً:كالعائد إلى الموصول في قوله تعالى:([5] ﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ ﴾.([6])

ثانيهما: أن يُحذف لفظاً ومعنًى: لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم :كتضمين "أصلح" معنى لطَّف في قوله تعالى([7]): ﴿ وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ ﴾, وإمَّا للإيذان بالتَّعميم نحو:يُعطي ويَمنع ويَصِل

---

[1] سورة التغابن ١٦

[2] سورة الفرقان ١٩.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ٧٦٣،٧٦٤/٤.

[4] ينظر: الهمع ١٣،١٤/٣.

[5] سورة الرعد ٢٦.

[6] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤١٨/١.

[7] سورة الأحقاف ١٥.

ويَقْطَع, وإمَّا لبعض الأغراض السَّابقة في حذف الفاعل: كالإيجاز في قوله تعالى([1]): ﴿ وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ ﴾, والـــمُشاكلة نحو قوله تعالى:([2]) "﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ ﴾, ولِلعلم نحو قوله تعالى([3]): ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾, والجهل في قولك: "وَلَدَتْ فُلَانَةٌ" وأنت تجهل ما ولدت, وعدم قصد التَّعَيُّن كقوله تعالى:([4])" ﴿ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴾, والتَّعظيم نحو قوله تعالى([5]): ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ﴾", والخوف في قولك: "أبغضتُ لِله" ولا تُذكر المبغوض خوفاً مِنْه.([6])

وذكرَ ابنُ مالك([7])_ وتبعه النَّاظر([8]) في شرحه_ أغراض حذف المفعول به وذكرَ مِنها كون التَّعَيُّن غير مقصود ومثَّل لذلك بقوله تعالى: :([9]) ﴿ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴾, وبقول النَّبي صلى الله عليه وسلَّم:"فَإِذَا ذَبَحتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ وإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ "

الخـــــــــــــــــــــلاصـــــــــــــــــــة

[1] سورة التغابن ١٦.
[2] سورة النجم ٤٢،٤٣.
[3] سورة البقرة ٢٤.
[4] سورة الفرقان ١٩.
[5] سورة المجادلة ٢١.
[6] ينظر الهمع ١٤/٣
[7] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٣/٢.
[8] ينظر: تمهيد القواعد ١٧٦٣/٤, ١٧٦٤.
[9] سورة الفرقان ١٩.

وافق الناظرُ ابن مالك في أنَّ المفعول به قد يُحذف لأغراض, ومنها حذف المفعول به لعدم قصد التَّعيُّن , ووافقه في الاستدلال على ذلك بما ورد في القرآن والحديث الشَّريف, وأرى أن ذكره للحديث كان لمجرد التَّمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

المسألة الثانية

في التنازع

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنَّ اللهَ لعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سِبْطٍ مِنْ بنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَخَهُمْ"([1])

استُشهد بالحديث على ترجيح إعمال ثاني المتنازعين على الأول.

قال ابنُ مالِكٍ في باب التنازع: (والأَحَقُّ بِالعمَلِ الأقْرَبُ لا الأَسْبَقُ خِلافاً للكوفيِّين)([2])

قال النَّاظر في شرحه :"قال الــمُصنَّف: مذهب البصريِّين ترجيح إعمال الثَّاني على إعمال الأول, ومذهب الكوفيين العكس, وما ذهب إليه البصريُّون هو الصَّحيح, لأنَّ إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول, ومُوافقة الأكثر أَوْلى من مُوافقة الأقل.... وأنَّ إعمال الأول قليل, ومع قِلَّته لا يكاد يوجد في غير الشِّعر, بخلاف إعمال الثَّاني فإنَّه كثير الاستعمال في النَّثر والنَّظم, وقد تضمَّنه القرآن الكريم في مواضع كثيرة, مِنها قوله تعالى([3]: ﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ ﴾... وفي

[1] الحديث أخرجه مسلم في كتاب الصيد والذبائح باب إباحة الضب ح(٥١) ١٥٤٦/٣.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/٢ ,وتمهيد القواعد ١٧٨٧/٤.

[3] سورة النساء ١٧٦

الحديث:([1])(إنَّ اللهَ لعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سِبْطٍ مِنْ بِنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَخَهُمْ) وهذا مِن أفصح الكلام, وقد أعمل فيه الثَّاني, ولو أعمل فيه الأول لقيل: (إنَّ اللهَ لَعَنَ أَو غَضِبَ عَلَيْهم سِبْطاً)".([2])

شرح المسألة النحوية

إذا تعلَّق عاملان فأكثر مِن الفعل وشبهه كالوصْف واسم الفعل, اتحد النَّوع او اختلف باسمٍ بِأن طلبا فيه رفعاً أو نصباً أو جراً بحرف, أو أحدهما رفعاً والآخر خلافه: جاز إعمال أيهما شِئت السَّابق أو التَّالي باتِّفاق الفريقين,([3]) واختُلِف في الأرجح في الإعمال: فاختار الكوفيُّون الأول لِسبقه, واختار البصريُّون الأخير لِقُربه,([4])وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: مذهب البصريِّين

ذهب البصريُّون إلى أنَّ إعمال ثاني المتنازعين أولى من إعمال الأول,([5]) وكلام سِيبَويه يدُلُّ على أنَّ الأرجح إعمال الثَّاني, حيث قال في باب الفَاعِلِيْن والمفْعُولين اللذين كل واحد منهما يَفْعَلُ بِفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك: "وهو قولك: "ضَرَبْتُ وضَرَبنِي زَيْدٌ وضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً" تحمل الاسم على الفعل الذي يليه, فالعامل في اللفظ أحد الفِعلين, وأمَّا في المعنى: فقد يُعلم أنَّ الأول قد وقع إلا أنَّه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع, وإنَّما كان الذي يليه أولى لِقُرب جواره, وأنَّه لا ينقض معنًى, وأنَّ المخاطب قد عرف أنَّ الأول قد وقع بزيدٍ"([6])

---

[1] سبق تخريجه.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ١٧٨٨/٤،١٧٨٧.

[3] ينظر: الهمع ١٣٧/٥.

[4] ينظر: أوضح المسالك ١٩٨/٢.

[5] ينظر مذهب البصريين في شرح المفصل للزمخشري ٢٠٦/١ ,وأوضح المسالك ١٩٨/٢, وشرح الأشموني ٢٠٣/١, والمقاصد الشافية للشاطبي ١٨٨/٣, والهمع ١٣٧/٥.

[6] ينظر: الكتاب /٧٤,١،٧٣

قال السِّيرافي في شرحه لِقول سِيبَويْه:""وإنَّما كان الذي يليه أولى لِقُرب جواره, وأنَّه لا ينقض معنًى": يعني أنَّ الاختيار إعمال الثَّاني, لأنَّه: لا فرق في المعنى بين إعمال الأول والثَّاني, ونحن نكتسب بإعمال الثَّاني حمل الشيء على ما يقرب مِنه ويُجاوره, والعرب تختار حمل الشيء على ما يَقرب منه"(1).

وفي الـــمُقتضب في باب إعمال الأول والثَّاني وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر :"وذلك قولُك: ضَرَبْتُ وضَرَبني زَيْدٌ, ومرَرَّتُ ومَرَّ بي عبدُ اللهِ, وجَلَسْتُ وجَلَسَ إِليَّ أَخوَاكَ, وقُمْتُ وقَامَ إِليَّ قَومُك, فهذا اللفظ هو الذي يَختاره البصريُّون, وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ, وأما في المعنى فقد يَعلم السَّامع أن الأول قد عَمِلَ كما عَمِلَ الثَّاني, فحُذِف لِعلم الـــمُخاطب, ونظير ذلك في الحذف قول الله عزَّ وجل(2): ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ فقد يَعلم المخاطبون أنّ "الذَّاكِراتِ" مُتعدِّيات في المعنى, وكذلك "الحَافِظَاتِ" لأنَّ المعنى: والحَافِظاتِها والذَّاكراتِه"(3)

وقال ابنُ عصفور في باب التَّنازع: "وقد يعرض في بعض هذه العوامل : أن يجتمع منها عامِلان فصاعِداً, ويتأخر عنهما معمولان فصاعِداً, وكل واحدٍ منهما يطلبه مِنْ جهة المعنى....والاختيار في جميع ذلك إعمال الثَّاني, ويجوز إعمال الأول, فإن أعملت الأول: أضمرت في الثَّاني كل ما يحتاج إليه من مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مخفوضٍ"(4)

أدلَّة البصريِّين :

1 ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٣٦٣،٣٦٤/١.

2 سورة الأحزاب آية ٣٥.

3 ينظر: المقتضب للمبرد ٧٢/٤.

4 ينظر:المقرب لابن عصفور ٣٢٩/٢

احتج البصريُّون على ذلك فقالوا :"الدليل على أنَّ الاختيار إعمال الفعل الثَّاني النَّقل والقِياس:

أمَّا النَّقل: فقد جاء كثيراً, قال الله تعالى([1]: "﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾, فأعمل الفعل الثَّاني وهو "أُفْرِغْ" ولو أعمل الفعل الأول لقال :"أُفْرِغْهُ عَلَيْهِ", وقال تعالى:([2]﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾, فأعمل الثاني وهو "اقْرَءُوا", ولو أعمل الأول لقال "اقْرَءُوه...., وقال الشَّاعر([3]:

ولَكِنَّ نَصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّنِي   بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهَاشِمِ

فأعمل الثَّاني, ولو أعمل الأول لقال: (سبَبْتُ وسَبُّونِي بَنِي عبْدِ شَمْسٍ) بنصب "بَنِي" وإظهار الضَّمير في "سبَّنِي""([4])

وأمَّا القياس:

"فهو أنَّ الفعل الثَّاني أَقْرَب إلى الاسم مِن الفعل الأول, وليس في إعماله دون الأول نقض معنًى فكان إعماله أولى, ألا ترى أنَّهم قالوا "خَشَّنْتُ بِصَدْرِهِ وَصَدْرِ زَيْدٍ", فيختارون إعمال الباء في المعطوف, ولا يختارون إعمال الفعل فيه, لأنَّها أقرب إليه منه, وليس في إعمالها نقض معنى فكان إعمالها أولى,

والذي يدُلُّ على أنَّ لِلقُرب أثراً أنَّه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا: "جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ", وهو في الحقيقة صِفة للجُحْر لأنَّ الضَّب لا يوصف بِالخَراب فها هنا أولى "([5])

---

[1] سورة الكهف آية ٩٦.

[2] سورة الحاقة آية ١٩

[3] البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٦٠٦,وفي الكتاب ٧٧/١,وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠٩/١,والمقتضب ٤٧/١.

[4] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ص٨١،٨٠.

[5] ينظر: المرجع السابق ٨٣،٨٢

ثانياً: مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيُّون في إعمال المتنازعين إلى أنَّ إعمال الأول أولى من إعمال الثَّاني.([1])

أدلة الكوفيين :

احتجَّ أصحاب هذا المذهب بالنقل والقياس على ذلك فقالوا:

"أما النَّقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً, قال امرؤ القيس([2]):

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَسْمَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الـمَالِ

فأعمل الفعل الأول ولو أعمل الثَّاني لنصب [فقال]: "قليلاً", وذلك لم يروه أحد بالنَّصب.([3])

وقال رجلٌ من بني أسد([4]):

فَرَدَّ عَلَى الفُؤادِ هَوىً عَمِيداً وسُوئلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤالَا

وقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالَا

فأعمل الفعل الأول ولذلك نصب(الخُرُدَ الخِدَالَا), ولو أعمل الفعل الثَّاني لقال: (تقتادنا الخردُ الخِدالُ)بالرفع.

وقال الآخر([5]):

وَلَـمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا

فأعمل الأول, ولذلك نصب "الغُرَاب" ولو أعمل الثَّاني لوجب أنْ يرفع.

---

[1] ينظر مذهب الكوفيين:في الانصاف في مسائل الخلاف ص٧٩, شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٦-٢٠٨, وأوضح المسالك ١٩٨/٢, وارتشاف الضرب ٢١٤٢/٤, وشرح الأشموني ٢٠٣/١.

[2] البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٢٩, وفي الكتاب ٧٩/١,وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٠/١, والهمع ١٤٤/٥, وبلا نسبة في المقتضب ٧٦/٤.

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٩.

[4] البيت من الوافر للمرار الأسدي في الكتاب ٧٨/١, وبلا نسبة في المقتضب ٧٦/٤.والمرار هو: المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد ...بن أسد بن خزيمة" ينظر: الأغاني ٢٤٦/١٠.

[5] البيت من الوافر بلا نسبة في معجم الشواهد ٣٦, و لم أعثر عليه في المصادر المتوفرة لدي.

وأمَّا القياس:

فهو أنَّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني, وهو صالح للعمل كالفعل الثاني, إلَّا أنَّه كان مبدوءاً به فكان إعماله أولى لِقوَّة الابتداء والعناية به",([1]) ولهذا لا يجوز إلغاء (ظننت وأخواتها) إذا تقدَّمت على معموليها بخلاف إذا لم تَتَقدَّم, وكذلك (كان) لا تُلغَى إذا تقدَّمت, وأنَّها تُلغى إذا توسطت ففقدت رُتبة التَّقديم, ونحو ذلك في القسم والشرط من تقدَّم منهما فله الحكم, ويُلغى الآخر.([2])

ومما يؤيد هذا الرأي أنك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلام العرب.([3])

الرَّد على مذهب الكوفيين

ردَّ البصريُّون احتجاج الكوفيين فقالوا:

"أمَّا قول امرؤ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَسْمَى مَعِيشَةٍ   كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الـــمَالِ

فإنَّما أعمل الأول مُراعاة للمعنى فإنَّه لو أعمل الثَّاني لكان الكلام مُتناقضاً, وذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّه لو أعمل الثَّاني لكان التقدير فيه :كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلاً من المال, وهذا مُتناقض لأنَّه يُخبر تارة بأنَّ سعيه ليس لأدنى معيشة, وتارة يُخبر بأنَّه يَطلُب القليل,

والثَّاني:أنَّه قال في البيت الذي بعده:

ولَكِنَّمَا أَسْعَى لِـــمَـــجْدٍ مُؤثَّلٍ   وَقدْ يُدْرِكُ الـــمَجْدَ الـــمُؤثَّلَ أَمْثَالِي

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٩،٨٠.

[2] ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي٣/١٩٠

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٠

فلهذا أعمل الأول و لم يعمل الثاني"([1]), "فالثاني لم يطلب "قَلِيلٌ" وإلا فسد المعنى, إذ المراد: كَفاني قَليلٌ مِن المالِ, و لم أطْلُب الـــمُلْكَ"([2])

"وأمَّا قول الآخر:

وقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً   بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالَا

فنقول: إنَّما أعمل الأول مُراعاة لحركة الروي فإنَّ القصيدة منصوبة, وإعمال الأول جائز, فاستعمل الجائز ليخلص مِن عيب القافية, ولا خلاف في الجواز, إنَّما الخلاف في الأولى, وكذلك أيضاً قول الآخر:

ولـــمـــَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى   سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا

يدل على الجواز وهو مُعارض بِأمثاله.

وأمَّا قولهم: "أنَّ الفعل سابق فوجب إعماله لِلعناية به" قلنا: هم وإنْ كانوا يُعنون بالابتداء إلا أنَّهم يُعنون بالمقاربة والجوار أكثر على ما بينَّا في دليلنا.

وأمَّا قولهم:"لو أعملنا الثَّاني لأدى إلى الإضمار قبل الذِّكر" قلنا: إنما جوزنا ها هنا الإضمار قبل الذكر لأنَّ ما بعده يُفسره, لأنَّهم: قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب قال تعالى([3]: ﴿ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ ""([4])

[1] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٨٣.

[2] ينظر: منهج السالك للأشموني ٢٠٢/١

[3] سورة الأحزاب آية ٣٥.

[4] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣،٨٤.

رأي ابن مالك والناظر في هذه المسألة

ذهب ابن مالك إلى ماذهب إليه البصريون من ترجيح إعمال الثاني على الأول, واستدل على ذلك: أولاً: بكثرة السَّماع فقال:" مذهب البصرِّيين ترجيح إعمال الثَّاني على إعمال الأول, ومذهب الكوفيين العكس, وما ذهب إليه البصريُّون هو الصَّحيح, لأنَّ إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول, ومُوافقة الأكثر أَوْلى من مُوافقة الأقل.... وأنَّ إعمال الأول قليل, ومع قِلَّته لا يكاد يوجد في غير الشِّعر, بخلاف إعمال الثَّاني فإنَّه كثير الاستعمال في النَّثر والنَّظم, وقد تضمَّنه القرآن الكريم في مواضع كثيرة, مِنها قوله تعالى[1]: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَـٰلَةِ ﴾ ... وفي الحديث: (إنَّ اللهَ لعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سِبْطٍ مِنْ بنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَخَهُمْ) وهذا مِن أفصح الكلام, وقد أعمل فيه الثَّاني, ولو أعمل فيه الأول لقيل: (إنَّ اللهَ لَعَنَ أَو غَضِبَ عَلَيْهم سِبْطاً)" ([2]).

ثانيا: بالقياس:

فقال:"ومما يدُلُّ على ترجيح إعمال الأقرب إذا كان ثانياً: التزام إعماله إذا كان ثالثاً أو فوق ذلك بالاستقراء, ولا يوجد إعمال غيره, ومَنْ أجازه فمُستنده الرأي, ومِنه "اللهم صلِّ على مُحمدٍ وعلى آل مُحمدٍ, وارحم مُحمداً وآلَ مُحمداً, وبَارك على مُحمدٍ وعلى آلِ مُحمدٍ كما صليْتَ ورَحِمْتَ وبَارَكت على إبراهيم", ولو أعمل الأول لقِيل: (كما صَلَيْتَ ورَحِمتَهُم وبَاركْتَ عَليهم على آلِ إبراهيم)...وفي لزوم إعمال الأقرب إذا كان ثالثاً دلالة بيِّنة على رُجحان إعماله إذا كان ثَانياً.

ومما يدُلُّ على رُجحان إعمال الثَّاني: أنَّه مُخلِّص مِنْ ثلاثة أشياء مُنفِّرة يستلزمها إِعمال الأول.

أحدها: كثرة الضَّمير كما رأيت في مسألة "صَلَيْتَ ورَحِمتَهُم وبَاركْتَ عَليهم".

---

[1] سورة النساء ١٧٦

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/٢.

الثَّاني: توالي حروف الجر نحو: نبئت كما نبئت عنه عن زيدٍ بخيرٍ

الثَّالث: الفصل بين الفعل العامل والمعمول, والعطف على العامل قبل ذكر معموله .

ومما يَدُلُّ على رجحان الثَّاني: أنَّه مُوافق لما تُؤثره العرب من التَّعليق بالأقرب والحمل عليه, وإنْ لزم من ذلك تفضيل زائدٍ على غير زائدٍ, نحو: "خَشَّنت بِصدْرِهِ وصَدْرِ زَيْدٍ"...

ومما يدُلُّ على على ترجيح إعمال الثَّاني: أنَّ فيه تخلصاً من الإخلال بحق ذي حق, وذلك أنَّ لكل واحد من العاملين قِسطاً مِن عِناية المتكلِّم, فإذا قدَّم أحدهما وأعمل الآخر عدل بينهما, لأنَّ التَّقديم اعتناء والإعمال اعتناء, وإذا أعمل المتقدم لم يبق للمؤخر قسط من العِناية فكان المخلِّص مِنْ ذلك راجحاً"([1])

ووافق النَّاظر ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة, وذَكر ما قاله فيها, وما استدلَّ به عليها.([2])

الخلاصـــة

وافق الناظرُ ابن مالك في ترجيح إعمال ثاني المتنازعين على الأول,وهو مذهب البصريين, نظراً لكثرة السَّماع في ذلك, وروده في النَّثر والنَّظم, والاستدلال على ذلك بما ورد في القرآن والحديث الشريف, وأرى أن استدلاله بالحديث الشريف فيه تقوية وتعضيد لاختياره فقد قال بعد أن ذكر الحديث: وهذا من أفصح الكلام.

---

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨،١٦٩/٢

[2] ينظر: تمهيد القواعد ١٧٨٧،١٧٨٨/٤

المسألة الثالثة

حذف عامل المصدر المنصوب "وجوباً" لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مهمل

قول الرسول صلى الله عيه وسلَّم:"وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ"([1])

[1] الحديث أخرجه البخاري في صحيحه, كتاب الصلاة, باب التعاون في بناء المسجد, ح(٤٤٧) ١/١١٦.

استشهد بالحديث على أنَّ عامل المصدر المنصوب يُحذف "وجوباً" إذا كان بدلاً من اللفظ بفعل مُهمل.

قال ابنُ مالِكٍ:"ويُحذفُ عاملُ المصْدَرِ جَوازاً لِقرينةٍ لَفظيَّةٍ أو مَعْنويَّةٍ, ووجُوباً لِكونهِ بَدلاً مِن اللفظِ بِفعْلٍ مُهمَلٍ, أو لِكونِهِ بَدلاً مِن اللفْظِ بِفعْلٍ مُستعمَلٍ في طَلَبٍ أو خَبَرٍ إنشَائِيٍّ أو غير إنشَائِيٍّ.."[1]

قال النَّاظرُ في شرحه:"قال المصنِّفُ:"حذف عامل المصدر جوازاً لقرينةٍ لفظيةٍ كقولك: لمن قال: أي سيرٍ سِرْتَ؟ سيراً حثيثاً, وحذفه لِقرينة معنويةٍ كقولك لمن تَأَهَّبَ لِلسَّفرِ: تَأهُّباً مُباركاً مَيموناً...والمحذوف العامل وجوباً لِكونه بدلاً من اللفظ بفعل مُهمل: إمَّا مُفرد كقولهم: أُفَّةً له وتُفَّةً ودفْراً بمعنى نَتناً...وإمَّا مُضاف كقول الشَّاعر[2]:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا   بَلَهَ الأَكُفَّ كَأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ

أي: تَتْرك الأكَفَّ تركاً كأنَّها لم تُخلَق...

ومِن المهمل الفعل اللازم للإضافة قولهم: في القسم الاستعطافي قِعْدَكَ الله إلا فَعلْتَ, أي: تَثْبيتَك الله.

ومِن المهمل الفعل ما يُضاف ويُفرد, كقولهم: للمصاب المرحوم: وَيْحَهُ ووَيْحَ فُلان وويحٌ له وفي الحديث: "وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ", وللمتعجب منه: ويْباً له وويْبَكَ وويْبَ غَيرِك...ومِن المهمل اللازم للإضافة قولهم في إجابة الدَّاعي: لَبَّيْكَ, ومعناه: لُزوماً لِطاعتك بَعْدَ لُزوم"[3]

شرح المسألة النحوية

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٣/٢,وتمهيد القواعد ١٨٣٤/٤

[2] البيت من الكامل لكعب بن مالك الخزرجي من قصيدة قالها في غزوة الخندق وهي في ديوانه ص٢٤٥,والخزانة ٢١١/٦, والدرر ٥٠٨/١, وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٣, والهمع ٢٩٧/٣.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ١٨٣٨/٤،١٨٣٦،١٨٣٤.

يُحذف عاملُ المصدر جوازاً لِقرينة لفظيةٍ كقولك: حَثيثاً لمن قال: أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ؟ أومعنوية: نحو حَجّاً مَبروراً لمن قَدم مِن الحجِّ, ويجب حذف عامل المصدر في مواضعٍ مِنها:

إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بفعل سواء كان فِعله مًستعملاً نحو سَقياً ورَعياً أو مُهملاً أي: غير موضوع في لسان العرب مثل: دِفْراً بمعنى نتناً وأُفَّةً وهي وسخ الأذن وتُفَّة وهي وسخ الأظفار.([1])

والذي يهمنا في هذه المسألة: حذف عامل المصدر وجوباً لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مُهمل.

قال سيبويه في باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره :

"وذلك قولك: سَقْياً وَرَعْياً, ونحو قولك: خَيبَةً ودِفراً وجَدْعاً وعَقْراً وبؤساً وأُفَّةً وتُفَّةً وبُعداً وُسحقاً ...وإنَّما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل, كأنك قلت: سَقَاكَ اللهُ سَقْياً ورَعَاكَ اللهُ رَعْياً وخَيَّبَكَ اللهُ خيبةً, وكلُّ هذا وما أشبهه على هذا ينتصب....وإنَّما اُختُزل الفعل ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل, كما جُعِل الحَذَرَ بدلاً مِن احْذَر ...وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نصب, كأنَّك جعلت "بَهْراً" بدلاً من "بَهَرَكَ اللهُ" فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به"([2])

وقال في باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها:

"وإنَّما أُضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام إذا قُلت: سقياً لك, لتُبيِّن من تعني, وذلك:ويْلَكَ وويْحَكَ ووَيْسَكَ وَوَيْبَكَ, ولا يجوز سَقْيَكَ, إنَّما تجري ذا كما أجرَت العَرَبُ"([3])

وفي الـــمُقتضب في باب ما جرى مجرى المصادر وليس مُتصرِّفاً من فعل:

---

[1] ينظر: الهمع ١٠٥/٣

[2] ينظر: الكتاب ٢٦٥،٢٦٦/١.

[3] ينظر: الكتاب ٢٧٠،٢٧١/١.

"فمن ذلك سُبحان الله ومَعاذ الله وقولهم: أُفَّةً وتُفَّةً وويْلاً لِزيدٍ وويْحاً له وسلامٌ على زيدٍ وويلٌ لزيدٍ وويحٌ لَهُ, كل هذا معناه في النَّصب واحدٌ, ومعناه في الرَّفعِ واحدٌ, ومنه ما لا يلزمه إلا النَّصب ...وأمَّا سُبحان وما كان مثله مما لا يكون إلا مُضافاً فلا يصلح فيه إلا النَّصب ..فأمَّا قولهم: ويلٌ لِزيدٍ وويحٌ لِزيدٍ..فإن أضفت لم يكن إلا النَّصب فقلت: ويْحَه ووَيْلَه, فإنَّما ذلك: لأن هذه مصادر, فإن أفردت فلم تُضِف فأنت مُخيَّر بين النَّصب والرَّفع تقول: ويلٌ لِزيْدٍ وويْلاً لِزيْدٍ, فأمَّا النَّصب: فعلى الدُّعاء, وأمَّا الرَّفع: فعلى قولك: ثَبتَ ويلٌ له لأنَّه شيء مُستقر فويلٌ مُبتدأ وله خَبره"([1])

وقال ابنُ يعيشٍ في شرح المفصل:"وأمَّا قولهم: "ويْحَكَ" و"وَيْسَكَ" و"ويْلَكَ" و"وَيْبَكَ" فهي من المصادر التي لا أفعال لها, كأنَّهم كرهوا أن يَبنُوا مِنها فعلاً لاعتلال عينها وفائها لما يلزم من الثِّقل في تصريف فِعْلها لو اُستُعمِل فاطُّرِح لِذلك, وأجْروها مجرى المصادر الـــمُفردة المدعوِّ بها, وجعلوا الإضافة فيها بمنزلة اللام في قولهم: سَقياً لَكَ ...وأمَّا "ويْحٌ ووَيْسٌ وويْبٌ" فكِنايات عن الويْلِ, فويْلٌ كلمةٌ تُقال عند الشَّتم والتوبيخ معروفة, وكَثُرت حتى صارت للتَّعجُّبِ, يقولها أحدهم: لمن يُحب ولمن يُبغض.. واعلم أنَّ هذه المصادر إذا أُضيفت لم تتصرَّف ولم تَكُن إلا منصوبة لما ذكرناه, ولأنَّك لو رفعتها بالابتداء لم يَكُن لها خبرٌ, فإن أفردها وجِئت باللام: جاز الرَّفع فتقول: "ويْلٌ لَكَ وويْحٌ لَهُ" فيكون الجار والمجرور الخبر, ويجوز النَّصب مع اللام فتقول: ويْحاً لَهُ وويْلاً لَهُ"([2])

وقال ابنُ مالِكٍ في المصدر المحذوف عامله وجوباً لكونه بدلاً من اللفظ بِفعْلٍ مُهْمَلٍ:

"والمحذوف العامل وجوباً لِكونه بدلاً من اللفظ بفعل مُهمل: إمَّا مُفرد كقولهم: أُفَّةً لَه وتُفَّةً ودفراً بمعنى نَتناً...وإمَّا مُضاف كقول الشَّاعر:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا   بَلَهَ الأَكُفَّ كَأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ

[1] ينظر: المقتضب ٢١٧/٣, ٢١٩, ٢٢٠.

[2] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٨/١, ٢٩٩

أي: تَتْرك الأكُفَّ تركاً كأنَّها لم تُخلَق...

ومِن المهمل الفعل اللازم للإضافة قولهم: في القسم الاستعطافي قِعْدَكَ الله إلا فَعلْتَ, أي: تَثْبيتَك الله.

ومِن المهمل الفعل ما يُضاف ويُفرد, كقولهم: للمصاب المرحوم: وَيْحَهُ ووَيْحَ فُلان وويحٌ له وفي الحديث: "وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ" وللمتعجب منه: ويْباً له وويْبَكَ وويْبَ غَيرِك...ومِن المهمل اللازم للإضافة قولهم في إجابة الدَّاعي: لَبَّيْكَ, ومعناه: لُزوماً لِطاعتك بَعْدَ لُزوم"([1])

وذكرَ النَّاظرُ ما ذكره ابنُ مالِكٍ في هذه المسألة ثم قال:"أُستفيد مِن كلام المصنِّف أنَّ المصدر المنصوب بفعل مُهمل بالنِّسبة إلى استعماله مُضاف وغير مُضاف أربعة أقسام:

ما هو مُفرد أي لا يُستعمل مُضافاً, وذلك: كأُفَّة وتُفَّة ودفْراً وبهراً..وما هو مُضاف أي لا يُقطع عن الإضافة وهذا قِسمان: مُفرد ومُثَّنى, فالمفرد: بَلَه نحو بَلَهَ الأكُفِّ وقِعْدَكَ الله في القسم ..والمُثَّنى نحو: لَبَّيْكَ.وما يُستعمل مُضافاً وغير مُضاف نحو: ويْح وويْب وويْس"([2])

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبيَّن أن الناظر وافق ابن مالك في أنَّ عامل المصدر المنصوب يُحذف وجوباً إذا كان بدلاً من اللفظ بفعل مُهمل, والاستدلال لذلك بما ورد في الحديث الشَّريف, وأرى أنَّ استدلاله بالحديث لمجرد التَّمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٤/٢،١٨٣.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ١٨٤٨/٤،١٨٤٧.



المسألة الرابعة

حكم الظرف إذا كان اسم شهر بالنسبة لحصول الفعل

قال صلَّى الله عليه وسلَّم: "مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَاناً واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ومَا تَأَخَّرَ"([1])

استُشهد بالحديث على أن الظرف إذا كان اسم شهر غير مُضاف إليه لفظة "شهر" فالفعل يقع في جميعه إما على وجه التَّعميم أو التقسيط, وإذا أُضيف إليه شهر فالفعل يجوز أن يقع في جميعه أو في بعضه.

قال ابنُ مالِكٍ:" ومظروفُ ما يصلُحُ جواباً لِكم وَاقعٌ في جميعِهِ تَعميماً أو تَقسيطاً, وكَذا مَظروفُ مَا يصلُحُ جَواباً لمتى إنْ كانَ اسْمَ شَهْرٍ غيْر مُضاف إليه "شَهْر", وكذا مظْروفُ الأبَد والدَّهر والليل والنَّهار مقرونة بالألف واللام, وقد يُقصد التَّكثِير مُبالغة فيُعامل الـــمُنقطِعُ مُعاملة المتَّصِلِ, وما سِوى ما ذُكِرَ مِن جَوابِ متى فجَائِزٌ فيه التَّعميم والتَّبعيض إنْ صُلُحَ المظَروفُ لَهُمَا"([2]).

قال النَّاظرُ في شرحه:" قال المصنِّف: المظروفُ هو ما يقع في الظَّرف, فمِنْه ما يقع في جميعه, ومِنْه ما يقع في بعضه ...فإذا كان الظَّرف معدوداً, وهو المعبَّر عنه بجواب كم: فلكل واحد من أفراده أو فرديه قِسْطٌ من العمل, إمَّا في جميعه وهو المعبَّر عنه بالتَّعميم, وإمَّا في بعضه, وهو المعبَّر عنه بالتَّقسيط, فالتَّعميم كقولك: صُمْتُ ثلاثةَ أيامٍ, والتَّقسيط كقولك: أذَّنتُ ثلاثةَ أيامٍ, فهذان مثالان لما لا يصلُحُ من العمل إلا لأحد القصدين, وقد يكون العمل صالحاً للتَّعميم والتَّقسيط فيجوز للمتكلِّم أَنْ يقصد به ما شاء من المعنيين كقولك: تهجدت ثلاث ليالٍ, فمِن الجائز أن تُريد استيعابهن بالتَّهجُّد, وأن تُريد إيقاع تهجُّد في بعض كل واحدة منهن, وإذا كان الظَّرف اسمَ شهرٍ غير مُضاف إليه "شهر" كقولك: "اعتكفْتُ رَمضَان" فلجميع أجزائه قِسْط من العمل, لأنَّ كل واحد من أعلام الشهور إذا

---

[1] الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان, باب تطوع قيام رمضان من الإيمان ح (٣٧) ١/٢٨.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٥،٢٠٤ وتمهيد القواعد ٩١٤/٤

أُطلق فهو بمترلة ثلاثينَ يوماً, ولذلك قال النَّبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إيمَاناً واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ومَا تَأَخَّرَ", و لم يَقُل "قامَ شَهْرَ رَمَضَان" إذ لو قال ذلك: لاحتمل أن يُريدَ تمام الشَّهر وأن يُريد بعضه, كما قال تعالى([1]): ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ ﴾,وإنَّما كَانَ الإنزال في ليلة مِنْهُ, وهي لَيلةُ القَدْرِ"([2])

شرح المسألة النحوية

ظرفُ الزمان المعدود: ما صلُحَ أن يقع في جواب كم نحو: "ثَلاثةَ أيامٍ" فإنَّه يصلح أنْ يكون جواب:كم سِرْتَ؟ وهذا النَّوع يكون الفعل في جميعه إمَّا تعميماً وإمَّا تقسيطاً, فإذا قُلت: "سِرْتُ يَومَيْن" فالسَّير واقع في اليومين مِن الأوَّل إلى الآخر, وقد يكون في كلِّ واحد منهما وإن لم يَعُمَّ مِن أوَّل اليوم إلى آخره([3]).

وما صَلُح أن يَقع جواباً لمتى: فإن كان اسمَ شهر غير مُضاف إليه لفظة "شهر" فكذلك يكون الفعل واقعاً في جميعه تعميماً أو تقسيطاً([4]) فإذا قيل "ساروا المحرَّم" لَزِم كون السَّير واقعاً في جميع الشَّهر تعميماً أو تقسيطاً, وكذا بقيَّة أسماء الشُّهور لأنَّ كلاً منها اسم للثلاثين يوماً, فإن أُضيف إليها "شهر" نحو: شَهْر رَمْضَان, جاز كون العمل في جميع المذكُور أو في بعضه,وكذا إنْ كان الظرف غير اسم شهر فالعمل قد يقع في بعضه أو جميعه ([5])..

---

[1] سورة البقرة: آية ١٨٥.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ١٩١٥/٤.

[3] ينظر:الهمع ١٤٥/٣.

[4] ينظر: الهمع ١٤٦/٣.

[5] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١٤٧/١.

وما ذُكِر من التَّفرقة بين أعلام الشُّهور وإضَافة شهر إليها هو مذهب سِيبَويْه والجمهور, وذهب الزَّجاج([1]) إلى أنَّ رمضان كشهر رمضان فيجوز عنده كون العمل فيهما في بعض المذْكُور وفي جميعه([2]).

قال سِيبَويْه:"وممَّا لا يكون العمل فيه من الظُّروف إلا مُتصلاً في الظَّرف كله قولك: سِير عليه الليلَ والنهارَ والدهر والأبد وهذا جواب لقوله: كم سِير عليه؟ إذا جعله ظرفاً لأنَّه يريد في كم سير عليه؟... وممَّا أُجري مجرى الأبَد والدَّهر والليل والنَّهار: الـــمُحرَّم وصَفَر وجُمادى وسَائِر أسماء الشُّهور إلى ذي الحجة لأنهم جعلوهن جُملةً واحدة لِعدة أيام كأنَّهم قالوا: سِير عليه الثَّلاثون يوماً, ولو قُلت: شهر رمضان أو شهر ذي الحجة لكان بِمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة ولَصار جواب متى"([3])

وقال ابن السَّرَّاج:"وذكرَ سيبويه أنَّ المحرَّم وسائِر أسماء الشُّهور أُجريت مجرى الدَّهر والليل والنهار ...فالمحرَّم عنده بلا ذكر شهر يكون في جواب كم فإنَ أضفت شهراً إليه صار في جواب متى"([4])

وقال السِّيرافي:"ظاهر كلام سِيبَويْه الفصل بين أنْ تَقول شهر كذا وبين ألَّا تذكر الشَّهر, فإذا قُلت:"سِير عليه المحرَّم" فالسَّيْر في كل يوم من أيام المحرَّم, وإذا قُلت: سِير شهر المحرم أو شهر ذي القعدة جاز أنْ يكون السَّير في بعضه, وهذه رواية رواها كأنَّهم جعلوا قولهم "المحرَّم" نائباً مناب قولهم: الثَّلاثين يوماً, وهم لو قالوا سِير عليه الثَّلاثون يوماً لكان السَّير في كل يوم منهن, وإذا أدخلوا "شهراً" جعلوه اسماً للوقت بعينه فصار بمنزلة يوم الجمعة"([5])

---

[1] ينظر رأي الزجاج في شرح السيرافي ١١٣/١, والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٩٧/١, وارتشاف الضرب ١٣٩٨/٤, والهمع ١٤٦/٣,

[2] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١٤٧/١.

[3] ينظر:الكتاب ٢١٦/١-٢١٨

[4] ينظر: الأصول لابن السراج ١٩١/١.

[5] ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١١٢/٢.

وذهب السُّهيلي إلى ما ذهب إليه جمهور النُّحاة من التفرقة بين أعلام الشهور وإضافة شهر إليها, واستدل على ذلك بما ورد في القرآن والحديث الشَّريف فقال: "واعلم أنَّه ما كان من الظروف له اسم علم فإن الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه, وكان الظرف مفعولاً على سعة الكلام, فإذا قلت: "سِرتُ غدوةً" فالسَّير واقع في الوقت كله ..وكذلك: "سِرتُ المحرَّمَ وصَفَر" وكل هذا مفعولٌ على سعة الكلام لا ظرف للفعل, لأن هذه الأسماء لا يطلبها الفعل, ولا هي أصل في موضوعها زمان, إنَّما هي معان أخر, فإن أردت أن تجعل شيئاً منها ظرفاً ذكرت لفظ الزَّمان وأضفته إليها كقولك: "سِرتُ يومَ الجُمعة وشهرَ المحرَّم" فالسَّير واقع في الشهر ولا يتناول جميعه إلا بدليل.. قال سيبويه:ومما لا يكون الفعل إلا واقعاً به كله: "سِرتُ المحرَّم وصَفَر" وإذا ثبت هذا فانظر إلى قوله سبحانه[1]: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾,"وقال صلَّى الله عليه وسلم([2]): "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَاناً واحْتِسَاباً".. وترك لفظ الشَّهر, ومحال أن يكون فعل ذلك إيجازاً واختصاراً: لأنَّ القرآن أبلغ إيجازاً وأبين إعجازاً, ومحال أيضاً أن يدع عليه السَّلام لفظ القرآن مع تحريه لألفاظه وما علم من عادته من الاقتداء به فيدع ذلك لغير حكمه بل لفائدة جسيمة ومعانٍ شريفة اقتضت الفرق بين الموضعين"([3])

وذهب ابنُ مالِكٍ إلى ما ذَهب إليه الجمهور في هذه المسألة واستدل بما استدل به السُّهيلي فقال : "وإذا كان الظَّرف اسمَ شهرٍ غير مُضاف إليه "شهر" كقولك: "اعتكفْتُ رَمضَان" فلجميع أجزائه قِسْط من العمل, لأنَّ كل واحد من أعلام الشهور إذا أُطلق فهو بمنزلة ثلاثينَ يوماً, ولذلك قال النَّبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إيمَاناً واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ومَا تَأَخَّرَ", ولم يَقُل "قامَ

---

[1] سورة البقرة: آية ١٨٥.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه كتاي الصوم باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً,ح(١٩٠١) ٢/ ٣١.

[3] ينظر: نتائج الفكر للسهيلي ٢٩٤،٢٩٣.

شَهْرَ رَمَضَان" إذ لو قال ذلك: لاحتمل أن يُريدَ تمام الشَّهر وأن يُريد بعضه, كما قال تعالى([1]: "شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ",وإنَّما كَانَ الإنزال في ليلة مِنْهُ, وهي لَيلةُ القَدْرِ"([2])

وذكر النَّاظِرُ ما ذكره ابن مالك في هذه المسألة ثم قال:"الذي يَصِح وقوعه في جواب كم خاصَّة شيئان: وهما اسم الزَّمان الدالُّ على العدد صريحاً مُنكَّراً كان أو مُعرَّفاً نحو: يومين وثلاثة أيام وأربعة أيام والعشرين يوماً ..وأسماء الشُّهور مُجرَّدة مِن الإضافة إليها لتضمنها الدَّلالة على العدد كما تقدَّم , وأنَّ الذي يصح وُقوعه في جواب متى خاصَّة شيئان وهما: ما كان مُختصاً بتعريف أو نعت نحو: اليوم والليلة ويوم الخميس ويوماً كان فيه كيت وكيت, وأسماء الشُّهور إذا أُضيف إلى شيءٍ مِنها لفظ "شهر" نحو: شهر رمضان وشهر ربيع الأول مثلاً, وإنِّما حُكِم نحو هذا أعني: اسم الشَّهر إذا أُضيف إليه لفظ شهر بالاختصاص حتى لا يكون واقعاً إلا في جواب متى خاصَّة, لأنَّ الشَّهر بإضافته إلى هذه الأسماء يصير بمعنى وقت, ويخرج عن أن يكون معدوداً .....ثم ما صحَّ وقوعه في جواب "كم "خاصة يجب أن يكون العمل واقعاً في جميعه, إمَّا على وجه التَّعميم وإما على وجه التقسيط, وما صح وقوعه في جواب متى خاصة يجوز أن يكون العمل في جميعه ويجوز أن يكون في بعضه"([3])

الخلاصة

بعد دراسة المسالة تبين:

أنَّ الناظر وافق ابن مالك في الذهاب إلى ما ذهب إليه الجمهور من أنَّ الظرف إذا كان اسم شهر غير مُضاف إليه لفظة "شهر" فالفعل يقع في جميعه إما على وجه التَّعميم أو التقسيط, وإذا أُضيف إليه

---

[1] سورة البفرة: آية ١٨٥.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٥

[3] ينظر: تمهيد القواعد ١٩١٧/٤، ١٩١٦

شهر فالفعل يجوز أن يقع في جميعه أو في بعضه, والاستدلال على ذلك بما ورد في الحديث الشَّريف والقرآن الكريم, وقد سبق بهذا الاستدلال السُّهيلي, وأرى أن هذا الاستدلال لم يغير القاعدة العامة وإنما جاء تعضيداً لها بذكر شواهدها من الكتاب والسنة.

المسألة الخامسة

مجيء "إذ" للمفاجأة

قول عمر رضي الله عنه: "بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ إذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ[1]"

استُشهد بالحديث على مجيء "إذ" للمفاجأة.

قال ابنُ مالِكٍ:"فصل: وفي الظُّروفِ ظُروف مبنيَّةٌ لا لِتركِيبٍ, فَمِنْها "إِذْ" للوقت الماضِي ...وتجيء حرفاً للتَّعليل, ولِلمُفاجأة, وليست حينئذٍ ظرف مكانٍ ولا زائدةً خِلافاً لِبعضِهم "[2]

قال النَّاظر في شرحه:"لما فرغ من الكلام على مُعربات ظُروف الزمان ومبنياتها المركبة: شرع في الكلام على مبنياتها غير المركبة, والذي تضمَّنه الفصل كلمات عشر, وهي: إذ وإذا وبينا وبينما ومذ ومنذ والآن وقط وعوض وأمسِ.

فمن الظُّروف المذكورة "إِذْ", ويدُلُّ على اسميتها أنها تدُلُّ على الزَّمان دلالة لا تعرَّض فيها للحدث, وأنها تُخبر بها مع دخولها على الأفعال, نحو: قَدِمَ زَيْدٌ إذْ قَدِمَ عَمْرو ...وتجيء "إذْ" للتَّعليل ....وتجيء "إذْ" أيضاً للمُفاجأة كقول عمر رضي الله عنه: "بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ إذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ", فهذا مِثالُ وقوعها بعد بينما, ومِثله قول الشَّاعر[3]:

بَيْنَمَا هُنَّ بِالأَرَاكِ مَعاً   إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ

...وحكى السِّيرافي أنَّ بعضهم يجعلها ظرف مكان, وأنَّ بعضهم يجعلها زائدة, والـمُختار عندي الحكم بحرفيتها"[4].

---

[1] الحديث أخرجه مسلم كتاب الايمان الباب الاول: باب بيان الاسلام والإيمان والإحسان ح(١) ٣٦/١

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٦/٢.وتمهيد القواعد ١٩٢٢/٤

[3] البيت من الخفيف لجميل في ديوانه ص٥٢, وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/٢, وفي المساعد ٥٠٤/١.

[4] ينظر: تمهيد القواعد ١٩٢٢/٤, ١٩٢٥, ١٩٢٦, ١٩٢٧.

شرح المسألة النحوية

مِن الظُّروف المبنية لغير تركيب إذ, "والدَّليل على اسميتها الإخبار بها, وإبدالها من الاسم, وتنوينها في غير ترنُّم, والإضافة إليها بغير تأويل, نحو: مَجِيئُكَ إذْ جَاءَ زَيْدٌ, ورأيتُكَ أَمْسِ إذْ جِئْتُ, ويومئذٍ, وقوله تعالى:"بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا", وبُنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل أو لما عوض منها, وهي للوقت الماضي لازمة الظَّرفية, فلا تكون فاعلة ولا مُبتدأة إلا أن يُضاف إليها اسم زمان يخصص مُطلقها نحو: يوم وساعة وليلة أو يرادفها نحو حين"([1]).

وتأتي "إذ" للمفاجأة, وهي الواقعة بعد بينا وبينما نحو: "بَيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ إذْ جَاءَ زَيْدٌ", وهو مثال سِيبيويْه,([2])وقال بعده: فهذا لما توافقه وهجم عليه مع حالٍ أنت فيها".([3])"

وقال الزَّمخشري في حديثه عن "إذ" و"إذا": "وقد تقعان للمُفاجأة كقولك: بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ إذْ رَأَى عَمْراً, وبَيْنَمَا نَحْنُ بِمكَانِ كَذَا إذَا فُلانٌ قدْ طَلَعَ عَلَيْنَا"([4])

وذكر ابنُ مالِكٍ أن "إذْ" تأتي للمُفاجأة, ومثَّل لذلك بقول عمر رضي الله عنه: "بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ إذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ", ثم قال:فهذا مِثالُ وقوعها بعد بينما, ومِثله قول الشَّاعر:

بَيْنَمَا هُنَّ بِالأَرَاكِ مَعاً   إذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ

..ومِثال تركها قول الشَّاعر([1]):

[1] ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٠٤/٣

[2] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٥٠٢/١.

[3] ينظر: الكتاب ١٧٣/٤.

[4] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣.

بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا   مُعَلِّق وَفضَةٍ وَزِنَادِ رَاعِ

وتركها أقيس لأنَّ المعنى المستفاد معها مُستفاد بتركها, وكِلاهما مروي عن العرب نثراً ونظماً, وكان الأصمعي يؤثر تركها على ذكرها"([2])

وإذا كانت "إذ" للمفاجأة فهل هي حينئذٍ ظرف مكان أو زمان أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد أي زائد؟ في ذلك أقوال([3]): فقد حكى السِّيرافي([4]) أنَّ بعضهم يرى أنها ظرف مكان وأنَّ بعضهم يجعلها زائدة, وحكى زيادتها عن أبي عبيدة([5]), واختار ابن الشجري كونها زائدة([6]), واختار ابن مالك كونها حرف لمعنى المفاجأة([7]), واختار أبو حيَّان([8]) كونها ظرف زمان إقراراً لها على ما استقر لها.([9])

قال ابنُ مالِكٍ في حديثه عن "إذْ" الفُجائية:"والمختار عِندي الحكم بحرفيتها"([10])

وقال أبو حيَّان:"وإذا كانت(إذ) للمفاجأة فالذي نختاره أنَّها باقية على ظرفيتها الزمانية"([11]).

وقال النَّاظر بعد أن ذكر ما ذكره ابن مالك في هذه المسألة:"قد عرفت ما ذكره المصنِّف في "إذ" التي للمفاجأة مِن أن بعضهم يجعلها ظرف مكان, وبعضهم يجعلها زائدة, وأنَّه هو يختار الحكم بحرفيتها, قال الشيخ (أي أبو حيان): "والذي نختاره نحن خلاف قوله: وأنها ظرف زمان على حالها التي استقرت

---

[1] البيت من الوافر لنصيب في ديوانه ص١٠٤ , وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٣, وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/٢, والأشباه والنظائر ٣٦/٣, والهمع ٢١٠/٣.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/٢.

[3] ينظر: الهمع ١٧٦/٣.

[4] ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١٠٨/٥.

[5] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٥٠٢/١

[6] ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٠٢/٢.

[7] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢.

[8] ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٤٠٥/٣

[9] ينظر: الهمع ١٦٧/٣.

[10] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢

[11] ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٠٥/٣.

لها ولا يخرجها إلى الزيادة ولا إلى الحرفية وإلى كونها ظرف مكان لأنَّه يمكن إقرارها ظرف زمان" انتهى. ولم أر في كلامه دليلاً على هذه الدَّعوى"[1].

الخـــلاصـــة

بعد دراسة المسألة تبين:

أن الناظر وافق ابن مالك في الذهاب إلى ما ذهب إليه النُّحاة من أن "إذ" تأتي للمفاجأة والتمثيل لذلك بما ورد في الحديث من قول عمر رضي الله عنه, وبما ورد في الشعر, وأرى أن استدلاله بالحديث لم يُضف جديداً إلى القاعدة النَّحوية بل لمجرد التَّمثيل لقاعدةٍ معروفةٍ.

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ١٩٣١/٤.

المسألة السادسة

خروج "إذا" غير الفجائية عن الظرفية

قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم لعائشة رضي الله عنها:([1])" إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً وإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى".

استشهد بالحديث على أن "إذا" قد تخرج عن الظرفية, وتقع مفعولاً به, وهو محتمل للتأويل عند النحاة.

قال ابنُ مالِكٍ في حديثه عن الظُّروف المبنية غير المركبة: "ومنها "إذا" للوقت الـــمُستقبل, مُضمَّنةً معنى الشَّرط غالباً ...وقد تُفارقها الظَّرفية مفعولاً بها أو مجرورةً بحتَّى أو مُبتدأةً"([2])

قال النَّاظر في شرحه : "قال المصنِّف : يدل على اسمية "إذا" أنَّ فيها ما في "إذ" من الدلالة على الزَّمان دون تعرض لحدث, ومن الإخبار بها مع دخولها على الأفعال, نحو قولك: راحة المؤمن إذا دخل الجنَّة, ومن وقوعها بدلاً من اسم صريح نحو: أُكْرِمكَ غداً إذا جِئتني, ومن وقوعها مفعولاً بها كقول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم لعائشة رضي الله عنها:" إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً وإِذَا كُنْتِ مِنِّي غَضْبَى", وانفردت بدخول حتَّى الجارة عليها ,كقوله تعالى:([3]" ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾ كما انفردت "إذ" بِلحاق التنوين والإضافة إليها, وإلى الحديث والآية أشرت بقولي: "وقد تُفارقها الظَّرفية مفعولاً بها أو مجرورةً بِحتى", وأمَّا وُقوعها مُبتدأة فمِثاله قوله تعالى([4] "﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴿١﴾ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴿٢﴾ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴿٣﴾ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴿٤﴾ ﴾، في قراءة من نصب "خافضةٌ رافعةٌ", فإذا وَقَعَتِ

---

[1] الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب تالنكاح باب غيرة النساء ووجدهن ٣٦/٧.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢, وتمهيد القواعد ١٩٣٤/٤.

[3] سورة الزمر:٧١.

[4] سورة الواقعة ١-٤

مُبتدأة وإذا رُجَّت خَبر, وليس وخافضةً ورافعةً أحوال ثلاثة, والمعنى: وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضةً قوماً رافعةً آخرين وقت رجِّ الأرض, هكذا أعربه أبو الفتح في الـــمُحتسِب وهو صحيح..". انتهى كلامه رحمه الله تعالى, وعُرِف مِنْه أنَّ "إذا" قسمان:

غير فُجائية: وهي ظرف مُستقبل مُضَمَّن معنى الشَّرط وفُجائية, وأنَّ غير الفُجائية قد تُفارق الظرفية فتكون مفعولاً بها أو مجرورة بحتى أو مُبتدأ ..أمَّا مفارقتها الظَّرفية فلم يَثْبُت بِقاطع, وما استدلَّ به المصنف مُحتمل للتَّأويل..".([1])

شرح المسألة النحوية

تَأتي "إِذا" على وجهين:

الأوَّل:أن تكون فُجائية, فتختص بالجملة الاسمية, ولا تحتاج إلى جواب, ولا تقع في الابتداء, ومعناها الحال لا الاستقبال, نحو: "خرجت فإذا الأسد بالباب([2]).

الثاني: أنْ تكون لغير المفاجأة, فالغالب أنْ تكون ظرفاً لِلمُستقبل, مُضمَّنة معنى الشَّرط, وتختص بالدخول على الجملة الفعلية.([3])

وزعم قوم أنَّها تخرج عن الظرفية: فذكر ابنُ مالِكٍ أنها وقعت مفعولاً به في حديث: "إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً وإِذَا كُنْتِ مِنِّي غَضْبَى", ومُبتدأ في قوله تعالى:﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾ ""والخبر إذا الثَّانية, "وخافضةً رافعةً"بالنَّصب حالان, ومجرورة بحتَّى في قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾, وسبقه إلى ذلك ابن جنِّي في الثَّاني والأخفش([4]) في الثَّالث([1]).

[1] ينظر: تمهيد القواعد ١٩٣٤/٤, ١٩٣٥, ١٩٤١.

[2] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٨٧/١.

[3] ينظر: المرجع السابق ٩٣/١.

[4] ينظر رأي الأخفش في مغني اللبيب ٩٤/١.

قال ابنُ جنِّي في الـــمُحْتسِب:"قرأ الحسن واليزيدي والثَّقفي وأبو حيوة: "خَافِضَةً رَافِعَةً" بالنَّصب.

قال أبو الفَتْح: هذا منصوب على الحال, وقوله:﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ حينئذٍ حال أخرى قبلها ...والعامل في "إذا" محذوف لدلالة المكان عليه, كأنَّه قال: إِذَا وَقعت الواقعة كذلك فازَ المؤمنون, وخابَ الكافرون, ونحو ذلك, ويجوز أن تكون "إذا" الثَّانية وهي قوله: ﴿ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴾خبراً عن "إذا" الأولى ...وجاز لإذا أن تُفارق الظرفية, وترتفع بالابتداء كما جاز لها أن تخرج بحرف الجر عن الظرفية ...وقال اللهُ سُبحانه([2]):"﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ﴾ وإذا مجرورة عند أبي الحسن بِحتَّى, وذلك يُخرجها من الظَّرفية كما ترى"([3])

وقال ابنُ مالِكٍ:في حديثه عن "إذا" غير الفجائية:" وقد تُفارقها الظَّرفية مفعولاً بها أو مجرورةً بِحتَّى أو مُبتدأة"[4], واستدلَّ بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم "إِنِّي لَأَعْلَمُ ...." على وقوعها مَفعولاً به.

وأنكر الجمهور ذلك كله فإذا لا تخرج عَنِ الظرفية, وهي في الحديث: ظرف لمحذوف هو مفعول "أَعْلَمُ" تقديره: شَأْنُكِ ونحوه, وأمَّا "إِذَا وَقَعَتِ الوَاقِعَةُ" فإذا الثَّانية بدل من الأولى, والأولى ظرف, وجوابها محذوف لِفهم المعنى, وحسَّنه طول الكلام بعد "إذا" الثَّانية, أي انقسمتم أقساماً وكنتم أزواجاً

---

[1] ينظر: الهمع ١٧٨،١٧٩/٣.
[2] سورة يونس ٢٢
[3] ينظر: المحتسب لابن جني ٣٠٧،٣٠٨/٢.
[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢

ثلاثة, وأمَّا حتَّى في قوله تعالى:"﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾ فهي حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل له.([1])

وذهب النَّاظر إلى ما ذهب إليه جمهور النُّحاة من عدم خروج "إذا" غير الفجائية عن الظَّرفية فقال بعد أن ذكر ما قاله ابنُ مالِكٍ في هذه المسألة: "انتهى كلامه رحمه الله, وعُرف منه أنَّ "إذا" قسمان:

غير فُجائية: وهي ظرف مُستقبل, مُضمَّن معنى الشرط, وفُجائية, وأنَّ غير الفجائية قد تُفارق الظَّرفية فتكون مفعولاً بها أو مجرورةً بحتى أو مُبتدأ ..أمَّا مُفارقتها الظَّرفية فلم يثبت بقاطعٍ, وما استدلَّ به المصنِّف مُحتمل للتأويل, فأمَّا الحديث الشَّريف وهو "إِنِّي لَأَعْلَمُ ...." فالمفعول فيه محذوف, والتَّقدير: إنِّي لأعلمُ حالك أو شأنك أو أمرك إذا كُنْتِ عَنِّي راضيةً, وإِذَا باقية على الظَّرفية لم تفارقها, وأمَّا قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾ فليست حتَّى فِيه جارَّة بل هي حرف ابتداء, باشرت الجملة الشرطية وجوابها, ودخول حتَّى على الجملة الـــمُصدَّرة بإذا الشَّرطية كثير في الكتاب العزيز, قال الله تعالى:([2])" هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ "وجوابها:" جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ " وقال تعالى:([3] ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ ولا شك أنَّ مجيء جواب "إذا" يُبطل كون "حتَّى" جارَّة, لأن الجر يُخرج "إذا" عن الظرفية, ويُصَيرها مع ما بعدها في حيز المفرد, ولا يبقى إذ ذاك جملة شرطية تستدعي جواباً, لأنَّها تصير إذ ذاك مع ما بعدها غاية لما قبلها, وأمَّا قوله

---

[1] ينظر: المغني ٩٤،٩٥/١, والهمع ١٧٩/٣.

[2] سورة يونس ٢٢.

[3] سورة فصلت ١٩-٢٠

تعالى: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾ في قراءة من نصب "﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾ فلا يتعيَّن أن يكون " إِذَا رُجَّتِ " خبراً حتى يلزم مِنه أن تكون "إذا" في ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾ مُبتدأ, فقد قيل: أنَّ "إِذَا" في ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾ باقية على ظرفيتها, وتلك أحوال ثلاثة كما تقدَّم, و" إِذَا رُجَّتِ " بدل من "﴿ إِذَا وَقَعَتِ ﴾ وجواب "إذا" إمَّا ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ٧ ﴾ ([1]) على زيادة الواو..وإمَّا أن يكون الجواب محذوفاً, فإمَّا أنْ تُقدِّره قبل ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ٧ ﴾ وتقديره: عرفتم مَراتِبكم ومنازِلكم, وإمَّا أن يكون الجواب ﴿ فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴾ ([2])وما بعده, والمعنى فأصحاب الميمنة ما أعظمهم وما أنجاهم, وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم"([3]).

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبيَّن أنَّ ابن مالك خالف جمهور النُّحاة, ورأى أن "إذا" قد تخرج عن الظرفية, وتقع مفعولاً به, واستدلَّ على ذلك بما ورد في الحديث الشَّريف, وخالف النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة, وذهب إلى أنَّ "إذا" لا تخرج عن الظرفية, وما استدل به ابن مالك فهو مُحتمل للتَّأويل, وأرى أن استدلاله لم يُغيِّر في القاعدة العامة فقد تُفيد التَّقليل وما استدلَّ به مؤول عند النُّحاة.

[1] سورة الواقعة ٧.
[2] سورة الواقعة ٨
[3] ينظر: تمهيد القواعد ٤/١٩٤١, ١٩٤٢،١٩٤٤, ١٩٤٥.

المسألة السابعة

خروج (الآن) عن الظرفية

قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "تَصَدَّقُوا فَيُوشِكُ الرَّجُلُ أنْ يَمْشِي بِصَدَقَتِهِ فيَقُولُ الذِي أُعْطِيها: لَوْ جِئتَنِي بِالأَمْسِ لَأَخذْتُهَا, وأمَّا الآنَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهاَ"([1]).

قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم وقد سمع وَجْبَةً([2]):"هَذا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفاً, فَهُو يَهْوِي فِي النَّارِ الآنَ حَينَ انْتَهَى إلى قَعْرِهَا([3])"

استُشهد بما سبق: على أن (الآنَ) تقع اسم للوقت الحاضر جميعه أو بعضه كما في الحديث الأول, وأنها قد تخرج عن الظرفية, وتقع مُبتدأ كما في الحديث الثاني.

قال ابنُ مالِكٍ:"ومِنها (الآنَ) لِوقْتٍ حَضَرَ جَمِيعُهُ أو بَعْضهُ, وظرفيتهُ غالِبةٌ لا لازِمةٌ"([4])

قال النَّاظر في شرحه:" مُسمَّى (الآنَ) الوقت الحاضر (جميعه): كوقت فعل الإنشاء حال النُّطق به, أو الحاضر (بعضه):كقوله تَعالى ([5]):﴿ فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ يَجِدۡ لَهُۥ شِهَابٗا رَّصَدٗا ٩ ﴾.وكقول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "تَصَدَّقُوا فَيُوشِكُ الرَّجُلُ أنْ يَمْشِي بِصَدَقَتِهِ فيَقُولُ الذِي أُعْطِيها: لَوْ جِئتَنِي بِالأَمْسِ لَأَخذْتُهَا, وأمَّا الآنَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهاَ...

وليست ظرفيته لازمة بل وقوعه ظرفاً أكثر من وقوعه غير ظرف, ومِن وقوعه غير ظرف قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم وقد سمع وَجْبَةً :"هَذا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفاً, فَهُو يَهْوِي في

[1] الحديث أخرجه مسلم في كتاب الزكاة باب(١٨) الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجدمن يقبلها.٢/٧٠٠.

[2] (وجبة) أي سقطة

[3] الحديث أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب (١٢) في شدة حر نار جهنم وبعد قعرها.٢١٨٤/٤.

[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٢, وتمهيد القواعد١٩٧٧/٤

[5] سورة الجن ٩.

النَّارِ الآنَ حَينَ انْتَهَى إلى قَعْرِهَا", فإنَّ (الآنَ) هُنا في موضع رفع بالابتداء و(حين انتهى) خبره ...ومِنْ وقوع (الآنَ) غير ظرف قول الشَّاعر([1]):

أَإِلَى الآنَ لَا يَبِينُ ارْعِوَاؤُ كَ بَعْدَ الـــمَشِيبِ عَنْ ذَا التَّصَابِي

.....هذا كلام المصنِّف"([2])

شرح المسألة النَّحوية

مِن ظروف الزمان المبنية (الآنَ), والدَّليل على اسميته دخول (أل) وحرف الجرِّ عليه, وهو اسم للوقت الحاضر: (جميعه) كوقت فعل الإنشاء حال النُّطق به نحو: بعتكَ الآنَ, أو (بعضه) نحو قوله تعالى([3]:﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ ﴾ "([4]), ومثال بعضه كذلك قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم: تَصَدَّقُوا فَيُوشِكُ الرَّجُلُ أنْ يَمْشِي بِصَدَقَتِهِ فيَقُولُ الذِي أُعْطِيها: لَوْ جِئتَنِي بِالأَمْسِ لَأَخذْتُهَا, وأمَّا الآنَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهاَ", وهو مثال ابن مالك([5]).

وذكر ابنُ مالِكٍ أن ظرفيته غالبة لا لازمة, فقد يخرج عن الظرفية([6]).

قال ابنُ مالِكٍ: وليست ظرفيته لازمة بل وقوعه ظرفاً أكثر من وقوعه غير ظرف, ومِن وقوعه غير ظرف قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم وقد سمع وَجْبَةً :"هَذا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ في النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفاً, فَهُو يَهْوِي في النَّارِ الآنَ حَينَ انْتَهَى إلى قَعْرِهَا", فإنَّ (الآنَ) هُنا في موضع رفع بالابتداء و(حين انتهى) خبره ...ومِنْ وقوع (الآنَ) غير ظرف قول الشَّاعر:

---

[1] البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/٢ ,وارتشاف الضرب ١٤٢٤/٣, والمساعد على تسهيل الفوائد ٥١٦/١ ,والهمع ١٨٤/٣, وفي الدرر ٤٣٤/١ولم أعثر على قائله.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ١٩٧٨/٤.

[3] سورة الجن ٩.

[4] ينظر:المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٥١٦/١, والهمع ١٨٤/٣.

[5] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٢.

[6] ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٢٦/٣, وشرح التسهيل للمرادي ٤٩٥/١.

أَإِلَى الآنَ لَا يَبِينُ ارْعِوَاؤُ   كَ بَعْدَ الــمَشِيبِ عَنْ ذَا التَّصَابِي ([1])

ووافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة, وذكر ما قاله فيها وما استدلَّ به عليها([2]).

واعترض السُّيوطي على ما ذكره ابنُ مالِكِ في هذه المسألة فقال:"وخُرُوجه عن الظَّرفية غيرُ ثابتٍ, ولا يصلُح الاستدلال له بالحديث السَّابق لما تقرَّر غير مرَّة"([3]).

الخــــــــــــــــــــــلاصــــــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبين أنَّ الناظر وافق ابن مالك حينما ذكر أنَّ (الآنَ) تقع اسم للوقت الحاضر جميعه أو بعضه, ومثَّل لبِعضه بما ورد في القرآن والحديث الشَّريف, وذكر كذلك أنَّ (الآنَ) قد تخرج عن الظرفية, وتقع مُبتدأ, واستدلَّ على ذلك بما ورد في الحديث الشَّريف, وأرى أنَّ استدلاله لم يُغير في القاعدة العامة: فالآن تقع ظرف زمان غالباً, وقد تخرج عن الظرفية كما مثَّل, وقد تُفيد التَّقليل فلم يغير ذلك في القاعدة العامة بل مجرد تمثيل لما خرج عن القاعدة.

---

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٩.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ٤/١٩٧٨

[3] ينظر: الهمع ٣/١٨٦.

المسألة الثامنة

استعمال "عِنْدَ" للزَّمان

قوله عليه الصَّلاة والسَّلام([1]):"إنَّما الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأولَى"

استُشهد بالحديث على أن "عند" قد تُستعمل للزَّمان إذا كان مظروفها معنى.

قال ابنُ مالِكٍ:" ومِن الظُّروفِ المكَانيَّةِ كثِيرُ التَّصرُّفِ كمكان لا بِمعنى بَدَلْ ... وعَادِم التَّصرُّفِ: كفوْق وتحْت وعِنْد ولَدُنْ...... و"عِنْدَ" للحُضُور أو القُرْب حِساً أو معنًى"([2])

قال النَّاظِرُ في شرحه:"قال رحمه الله تعالى(أي المصنِّف): كما انقسم ظرف الزَّمان إلى مُتصرف وغير مُتصرف: انقسم ظرف المكان إليهما...ومِن الظروف العادِمة التصرف "عند", ولا تُستعمل إلا مضافةً, ولا يُفارقها النَّصب على الظَّرفية إلا مجرورةً بمِن, وهي لبيان كون مظروفها حاضراً حساً أو معنًى, وقد اجتمع الحضور الحسِّي والمعنوي في قوله تعالى([3]):﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى ﴾, ومِثال القرب الحِسِّي قوله تعالى([4]): ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾ ﴾ ومِثال القرب المعنوي قوله تعالى([5]): ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾ ﴾...وقد يكون مظروفها معنى فيُراد بها الزَّمان كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام:"إنَّما الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأولَى""([6]).

---

[1] الحديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز, باب: الصبر عند الصدمة الأولى ح(١٣٠٢) ٤٠١/١.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٩/٢, وتمهيد القواعد ١٩٩٩/٤.

[3] سورة النمل آية ٤٠.

[4] سورة النجم آية ١٣-١٥

[5] سورة ص آية ٤٧.

[6] ينظر: تمهيد القواعد ٢٠٠٦/٤،٢٠٠٠.

شرح المسألة النحوية

من الظُّروف المكانية التي لا تتصرف "عِنْدَ", ولا تُستعمل إلا مضافة, ولا يفارقها النَّصب على الظرفية إلا مجرورةً بمن, وهي لبيان كون مظروفها حاضراً أو قريباً من الحُضور حِساً أو معنًى([1]).

قال سيبويه:"وعِنْدَ لِـــحضور الشَّيء ودنوِّه"([2]).

وفي الـــمُقتضب :"فأمَّا "عِنْدَ" فالذي منعها من التَّمكن أنها لا تَخُص موضعاً, ولا تكون إلا مُضافة".

وذكر ابنُ مالِكٍ أنَّ "عِنْدَ" قد تُستعمل للزمان إذا كان مظروفها معنى, فقال[3]:" وقد يكون مظروفها معنى فيُراد بها الزَّمان كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام:"إنَّما الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأولَى""([4]).

وقد سبقه إلى ذكر ذلك ابن الشَّجَرِي فقال في أماليه:" سألني سائل ما العامل في الظرفين من قولهم :"بينما زيدٌ إذْ جاء عَمْرو" ما هذان الظَّرفان؟.....فأمَّا قولك: ما هذان الظَّرفان؟ فإنَّ "بين" في أصل وضعه ظرف مكان, والمراد به ههنا الزَّمان كما أنَّ "عِنْدَ" موضوعةٌ للمكان, وقد استعملوها للزمان كقوله[5]:

عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ القومُ السُّرَى." ([6])

وذكر النَّاظر ما ذكره ابنُ مالِكٍ في هذه المسألة وما استدلَّ به عليها([7]).

---

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٤. ارتشاف الضرب ١٤٥٢/٣, والهمع ١٦٤/٣.

[2] ينظر: الكتاب ١٧٢/٤.

[3] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٥/٢.

[4] ينظر: المقتضب للمبرد ٣٣٩/٤.

[5] من رجز ينسب لخالد بن الوليد رضي الله عنه , الفاخر في الامثال ١٩٩.ومجمع الامثال ٣/٢.

[6] ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٠٥/٢.

[7] ينظر: تمهيد القواعد ٣٠٠٦/٤,

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبين أن الناظر وافق ابن مالِكٍ في أنَّ "عِنْدَ" مِن الظُّروف المكانية التي لا تتصرف, وأنها قد تُستعمل للزَّمان إذا كان مظروفها معنى, والاستدلال على ذلك بما ورد في الحديث الشريف, , وقد سبق إلى ذلك ابن الشَّجري في أماليه, ومثَّل على ذلك بما ورد في الشِّعر, وأرى أن استدلال ابن مالك لم يُغير في القاعدة العامة: فقد تُفيد التَّقليل, وما ذكره مُجرَّد تمثيل لما خرج عن القاعدة.

المسألة التاسعة

ظرف المكان "حَوَال" وتثنيته

قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم:"الَّلهمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا".([1])

استُشهد بالحديث على أنَّ من الظروف المكانيه العادِمة التصرف "حَوَالَ" وتثنيته.

قال ابنُ مالِكٍ:" :" ومِن الظُّروفِ المكَانيَّةِ كثِيرُ التَّصرُّفِ كمكان لا بِمعنى بَدَلْ ... وعَادِم التَّصرُّفِ: كفوْق وتحْت وعِنْد ولَدُنْ ......وحَوَالَ وحَوَالَي وحَوْلَي وأَحْوَالَ "([2])

قال النَّاظر في شرحه:"قال رحمه الله أي المصنِّف:.."ومِن ظُروف المكان العادِمة التصرف الملازمة للإضافة: حَوَالَ وتثنيته, وحَوْلَ وتثنيته وجمعه, فالأوَّل كقول الرَّاجز([3]):

أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لا أَبَا لَكَا وَزَعَمُوا أَنَّك لا أَخَا لَكَا

وَأنَا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوَالَكَا

والثَّاني كقول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم:"اللهم حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا"([4]).

شرح المسألة النحوية

من الظروف التي لا تتصرف (حَوَالَ)وتثنيته, وحَوْلَ وتثنيته وجمعه, فتقول: قعدوا حَوَالَه وحَوَالَيْه وحَوْلَه وحَوْلَيْه وأَحْوَالَه, والجميع بمعنى واحد, وليست التثنية هُنا بشفع الواحِد([5]).

---

[1] الحديث أخرجه البخاري في صحيحه, كتاب صلاة الاستسقاء, باب الدعاء إذا كثر المطر "حوالينا ولا علينا" ح(١٠٢١) ٣٢٢/١

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٩/٢, وتمهيد القواعد ١٩٩٩/٤.

[3] الرجز في الكتاب ٣٥١/١, وشرح الكتاب للسيرافي ٢٤١/٢, وشرح التسهيل لابن مالك٢ /٢٤٢, وشح التسهيل للمرادي ٥٠٦.(وهذه الأبيات تحكيها العرب عن الضب أنه قال لولده حيث كانت الأشياء تتكلم) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٢٤١/٢.

[4] ينظر: تمهيد القواعد ٢٠١٤/٤.

[5] ينظر: المساعد ٥٢٨/١, وشرح التسهيل للمرادي ٥٠٦, والهمع ١٥٨/٣.

قال السَّيرافي:"ومِثْل ذلك قولهم: حَوَالَيْكَ بمعنى حَوْلَكَ, يقال: حَوْلَكَ وحَوَالَكَ, وقد يُقال: حَوَالَيْكَ وحَوْلَيْكَ :إنَّما يريدون الإحاطة من كل وجه, ويقسمون الجهات التي تُحيط به إلى جهتين كما يُقال أحاطوا به مِن جانبيه, ولا يُراد أنَّ جانباً من جوانبه قد خلا.

وأنشد سيبويه قول الرَّاجز:

أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لا أَبَا لَكَا　　　وَزَعَمُوا أَنَّك لا أَخَا لَكَا

وَأَنَا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوَالَكَا

فوحَّد :حَوَالَكَ...

وأنشد غير سيبويه في تثنية "حوالٍ" قولَ كعبِ بن زهير [1]:

يَسْعَى الوُشَاةُ حَوَالَيْهَا وَقَوْلُهُم　　　إِنَّكَ يا ابنَ أَبِي سَلْمَى لَـمَقْتُولُ

وفي تثنية "حَوْلَ" قول آخر[2]:

يَا إِبلي مَا ذَامُهُ فَتَأْبَيَهْ　　　مَاءٌ رَوَاءٌ وَنَصِيٌّ حَوْلَيَهْ

وقال امرؤ القيس[3] في جمع "حَوْل":

فَقَالَتْ سَبَاكَ اللهُ إِنَّكَ فَاضِحِي　　　أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ والنَّاسَ أَحْوَالِي "[4]

وقال ابنُ مالِكٍ:" ومن ظُروف المكان العادِمة التَّصرف الملازمة للإضافة: "حَوَالَ" وتثنيته, وَ"حَوْلَ" وتثنيته وجمعه", ومثَّل لِتثنية "حَوَالَ" بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم:" اللهم حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا"()

---

[1] البيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه ص١١٤, برواية "يسعى الوشاة بجانبيها" بدلا من "حواليها, وهو في شرح السيرافي ٢/٢٤٠..

[2] من الرجز للزفيان السعدي في نوادر أبي زيد ٣٣١, وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٢, وتمهيد القواعد ٤/٢٠١٥, والهمع ٣/١٥٨.

[3] البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٥, وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٣, وتمهيد القواعد ٤/٢٠١٥. وبلا نسبة في شرح التسهيل للمرادي ٥٠٦, والهمع ٣/١٥٩.

[4] ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٢/٢٣٩, ٢٤٠.

وذكر النَّاظر ما ذكره ابنُ مالِكٍ في هذه المسألة وما مثَّل به عليها([2]).

الخـــــــــــــــلاصـــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن أن الناظر وافق ابن مالك في أنَّ من الظروف المكانيه العادِمة التصرف "حَوَالَ" وتثنيته, والاستدلال على تثنية "حَوَالَ" بما ورد في الحديث الشَّريف, وأرى أن استدلاله بالحديث كان لمجرد التَّمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٢

[2] ينظر: تمهيد القواعد ٤/٢٠١٤.

المسألة العاشرة

ترجيح العطف على النصب بعد "واو" المعية

قول عائشة رضي الله عنها :"كَانَ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم يَنزِلُ عَلَيْهِ الوحْيَ وأَنَا وإِيَّاهُ في لِحَافٍ([1])"

قول الرسول صلى الله عليه وسلم:"أَبْشِرُوا فَوَاللهِ لَأَنَا وكَثْرَةَ الشَّيءِ أخْوَفُ عَليكُم مِنْ قِلَّتِهِ"([2])

استُشهد بالحديث على أنه قد ينصب ما بعد واو المعية بفعل مقدر قبل خبر ظاهر .

قال ابنُ مالِكٍ:"ويَجِبُ العَطْفُ في نَحْوِ: أَنْتَ ورَأْيُكَ وأَنْتَ أَعْلَمُ ومَالُكَ, والنَّصْبُ عِندَ الأكْثَرِ في نحو: مالَكَ وزيداً وما شَأنكَ وعمراً, والنَّصْبُ في هذين ونحوهما: بِكانَ مُضمَرةً قبل الجارِّ أو بِمَصْدَرِ "لَابَسَ" مَنْوِيًّا بَعْدَ "الوَاوِ" لا "بِلابَسَ" خِلافاً للسِّيرافي وابْن خرُوف, فإنْ كَانَ المجرُورُ ظَاهراً رُجِّحَ العَطْفُ, ورُبَّمَا نُصِبَ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ بَعْدَ "مَا" أو "كَيْفَ" أو زَمَنٍ مُضَافٍ أو قَبْلَ خَبَرٍ ظَاهِرٍ, في نحو: مَا أَنْتَ والصَّبْرَ وكَيْفَ أَنْتَ وقَصْعَةً وأَزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعَةَ وأَنَا وإِيَّاهُ فِي لِحِافٍ, ويَتَرجَّحُ العْطْفُ بِلا تَكَلُّفٍ, ولا مَانِعٍ, ولا مُوهِنٍ, فإنْ خِيفَ بِهِ فَواتُ مَا يَضُرُّ فَواتُه رُجِّحَ النَّصْبُ على المعِيَّةِ"([3])

قال النَّاظرُ في شرحه:[4]"اعلم أنَّه قد تقدم أن المفعول معه لا بد له من عامل يتقدَّم الواو, وأنَّه إمَّا فعل أو عامل عمل الفعل ....فصارت الأقسام أربعة: واجب العطف وواجب النصب وراجح العطف وراجح النصب.... وإذا عُرف هذا فلنشرع في إيراد الأقسام مع مراعاة ترتيب الكتاب ولفظه:

القسم الأول: ما يجب فيه العطف,...

---

[1] الحديث في صحيح البخاري بلفظ "...قال يا أم سلمة لا تؤذيني في عائشة فإنه والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها" وذلك بمناسبة طلب أزواجه أن يهدى إليه حيث كان فإن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة, ٣٠/٥ كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب فضل عائشة رضي الله عنها

[2] الحديث أخرجه الطبراني في مسند الشاميين برواية "أبشروا فوالله لأنا بكثرة الشيء أخوف مني عليكم من قلته" ٣٩٥/٣, وفي السلسلة الصحيحة للألباني ١٢٥٩/٧برواية "...لأنا من كثرة الشيء.."

[3] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٢/٢, وتمهيد القواعد ٢٠٥٨/٤.

[4] ينظر: تمهيد القواعد ٢٠٥٨/٤-٢٠٦٠, ٢٠٦٦, ٢٠٧٣-٢٠٧٦.

القسم الثاني: ما يجب فيه النصب على المعيَّة, ولوجوب النصب سببان لفظي ومعنوي, أما المعنوي فيأتي الكلام عليه حيث أشار إليه المصنِّف, وأما اللفظي فقد مثَّل له بنحو: مالَكَ وزيداً وما شَأْنُكَ وعمراً قال المصنِّف:والإشارة بذلك إلى كل جمله آخرها واو المصاحبة وتاليها, وأوَّلها "ما" المستفهم بها على سبيل الإنكار قبل ضمير مجرور باللام أو الشأن أو ما يُؤدي ما يُؤدِّيانه...واعلم أن المصنِّف لما ذكر وجوب تقدير عامل في هذه المسألة, أعني: مسألة مالَكَ وزيداً وما شأنكَ وعمراً أتبع ذلك بِذكر مواضع شاركت المسألة المذكورة في تقدير العامل, لكنها خالفتها في أنَّ العطف فيها ممتنع بخلاف ما ذكره أولاً, ولكون العطف في هذه المواضع لا مانع منه, والنصب يحتاج معه إلى تقدير عامل كان العطف أولى, فلا جرم أنَّ المصنف قال:"ورُبــَّمــَـا نُصِبَ بِفعْلٍ مُقَدَّرٍ بَعْدَ "مَا" أو "كَيْفَ".."إلى آخره, فنبَّه بِذلك على مرجوحيته على هذا, فالرَّفع في: "ما أنْتَ وزيدٌ" و"كَيْفَ أنْتَ وقصعةٌ مِن ثريدٍ" هو الجيد الرَّاجح لعدم الفعل وما يعمل عمله, وقد قال سِيبَويْه:"وزعموا أنَّ ناساً يقولون:كَيْفَ أَنْتَ وزيداً وما أنْتَ وزيداً, وهو قليل في كلام العرب ....ثم قال وزعموا أنَّ الرَّاعي كان يُنشد هذا البيت([1]):

أَزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعَةَ كالذِي   لَزِمَ الرِّحَالةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلَا

وقد ذكر المصنِّف ثلاثة المواضع التي ذكرها سيبويه, وضمَّ إليها رابعاً وهو الذي أشار إليه بقوله:"أو قَبْلَ خَبَرٍ ظَاهِرٍ", وتبع في ذلك ابن خروف فإنَّه قال في شرح الكتاب يُشير إلى سِيبَويْه: "و لم يذكر في قولهم: أنتَ وشأنُك وكُلُّ رَجُلٍ وضيعتُه وما أشبهه إلا الرفع, ثم قال ابن خرُوف: وبعض العرب تنصب إذا كان معه خبر, وجعل مِنْ ذلك قول عائشة رضي الله عنها:"كَانَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم يَنزِلُ عَلَيْهِ الوحْيَ وأَنَا وإيَّاهُ في لِحَافٍ", قال المصنِّف: "ويجوز عندي أن يكون "إيَّاه" في موضع

[1] البيت من الكامل للراعي النميري في ديوانه ص١٠٧وهو في الكتاب ٣٠٥/١, وشرح السيرافي للكتاب ٢٠٠/٢,وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٩/٢, وشرح التسهيل للمرادي ٥١٩.

عطف على "أنَا" على سبيل النِّيابة عن ضمير الرَّفع كما ناب عن ضمير الجر فيما حكى الفرَّاء من قول العرب : مررتُ بإيَّاك...وليس هذا ببدع لأنَّ أصل المبني أن لا يختص بموضعٍ من الإعراب دون موضع, والمضمرات من المبنيات, فلا يُستبعد ذلك فيها, إلا أنَّ حمل " أنَا وإيَّاهُ في لِحافٍ" على باب المفعول معه أولى لأنَّه قد رُوي في حديث آخر أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال:"أَبْشِرُوا فَوَاللهِ لَأَنَا وكَثْرَةَ الشَّيءِ أخْوَفُ عَليكُم مِنْ قِلَّتِهِ" بنصب "كَثْرَةَ" ذكره الشَّلوبين وعضَّده بما حكاه عن الصَّيمرِي من جواز النصب في: أنتَ وشأنُك وكُلُّ رجلٍ وضيعتُه ...", واعلم أنَّه قد تبين مما تقدم أنَّ العطف راجح في صور خمس وهي: ما لزيدٍ وأخيه, وما أنتَ والسَّير, وكيف أنت وقصعة, وأزمانَ قومِي والجمَاعة و"أنَا وإيَّاه في لِحافٍ""([1])

شرح المسألة النحوية

يُعرَّف المفعول معه بأنَّه :"الاسمُ المذكور فضلةً بعد "واو" بمعنى مع مسبوقة بفعل أو شبهه([2])".

ويُمكن تقسيم ما بعد "الواو" بالنسبة إلى العطف أو النَّصب على المعيَّة إلى أربعة أقسام:

أولاً: ما يجب فيه النصب على المفعول معه.

ثانياً: ما يجب فيه العطف.

ثالثاً: ما يُرجَّح فيه النصب.

رابعاً: ما يُرجَّح فيه العطف:

ويكون ذلك "حيثُ يتأتَّى من غير ضعف, ولكن الفعل غير موجود ويُمكن تقديره لكون الموضع مما يُستعمل فيه الفعل نحو: ما أنتَ وزيدٌ؟ وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد؟ وما شأنَكَ وشأنُ زيدٍ؟"([1])

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ٤/٢٠٥٨-٢٠٦٦،٢٠٦٠, ٢٠٧٣_٢٠٧٦.

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٨٧.

وهذا القِسم الأخير هو الذي يُهمنا في هذه المسألة, وفيما يلي تفصيل ذلك:

يترجَّح العطف: إذا تقدم "الواو" جملة مُتضمِّنة معنى الفعل, وبعد "الواو" اسم لا يتعذر عليه العطف نحو: ما شأنُ عبدِ اللهِ وزيدٍ وما أنْتَ وزيدٌ وكيف أنْتَ وزيدٌ ويجوز النَّصب([2]) بتقدير: ما كَانَ شأنُ عبدِ الله وزيداً, وما كُنتَ أنتَ وزيداً, وكَيْفَ تكون أنتَ وزيداً, و كان العطف في هذا أجود لأنَّه لم يُذكر فعلاً ينصب ما بعد "الواو", وإنَّما جاز إضمار "كان" لِكثرتها في هذه المواضع([3]), نصَّ على ذلك سِيبويه فقال: " ومن قال: ما أنتَ وزيداً قال: ما شأنُ عبدِ الله وزيداً, كأنَّه قال: ما كانَ شأنُ عبدِ الله وزيداً, وحَمَلَهُ على كان لأنَّ كان تقع ههنا, والرَّفعُ أجود وأكثر في ما أنتَ وزيدٌ, والجرُّ في قولك ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ أحسن وأجود, كأنَّه قال ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ زيدٍ"([4].)

وقال أيضاً :" وزعموا أنَّ ناساً يقولون: كَيْفَ أنْتَ وزيداً, وما أَنتَ وزيداً, وهو قليل في كلام العرب, ولم يحملوا الكلام على "مَا" ولا "كَيْفَ", ولكن حملوه على الفعل على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على "مَا" و"كَيْفَ", كأنَّه قال: كَيْفَ تكون أنْتَ وقصعةً من ثريدٍ, وما كُنتَ وزيداً, لأن كُنتَ وتكون يقعان ههنا كثيراً, ولا ينقُضَان ما تُريد من معنى الحديث... ومن ثم أنشد بعضهم([5]):

فَمَا أنَا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ   يُبَــرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

لأنَّهم يقولون "ما كُنتَ" هنا كثيراً ولا ينقض هذا المعنى...وزعمُوا أن الرَّاعي كان يُنشد هذا البيت نصباً

---

[1] ينظر: ينظر: المقاصد الشافية ٣٣١/٣

[2] ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان١٤٨٨/٣

[3] ينظر: التبصرة للصيمري ٢٥٨،٢٥٩.

[4] ينظر: الكتاب ٣٠٩/١.

[5] البيت من المتقارب لأسامة بن الحارث الهذلي في الدرر ٤٨٣/١, وبلا نسبة في الكتاب ٣٠٣/١, وشرح السيرافي للكتاب ٢٠٠/٢, وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٨/٢, وشرح التسهيل للمرادي ٥١٨.

أَزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعَةَ كالذِي   لَزِمَ الرِّحَالةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلَا

كأنَّه قال: أزْمانَ كانَ قومِي والجماعةَ, فحملوه على كَانَ([1])".

وقال ابنُ مالِكٍ: " ورُبَّمَا نُصِبَ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ بَعْدَ "مَا" أو "كَيْفَ" أو زَمَنٍ مُضَافٍ أو قَبْلَ خَبَرٍ ظَاهِرٍ, في نحو: مَا أَنْتَ والصَّبْرَ وكَيْفَ أَنْتَ وقَصْعَةً وأَزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعَةَ وأَنَا وإِيَّاهُ فِي لِحِافٍ "([2])

ومما سبق نجد أنَّ ابن مالك قد ذكر ثلاثة المواضع التي ذكرها سيبويه في ترجيح العطف وهي: بعد "ما" الاستفهامية, وبعد "كيْفَ" وبعد زمنٍ مُضافٍ كقوله: أزمانَ قومِي والجماعَةَ, وأضَاف إليها موضعاً رابعاً وهو قوله: "أو قَبل خبَرٍ ظاهرِ ", وفي قول ابن مالك ورُبَّما إشارة إلى قِلَّة النَّصب في ذلك , واحترز بقوله "أو قبل خبر ظاهر" من المُقدَّر فإنَّه يمتنع فيه النَّصب نحو: أنْتَ ورأْيُك خِلافاً للصَّيمَرِي([3]).

ونجد أنَّ ابن مالك قد تبع في الموضع الرابع وهو قوله: "أو قَبْلَ خبَرٍ ظَاهرٍ" ابنَ خرُوف فقد نُقل عنه قوله في شرح الكتاب قاصداً سيبويه([4]): "ولم يذكر في قولهم: أنْتَ وشأْنُك وكل رجلٍ وضيعتُه وما أشبهه إلا الرَّفع, ثمَّ قال ابن خروف: وبعض العرب تنصب إذا كان معه خبر, وجعل من ذلك قول عائشة رضي الله عنها :"كَانَ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم يَنزِلُ عَلَيْهِ الوحْيَ وأَنَا وإِيَّاهُ في لِحَافٍ ", كأنَّهَا قالت: وكنْتُ وإيَّاه في لِحافٍ", قال المصنِّف([5]): ""ويجوز عندي أن يكون "إيَّاه" في موضع عطف على على "أنَا" على سبيل النِّيابة عن ضمير الرَّفع كما ناب عن ضمير الجر فيما حكى الفرَّاء من قول العرب : مررتُ بإيَّاك...وليس هذا ببدع لأنَّ أصل المبني أن لا يختص بموضعٍ من الإعراب دون موضع,

---

[1] ينظر : المرجع السابق ٣٠٣،٣٠٤،٣٠٥/١

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٢/٢.

[3] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٥٤٣،٥٤٤/١.

[4] ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٩/٢. تمهيد القواعد ٢٠٧٥/٤

[5] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/٢

والمضمرات من المبنيات, فلا يُستبعد ذلك فيها, إلا أنَّ حمل " أنَا وإيَّاهُ في لِحافٍ" على باب المفعول معه أولى لأنَّه قد رُوي في حديث آخر أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال:"أَبْشِرُوا فَوَاللهِ لَأَنا وكَثْرَةَ الشَّيءِ أخْوَفُ عَليكُم مِنْ قِلَّتِهِ" بنصب "كَثْرَةَ" ذكره الشَّلوبين وعضَّده بما حكاه عن الصَّيمرِي من جواز النصب في: أنتَ وشأنُك وكُلٌّ رجلٍ وضيعتُه ..

ووافق النَّاظر ابن مالك في هذه المسألة وذكر ما استدلَّ به عليها[1].

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبين: أنَّ الناظر وافق ابن مالك حينما ذكر ما ذكره سيبويه في أنَّ العطف يترجح على النَّصب على المعية إذا أمكن, ولم يكن هناك فعل أو عامل يعمل عمله, مع جواز النصب على قِلَّة بتقدير "كان" في بعض المواضع نظراً لكثرتها فيها, وقد ذكر ابن مالك المواضع التي ذكرها سيبويه, وأضاف إليها موضعاً ذكره ابن خروف, واستدلَّ عليه بما ورد في الحديث الشريف وهو قوله أو" قبل خبر ظاهر", وأرى أن هذا الاستدلال لم يغير في القاعدة العامة فربما تفيد التقليل ولكن فيه إشارة على جواز نصبه في هذا الموضع لورود السماع بذلك حيث ورد في الحديث الشَّريف.

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ٢٠٧٦،٢٠٧٥/٤

المبحث الثاني:

شواهد الحديث في المستثنى وفي مسائل:

المسألة الأولى: الاستثناء المنقطع بجملة.

المسألة الثانية: المستثنى الذي يترجح في الاتباع على النصب.

المسألة الثالثة: الاستثناء بما حاشا.

المسألة الرابعة: الاستثناء ب"ليس".

المسألة الخامسة: الاستثناء ب"بيد".

المسألة السادسة: تصرف (سوى)

المسألة الأولى

الاستثناء المنقطع بجملة

قوله صلَّى الله عليه وسلَّم "مَا لِلشَّيْطَانِ مِنْ سِلَاحٍ أَبْلَغَ فِي الصَّالِحينَ مِنَ النَّسَاءِ إِلَّا الـــمزوَّجُونَ أُولَئِكَ الـــمُطَهَّرُونَ الـــمُبرَّؤُونَ مِنَ الخَنَا"([1])

مثَّل ابن مالك للاستثناء المنقطع" بجملة" بما ورد في الحديث الشَّريف.

قال ابنُ مالِكٍ في باب الـــمُـــستثنى:"وهو الـــمُخرج تحقِيقاً أو تقدِيراً مِن مَذكورٍ أو مَترُوكٍ بإلَّا أو مَا بِمعْناهَا بِشرطِ الفَائدَة, فإنْ كانَ بعض المستثنَى مِنهُ حقيقةً فمُتَّصلٌ, وإلَّا فمُنفصلٌ مُقدَّر الوقوع بعد "لكنَّ" عند البَصريِّين, وبعد "سوى" عِند الكوفيِّين"([2])

قال النَّاظر في شرحه:"الـــمُخرج جنس يتناول المستثنى وغيره كالمخرج ببقية المخصَّصات, وقوله: "بإلَّا أو مَا بِمعناهَا" يفصل المستثنى عن غيره....ولـــمَّـــا كان الاستثناء ينقسم إلى نوعين مُتصل: وهو ما لو لم يُستثنَ لدخل, ومُنقطع: وهو ما لو لم يُستثنَ لم يدخل, أتى بقوله: "تحقيقاً أو تقديراً" لِيشمل الحـــد النَّوعين, فالمتَّصل: هو المخرج بإلَّا تَحقِيقاً نحو: قام القومُ إلا زيداً, أي أنَّ اللفظ يشمله فإخراجه بالأداة مُحقَّق, والمنقطع: هو المخرج بإلَّا تقديراً نحو: جاء القومُ إلَّا حِماراً, أي أنَّ اللفظ الأول غير صادق عليه لكن يُقدَّر دخوله فيما بعد الأداة على الوجه الآتي بيانه, وقُدِّر إخراجه من الأول من حيث قُدِّر دخوله ...(وقد) ذكر المصنِّف على مُقتضى تقريره المنقطع صوراً منها: تَقدِير دخول الثَّاني في الأوَّل كقوله تعالى([3]): ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ ﴾ فالظَّن مُستحضر بذكر العلم لِقيامه مقامه في كثير من المواضع ... ومِنها قولهم: لَأَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا إلَّا حِلٌّ ذلك أن أفعلَ

[1] أخرجه أحمد بن حنبل ١٦٤/٥.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٤/٢, تمهيد القواعد ٢٠١١٨/٥.

[3] سورة النساء ١٥٧.

كَذَا وكَذَا..قال السِّيرافي: إلَّا بمعنى "لكنَّ" لأنَّ ما بعدها مُخالِف لما قبلها .... قال المصنِّف:"وتقدير الإخراج في هذا أنْ يُجعل قوله: (لأفعلنَّ كَذَا) بمنزلة لا أَرى لِهذا العقد مُبطِلاً إلَّا فِعْلُ كَذَا فهذا اسْتثناء مُنقطع بجملةٍ ..وقال المصنِّف: ومن هذا النَّوع قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: "مَا لِلشَّيْطَانِ مِنْ سِلَاحٍ أَبْلَغَ فِي الصَّالِحينَ مِنَ النِّسَاءِ إلَّا الـــمزوَّجُونَ أُولَئِكَ الـــمُطَهَّرُونَ الـــمُبرَّؤونَ مِنَ الخَنَا" "([1])

شرح المسألة النحوية

يُعَرَّف الـــمُستثنى بأنَّه:" الـــمُخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكورٍ أو متروكٍ بإلا أو ما بمعناها بشرط الفائدة"([2]).

والمخرج تحقيقاً: يتناول المستثنى في الاستثناء المتَّصل نحو: قامَ إخوتُكَ إلا زيداً, والمخرج تقديراً: هو المستثنى في الاستثناء المنقطع نحو قوله تعالى([3]): ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ فالظَّن مستحضر بذكر العلم لقيامه مقامه في كثير من المواضع فهو في تقدير الدَّاخل فيه.([4])

فالمستثنى ينقسم إلى نوعين: متصل ومنقطع.

فإذا كان المستثنى بعض ما استُثْنِي منه حقيقة فمتصل, وإن لم يكن كذلك فهو منقطع([5]).

ثم إنَّه إذا كان الاستثناء منقطعاً فهو مُقدر بلكنَّ المشددة عند البصريين, لأنَّه في حكم جملة منفصلة عن الأولى, فقولك: ما في الدَّارِ أحدٌ إلا حماراً في تقدير: لكنَّ فيها حماراً, ويُقدره الكوفيون بِسوى.([6])

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ٢١٠٨/٥, ٢١١٩, ٢١٢٢.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٤/٢.

[3] سورة النساء ١٥٧.

[4] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٥٤٨/١.

[5] ينظر: تمهيد القواعد ٢١٢٣/٥.

[6] ينظر: الهمع ٢٤٩/٣.

قال سيبويه:"هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكنَّ فمن ذلك: قوله تعالى:[1] ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ أي ولكنَّ مَن رَّحِمَ ([2])"

وقال المبرَّد:"هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله, وذلك قولُك: ما جَاءَ أحدٌ إلا حِماراً وما في القومِ أحدٌ إلا دابَّةً, فوجه هذا وحده النصب, وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول فيُبدَّل منه فتنصبه بِأصل الاستثناء على معنى ولكنَّ "([3])

وقال ابنُ مالِكٍ في باب المستثنى: " فإنْ كانَ بعض المستثنَى مِنهُ حقيقةً فمُتَّصلٌ, وإلَّا فمُنفصلٌ مُقدَّر الوقوع بعد "لكنَّ" عند البَصريِّين, وبعد "سوى" عِند الكوفيِّين "([4]).

والاستثناء المنقطع ينقسم إلى قسمين: فقد يكون بمفرد نحو قوله تعالى ([5]): ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾, وهو كثير, وقد يكون بجملة كقولهم: واللهِ لأفعلنَّ كَذَا وكَذَا إلا حِلٌّ ذَلكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وكذا([6])مثَّل بذلك سيبويه ثم قال :"فإنَّ أَفعلَ كَذَا وكَذَا بِمنزلة فِعْلُ كَذَا وكَذَا, وهو مبني على حِلٌّ, وحِلٌّ مبتدأ كأنَّه قال: ولكنَّ حِلٌّ ذلك أنْ أَفعَلَ كَذَا وكَذَا"([7]), قال ابنُ مالِكٍ :"وتقدير الإخراج في هذا أن يُجعل قوله لأفعلنَّ كذا بمنزلة لا أرى لهذا العقد مُبطلاً إلا فِعْلُ كذا, فهذا الاستثناء مُنقطع بِجملة"([8])ثم قال ابن مالك: "ومن هذا النَّوع (أي الاستثناء المنقطع بجملة) قوله صلَّى الله عليه

---

[1] سورة هود ٤٣.
[2] ينظر: الكتاب ٢/٣٢٥.
[3] ينظر: المقتضب للمبرد ٤/٤١٢.
[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦٤.
[5] سورة النساء ١٥٧.
[6] ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٥٢٤.
[7] ينظر: الكتاب ٢/٣٤٢.
[8] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦٦

عليه وسلَّم: "مَا لِلشَّيْطَانِ مِنْ سِلَاحٍ أَبْلَغَ فِي الصَّالِحِينَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا الـــمزوَّجُونَ أُولَئِكَ الـــمُطَهَّرُونَ الـــمُبَرَّؤُونَ مِنَ الخَنَا"([1])

ووافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة وذكر ما مثَّلَ به عليها([2])

الخـــــــــــــــلاصـــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبين أنَّ الناظر وافق ابن مالك في أنَّ الاستثناء المنقطع قد يكون بمفرد, وقد يكون بجملة, والاستدلال للاستثناء المنقطع بجملة بما ورد في الحديث الشَّريف, وأرى أن هذا الاستدلال كان لمجرد التَّمثيل لقاعدةٍ معروفةٍ.

[1] ينظر: المرجع السابق.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ٥/٢١٢٠.

المسألة الثانية

المستثنى الذي يترجح فيه الإتباع على النصب

قول النَّبي صلى الله عليه وسلم: "لا يُختَلَى خَلاهَا ولا يُعْضَدُ شَوكُهَا, فقالَ له العبَّاسُ رضي الله عنه (إلَّا الإذْخِرَ), فقال صلى الله عليه وسلم: (إلَّا الإذْخِرَ)" ([1]).

استُشهد بالحديث على أنَّ المستثنى المتصل المؤخر في الكلام التَّام الذي ليس بموجب يُختار فيه الإتباع بشرط أنَ لا يكون مردوداً به كلام تضمَّن الاستثناء, وأن لا يكون مُتراخياً, فإن كان متراخياً كما في الحديث ترجح النصب.

قال ابنُ مالِكٍ:"فإن كان الـمُستثنى بإلَّا مُتَّصلاً, مُؤخّراً عن الـمُستثْنَى مِنْهُ الـمُشتمِل عليه نهيٌ أو معْناه, أو نفيٌ صريحٌ أو مُؤوَّل, غير مَردُودٍ به كلامٌ تضمَّن الاسْتِثنَاء: اُختِيرَ فيه مُتراخِياً النَّصب, وغَير مُتراخٍ الإتْباعُ, إبْدالاً عِند البَصرِيينَ, وعَطفاً عِنْد الكُوفِيين"([2])

قال النَّاظرُ في شرحه:"تقدَّم أنَّ المستثنى بإلَّا إذا ذُكر المستثنى يُنصب مُطلقاً, وأنَّه قد يُشارك النَّصب في بعض الصور, والغرض الآن تبيين مواضع الـمُشاركة فإن تعيَّنت عُلم أنَّ النصب مُتعيِّن لما سواها, وبدأ المصنِّف بذكر المتصل لأنَّ البدل فيه راجِح بشروط, وأخَّر الكلام عن المنقطع لأنَّ النصب فيه راجح أو واجب, واشترط في جواز البدل مع الاتَّصال ثلاثة شروط: تأخير المستثنى عن المستثنى منه, وأنْ يشتمل على المستثنى منه نفي أو نهي, وأن يكون الكلام داخلاً عليه النفي غير مردودٍ به كلام تضمَّن الاستثناء ....وبقي لِرُجحان النصب على الاستثناء شرطٌ رابع: وهو ألَّا يتراخى أي: يتباعد ذِكر

---

[1] أخرجه البخاري في كتاب الديات باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ٥/٩.ونصه:"قال عبد الله بن رجاء حدثنا حرب عن يحيى حدثنا أبو سلمة حدثنا أبوهريرة أنه عام فتح مكة قتلت خزاعة رجلاً من بني ليث بقتيل لهم في الجاهلية فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:" إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليهم رسوله والمؤمنين ألا وإنها لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي ألا وإنما أحلت لي ساعة من نهار ألا وإنها ساعتي هذه حرام لا يختلى شوكها ولا يعضد شجرها..."

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٢, تمهيد القواعد ٢١٣٦/٥

المستثنى عن ذِكر المستثنى منه, نحو الأمثلة المتقدمة فإن حَصل التَّراخي كان النَّصب على الاستثناء راجحاً, والبدل مرجوح وذلك نحو قولك: ما ثَبتَ أحدٌ في الحَرْبِ ثباتاً نَفَعَ النَّاسَ إلَّا زيداً ...لأنَّه إنما رُجِّح الإتباع في غير الإيجاب على النَّصب لأنَّ معناه ومعنى النَّصب واحد, وفي الإتباع تَشاكل اللفظين وهو مطلوب, ولِلقرب تأثير في طلب الـــمُشاكلة, فلما تَباعدا تَباعُداً بيِّناً رُجِّحَ النصبُ لِضعف الدَّاعيةِ, والأصل في هذا قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم:"لا يُخْتَلَى خَلاهَا ولا يُعْضَدُ شَوكُهَا, فقالَ له العبَّاسُ رضي الله عنه (إلَّا الإذْخِرَ) فقال صلى الله عليه وسلم: (إلَّا الإذْخِرَ)"."([1])

شرح المسألة النحوية

إذا كان الاستثناء متصلاً في كلام تام(والمراد بالتَّمام: أن يكون المستثنى منه مذكوراً ليتم به مطلوب العامل الذي قبل إلَّا([2])), وتأخر المستثنى عن المستثنى مِنه, وتقدَّم على (إلا) نفي لفظاً أو معنى أو ما يشبه النفي وهو النهي والاستفهام: جاز فيما بعد (إلا) النَّصب على الاستثناء, وجاز فيه الإتباع (بدلاً عند البصريين وعطفاً عند الكوفيين([3])) وهو الـــمــُختار([4]), وذلك نحو قولك([5]),: ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ, وإلَّا زيداً, ولا يَقُم أحدٌ إلَّا زيدٌ, وإلَّا زيداً, وهل قامَ أحدٌ إلا زيدٌ, وإلَّا زيداً, فالمختار فيما بعد إلا في هذه الأمثلة ونحوها إتباعه لما قبله في الإعراب لوجود الشروط المذكورة, ونصبه على الاستثناء عربي جيِّد, وإنَّما كان الإتباع هو الوجه: لأن الإتباع والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراجٌ واحدٌ في المعنى, وفي الإتباع فضل مُشاكلة ما بعد إلَّا لما قبلها فكان أولى([6]).

---

[1] ينظر:تمهيد القواعد ٢١٣٦/٥, ٢١٣٧, ٢١٤١،٢١٤٢.

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٠٢/٢

[3] ينظر: الأصول لابن السراج ٣٠٣/١, المقاصد الشافية ٣٥٩/٣, ارتشاف الضرب ١٥٠٧

[4] ينظر: شرح ابن الناظم ٢١٥

[5] ينظر شرح ابن عقيل ٢١٢/٢

[6] ينظر: شرح المفصل المفصل لابن يعيش ٥٩/٢.

قال سِيبويْه في ترجيح الإبدال على النصب:" هذا بابُ ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نُفِي عنه ما أُدخل فيه: وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ, وما مرَرتُ بأحدٍ إلَّا زيدٍ, وما رأيتُ أحداً إلَّا زيداً, جعلت المستثنى بدلاً من الأول, فكأنك قُلت: ما مرَرْتُ إلَّا بزيدٍ, وما أتاني إلَّا زيدٌ, وما لقيتُ إلَّا زيداً, فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله, لأنَّك تدخله فيما أخرجت مِنه الأوَّل"([1]), ثم حَكى سِيبَويْه جواز النصب فقال:"هذا باب النصب فيما يكون مُستثنى مُبدلاً: حدَّثنا بذلك يُونس وعِيسى جميعاً أنَّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيداً, وما أتاني أحدٌ إلَّا زيداً, وعلى هذا ما رأيت أحداً إلا زيداً, فيُنصب زيداً على غيرِ رأيتُ(أي على الاستثناء) وذلك أنَّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول, لكنك جعلته مُنقطعاً مما عَمِلَ في الأول"([2]) .

واشترط ابنُ مالِكٍ في اختيار الإتباع بالإضافة إلى كون المستثنى مُتصلاً مؤخراً في كلام تام غير موجب شرطين:

أحدهما: "أن يكون غير مردودٍ به كلام تضمَّن الاستثناء([3])" ومثَّل للمردود به بأن "يقول القائِل قاموا إلا زيداً, وأنت تعلم أنَّ الأمر بخلاف ذلك فتُدخل النفي, وتأتي بالكلام مثل ما كان نَطق به المردود عليه, فتنصب زيداً ولا ترفعه لأنك لم تقصد معنى ما قامَ إلا زيدٌ([4])".

وهذا الشرط أخذه من ابن السَّراج حيث قال في الأصول: "إن لم تُقدِّر البدل, وجعلت قولك: ما قامَ أحدٌ كلاماً تاماً لا تنوي فيه الإبدال مِن أحد نصبت, فقلت: ما قام أحدٌ إلا زيداً, والقياس

---

[1] ينظر: الكتاب ٣١١/٢

[2] ينظر: المرجع السابق ٣١٩/٢.

[3] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨١/٢

[4] ينظر: المرجع السابق ٢٨١/٢, ٢٨٢

عندي إذا قال قائل: قامَ القومُ إلَّا أباك, فنفيت هذا الكلام أنْ تقول: ما قامَ القومُ إلا أباك, لأنَّ حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بِحاله وهيئته"([1]).

ثانيهما: ألَّا يكون مُتراخِياً([2]).فإن كان مُتراخياً نحو:لا تنزل على أحدٍ مِن بني تميم إنْ وافيتهم إلا قيساً اُختير النصب, قال ابنُ مالكٍ:" وإنما رُجح الإتباع في غير الإيجاب على النصب لأنَّ معناه ومعنى النصب واحد, وفي الإتباع تشاكُل اللفظين, فإن تَباعَدا تَباعُدا بيناً رُجِّح النصب ....لأن سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكُل, وقد ضعف داعيه بالتباعد, والأصل في هذا قول النَّبي صلى الله عليه وسلم:"لَا يُختَلَى خَلَاها ولا يُعْضَدُ شَوكُها, فقال له العبَّاسُ يا رَسُولَ اللهِ: إلَّا الإِذْخِرَ, فقال: إلَّا الإِذْخِرَ"[3]:.

قال أبو حيَّان:"ولم يشترط سِيبويْه ولا أصحابنا شيئاً مِن هذين الشَّرطين"[4]

ووافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ وذكر ما اشترطه في هذه المسألة وما استدلَّ به عليها[5].

الخـــــــــلاصــــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:

أنَّ الناظر وافق ابن مالك في أنَّ المستثنى المتصل المؤخر في الكلام التَّام الذي ليس بموجب يُختار فيه الإتباع بشرط أنَ لا يكون مردوداً به كلام تضمَّن الاستثناء, وأن لا يكون مُتراخياً, والاستدلال على اشتراط عدم التَّراخي بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم, وجعله الأصل في هذا الشرط, وبذلك يكون قد أضاف شرطاً جديداً للقاعدة النحوية بِناءً على ما ورد في الحديث الشَّريف.

[1] ينظر: الأصول لابن السراج ٢٨٣،٢٨٢/١.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٥٩/٢ ,ارتشاف الضرب لابي حيان ١٥٠٨/٣.

[3] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٢/٢, ٢٨٣

[4] ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٠٨/٣.

[5] ينظر: تمهيد القواعد ٢١٤١/٥.

المسألة الثالثة

في الاستثناء بما حاشا

قال رسولُ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم: أُسَامةُ أَحَبُّ النَّاسِ إليَّ مَا حَاشَا فَاطِمةَ".([1])

استُشهد بالحديث على أنَّ "ما" المصدرية قد تدخل على "حاشا" بقلّة وهو خلاف الأصل.

قال ابنُ مالِكٍ:"فصل: يُستثنى ب"حَاشَا" و"خَلَا" و"عَدَا" فَيجْرُرْنَ الـمُستثْنَى أَحرفاً, ويَنصِبْنه أفعالاً...والتَزَم سِيبويْه فِعلية "عَدَا" وحَرفِية "حَاشَا" ...ورُبَّمَا قِيل "مَا حَاشَا""([2])

قال النَّاظر في شرحه: "مِن أدوات الاستثناء: (حاشا) و(خلا) و(عدا) المستثنى بهن منصوبٌ أو مجرورٌ, فإن كان مجروراً فهنَّ أحرف جر, وإن كان منصوباً فهنَّ أفعال مُستحقة منع التصرف, لوقوعها موقع الحرف وتأديتها معناه ....قال المصنِّف: وكون حاشا حرفاً جاراً هو المشهور, ولذلك لم يتعرض سِيبويْه لِفعليتها أو النَّصب بها إلا أنَّ ذلك ثابت بالنقل الصحيح ممن يوثَقُ بعربيته, فمن ذلك قول بعضهم :"[3]اللهم اغفرْ لي ولمن يَسمع حَاشا الشَّيطانَ وأبَا الإِصْبع"....وأشَار المصنِّف بقوله: ورُبَّما قِيل ما حاشا إلى ما رُوي مِن قول النبي صلَّى الله عليه وسلَّم:"أُسَامةُ أَحَبُّ النَّاسِ إليَّ مَا حَاشَا فَاطِمةَ""([4])

شرح المسألة النحوية

مِن أدوات الاستثناء "حاشا" وتكون حرف جر إذا جرَّت ما بعدها, وتكون فعلاً إذا نصبته, ولكنَّ النَّصب بها قليل, ومن ذلك ما حُكِي من قولهم:"اللهم اغفرْ لي ولمن يَسمع حَاشا الشَّيطانَ وأبَا

---

[1] أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٩٦/٢.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢, وتمهيد القواعد ٢٢٠٣/٥

[3] قل ابن السراج في الأصول :"وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال سمعت أعرابياً يقول :"اللهم اغفرلي و لم سمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع"٢٨٨/١

[4] ينظر: تمهيد القواعد ٢٢١٠/٥،٢٢٠٤،٢٢٠٣.

الإِصْبَع" " نصب بحاشا([1]), و لم يذكر سِيبويْه فيها إلا الجرَّ, فهي حرف جرٍّ عنده حيث قال:"وأمَّا حاشا فليس باسم, ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتَّى ما بعدها, وفيه معنى الاستثناء".([2])

ولا تصحب "ما " المصدرية "حاشا" فلا تقول:"قامَ القومُ مَا حاشَا زيداً"([3]) منع من ذلك سِيبويْه فقال([4]):"لو قُلت: أتوني مَا حَاشَا زيداً لم يكُن كَلاماً", وأجاز بعضهم ذلك على قِلة تمسكاً بقول الشَّاعر([5]):

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فإنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهمْ فَعَالا([6])

وإِنَّما لم تصحب "ما" المصدرية حاشا "لأنَّ الغالب عليها الحرفية, فلم يصلح لها من التَّصرف أن تدخل عليها ما عند إرادة الفعلية لِندور ذلك([7])".

وذكر ابن مالك أنَّ "ما" لا تصحب "حاشا" في القياس, فقال في شرح الكافية الشَّافية:[8]"ولا يتقدَّمها (أي حاشا) "ما" فيُقال: "ما حَاشَا زيداً" كما يُقال: "مَا خَلا زيداً"",ونبَّه على ورود ذلك بقلة سماعاً فقال في شرح التسهيل:[9]"ورُبَّما قيل ما حَاشَا", واستدلَّ على ذلك بما ورد في الحديث الشَّريف

---

[1] ينظر: الأصول لابن السراج ٢٨٨/١

[2] ينظر: الكتاب ٢٥١/٢..

[3] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٢٤/٢.شرح ابن الناظم ٢٢٥, شرح الاشموني ٢٣٩/١.

[4] ينظر: الكتاب٢/ ٢٥٢

[5] البيت من الوافر ونسب البيت للأخطل في الخزانة فقال عنه البغدادي :"وهذا البيت قال العيني وتبعه السيوطي إنه للأخطل من قصيدة وقد راجعت ديوانه مرتين و لم أجده فيه ورأيت أبياتا على هذا الوزن يهجو بها جريراً ويفتخر بقومه....والله أعلم بحقيقة الحال" الخزانة ٣٨٨/٣, وورد البيت بلا نسبة في شرح المرادي للتسهيل ٥٤٦, وشرح الأشموني على الألفية ٢٣٩/١, والهمع ٢٨٧/٣.

[6] ينظر: شرح المرادي للتسهيل ٥٤٦,الهمع ٢٨٧/٣.

[7] ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٤١٤/٣.

[8] ينظر: شرح الكافية الشافية

[9] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢.

فقال:"قد قِيل: "ما حاشا" في حديث ابن عُمر من مُسند أبي أميَّة الطرطوسي عن ابنِ عُمر قال:قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم:"أُسامةُ أَحبُّ النَّاسِ إليَّ مَا حَاشَا فَاطِمةَ"([1])

ووافق النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ وذكر ما استدلَّ به على هذه المسألة فقال([2]): وأشَار المصنِّف بقوله: "ورُبَّما قيل مَا حَاشَا" إلى ما رُوي من قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم وذكر الحديث السَّابق.

الخـــــــــــــلاصـــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبين أن الناظر وافق ابن مالِكٍ في أنَّ "ما" المصدرية قد تدخل على "حاشا" بقلَّة وهو خلاف الأصل, والاستدلال على ذلك بما ورد في الحديث الشَّريف, , وأرى أنَّ استدلاله بهذا الحديث لم يُغير في القاعدة العامة التي تمنع دخول "ما "على حاشا, فربما تفيد التقليل, ولكن فيه تنبيه على ما ورد من السماع مُخالفاً هذه القاعدة .

---

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢

[2] ينظر: تمهيد القواعد ٢٢١٠/٥.

المسألة الرابعة

الاستثناء بليس

قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم:"يُطْبَعُ المؤمِنُ على كلِّ خُلقٍ لَيْسَ الخيانةَ والكَذِبَ"[1].

استُشهد بالحديث الشريف على الاستثناء بليس.

قال ابنُ مالِكٍ:"ويُستثنى بليسَ ولا يكونُ, فَيَنصِبانِ المـُستثنى خبراً, واسمُهُمَا بعضٌ مُضافٌ إلى ضميرِ المـُستثنى مِنه لازمُ الحذْفِ"[2]

قال النَّاظرُ في شرحه:"اعلم أنَّ مِن أدوات الاستثناء (ليس) و(لا يكون), وهما الرافعان الاسم النَّاصبان الخبر, ولهذا يجب نصب ما استثني بهما لأنَّه الخبر, ولوقوعهما موقع "إلا" لَزم عدم الإتيان باسمهما لفظاً لئلا تفصلهما من المستثنى فيُجهل قصد الاستثناء ....ومِن شواهد الاستثناء بليس قول النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: "يُطْبَعُ المؤمِنُ على كلِّ خُلقٍ لَيْسَ الخيانةَ والكَذِبَ""[3].

شرح المسألة النحوية

مِن أدوات الاستثناء (ليس), وهي الرافعة الاسم النَّاصبة الخبر, ولهذا يجب نصب ما استثني بها لأنَّه الخبر, وأمَّا اسمها فالتُزِم فيه الإضمار: لأنَّه لو ظهر لفصلها عن المستثنى, وجُهِل قصد الاستثناء, فتقول: قامُوا ليس زيداً.

قال سِيبويْه[4]:"هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما: فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنَّ فيهما إضماراً, على هذا وقع فيها معنى الاستثناء ...وذلك قولُك: ما أتاني القومُ ليس زيداً".

[1] الحديث في مسند الامام أحمد ٢٥٢/٢.بلفظ :"يطبع المؤمن على الخلال كلها إلا الخيانة والكذب"

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢,تمهيد القواعد ٢٢١٢/٥.

[3] ينظر:تمهيد القواعد ٢٢١٤/٥.

[4] ينظر: الكتاب ٣٤٧/٢.

قال ابنُ مالِكٍ: "ومِن شواهد الاستثناء بليس قول النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: "يُطْبَعُ المؤمِنُ على كُلِّ خُلقٍ لَيْسَ الخيانةَ والكَذِبَ".([1])

وذكر النَّاظر ما استشهد به ابنُ مالِكٍ على هذه المسألة([2]).

الخــــــــــــــــــــــــــــلاصــــــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن أن الناظر وافق ابن مالك في أنَّ من أدوات الاستثناء ليس, واالاستدلال على الاستثناء بها بما ورد في الحديث الشَّريف, وأرى أنَّ استدلاله بالحديث لمجرد التَّمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١١/٢.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ٢٢١٤/٥.

المسألة الخامسة

الاستثناء ب"بيد"

"أَنَا أفصح مَنْ نَطَقَ بِالضَّاد بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ واسْتُرضِعْتُ فِي بَنِي سَعَد([1])"

استُشهد بالحديث على أن "بيد" من الأدوات التي يستثنى بها.

قال ابنُ مالِكٍ:"فصل: يُستثنى بِغَيْر فتَجُرُّ المستثنى مُعربةً بِما له بعد "إلا".....ويُساويها في الاستثْناء المنقطع "بَيْدَ" مُضَافاً إلى أنَّ وصِلَتِها"([2])

قال النَّاظرُ في شرحه:"الاستثناء بغير حُمِل على "إلَّا", والوصف بها هو الأصل....ولذلك لا يُحكم على "غير" بأنها يُستثنى بها حتى تكون في موضعها صالحةً ل"إلا" فتُقدَّر إلا في موقعها ....ومثال مساواة "بَيْدَ" لغير في الاستثناء المنقطع قولُ النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: أَنَا أفصح مَنْ نَطَقَ بِالضَّاد بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ واسْتُرضِعْتُ فِي بَنِي سَعَد""([3])

شرح المسألة النحوية

مِن أدوات الاستثناء "بَيْدَ" وهو اسم ملازم الإضافة إلى أنَّ وصلتها([4]), نحو: فلانٌ كثيرُ المالِ بَيْدَ أَنَّه بَخِيل, ومعناها معنى "غير" في المشهور, وهي تُخالفها في أربعة أوجه:

أولاً: أنَّها لا تقع صفة.

ثانياً: لا يُستثنى بها إلا في الانقطاع.

ثالثاً: لا تُقطع عن الإضافة, ولا تُضاف إلى غير أنَّ وصلتها.

---

[1] ينظر: الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر "بيد "١٧١/١, وفي كشف الخفاء لإسماعيل الشافعي العجلوني ١٥٣/١ رقم ٦٠٩وقال عنه:"معناه صحيح ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد"

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٢/٢,تمهيد القواعد ٢٢٢٠/٥.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ٢٢٢٠/٥, ٢٢٢٤, ٢٢٢٥

[4] ينظر: الهمع ٢٨١/٣

رابعاً: لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة.([1])

وفي مقاييس اللغة:"فأمَّا قولهم: "بَيْدَ" فكذا جاء بمعنى "غير", يُقال: فعل كذا بَيْدَ أنَّه كان كذا, وقد جاء في حديث النَّبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم([2]):"نَحْنُ الآخِرونَ السَّابِقونَ يومَ القيامةِ بيدَ أنَّهم أوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنا وأوتِيناه مِن بَعْدِهِم"([3])

وقال ابنُ مالِكٍ" ومثال مساواة "بَيْدَ" لغير في الاستثناء المنقطع قول النَّبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم:" "أنَا أفصح مَنْ نَطَقَ بِالضَّاد بَيْدَ أنِّي مِنْ قُرَيْشٍ واسْتُرضِعْتُ في بَنِي سَعَد".([4])

وذكر النَّاظرُ ما ذكره ابنُ مالك في هذه المسألة, وما استدلَّ به عليها.

الـــــخـــــــــــــلاصـــــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن:أن الناظر وافق ابن مالك في أنَّ من أدوات الاستثناء "بَيْدَ", واالاستدلال على الاستثناء بها بما ورد في الحديث الشَّريف, وأرى أنَّ استدلاله بالحديث لمجرد التَّمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

---

[1] ينظر: حاشية الصبان ٢/٢٢٧.

[2] أخرجه البخاري في كتاب الجمعة باب فرض الجمعة رقم٨٧٦, ١/٢٨٠.

[3] ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس: "بيد"١/ ٣٢٥

[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢/٣١٤.

المسألة السادسة

تصرف (سوى)

قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "سَأَلْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ ".([1])

وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام"مَا أَنْتُمْ فِي سِواكُمْ مِنْ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ أَو كَالشَّعرةِ السَّودَاءِ في جِلْدِ الثَّورِ الأَبْيَضِ"([2])

استُشهد بما سبق على تصرف "سوى" وخروجها عن الظرفية والاستثناء بها.

قال ابنُ مالِكٍ بعد حديثه عن الاستثناء بغير:"ويُساويها مُطلقاً (سِوى), وينفردُ بِلزوم الإضافة لفظاً, وبِوقوعِه صِلةً دونَ شيءٍ قبْلَه, والأصح عدمُ ظرفيته ولزومه النَّصب"([3])

قال النَّاظر في شرحه: "يعني بقوله "مُطلقاً": أن (سوى) تُساوي (غيرَ) في الاستثناء المتَّصل نحو: قاموا سوى زيدٍ, وفي الاستثناء المنقطع ...وفي الوصف به....وفي قبول تأثير العوامل المفرغة رافعةً وناصبةً وخافضةً ...وتضمن قول المصنِّف:"والأصح عدمُ ظرفيته ولزومه النَّصب" نفي أمرين:

أحدهما: نفي لزومه النصب على الظرفية.

الثاني: نفي استعماله ظرفاً البتَّة.

وإنما ذكرهما معاً لأنَّه يلزم من نفي النَّصب على الظرفية نفي لزوم كونه ظرفاً, لجواز أن يكون ظرفاً متصرفاً, ولا يخفى أنَّه لو قال: والأصح عدم لزومه النَّصب وظرفيته كان أولى, أما كونه لازم النَّصب على الظرفية فهو مذهب سِيبويْه وأكثر النَّحويين ...وقال(أي المصنِّف) في شرح الكافية: سِوى اسم يستثنى به, ويجرُّ ما يُستثنى به لإضافته إليه, ويُعرب هو تقديراً بما يُعرب به (غير) لفظاً خِلافاً لأكثر

---

[1] أخرجه مسلم كتاب الفتن باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض رقم(٢٨٨٩) ٢٢١٥/٤.

[2] أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة رقم(٣٧٨), ٢٠١/١.

[3] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٢/٢, تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢٢٢٥/٥.

البصريين في ادِّعاءِ لُزُومها النصب على الظرفية وعدم التصرف, وإنما اخترت خِلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنَّ معنى قول القائل:"قاموا سِواكَ" و"قاموا غيرَكَ" واحدٌ, وأنَّه لا أحد منهم يقول: إنَّ سوى عبارة عن مكان وزمان, وما لا يدل عليهما فبمعزل عن الظرفية.

الثاني: أنَّ من حكم بظرفيتها حكم بلُزُوم ذلك, وأنَّها لا تتصرف, والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك, فإنَّها قد أُضيف إليها وابتدئ بها وعمل فيها أنواع الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية, فمن ذلك قولُ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "سَأَلْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ " وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام :"مَا أَنْتُمْ فِي سِواكُمْ مِنْ الأُمَمِ إلَّا كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ في جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ أَو كَالشَّعرةِ السَّودَاءِ في جِلْدِ الثَّورِ الأَبْيَض" ومن ذلك قول الشاعر([1]):

وكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الموْتَ مُخْطِئُهُ   مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الحقِّ مَكْذُوبُ....."انتهى

....والذي يَقتضيه الإنصاف: الحكم بظرفيته: لصحَّة وقوعه وحده صِلة في قولهم: "جاءني الذي سِواك", وما ذكره المصنِّف من أنَّه يُقدَّر له مبتدأ محذوف أو غيره خلاف الأصل, وعدم الحكم بلزوم الظرفية لما تقدَّم من الشواهد الدالة على استعماله غير ظرف وما ذكروه من جعل (سِوى) فيما ورد صفة لمحذوف خلاف الأصل, مع أنَّه لا يصلح تقديره في جميع ما ورد, وقال الشَّيخ(أي أبو حيَّان) بعد نقل كلام المصنِّف وإيراد الشواهد على مُختاره: وقد ذهب مذهباً قلَّ أن يُتبع عليه لأنَّ مُستقرئ اللغة وعلم النَّحو لا يكاد أحد منهم يذهب إلى مقالته, وهي عندهم منصوبة على الظرفية, ولا حُجَّة فيما كثَّر من الشواهد كلها لأنَّها جاءت في الشَّعر وهو محلُّ ضرورة"([2])

---

[1] البيت من البسيط لأبي دؤاد الإيادي شاعر جاهلي في ابن يعيش رقم ٣٠٣ ٢ /٦٢, والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٣, وشرح التسهيل ٣١٥/٢

[2] ينظر: تمهيد القواعد ٢٢٣٢/٥، ٢٢٧، ٢٢٢٦، ٢٢٢٥

شرح المسألة النحوية

مِن الأدوات التي يُستثنى بها (سِوى), وكونها ظرفاً كالمجمع عليه إلا ما ذهب إليه الزجاجي في أنَّها اسمٌ لا ظرف, وتابعه ابن مالك فذكر أنَّها بمعنى غير, وقال الكوفيون: وقد تكون اسم بمعنى "غير"([1]), والحاصل أنَّ للنَّحويين في "سوى" ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنَّها ظرف لا يتصرف. وهو مذهب سِيبويْه والفرَّاء وأكثر النَّحويين, حيث ذكروا أن (سوى) لازم النصب على الظرفية: إذ معنى قولك: "مرَرْتُ بِرجُلٍ سِواك" "مرَرْتُ برجلٍ مَكانكَ" أي بدلك, ومكان بمعنى بدل لا يتصرَّف([2]).

قال سِيبَويْه:" وأمَّا أتَاني القومُ سِواك فزعم الخليلُ رحمه الله أنَّ هذا كقولك:أتاني القومُ مكانك, وما أتاني أحدٌ مكانك إلا أنَّ في سِواك معنى الاستثناء".([3])

ونصَّ سيبويْه أنَّ "سوى" لا تُفارقها الظرفية إلا في ضرورة الشَّعر فقال في باب ما يحتمل الشِّعر:"وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء, وذلك قول المرَّار ابن سَلامة العجْلِي([4]):

ولا يَنطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنهُمْ   إذَا جَلسُوا مِنَّا ولا مِنْ سَوائِنَا

---

[1] ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٤٦/٣.

[2] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد, شرح المرادي للتسهيل ٥٥٢.

[3] ينظر: الكتاب ٢٥٢/٢.

[4] البيت من الطويل للمرار بن سلامة العجلي في الكتاب ٥٣/١, والخزانة ٤٣٨/٣, وبلا نسبة في المقتضب ٣٥٠/٤,والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢.

...فعلوا ذلك لأنَّ معنى سواء معنى غير...وليس شيء يضطرُّون إليه إلا وهم يُحاولون به وجهاً"([1])

وفي الـــمُقتضب"وممَّا لا يكون إلا ظرفاً ويقبح أن يكون اسماً (سوى) و(سواء) ممدودة بمعنى سوى, وذلك أنَّك إذا قُلت: عندي رَجُل سِوى زيدٍ فمعناه: عندي رَجُل مكان زيد أي يسدُّ مسدَّه ويُغني غناءه, وقد اضطرَّ الشَّاعر فجعله اسماً لأن معناه معنى (غير) فحمله عليه وذلك قوله([2]):

تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي   ومَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِها لِسَوَائِكَا"([3]).

وفي أمالي ابن الشَّجري:" سِوى في الاستثناء معدودةٌ في الظُّروف, فهي في محل نصب على الظرف, ومؤدية معنى (غير) فإن فَتحت أولها مددتها ونصبتها نصب الظرف فقلت: خرج القوم سَواء زيدٍ, ولا يدخل عليهما الخافض إلا في الشِّعر....وإنما لم يدخل الخافض عليهما لأنّهما من الظروف التي لا تتصرف, ووجه الظرفية فيها أنك تقول: أخذت رجلاً ليعمل ما أكلفه سوى زيدٍ أي مكان زيدٍ, وأنهم قد وصلوا بهما فقالوا: جاء الذي سِوى زيدٍ, ومررت بالذي سواء بكرٍ, وليستا في باب الاستثناء من الـــمُساواة, وإنّما هما مشتملتان على حروف المساواة ومعناهما معنى غير"([4])

وقد احتجَّ أصحاب هذا المذهب فقالوا: إنما قُلنا ذلك لأنَّهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفاً نحو قولهم: "مرَرْتُ بالذي سِواك" فوقوعه صلة للموصول يدل على ظرفيته.وكذلك قولهم :"مرَرْتُ برَجُلٍ سِواك" أي مرَرْتُ بِرَجُلٍ مَكانك, أي: يُغني غناءك ويَسُدُّ مسدَّك, وهو في موضع

---

[1] ينظر: الكتاب ٥٤/١، ٥٣

[2] البت من الطويل للأعشى في ديوانه ص٨٩والبيت منسوب له في الكتاب ٥٤/١, والخزانة ٤٣٥/٣, وبلا نسبة في المقتضب ٣٤٩/٤, وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢, وأمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢.

[3] ينظر: المقتضب للمبرد ٣٤٩/٣

[4] ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٥٩/١

نصب على الظَّرف بِفعل مقدَّر وتقديره: استقرَّ سِواك أي مكانك, ومما يدل كذلك على ظرفيته أنَّ العامل يتعدَّى إلى ما بعده كالظَّرف قال لَبِيد([1]):

وابْذُلْ سَوامَ المالِ إنَّ سَواءَهَا دُهماً وجُونَا

فنصب (سَواءَهَا) على الظرف, ونصب دُهماً بإنَّ كقولك: إن عِندَكَ رَجُلاً, ولو كان مما يُستعمل اسماً لكثر ذلك في استعمالهم, وفي عدم ذلك دليل على أنَّها لا تُستعمل إلا ظرفاً([2]).

المذهب الثَّاني: أنَّها قد ترد ظرفاً وقد ترد اسماً بمعنى غير.

وهو مذهب الكوفيين([3]), حيث ذهبوا إلى أن "سوى" تكون اسماً وتكون ظرفاً([4]).

ومما احتجَّ به أصحاب هذا المذهب([5]):

أولاً: دخول حرف الخفض عليها نحو قول الشَّاعر([6]):

ولَا يَنْطِقُ المكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِنْ سِوائِنَا

ثانياً: عطفها على الضمير المخفوض, نحو قول الشَّاعر([7])

أَكِرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي أَفِيها كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فسِواها في موضع خفض بالعطف على الضَّمير المخفوض في (فيها), والتقدير: (أم في سِواها)

ثالثاً: ما رُوي عن بعض العرب أنَّه قال: أتاني سِوَاؤُكَ فرفع فدلَّ على استعمالها اسماً.([8])

---

[1] البيت من الكامل للبيد بن ربيعة في ديوانه٢١٥, والانصاف في مسائل الخلاف ٢٥٤,وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٢, والخزانة ٣٤٨/٣.

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري ٢٥٤.

[3] ينظر:شرح المرادي للتسهيل ٥٥٢, الهمع ١٦١/٣.

[4] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢٥٢,

[5] ينظر: المرجع السابق ٢٥٢،٢٥٣.

[6] سبق تخريجه.

[7] البيت من الوافر للعباس بن مرداس في ديوانه ص٢٧, وبلا نسبة في الإنصاف٢٥٣.

[8] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢٥٢،٢٥٣.

الرد على مذهب الكوفيين

ردَّ البصريون على الكوفيين فقالوا:أمَّا ما أنشدوه من قول الشَّاعر:

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِنْ سِوائِنَا.

فإنَّما جاز ذلك لضرورة الشِّعر, وعندنا يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشِّعر, ولم يقع الخلاف في حال الضرورة, واستعملوها اسماً في حال الضِّرورة لأنها في معنى غير, وليس شيء يضطرون إليه إلا ويُحاولون به وجهاً. أمَّا قول الآخر:

أَفِيها كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فليس (سِواهَا) في موضع جر بالعطف على الضمير المخفوض بل هو منصوب على الظرف لأنَّ العطف على الضمير المخفوض لا يجوز, وإنَّما هو شيء تبنونه على أصلكم في جواز ذلك.

وأمَّا ما رووه من قول بعض العرب: "أتاني سِواؤُك" فرواية تفرد بها الفرَّاء عن أبي ثروان, وهي رواية شاذة غريبة فلا يكون فيها حُجَّة.([1])

المذهب الثَّالث: أنَّها اسم بمعنى غير لا ظرف, وهو مذهب الزَّجَّاجي وابنُ مالك, حيث ذهب الزجاجي وابنُ مالك إلى أنَّ (سوى) ليست ظرفاً البتة, وإنَّما هي اسم بمعنى غير, فكما أنَّ غير لا تكون ظرفاً فكذلك سوى. ([2])

قال الزَّجَّاجِي: في باب حروف الخفض:([1])"وأمَّا الأسماء فنحو مثل وشبه وسِوى وسُوى وسَواء ...وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل عن الإضافة, ولا تُستعمل مُفردة, وكلما أضفت اسم إلى اسم خفضت المضاف إليه, وأجريت الأول بالإعراب".

---

[1] ينظر: المرجع السابق ٢٥٤،٢٥٥.

[2] ينظر: ارتشاف الضرب١٥٤/٣, والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٥٩٤/١,وشرح المرادي للتسهيل ٥٥٢, والهمع ١٦١/٣.

فالذي يظهر من كلام أبي القاسم أنَّ "سوى" اسم لا ظرف.

وذكر ابنُ مالِكٍ أنَّ (سوى) اسم يُستثنى به كما يُستثنى بغير فيجُرُّ ما يُستثنى به لإضافته إليه, ويعرب هو تقديراً كما تُعرب غير لفظاً([2]) .

وقال في سوى"والأصحُّ عدم ظرفيته ولُزومه النصب"([3]). فيظهر من كلامه "أنَّه ليس بظرف فضلاً عن أن يلزم النَّصب على الظرفية وذلك لأنَّه بمعنى غير([4])".

وقد استدلَّ ابن مالك على ذلك بأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة أنَّ معنى قولهم: "قاموا سِواك "و"قاموا غيرك" واحدٌ, وذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غير, فإن الظَّرف في العُرف ما ضُمِّن معنى "في" من أسماء الزمان والمكان ,وليس أحد منهم يقول: إنَّ "سوى" عبارة عن مكانٍ أو زمانٍ, وما لا يدل على مكانٍ أو زمانٍ فبمعزل عن الظرفية.

ثانيهما: أنَّ من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنَّها لا تتصرف, والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك, فقد أُضيف إليها, وابتُدئ بها, وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية, ومن ذلك: قول النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "سَأَلْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ " وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام :"مَا أَنْتُمْ فِي سِواكُمْ مِنْ الأُمَمِ إلَّا كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ في جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ أَو كَالشَّعرةِ السَّودَاءِ في جِلْدِ الثَّورِ الأَبْيَض"

---

[1] ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٨٨٢/٢,

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك٧١٦/٢,

[3] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٢/٢.

[4] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٥٩٤/١.

ومِن ذلك قول الشَّاعر:

وكُلٌّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الموْتَ مُخْطِئُهُ   مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الحقِّ مَكْذُوبُ([1])

وردَّ ابنُ مالِكٍ" على من احتج على ظرفية (سوى) بقول العرب: "رأيتُ الذي سِواك" فوصلوا الموصول بسواك وحده كما وصلوه بعند ونحوه من الظروف فقال:"لا يلزم من مُعاملته معاملة الظرف كونه ظرفاً, فإنَ حرف الجر يُعامل مُعاملة الظرف و لم يكن بذلك ظرفاً, وإن سُمي ظرفاً فمجاز, وإن أطلقوا على (سوى) ظرفاً إطلاقاً مجازياً لم يمتنع, وإنَما يمتنع تسميته ظرفاً بقصد الحقيقة, وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحق ....فإن قيل فما موضع (سوى) من الإعراب بعد الموصول؟ قلت: يحتمل أن يكون موضعه رفعاً على أنه خبر مبتدأ مُضمر, ويحتمل أن يكون موضعه نصباً على أنه حال وقبله ثبت مُضمراً كما أضمر قبل أن في قولهم:" لا أفعل ذلك ما أن حِرَاء مكانه "ويُقوي هذا الوجه قول من قال:رأيت الذي سواكَ بالنصب.."([2])

رأي الناظر في هذه المسألة

ذهب النَاظر إلى ما ذهب إليه سِيبَويْه وجمهور البصريين من الحكم على "سوى" بلزوم الظرفية, فقال بعد أنْ ذكر رأي ابن مالك ورأي غيره في هذه المسألة:"والذي يقتضيه الإنصاف الحكم بظرفيته لصحة وقوعه وحده صلة في قولهم: جاءني الذي سِواك, وما ذكره المصنِف من أنَّه يُقدَّر له مبتدأ محذوف أو غيره خلاف الأصل, وعدم الحكم بلزوم الظرفية لما تقدم من الشواهد الدالة على استعماله غير ظرف وما ذكروه من جعل (سوى) فيما ورد صفة لمحذوف خلاف الأصل, مع أنَّه لا يصلح تقديره في جميع ما ورد"[3]

---

[1] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك٢/ ٧١٦،٧١٧, شرح التسهيل لابن مالك ٣١٥،٣١٦/٢.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٧٣١٦,/٢

[3] ينظر:تمهيد القواعد ٢٢٣١،٢٢٣٢/٥.

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبيَّن: أن ابن مالك خالف جمهور النُّحاة وذهب إلى أن "سوى" اسم بمعنى غير, ونفى الظرفية عنها مُستدلاً على ذلك بما ورد في الحديث الشَّريف والشعر , وخالف النَّاظرُ ابنَ مالِكٍ في هذه المسألة, وذهب إلى ما ذهب إليه الجمهور من لُزومها الظرفية, وأرى أن استدلاله بالحديث قد بنى عليه حكماً نحوياً مخالفاً جمهور النُّحاة الذي خص خروج (سوى) عن الظرفية بالضرورة الشعرية, فما دام أنَّه ورد في الحديث الشَّريف فهو غير مختص بالضرورة الشعرية, وفي هذا توسيع للقواعد.

المبحث الثالث

شواهد الحديث في "الحال" وفيه مسألتان:

الأولى: الحال التي يمتنع حذفها.

الثانية: ارتباط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالواو والضمير.

المسألة الأولى

الحال التي يمتنع حذفها

قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه: "نَهَى رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عَنْ بَيْعِ الحَيوانِ اثْنَيْن بواحِدٍ"([1]).

استُشهد بالحديث على الحال التي يمتنع حذفها لأنَّه لا تتم فائدة الكلام إلا بها.

قال ابنُ مالِكٍ: ويجوزُ حَذفُ الحَالِ ما لم تَنُب عن غيرهَا, أو يتوقَّف المرادُ على ذِكرهَا"([2])

قال النَّاظرُ في شرحه:"الحال جائزة الحذف في الأصل لكونها فضلة, ثم إنَّه قد يعرض لها ما يجعلها بمنزلة العُمد كما يعرض لغيرها مِن الفضلات, وحينئذٍ يمتنع الحذف, وذلك أمران:

أحدهما: نيابتهما عمَّا لا يُستغنى عنه كالتي سدت مسد الخبر, وكالواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل .. الثاني: توقف فهم الـــمُراد على ذكرها وذلك في صور:

الأولى: حال ما نُفِي عامله أو نُهِي عنه كقوله تعالى:([3] ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾.. وقوله تعالى:([4] ﴿ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾

الثانية: الحال الـــمُجاب بها استفهام كقولك:"جِئتُ راكباً" لمن قال:"كيف جئت؟".

الثالثة: الحال المقصود بها حصر, كقوله تعالى([5]: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ ﴾

---

[1] أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣١٠/٣.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٨/٢, تمهيد القواعد ٢٣٢٠/٥.

[3] سورة الدخان آية ٣٨

[4] سورة الإسراء آية ٣٧.

[5] سورة الإسراء آية ١٠٥.

الرابعة: الحال التي لا يتم فائدة الكلام التي هي فيه إلا بذكرها كقوله تعالى[1]: ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾ ﴾...وكقول الراوي: " نَهَى رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عَنْ بَيْعِ الحَيوانِ اثْنَيْن بواحِدٍ" أي مُتفاضلاً وكقول الشَّاعر[2]:

إنَّما الميِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً......."[3]

شرح المسألة النحوية

الأصل في الحال أنْ تكون جائزة الحذف, لأنَّها فضلة, ولكن قد يَعرِضُ لها ما يمنعها من الحذف, وذلك أمران:

الأول: أن تكون نائبة عمَّا لا يُستغنى عنه كالتي سدت مسد الخبر, نحو: ضرْبي زيداً قائماً, وكالواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل, نحو:هنيئاً لك[4]

الثاني: الحال التي لا يُفهم المراد إلا بذكرها وذلك في عدَّة صور:

الأولى: أن تكون جواباً نحو: "جِئت راكباً" في جواب من قال: "كيف جِئْتَ"؟

الثانية: المقصود حصرها نحو:"لمْ أَعِدْهُ إلا حَرِضاً".[5]

---

[1] سورة الشعراء آية ١٣٠.

[2] هذا صدر بيت من الخفيف وعجزه :كاسفاً باله قليل الرجاء, وهو لعدي بن الرعلاء في معجم الشواهد النحوية رقم ٤٠ ص٢٦٢, وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٣/٢, وتمهيد القواعد ٢٣٢١/٥.

[3] ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٢١/٥،٢٣٢٠.

[4] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/٢الهمع ٥٩/٤.

[5] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٦٦/٢.

الثالثة: الحال التي نُفي عاملها أو نُهي عنه, نحو قوله تعالى([1] ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾ ﴾:" وقوله تعالى([2]):﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾[3].)

الرابعة: الحال التي لا تتم فائدة الكلام التي هي فيه إلا بذكرها, ومثَّل ابنُ مالك والناظر لذلك بقوله تعالى([4]): ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ وقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه:" " نَهَى رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عَنْ بَيْعِ الحَيوانِ اثْنَيْن بواحِدٍ", وبقول الشَّاعر([5]):

إنَّما الميِّتُ مَنْ يَعِيشُ ذَلِيلاً"([6]).

الخـــــــــــلاصـــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن أنَّ النَّاظر وافق ابن مالِكٍ في التمثيل للحال التي يمتنع حذفها لأنَّه لا تتم فائدة الكلام إلا بها: بما ورد في القرآن والحديث والشِّعر, وأرى أنَّ استدلاله بالحديث الشَّريف لمجرد التَّمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

---

[1] سورة الأنبياء آية ١٦.

[2] سورة الإسراء آية ٣٧.

[3] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٣/٢, المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣٩/٢.

[4] سورة هود آية ٧٢

[5] سبق ترجمته.

[6] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٣/٢, تمهيد القواعد ٢٣٢١/٥.

المسألة الثانية

في رابط الجملة الاسمية الواقعة حالاً

قول النَّبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم:"لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ"([1])

استُشهد بالحديث على أنه لابد للجملة الحالية من رابط يربطها بصاحب الحال, وأنَّ هذا الرابط إمَّا أن يكون الضمير أو الواو أو كلاهما معاً, وأنَّ اجتماع الواو والضمير أكثر من انفراد الضَّمير.

قال ابنُ مالِكٍ:"فصل: تَقعُ الحالُ جُملةً خَبريَّةً غير مُفتتَحةٍ بدليلِ اسْتقبَالٍ, مُضمَّنَةً ضَميرَ صَاحِبِها, ويُغني عنْه_ في غَيْر مُؤكَّدةٍ, ولا مُصدَّرةٍ بمُضارعٍ مُثبتٍ عارٍ مِنْ "قَدْ" أو منفي ب"لا" أو" ما", وبماضي اللفظ تالٍ ل"إلَّا" أو متلو "بأو" _ واوٌ تُسمَّى واو الحالِ وواو الابتداءِ, وقد تُجامع الضَّمير في العارِيَةِ من التَّصْدِيرِ المذكور, واجتماعُهُمَا في الاسمِيَّةِ والمصدَّرة بِليْسَ أكثر مِن انْفِرادِ الضَّمِير"([2]).

قال النَّاظرُ في شرحه:" فاعلم أنَّ الجملة الواقعة حالاً إما اسمية أو فعلية....ولا بد لِلجملة الحالية من رابط يربطها بذي الحال........والرَّابط هنا: إمَّا الضَّمير وهو الأصل, أو الواو, أو كلاهما, ولِكون الضمير أصلاً اختص بتعيُّنِه للربط في صور, ولم تختص الواو لفرعيتها بموضع, بل كل مكان حصل فيه الربط بها جاز مشاركة الضَّمير لها في ذلك, ولهذا بدأ المصنِّف بذكر الضمير فقال: "مُضمَّنة ضمير صاحِبِها" ....ثم قال: ويُغني عنه أي عن الضَّمير في غير كذا وكذا واوٌ, فأشار بذلك إلى الصور التي يتعيَّن الربط فيها بالضَّمير وهي ست:

الجملة المؤكَّدة اسمية ....أو فِعلية..... والمصدَّرة بالمضارع المثبت العارِي من "قد"... أو المنفي بلا ...و بما ....

والمصدَّرة بالماضي التَّالي ل"إلا" .....أو المتلُو بأو ..

[1] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المظالم والغصب , باب النهبى بغير إذن صاحبه ,رقم (٢٤٧٥) ٢ /٢٠١.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٩/٢, تمهيد القواعد ٢٣٢٨/٥.

وبقية الصور غير المتقدِّم ذكرها لا يتعيَّن الربط فيها بالضمير, بل الرَّابط إمَّا الضمير أو الواو أو مجموعهما, إلا أنَّ انفراد الواو أكثر من انفراد الضمير واجتماعهما أكثر من انفراد أحدهما, صرَّح المصنِّف بذلك في شرح الكافية, فأمَّا انفراد الضمير فنحو قوله تعالى[1]: ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ وأما انفراد الواو فنحو قوله تعالى[2]: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ ﴾ وأمَّا اجتماع الضمير والواو فنحو قوله تعالى[3]: ﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ ....ومِثله قول النَّبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم:"لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ" ومنه قول الشاعر[4]:

أَيَقْتُلُنِي والمشْرِفيُّ مُضَاجِعِي ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ

وقول المصنَّف "واجتماعُهُمَا في الاسمية والمصدَّرة بليس أكثر من انفراد الضمير " ...وقد يقال: إن كلام المصنَّف يقتضي أن اجتماع الضمير والواو في غير الاسمية والمصدرة بليس ليس أكثر, وقد تقدَّم أن اجتماعهما أكثر من انفراد أحدهما, و لم يُقيِّد ذلك بالاسمية ولا بغيرها.

والجواب: أنَّ هاتين الجملتين قل انفراد الضَّمير فيهما حتى إنَّ بعضهم منع ذلك في الجملة الاسمية كالزَّمَخشَرِي ...فقصد المصنِّف أن يُنبِّه على أنَّ انفراد الضمير يَقِلُّ فيهما فقال:"واجتماعهما أكثر من إفراد الضمير, ولا يلزم أنَّ اجتماعهما ليس أكثر فيما عدا المذكور"[5]

شرح المسألة النحوية

---

[1] سورة البقرة آية ٣٦.

[2] سورة آل عمران آية ١٥٤.

[3] سورة البقرة آية ٢٢.

[4] البيت من الطويل لامرئ القيس وهو في ديوانه ص١٢٥, وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/٢.

[5] ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٢٨/٥_٢٣٣٧،٢٣٣٦،٢٣٣٣.

تقع الحالُ "جُملةً" بثلاثة شروط:

الأول: أنْ تكون خبريةً.

الثَّاني: أنْ تكون غير مُصدَّرة بما يدل على الاستقبال, نحو:سيقوم ولن يقوم.

الثَّالث: أن يكون في الجملة الحالية: ضمير يربطها بصاحبها وهو الأصل, أو واو تقوم مقام الضمير, وقد يُجمع فيها بين الضمير والواو,كما في:"جاء زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلَة"([1]).

ولما كان الضمير هو الأصل اختص بتعيُّنه للربط في صور وهي:

أولاً: إذا كانت الجملة مؤكَّدة اسمية كانت نحو: هذا الحقُّ لا ريب فيه أو فعلية نحو: هذا الحقُّ قد علمه النَّاس.

ثانياً: إذا كانت مُصدَّرة بمضارع مُثبت عارٍ من "قد" أو منفي ب"لا" أو "ما" نحو: جَاءَ زيدٌ يُضحِكُ عَمْرو, وجَاءَ زيدٌ لا يُضحِكُ عَمْرو, وجَاءَ زيدٌ مَا يُضحِكُ عَمْرو.

ثالثاً: إذا كانت مُصدَّرة بماضٍ تالٍ ل"إلَّا" أو متلو ب"أو" نحو: ما جَاءَ زَيْدٌ إلا ضَحِكَ عَمْرو,و اضرِبْ زيداً ذَهَبَ عَمْرو أو مَكَث.

فهذه الصُّور لا تُغني فيها واو الحال عن الضَّمير وما عَداها من الجمل فإنَّه يجوز فيها الاقتصار على الضَّمير أو على الواو أو الجمع بينهما([2]).

والذي يُهمُّنا في هذه المسألة الجملة الاسمية, فإذا وقعت الجملة الاسمية حالاً فلا بد من رابط يربطها بذي الحال: فإذا كانت عاريةً عن الضَّمير وجب ذِكر الواو, نحو جَاءَ زيدٌ والشَّمسُ طالِعةٌ, ولا يجوز جَاءَ زيدٌ الشَّمسُ طالِعةٌ, وإذا كانت بضميرٍ يعود إلى صاحب الحال: فأنت بالخيار في إلحاق الواو

---

[1] ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ٢٤٥,ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٠٢/٣, أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٣٥٠/٢،٣٤٦.

[2] ينظر: الهمع ٤٧/٤،٤٦.

لأنَّ الربط قد وقع بالضمير وإن جمعت بينهما فحسنٌ جميلٌ لأن فيه تأكيداً لارتباط الجملة بما قبلها([1]), وهذا مذهب الجمهور([2]). وزعم الزَّمَخْشَري أنَّ إفراد الضَّمير في الجملة الاسمية نادِر فجعل قولهم: "كَلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فــِيَّ" مِن النَّوادر,([3])قال ابنُ يعيش:"فأمَّا قوله (أي الزمخشري) :"إلا ما شذَّ من قولهم : "كَلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فــِيَّ " فإن أراد أنَّه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود الرَّابط في الجملة الحالية, وهو الضَّمير في فوه, وإن أراد أنَّه قليل من جهة الاستعمال فقريب, لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر لأنَّها أدل على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها لما قبلها"([4]).

وذكر ابنُ مالِكٍ أنَّه لابد للجملة الحالية من رابط يربطها بصاحب الحال, وأنَّ هذا الرابط إمَّا أن يكون الضمير أو الواو أو كليهما معاً([5]), ثُمَّ قال :"ومُجامعته(أي الضَّمير) الواو في الجملة الاسمية أكثر من انفراده([6])", ومثَّل لذلك (أي اجتماع الضمير والواو في الجملة الحالية) بقوله تعالى([7]): ﴿ **فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾** ﴾ وبقوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: :"لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ", وبقول الَّشاعر:

أَيَقْتُلُنِي والمشْرِفيُّ مُضَاجِعِي ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ([8]).

---

[1] ينظر: سر الصناعة لابن جني ٢٨٦/٢

[2] ينظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي حيان ٢١١, البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٨١٥،٨١٦.

[3] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٢, ٢٤, شرح المرادي للتسهيل ٥٧٩.

[4] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٢.

[5] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/٢

[6] ينظر: المرجع السابق.

[7] سورة البقرة ٢٢.

[8] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/٢.

قال النَّاظر[1]: "الرَّابط إمَّا الضمير أو الواو أو مجموعهما إلا أنَّ انفراد الواو أكثر من انفراد الضمير, واجتماعهما أكثر من انفراد أحدهما صرح المصنِّف بذلك في شرح الكافية", ومثَّل لاجتماع الضمير والواو بما مثَّل به ابن مالك.[2]

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبيَّن أنَّ الناظر وافق ابن مالك في أنَّه لابد للجملة الحالية من رابط يربطها بصاحب الحال, وأنَّ هذا الرابط إمَّا أن يكون الضمير أو الواو أو كليهما معاً, وأنَّ اجتماع الواو والضمير أكثر من انفراد الضَّمير, والتمثيل لاجتماعهما بما ورد في القرآن والحديث والشَّعر, وأرى أنَّ هذا الاستدلال مجرَّد تمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٣١/٥.

[2] ينظر: المرجع السابق ٢٣٣٣/٥

المبحث الرابع:

شواهد الحديث في التمييز وفيه مسألتان:

الأولى: تمييز المفرد الدال على المثلية.

الثانية: حكم مجيء التمييز معرفة.

المسألة الأولى

تمييز المفرد الدَّال على الـــمِثليَّة

قول النَّبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم"دَعُوا لي أَصْحَابِي فَلو أَنْفَقَ أحَدُكُم مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحدِهم ولا نَصِيفَه"([1])

مثل بالحديث الشريف على تمييز المفرد الدَّال على المثلية.

قال ابنُ مالِكٍ:"ويُميِّزُ إمَّا جُملةً ــوستُبيَّنــ وإمَّا مُفرداً عدداً أو مُفهِم مقدارٍ أو مِثليَّةٍ أو غَيريَّةٍ أو تَعجُّبٍ بالنصِّ على جِنس الـــمُراد بعد تمامٍ بإضافةٍ أو تنوينٍ أو نون تثنيةٍ أو جمعٍ أو شبهه"([2]).

قال النَّاظر في شرحه:" قد تقرَّر أنَّ التمييز قسمان: قسم يُميز المفرد وقدَّم المصنف ذكره, وقسم يُميز الجملة, وقد أخر المصنِّف الكلام عليه ....وقسَّم المصنف المفرد إلى عدد وإلى ما أفهم مِقداراً أو مثلية أو غيرية أو تعجباً, فالعدد: نحو قوله تعالى([3]):﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ .....والذي يُفهم المقدار يتناول: الكيل والوزن والمساحة نحو:"إرْدَبٌ قَمْحاً" و"رطلٌ زيتاً" و"قدرُ راحةٍ سحاباً", وإنَّما أفرد المصنِّف العدد بالذكر ولم يُدخله تحت مُفهم المقدار وإنْ كان مقداراً: مِن جهة أنَّه ليس له آلة يُعرف بها كالمكيال للمكيل والميزان للموزون والذراع للممسوح, على أنَّ بعضهم أدرجه في المقادير, ولم يلتفت إلى هذا, وكذا فعل ابن الضَّائع, ومُفهم المثليَّةِ نحو قول النَّبي صلَّى اللهُ عليه

[1] أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب حدثنا الحميدي ومحمد بن عبد الله ٨/٥.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/٢, تمهيد القواعد ٢٣٥٦/٥.

[3] سورة الأعراف آية ١٤٢.

وسلَّم:"دَعُوا لي أَصْحَابِي فَلو أَنْفَقَ أحَدُكُم مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحدِهم ولا نَصِيفَه" ومنه قول الشَّاعر([1]):

فإنْ خِفْتَ يَوماً أنْ يَلِجَّ بِكَ الهَوى   فإنَّ الهَوى يَكفِيكَهُ مِثلَهُ صَبْراً

وقول العرب:"لَنَا أَمثَالُها إِبلاً".

ومُفهم الغيريَّة نحو قولهم: "لنا غيرُها شَاءً", ومُفهم التَّعجُّب نحو: "ويْحَهُ رَجُلاً" وحَسْبُكَ به فَارِساً"([2]).

شرح المسألة النحوية

يعرَّف التمييز بأنه:"كلُّ اسم نكرة منصوب مُفسِّر لما انبهم من الذَّوات"([3]), وفي تعريفه بأنَّه مُفسِّر لما انبهم من الذوات احترازٌ من الحال لأنَّها مُفسِّرة لما انبهم من الهيئات([4]).

والتمييز على ضربين:

الأول: الـــمنتصب عن تمام الكلام:"وهو كل تمييز مُفسِّر لمبهم ينطوي عليه الكلام نحو: "امتلأَ الإناءُ ماءً" و"تصبَّبَ زيدٌ عرقاً"([5]).

الثاني: المنتصب عن تمامِ الاسم "وهو الذي يرفع الإبهام عن مفرد([6]), وهذ المفرد إمَّا أن يكون عدداً نحو: أحد عشر رجلاً, أو مُفهم مقدارٍ ويشمل: الكيل والوزن والمساحة, فالكيل نحو: "له قفيزان

[1] البيت من الطويل منسوب لجرير في الأزمنة والأمكنة لأبي علي الأصفهاني وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٠/٢, وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٣/٢.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٥٧/٥،٢٣٥٦.

[3] ينظر: المقرب لابن عصفور ٢٣٠٢/١.

[4] ينظر: المرجع السابق.

[5] ينظر: المقرب لابن عصفور ٢٣٠/١.

[6] ينظر: شرح المرادي للتسهيل ٥٨٥.

براً", والوزن نحو: "له منوان عسلاً ورطلٌ سمناً", والمساحة نحو: "مَاله شِبرٌ أرضاً"([1]), أو تعجُّباً نحو: "ويحه رجلاً", ولله دُرُّه إنساناً, أو غيْريَّة نحو: "لنا غيرُها شاءً", أو مِثلِيَّةً نحو: "مِثْلُ أُحدٍ ذهباً"([2]).

ومذهبُ سيبويه أنَّ "مِثْلاً" من المقادير فقال"هذا باب ما ينتصب نصب كم إذا كانت منونةً في الخبر والاستفهام, وذلك ما كان مِن المقادير وذلك قولك: ما في السماء موضع كفٍّ سَحاباً, ولي مِثْله عبداً ...وذلك أنَّك أردت أن تقول: "لي مِثلُه مِن العَبيد ...فحَذفَ ذلك تخفيفاً كما حذفه مِن عشرين حين قال: عشرون درهماً, وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمترلة التنوين, و لم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولاً على ما حُملت عليه فانتصب بملءِ كفٍّ ومِثْلِهِ, كما انتصب الدرهم بالعشرين لأنَّ مِثْل بمترلة عشرين, والمجرور بمترلة التنوين لأنَّه قد منع الإضافة كما منع التنوين".([3])

ومذهب الفارسي أن "مِثلاً" ليس من المقادير, فقال في الإيضاح:" وقالوا: "لي مِثْلُهُ رَجُلاً" فنصبوا رجلاً: لحجز الإضافة بينه وبين مِثلٍ, وإن لم يكن ما تقدَّم من المقادير, ولكن لما كان شائعاً في أشياء مُبهماً فيها صار النَّاصب لذلك في التبيِّين كتبيين النَّاصب في المقادير".([4])

و لم يجعل ابنُ مالِكٍ "مِثلاً" من المقادير, فلذلك عطفه على المقدار كمذهب الفارِسِي فقال:" وُيمَيِّزُ إمَّا جُملةً ــوستُبيَّنــ وإمَّا مُفرداً عدداً أو مُفهِم مقدارٍ أو مِثليَّةٍ أو غَيريَّةٍ أو تَعجُّبٍ".([5])

ومثَّل النَّاظرُ على تمييز المفرد الدَّال على الــمِثليَّةِ بما مثل به ابن مالك, فاستدل بقول النَّبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم:"دَعُوا لي أَصْحَابِي فَلو أَنْفَقَ أحَدُكُم مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحدِهم ولا نَصِيفَه" وبقول الشَّاعر: فإنْ خِفْتَ يَوماً أنْ يَلِجَّ بِكَ الهَوى   فإنَّ الهَوى يَكفِيكَهُ مِثلَهُ صَبْراً

[1] ينظر: شرح ابن الناظم ٢٥١.

[2] ينظر: الهمع ٦٢/٤.

[3] ينظر: الكتاب ١٧٢/٢.

[4] ينظر: الإيضاح للفارسي ١٨٠.

[5] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/٢.

وبقول العرب:"لَنَا أَمثَالُها إِبلاً "([1]).

الخـــــــــــــــلاصـــــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن: أنَّ النَّاظر وافق ابن مالِكٍ في الاستدلال على تمييز المفرد الدَّال على الـــمِثليَّة بما ورد في الحديث الشَّريف والشِّعر وقول العرب, وأرى أنَّ هذا الاستدلال لمجرَّد التَّمثيل على قاعدةٍ معروفةٍ.

[1] ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٥٧/٥.

المسألة الثانية

حكم مجيء التمييز "معرفة"

قول راوية:" أنَّ امرأةً كَانَتْ تُهراقُ الدِّماءَ".([1])

استُّشهد بالحديث: على اشتراط مجيء التَّمييز نكرة, وما ورد معرفة من ذلك ففيه توجيهات: ومِن ضِمنها: نصبه على التَّشبيه بالمفعول به إلا أنَّ حمل الفعل اللازم على المتعدي شاذٌّ في الأفعال مُطرد في الصفات, ومِن شذوذه في الأفعال ما ورد في هذا الحديث الشريف.

قال ابنُ مالِكٍ: "ويَعرِضُ لـــمُـــمَيِّز الجُملة: تعريفه لفظاً, فيُقدَّر تنكِيره, أو يُؤوَّل ناصبه بمُتعدٍّ بنفسِه, أو بحرفِ جرٍّ محذوفٍ, أو يُنصْب على التَّشْبِيه بالمفعُولِ به, لا على التَّمْيِيز مَحكُوماً بِتعريفِه, خِلافاً لِلكُوفِيِّين([2])"

قال النَّاظرُ في شرحه:"قد يرِدُ مُميِّز الجملة مقروناً بالألف واللام فيُحكم بزيادتها وبقاء التَّنكِير, كقول الشَّاعر([3]):

رَأَيْتُكَ لمـــا أنْ عَرَفْتَ وُجوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قيْسُ عَنْ عَمْرو

أراد: وطِبْتَ نفْساً...وقد يَرِد مُميِّز الجملة مضافاً إلى معرفة كقول العرب: غُبنَ فلان رأيَه ووُجعَ بَطنَه وألِم رأسَه وفيه توجيهات:.......

التوجيه الرابع: أن يُنصب "رأيَه" وما كان مثله على التَّشبيه بالمفعول به, ويُحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي, كما حُملت الصِّفة اللازمة على الصِّفة المتعدية فقالوا:" غُبن رأيَه والرَّأي ووجعِ بطنَه والبطْن" كما قالوا: هو حسن وجهه والوجه.. إلَّا أنَّ النصب على التَّشبيه بالمفعول به شاذٌّ في

[1] الحديث في سنن أبي داوود باب المرأة تستحاض(١٠٥) ,١٩٦. /١.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٢, وتمهيد القواعد ٢٣٨٤/٥.

[3] البيت من الطويل, وهو من قصيدة لراشد بن شهاب اليشكري في المفضليات ص٣١٠ رقم ٨٧, و بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٢,وشرح المرادي للتسهيل ٥٩١, والهمع ٧٢/٤.

الأفعال مُطرِدٌ في الصِّفات, وإنَّما كان الأمر كذلك لوجهين: أحدهما: أنَّ الصفة اللازمة تُساوي الصفة المتعدية في عمل الجر بالإضافة بعد رفعها ضميراً, والجرُّ أخو النَّصب وشريكه في الفضلية, فجاز أن يُساويها مع استبدال النَّصب بالجرِّ, والفعل بخلاف ذلك, الثاني: أن المنصوب على التَّشبيه بالمفعول به لو حُكم باطِّراده في الفعل اللازم كما حُكم باطِّراده في الصفة اللازمة لم يتميَّز لازم الأفعال من مُتعدِّيها, بل كان اللازم يُظنُّ مُتعدياً ..ومما شذَّ وُروده في الفعل ما في الحديث من قول راوية: "إنَّ امرأةً كَانت تُهراقُ الدِّماءَ" أراد: تُهراق دِماؤها, وأسند الفعل إلى ضِمير المرأة مُبالغة ثم نَصب الدِّماء على التَّشبيه بالمفعول به أو على التَّمييز وإلغاء الألف واللام"([1])

شرح المسألة النحوية

اختلف النُّحاة في التَّمييز: هل يجوز أن يكون معرفةً أو لا؟ فمنعه البصريُّون وأجازه الكوفيون وابن الطراوة([2]). وفيما يلي تفصيل ذلك.

ذهب الكوفيون وابن الطَّراوة إلى جواز أنْ يكون التَّمييز معرفةً, لأنَّه قد ورد مِنه شيءٌ مُعرَّف بأل وبالإضافة, ومن ذلك قول الشَّاعر:

وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرو

وقولهم:"سَفِه زيدٌ نفْسَه" و"أَلِم رأسَه".

وذهب البصريُّون إلى اشتراط كون التمييز نكرة, وأوَّلوا ما ورد معرفةً من ذلك: فإذا كان معرفاً بأل فمؤوَّل على زيادة "أل" وبقاء التَّنكير,([1]) وما ورد مُعرَّفاً بالإضافة نحو قولهم: "غبِن فلانٌ رأيَه ووجِع بطنَه" ففيه توجيهات:

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٨٤/٥_٢٣٨٧

[2] ينظر: رأي الكوفيين وابن الطراوة في شرح الرضي لكافية ابن لحاجب ٧١٣, , المساعد ٦٦/٢,ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٣٣/٤. الهمع للسيوطي٧٢/٤

الأول: الحُكم بانفصال الإضافة فتُجعل منوية الانفصال, ويُحكم بتنكير المضاف, كما قال سِيبويْه في قولهم: "كلٌّ شاةٍ وسخلتها بِدرْهم" أنَّ المراد: "كلُّ شاةٍ وسخْلةٍ لها بِدرْهم".([2])

الثَّاني: أن يُجعل "رأيه" ونحوه مفعولاً به, ويؤوَّل ناصبه بمتعدٍّ بنفسه ,كأنَّه قيل: سوَّأ رأيَه, أي: جعله سيئاً وشكا بطنَه ورأسَه, وعلى هذا قال بعضهم في: ([3]﴿ سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾: أهلكَ نفسَه([4]).

الثَّالث:" أن ينتصب "رأيه" وما كان مثله بإسقاط حرف الجرِّ, كأنَّه قيل: غُبن في رأيِه ووجِع في بطنِه وألِم في رأسِه, ثم أسقط حرف الجرِّ فتعدَّى الفعلُ فنصب"([5]).

الرابع: "أنْ ينتصب "رأيه" وما كان مثله على التَّشبيه بالمفعول به, ويُحمل الفعل اللازم على المتعدي كما حُملت الصِّفة اللازمة على الصفة المتعدية في نحو قولهم:"هو حسن وجهه والوجه""([6])

قال ابنُ مالِكٍ: إلَّا أنَّ النصب على التَّشبيه بالمفعول به شاذٌّ في الأفعال مُطرِدٌ في الصِّفات, وإنَّما كان الأمر كذلك لوجهين: أحدهما: أنَّ الصفة اللازمة تُساوي الصفة المتعدية في عمل الجر بالإضافة بعد رفعها ضميراً, والجرُّ أخو النَّصب وشريكه في الفضلية, فجاز أن يُساويها مع استبدال النَّصب بالجرِّ, والفعل بخلاف ذلك, الثاني: أن المنصوب على التَّشبيه بالمفعول به لو حُكم باطِّراده في الفعل اللازم كما حُكم باطِّراده في الصفة اللازمة لم يتميَّز لازم الأفعال من مُتعدِّيها, بل كان اللازم يُظنُّ مُتعدياً ..ومما شذَّ وُروده في الفعل ما في الحديث من قول راوية: "إنَّ امرأةً كَانت تُهراقُ الدِّماءَ" أراد: تُهراق دِماؤها,

---

[1] ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٣٣/٤.

[2] ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٣٣/٤, وشرح المرادي للتسهيل ٥٩١, المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٦٥/٢

[3] سورة البقرة ١٣٠

[4] ينظر: شرح المرادي للتسهيل ٥٩١.

[5] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٧.

[6] ينظر: شرح المرادي للتسهيل ٥٩٢.

وأسند الفعل إلى ضِمير المرأة مُبالغة ثم نَصب الدِّماء على التَّشبيه بالمفعول به أو على التَّمييز وإلغاء الألف واللام"([1]).

ووافق النَّاظرُ ابن مالك في هذه المسألة, وذكر ما استدَّل به عليها كما سبق ذكره([2]).

الخـــــــــــــلاصـــــــــــــة

بعد دراسة المسألة تبيَّن أنَّ الناظر وافق ابن مالك في اشتراط مجيء التَّمييز نكرة, وما ورد معرفة من ذلك ففيه توجيهات: ومِن ضِمنها: نصبه على التَّشبيه بالمفعول به إلا أنَّ حمل الفعل اللازم على المتعدي شاذٌّ في الأفعال مُطرد في الصفات,والتمثيل لشذوذه في الأفعال بما ورد في الحديث الشريف, وأرى أن ذكره للحديث لم يُضف جديداً للقاعدة النَّحوية لأنَّه حكم بشُذوذِه .

[1] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨٨.

[2] ينظر: تمهيد القواعد ٥/٢٣٨٤_٢٣٨٧

الخـــاتمــــة

الحمد لله حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه, والصلاة والسلام على أنبيائه ورسله دعاة الهدى ومصابيح الرشاد وبعد:

فيطيب لي في نهاية هذا البحث أن أدون أبرز النتائج التي توصلت إليها:

برز أثر الاستشهاد بالحديث على قواعد اللغة فيما يأتي:

١- استنباط آراء جديدة والرد على آراء النُّحاة, ومن ذلك:

أ- جواز وقوع خبر كاد مقروناً بأنْ في سعة الكلام من غير ضرورة على "قلة".

ب- تصرف " سوى" وخروجها عن الظرفية في سعة الكلام من غير ضرورة.

ت- لغة النقص والإعراب بالحركات هي الأشهر والأفصح في "الهن".

ث- جواز إثبات ميم "فم" مع الإضافة في سعة الكلام خلافاً لمن خص ذلك بالضرورة.

ج- جواز حذف نون الوقاية من "قطني" خلافاً لمن خص ذلك بالضرورة.

ح- ترجيح الاتصال في باب "كنته" بينما رجح الجمهور الانفصال.

خ- ثبوت خبر المبتدأ الواقع بعد لولا خلافاً لأكثر النحويين الذين منعوا ذلك.

د- تقييد جواز وقوع خبر ليس فعلاً ماضياً بكون اسمها ضميرَ الشأن, بينما أطلق بعض النحاة جواز ذلك.

ذ- جواز حذف اسم "إنّ" وهو ضمير الشأن في غير ضرورة.

ر- تقييد لزوم اللام الفارقة بعد "إن" المخففة إذا أهملت بكون الموضع صالحاً للنفي والإثبات فلو لم يصلح للنفي جاز حذفها, بينما أطلق النحاة القول بلزوم ذلك.

ز- جواز ترك التنوين "بقلة" في اسم "لا" العامل فيما بعده, مخالفاً جمهور النُّحاة الذي يمنع تركه مطلقاً.

س- يُختار الإتْباع في المستثنى المتصل المؤخر في الكلام التَّام الذي ليس بموجب بشرط ألا يتراخى, فإن تراخى ترجح النصب.

ش- سبب تسمية الأفعال الناسخة بالناقصة هو عدم اكتفائها بمرفوعها, مخالفاً مذهب الجمهور الذين يرون أنَّها تدل على الزمان دون الحدث, واستدل على بطلان رأيهم بأمور منها: أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل كما ورد في الحديث الشريف.

٢- تقوية بعض الاستعمالات الضعيفة ومن ذلك:

أ- دخول نون التوكيد على الفعل الماضي وضعاً المستقبل معنى على قلة.

ب- ورود حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة في النظم والنثر نادراً.

ت- لحاق نون الوقاية اسمي الفاعل والتفضيل على غير قياس سماعاً.

ث- قد تدخل "ما" المصدرية على حاشا بقلة وهو خلاف الأصل.

٣- تعضيد مذهب من المذاهب النحوية ومن ذلك:

أ- تعضيد مذهب الفراء في قياس الجمع في المنفصلين عما أضيفا إليه إذا أمن اللبس.

ب- تعضيد مذهب الكوفيين في ورود" لعل" بمعنى الاستفهام.

ت- تعضيد مذهب البصريين في ترجيح إعمال ثاني المتنازعين على الأول.

ث- تعضيد مذهب الكوفيين والبغداديين في جواز عمل اسم المصدر.

٤- التوجيه النحوي للأحاديث ومن ذلك:

أ- توجيه قول النبي صلى الله عليه وسلم :" أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ " على أنه يحتمل وجهين من الإعراب: الأول: جعله مُبتدأ وما بعده فاعِل سدَّ مسدَّ خبره, وذلك على لُغة يتعاقبونَ, والثاني: أنْ يكون الوصف خبراً مُقدماً, وما بعده المبتدأ.

ب- "إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمْ لسَبْعِينَ خَرِيفاً": استدل بعض النحاة بهذا الحديث على جواز نصب جزأي الابتداء بإنَّ وأخواتها, ووجَّه ابن مالك الحديث الشريف على: أنَّ القَعْر فيه مصدر قَعَرْتُ الشيء: إذا بلغت قَعْرَه, وهو اسم إنَّ, "ولسَبْعِينَ خَرِيفاً" ظرف مُخبر به, لأنَّ الاسم مصدر وظُرُوف الزَّمان يُخبر بها عن المصادر كثيراً.

٥- توسيع اللغة وإمدادها بالأساليب التي تزيد من ثروتها :

فمن خلال دراسة المسائل التي استُشهد عليها بما ورد في الحديث الشريف نجد أنه رد على النحاة الكثير من الأحكام التي يعدونها من الضرورات الشعرية أو يعدون استعمالها من الاستعمالات الضعيفة أو يمنعون استعمالها, ولو أن النحاة الأوائل توسعوا في الاستشهاد به لتغيرت الكثير من هذه الأحكام.

وأخيراً: فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه أن أعانني على إتمام هذا البحث, وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٢٢	٢١٨
﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴾	٢٤	٢٠٥
﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾	٣٦	٢٧٩
﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾	٧١	١٥٢
﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾	١٣٠	٢٩٠
﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾	١٣٣	٥٦
﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾	١٨٥	٢٢١
﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾	١٩٦	١٩٩
﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾	٢٢٢	٣٥
الآية	**رقمها**	**الصفحة**
سورة آل عمران		

﴿ قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ﴾	١٣	٦٤
﴿ فَقَدۡ رَأَيۡتُمُوهُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ١٤٣ ﴾	١٤٣	٨٣
﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ ﴾	١٥٤	٢٧٩
﴿ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ ﴾	١٥٥	٦٤
﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا ﴾	١٧٣	٣٥
﴿ لَتُبۡلَوُنَّ ﴾	١٨٦	٢٠٠
سورة النساء		
﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴾	٢٨	١٩٩
﴿ كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا ﴾ .	٥٦	٣٤
﴿ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ ﴾ .	١٣٥	١٣٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ ﴾	١٥٧	٢٥١
﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ ﴾	١٧٦	٢١٣
سورة المائدة		
﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾	١٩	١٨٨
﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ ﴾ .	٣٤	٣٥
﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾	٣٨	٧٢
﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ ﴾	٨٤	٢٨٣
سورة الأنعام		
﴿فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ ﴾	٨١	١٠٦
﴿ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾	١١٠	٢٨٣

الصفحة	رقمها	الآية
٩٨	٢٨	﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا ﴾
٢٥٢	٤٣	﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ ﴾
٢٧٧	٧٢	﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا ﴾
		سورة الرعد
٢٠٨	٢٦	﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ ﴾
		سورة الإسراء
٣٢	٢٣	﴿إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا ﴾
٢٧٥	٣٧	﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ ﴾
١٨٩	٩٦	﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾.
٢٧٥	١٠٥	﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ١٠٥﴾
		سورة الكهف
٢٠٩	٩٦	﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة مريم		
﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾	٢٦	١٩٥
سورة طه		
﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾	٤٤	١٦٤
سورة الحج		
﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾	٤٠	١٨٩
﴿ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ ﴾	٧٣	١٩٧
سورة المؤمنون		
﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُۚ ﴾	٤٤	٣٤
سورة النور		
﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴾	٤٠	١٩٣
سورة الفرقان		
﴿ وَمَن يَظۡلِم مِّنكُمۡ نُذِقۡهُ عَذَابٗا كَبِيرٗا ﴾	١٩	٢٠٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الشعراء		
﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾	٥٠	١٧٦
﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾ ﴾	١٣٠	٢٧٦
سورة النمل		
﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَـٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى ﴾	٤٠	٢٣٧
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ .	٧٤	١٧٤
سورة الروم		
﴿ فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ ﴾	١٧	١٣٣
سورة الأحزاب		
﴿ وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾	٣٥	٢٠٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾	٥٦	٥٦
سورة يس		
﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾	٣٠	٢٨٤
﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴿٣٢﴾	٣٢	١٧١
سورة ص		
﴿ وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ﴿٤٧﴾ ﴾	٤٧	٢٣٧
سورة الزمر		
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾	٧١	٢٢٩
سورة فصلت		
﴿ وَيَوۡمَ يُحۡشَرُ أَعۡدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمۡ يُوزَعُونَ ﴿١٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾	١٩-٢٠	٢٣٢
سورة الدخان		
﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾	٣٨	٢٧٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأحقاف		
﴿وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ ﴾	١٥	٢٠٤
سورة الفتح		
﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ ﴾	١٠	٣٩
﴿شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا وَأَهۡلُونَا ﴾	١١	٦١
سورة الحجرات		
﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ ﴾	١٠	٥٨
سورة النجم		
﴿ وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ (١٣) عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ (١٤) عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ ﴾	١٣-١٥	٢٣٧
﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ (٤٢) وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ (٤٣) ﴾	٤٢-٤٣	٢٠٥
سورة الواقعة		
﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ (١) لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ (٢) خَافِضَةٞ رَّافِعَةٌ (٣) إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ رَجّٗا (٤) ﴾	١ ـ ٤	٢٢٩
﴿ وَكُنتُمۡ أَزۡوَٰجٗا ثَلَٰثَةٗ (٧) ﴾	٧	٢٣٣

فهرس القراءات

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
الهمزة			
إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنِيسَةَ يوماً يَلْقَ فِيها جَآذِراً وظِباءَ	الخفيف	الأخطل	١٦٦
إنَّما المَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً كاسفاً باله قليل الرجاء	الخفيف	عدي بن الرعلاء	٢٧٦
الباء			
ولكِنْ دِيَافِيٌّ أبُوه وأمُّه بِـــحَـــورَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقَارِبُهْ	الطويل	الفرزدق	٤٧
لنا إبلانِ فِيهِما ما عَلِمْتُمُ فَعَنْ أيِّها ما شِئْتُمُ فَتَنَكَّبُوا	الطويل	عوف بن عطية	٦٧
كَأنَّه وَجْهُ تُـــركِيَّيْنِ قد غَضِبَا مُسْتَهْدَفَيْنِ لطَعْنٍ غيرِ تَذْبِيبِ	البسيط	الفرزدق	٧٥
سَرَاةُ بَنِي أبِي بَكْرٍ تَسامَى على كَانَ المسوَّمَةِ العِرَابِ	الوافر	بلا نسبة	١٤٣
وقَدْ جَعَلْتُ قَلُوصَ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الأكْوَارِ مَرْتَعُها قَرِيبُ	الوافر	بلا نسبة	١٥٤
وكُلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الحقِّ مَكْذُوبُ	البسيط	أبو دؤاد الإيادي	٢٦٦
ولَـــمَّـــا أنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا	الوافر	بلا نسبة	٢١٠
أإلَى الآنَ لَا يَبِينُ اِرْعِوَاؤُكَ بَعْدَ الـــمَشِيبِ عَنْ ذَا التَّصَابِي	الخفيف	بلا نسبة	٢٣٥

البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
رُحْتِ وفي رِجْلَيكِ مافِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئزَرِ	السريع	الفرزدق	٣٧
فِي غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا التي وَجَبَتْ لُهم هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ	البسيط	الفرزدق	١٤٢
فَلَو كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي ولكِنّ زَنجِيٌّ عَظِيمُ الــمَشافِرِ	الطويل	الفرزدق	١٦٥
غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ والخَمْرُ	الطويل	الفرزدق	١٩٢
فإنْ خِفْتَ يوماً أنْ يَلِجَّ بكَ الهَوى فإنَّ الهَوى يَكفِيكَهُ مِثلَهُ صَبْراً	الطويل	جرير	٢٨٥
رَأَيْتُكَ لمــا أنْ عَرفْتَ وُجوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قيْسُ عَنْ عَمْرو	الطويل	راشد اليشكري	٢٨٨
الطاء			
فَمَا أنَا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ يُبــرِّحُ بِالذّكَرِ الضَّابِطِ	المتقارب	أسامة الهذلي	٢٤٦
العين			
فتَخالَسَا نَفْسَيْهِما بنَوافِذٍ كنَوافِذ العُبُطِ التي لا تُرْقَعُ	الكامل	أبو ذؤيب	٧٤
لَعَلَّكَ يَوماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللائِي يَدعْنَكَ أَجْدَعا	الطويل	متمم بن نويرة	١٧٥
أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الموْتِ عَنّي وبَعْدَ عَطَائِكَ المِائةَ الرِّتَاعَا	الوافر	القطامي	١٩٠

البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّق وَفضَةٍ وَزِنَادِ رَاعِي	الوافر	نصيب	٢٢٧
البيت	**البحر**	**الشاعر**	**الصفحة**
الفاء			
بِمَا فِي فُؤَادَيْنَا من الهَمِّ والهَوَى فَيَبْرَأُ منْهاضُ الفُؤادِ الـــمُشَعَّفُ	الطويل	الفرزدق	٧٥
كَأَنَّ أُذْنَيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا	الرجز	العماني	١٦٠
القاف			
تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلَهَ الأَكُفَّ كَأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ	الكامل	كعب بن مالك	٢١٥
الكاف			
أَبيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تدْلُكِي وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي	الرجز	بلا نسبة	٤٩
أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لا أَبَا لَكَا وَأَنَا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوَالَكَا	الرجز	بلا نسبة	٢٤٠
تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي ومَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِها لِسَوَائِكَا	الطويل	الأعشى	٢٦٨
اللام			
رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهمْ فَعَالا	الوافر	الأخطل	٢٥٩
رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلِكَ اليَوْمَ وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ	الخفيف	الأعشى	٣٤

البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
فَإِنْ يَكُ قَومٌ سَرَّهُمْ مَاصَنَعْتُمْ سَتَحْتَلِبُوهَا لَاقِحَاً غيرَ بَاهِلِ	الطويل	أبو طالب	٥١
وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيدَاً وَسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذَالَا	الوافر	ذو الرمة	٨٥
يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَولَا الغِمْدُ يُمسِكُهُ لَسَالَا	الوافر	أبو العلاء المعري	١١٧
قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إنْ حَقًّا وإنْ كَذِباً فما اعتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيلَا	البسيط	النعمان بن المنذر	١٤٧
لا يَأمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ولَو مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والجَبَلُ	البسيط	بلا نسبة	١٤٧
أبيْتُمْ قُبُولَ السِّلَمِ مِنَّا فَكِدتُمُ لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ	الطويل	بلا نسبة	١٤٩
لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعَ إِلَى الفتَى والشَّيْبَ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الأَوَّلُ	الكامل	بلا نسبة	١٥٩
فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي سَاعةً فَبِتْنَا على ما خَيَّلتْ نَاعِمِي بَالِ	الطويل	بلا نسبة	١٦٦
أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لله أَيَّةً لِنَفْسِي قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلِ	الطويل	ابن الدمينة	١٧٩
لَا جَزَعَ اليَوْمَ عَلَى قُرْبِ الأَجَلِ	الرجز	بلا نسبة	١٨٠
أَيَقْتُلُنِي والمشْرفِيُّ مُضَاجِعِي ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٩

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَسْمَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الـــمَالِ ولَكِنَّمَا أَسْعَى لِــمَـــجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقدْ يُدْرِكُ الـــمَجْدَ الـــمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي	الطويل	امرؤ القيس	٢١٠

البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
فَرَدَّ عَلَى الفُؤَادِ هَوىً عَمِيداً وسُوئلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالَا وقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالَا	الوافر	المرار الأسدي	٢١٠
يَسْعَى الوُشَاةُ حَوَالَيْهَا وَقَوْلُهُم إنَّكَ يا ابنَ أَبِي سَلْمَى لـــَمَقْتُولُ	البسيط	كعب بن زهير	٢٤١
فَقَالَتْ سَبَاكَ اللهُ إنَّكَ فَاضِحِي أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ والنَّاسَ أَحْوَالِي	الطويل	امرؤ القيس	٢٤١
أَزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعَة كالذِي لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلَا	الكامل	الراعي النميري	٢٤٤
بَيْنَمَا هُنَّ بِالأَرَاكِ مَعاً إذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ	الخفيف	جميل	٢٢٥
الميم			
كَالحُوتِ لايُرْوِيهِ شيءٌ يَلهَمُه يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفِي البَحْرِ فَمُه	الرجز	رؤبة	٤١
هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا على النَّابِحِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ	الطويل	الفرزدق	٤٢
يَا لَيْتَها قَدْ خَرجَتْ مِن فُمِّه حتى يعود المُلْكُ فِي أُصْطُمِّهِ	الرجز	العجاج	٤٣
كم لَيْثٍ اغْتَرَّ بِي ذا أَشْبُلٍ غَرِثَتْ فكَأنَي أعظمُ اللَّيْثَيْنِ إقْداما	البسيط	بلا نسبة	٥٦
حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطونُ ضَبَّةَ كُلُّها إنْ ظَالــِماً فِيهم وإنْ مَظْلُوما	الكامل	النابغة	١٤٧

البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
		الذبياني	
وإِذَا شَرِبْتُ فَإِنَّنِي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي وَعِرْضِي وَافِرٌ لَمْ يُكْلَمِ	الكامل	عنترة	١٩٨
ولَكِنَّ نَصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهَاشِمِ	الطويل	الفرزدق	٢٠٩
البيت	**البحر**	**الشاعر**	**الصفحة**
النون			
وابْذُلْ سَوامَ المالِ إنَّ سَواءَهَا دُهماً وجُونَا	الكامل	لبيد بن ربيعة	٢٦٩
ولا يَنطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنهُمْ إِذَا جَلسُوا مِنَّا ولا مِنْ سَوائِنَا	الطويل	المرار العجلي	٢٦٩
جَادَ بِالعَيْنِ حِينَ أَعمَى هَوَاهُ عَيْنَهُ فانْثَنَى بلا عَيْنَيْنِ	الخفيف	الحريري	٥٥
لَأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبَاداً ولم يَجِدوا عِنْد التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا جِمَالَيْنِ	البسيط	عمرو بن العداء	٦٧
امْتَلَأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلاً رُوَيْداً قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِي	الرجز	بلا نسبة	٩٤
أَنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المعَادِنِ	الطويل	الطرماح	١٧٣
الهاء			
أَكِرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي أَفِيها كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا	الوافر	العباس بن مرداس	٢٦٩
يَا إِبلي مَا ذَامُهُ فَتَأْبَيَهْ مَاءٌ رَوَاءٌ وَنَصِيٌّ حَوْلَيَهْ	الرجز	الزفيان السعدي	٢٤١
الياء			
عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ نَداكَ ولو غَرْثَانَ ظَمْآنَ عَارِياً	الطويل	بلا نسبة	١٤٧

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ.	الرجز	بلا نسبة	١٨٤

فهرس المصادر والمراجع

❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب, لأبي حيان الاندلسي, تحقيق: د. رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي بالقاهرة.

❖ أسرار العربية – ابن الأنباري- تحقيق محمد حسين شمس الدين , دار الكتب العلمية_ بيروت – لبنان.

❖ الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي, تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة.

❖ الأصول في النحو, ابن السراج, تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي.

❖ إعراب الحديث النبوي , العكبري ,تحقيق عبد الإله نبهان.

❖ الاقتراح في علم أصول النحو , السيوطي , مطبعة دائرة المعارف النظامية – حيدر اباد.

❖ أمالي ابن الشجري ,مطبعة المدني – القاهرة.

❖ أمالي السهيلي, أبي القاسم السهيلي, تحقيق محمد ابراهيم البنا – مطبعة السعادة.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف, أبي بركات الأنباري, تحقيق: د. جودة مبروك – مكتبة الخانجي بالقاهرة.

❖ الأنموذج في النحو, الزمخشري, تحقيق: سامحي بن حمد المنصور.

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك, تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد, منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت.

❖ الإيضاح , أبوعلي الفارسي , تحقيق د .كاظم بحر المرجان, عالم الكتب –بيروت –لبنان.

❖ الإيضاح في شرح المفصل, ابن الحاجب, تحقيق: موسى بناي العليلي , مطبعة العاني – بغداد.

❖ البحر المحيط , أبو حيان , تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

❖ البسيط في شرح الجمل – ابن أبي الربيع – تحقيق: د عياد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي.

❖ البغداديات, أبو علي الفارسي, تحقيق: صلاح الدين عبد الله – مطبعة العاني – بغداد.

❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ,تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر.

❖ تاريخ الأدب العربي, بروكلمان.

❖ التبصرة والتذكرة, أبو محمد الصيمري, تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى – دار الفكر – دمشق.

❖ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد – ابن هشام الأنصاري – تحقيق أ.د. عباس مصطفى الصالحي – دار الكتاب العربي.

❖ التذييل والتكميل في شرح التسهيل, أبو حيان الأندلسي, تحقيق: أ- د حسن هنداوي, دار القلم_ دمشق.

❖ التسهيل – ابن مالك – تحقيق أحمد بركات.

❖ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد, محمد بدر الدين الدماميني, تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى.

❖ التعليقة على الكتاب, أبوعلي الفارسي- تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي.

❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد, محب الدين محمد بن يوسف "ناظر الجيش", تحقيق: أ- د. علي محمد فاخر وآخرون – دار السلام للطباعة والنشر_القاهرة.

❖ جمهرة اللغة, أبو بكر بن دريد, تحقيق د. رمزي منير بعلبكي – دار العلم للملايين.

❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, تحقيق: عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية.

❖ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة, جلال الدين السيوطي, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, عبد القادر البغدادي, تحقيق: عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي – القاهرة.

❖ الخصائص, أبو الفتح عثمان ابن جني, تحقيق: الشربيني شريدة, دار الحديث القاهرة.

❖ دائرة المعارف الإسلامية, المجلد الأول, العدد الخامس, نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندي , أحمد الشنتناوي, إبراهيم زكي.

❖ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة, ابن حجر العسقلاني, دار إحياء التراث العربي_ بيروت_ لبنان.

❖ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع – أحمد بن الأمين الشنقيطي, دار الكتب العلمية, بيروت_ لبنان.

❖ ديوان ابن الدمينة, تحقيق أحمد راتب النفاخ, مكتبة دار العروبة, مصر.

❖ ديوان أبي النجم العجلي, جمعه وشرحه وحققه:د. محمد أديب عبد الواحد, مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٢٧_ ٢٠٠٦.

❖ ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس.

❖ ديوان الراعي النميري.

❖ ديوان الطرماح تحقيق: د. عزة حسن دار الشرق العربي ,بيروت, لبنان- الطبعة الثانية ١٤١٤ه.ديوان النابغة الذبياني, شرح وتعليق:د. حنا نصر الحتي, دار الكتاب العربي, بيروت_لبنان,الطبعة الأولى ١٤١١ه_ ١٩٩١م.

❖ ديوان العباس بن مرداس السلمي, حققه:د. يحيى الجبوري, مؤسسة الرسالة.

❖ ديوان العجاج, تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي, مكتبة أطلس, دمشق.

❖ ديوان الفرزدق, شرحه وضبطه وقدم له: أ- علي فاعور, دار الكتب العلمية, بيروت لبنان.

❖ ديوان القطامي, تحقيق د. ابراهيم السامرائي_أحمد مطلوب,دار الثقافة يبروت_ لبنان, الطبعة الأولى ١٩٦٠م.

❖ ديوان امرؤ القيس, ضبطه وصححه أ- مصطفى عبد الشافي دار الكتب العلمية_بيروت_لبنان.

❖ ديوان جرير.

❖ ديوان جميل بثينة, دار بيروت للطباعة والنشر.

❖ ديوان ذي الرمة شرح الخطيب التبريزي, كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه مجيد طراد, دار الكتاب العربي بيروت_ لبنان, الطبعة الثانية ١٤١٦_١٩٩٦.

❖ ديوان رؤبة بن العجاج, اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي, دار ابن قتيبة للطباعة والنشر, الكويت.

❖ ديوان عنترة بن شداد العبسي, مطبعة الآداب_ بيروت.

❖ ديوان كعب بن زهير, شرح ودراسة: مفيد قميحة, دار الشواف للطباعة والنشر.

❖ ديوان كعب بن مالك الأنصاري, تحقيق: سامي مكي العاني, مكتبة النهضة_ بغداد.

❖ ديوان لبيد بن ربيعة العامري, دار صادر_بيروت.

❖ ديوان مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي, تحقيق: ابتسام مرهون الصفار, مطبعة الإرشاد, بغداد ١٩٦٨م.

❖ ديوان نصيب بن رباح, جمع وتقديم: د.داوود سلوم, مطبعة الإرشاد, بغداد.

❖ سر صناعة الإعراب, أبو الفتح ابن جني, تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل, أحمد رشدي شحاته, دار الكتب العلمية بيروت__ لبنان.

❖ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها , محمد ناصر الدين الألباني , مكتبة المعارف للنشر والتوزيع, الرياض , الطبعة الأولى ,١٤٢٢ه.

❖ سنن أبي داوود, تحقيق شعيب الأرنووط , محمد كامل فره, دار –

❖ شذرات الذهب في أخبار من ذهب, ابن العماد, تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط , محمود الأرناؤوط – دار ابن كثير.

❖ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك, بدر الدين ابن الإمام ابن مالك, تحقيق محمد باسل , دار الكتب العلمية , بيروت__ لبنان.

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, بهاء الدين ابن عقيل, دار التراث , القاهرة.

❖ شرح الأشموني "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك, الأشموني, تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

❖ شرح التسهيل, ابن مالك, تحقيق د. عبد الرحمن السيد, د. محمد بدوي__ هجر للطباعة والنشر.

❖ شرح التسهيل, المرادي, تحقيق: محمد عبد النبي محمد, مكتبة الإيمان__ المنصورة.

❖ شرح الجزولية للأبذي ت. د سعد حمدان الغامدي ,رسالة دكتوراه , إشراف محمد إبراهيم البنا, كلية اللغة العربية جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٥, ١٤٠٦.

❖ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, تحقيق: د. يحيى بشير معري, الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

❖ شرح الكافية الشافية, ابن مالك, تحقيق: د.عبد المنعم هريدي, دار المأمون للتراث.

❖ شرح المفصل للزمخشري, أبي البقاء ابن يعيش, قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت_ لبنان.

❖ شرح المقدمة الجزولية الكبير, أبو علي الشلوبين, تحقيق: د.تركي بن سهو العتيبي, مكتبة الرشد.

❖ شرح جمل الزجاجي, ابن خروف الإشبيلي, إعداد: سلوى محمد عرب, سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها.

❖ شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور الإشبيلي, تحقيق: صاحب أبو جناح.

❖ شرح ديوان الزفيان, تحقيق: محمد عبد الله, رسالة ماجستير ,كلية اللغة العربية جامعة الأزهر,١٩٧٣, ١٩٧٤.

❖ شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة, محمد محيي الدين عبد الحميد, مطبعة السعادة , مصر, الطبعة الثانية ١٣٨٠ه.

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, ابن هشام الأنصاري, محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الطلائع للنشر والتوزيع.

❖ شرح قطر الندى وبل الصدى, ابن هشام الأنصاري, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة التجارية الكبرى, مصر.

❖ شرح كتاب سيبويه, أبو سعيد السيرافي, تحقيق: أحمد حسن مهدلي, علي سيد علي , دار الكتب العلمية بيروت__ لبنان.

❖ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح, ابن مالك, تحقيق: طه محسن, مكتبة ابن تيمية.

❖ صحيح البخاري "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه, أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري, قام بشرحه محب الدين الخطيب وآخرون, المطبعة السلفية_القاهرة.

❖ صحيح مسلم, للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي , دار الكتب العلمية بيروت__ لبنان.

❖ عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي, جلال الدين السيوطي, تحقيق: د. سلمان القضاة, دار الجيل _ بيروت.

❖ الفاخر في الأمثال للمفضل الضبي, اعتنى به ووضع حواشيه محمد عثمان, دار الكتب العلمية, بيروت__لبنان.

❖ فوات الوفيات والذيل عليها, محمد بن شاكر الكتبي, تحقيق: د. احسان عباس, دار صادر__ بيروت.

❖ في أصول النحو للأفغاني, سعيد الأفغاني, مديرية الكتاب والمطبوعات الجامعية.

❖ في اللهجات العربية, د.إبراهيم أنيس, مكتبة الأنجلو المصرية__ القاهرة.

❖ الكتاب, سيبويه, تحقيق: عبد السلام هارون, دار التاريخ, بيروت_ لبنان.

❖ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون, مصطفى عبد الله, دار إحياء التراث العربي بيروت_ لبنان.

❖ لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية, د, محمد حماسة عبد اللطيف, دار الشروق.

❖ اللمع في العربية, أبو الفتح ابن جني, تحقيق: د. سميح أبو مغلي, دار مجدلاوي للنشر.

❖ مجمع الأمثال للميداني, مكتبة مشكاة الإسلامية.

❖ مجمع الزوئد ومنبع الفوائد, نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي, تحقيق: محمد عبد القادر عطا, دار الكتب العلمية, بيروت_ لبنان.

❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, ابن جني, تحقيق:علي النجدي, عبد الفتاح شلبي.

❖ المساعد على تسهيل الفوائد, ابن عقيل,تحقيق: محمد كامل بركات, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

❖ المسائل العسكريات في النحو العربي, أبو علي الفارسي, تحقيق: د. علي جابر المنصوري.

❖ المستدرك على الصحيحين,أبو عبد الله الحاكم النيسابوري, دار الحرمين للطباعة والنشر.

❖ مسند الإمام أحمد بن حنبل,جمعية المكتز الإسلامي.

❖ معاني القرآن, أبو زكريا الفراء, عالم الكتب.

❖ معاني القرآن, الأخفش الأوسط, تحقيق:د هدى محمد دقراعة, مكتبة الخانجي بالقاهرة.

❖ معجم شواهد النحو الشعرية, د. حنا جميل حداد, دار العلوم.

❖ معجم مقاييس اللغة, ابن فارس, تحقيق: عبد السلام هارون, دار الفكر للطباعة والنشر.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام الأنصاري, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار إحياء التراث العربي.

❖ المفضليات, تحقيق: أحمد محمد شاكر , عبد السلام هارون, دار المعارف_ القاهرة.

❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية, أبو إسحاق الشاطبي, تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين, جامعة أم القرى, مركز إحياء التراث الإسلامي.

❖ المقتضب, أبو العباس المبرد, تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة, وزارة الأوقاف_ لجنة إحياء التراث الإسلامي.

❖ مقدمة ابن خلدون, عبد الرحمن بن محمد بن خلدون.

❖ المقدمة الجزولية في النحو, أبو موسى الجزولي, تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد.

❖ المقرب, ابن عصفور الإشبيلي, تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود, علي محمد معوض, دار الكتب العلمية,بيروت_لبنان.

❖ الموطأ, مالك بن أنس.تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي.

❖ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف, د. خديجة الحديثي, دار الرشيد للنشر.

❖ نتائج الفكر في النحو, أبو القاسم السهيلي, تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود, علي محمد معوض, دار الكتب العلمية, بيروت_ لبنان.

❖ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة, جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري الأتابكي, قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين, دار الكتب العلمية, بيروت_ لبنان.

❖ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب, أحمد بن محمد المقري التلمساني, تحقيقك د. إحسان عباس, دار صادر, بيروت.

❖ النكت في تفسير كتاب سيبويه, أبو الحجاج يوسف بن الأعلم الشنتمري, تحقيق: رشيد بلحبيب.

❖ النهاية في غريب الحديث والأثر, ابن الأثير, تحقيق: محمود محمد الطناحي, طاهر أحمد الزاوي, المكتبة الإسلامية.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال الدين السيوطي, تحقيق: عبد العال سالم مكرم, مؤسسة الرسالة.

❖ الوافي بالوفيات, صلاح الدين الصفدي, تحقيق: أحمد الأرناؤوط, تركي مصطفى, دار إحياء التراث العربي, بيروت_لبنان.

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**